

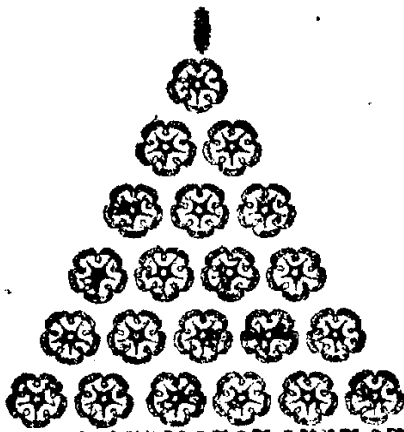
الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوي على شذور الذهب
لسيدويه زمانه أبي محمد عبد الله
ابن هشام الانصاري
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية الشيخ عباد على الشذوري ﴾

	صفحة
الثالث من المرفوعات المتبدأ	٢
الرابع خبر المتبدأ	٩
الخامس اسم كان وأخواتها	١٠
السادس اسم أفعال المقاربة	١٨
السابع اسم ما حمل على ليس	٢٢
الثامن خبر إن وأخواتها	٣١
التاسع خبر لا التي ليس	٣٩
العاشر من المرفوعات وهو خاتمة الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب	٤٢
وجازم	
باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به	٤٥
ومنه المنادى	٤٩
الثاني من المنصوبات المفعول المطلق	٥٥
الثالث من المنصوبات المفعول له	٥٩
الرابع من المنصوبات المفعول فيه	٦٢
الخامس المفعول معه	٦٩
السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به	٧٤
السابع من المنصوبات الحال	٧٤
الثامن من المنصوبات التمييز	٨٥
التاسع من المنصوبات المستثنى بليس الخ	٩٢
العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها الى آخر المنصوبات	١٠٢
نواصب الفعل	١١٤
باب الجر ورات ثلاثة أحدها الجر ورب بالحرف الخ	١٤٨
الثاني من أنواع الجر ورات الجر ورب بالاضافة	١٥٦
الثالث من أنواع الجر ورات الجر ورب للمجاورة	١٦٣
باب الجزومات	١٦٦
باب في عمل الفعل	١٨٦
باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر الخ	٢١٠

الثاني اسم الفاعل	٢١٦
الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة	٢٢٠
الرابع اسم المفعول	٢٢٢
الخامس الصفة المشبهة	٢٢٢
السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول	٢٢٧
السابع والثامن من الاسماء العاملة عمل الفعل الظرف والمجزوء المعتمدان	٢٣٤
التاسع اسم المصدر	٢٣٥
العاشر من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو خاتمتها	٢٣٧
باب التنازع	٢٤٧
باب الاشتغال	٢٤٥
باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد	٢٥٩
الثاني من التوابع النعت	٢٦٣
الثالث من التوابع عطف البيان	٢٦٧
الرابع من التوابع التبديل	٢٧١
الخامس من التوابع عطف النسق	٢٧٦
فصل في تابع المنادى	٢٨٣
باب موانع الصرف	٢٨٦
باب العدد	٢٩٦

﴿تمت الفهرست﴾



بسم الله الرحمن الرحيم

التاسعة من المرفوعات المبتدأ

أعلم أن المشهور عند النحاة التعبير بالبدا والخبر وسيدو به يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني يقولون المسند والمسند اليه واعلم ان الخبر ملازم للبدا وقد وجد مبتدأ بدون خبر نحو أقام الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك وانه قول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته ووجهه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله التاسعة أى يجعل المصنف له ثالثاً أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبة ثالثة والا فمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثاً (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد دخلاً لما قاله فى الشرح والاسم يشمل المصريح والمثوق ويصح أن يقدّر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسماى ان الفعل وان دخل فى المجرد لانه يخرج بقوله مخبراً عنه الخ فتنه دبر اللفظ صحيح أيضاً كتنه دبر الاسم فن منسج تقدير اللفظ أوتة دبر الاسم فكلامه لا يسلم واعلم ان المصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحاً الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسماً الى تأويل والمثوق لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحاً خلاف المصريح وليس المراد بالمصريح ما قابل الكناية والمثوق ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للمصريح والمثوق من باب المجازات وهو رأ والحقيقة العرفية فلا يفترض على أخذها فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد

ثم قلت التاسعة المبتدأ وهو المجرد

من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كافي زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في
 المبتدأ عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا لله فار ضيق فم البئر
 ووسع أسفها اوسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل
 من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة
 اه من شراح الازهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يردت
 اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك
 لان المبتدأ المجرد عن العامل المعنوي بل عن اللفظي فقط انتهى شتواني على
 الازهرية والقول اللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئي للكلى قال الفيتسي كان ينبغي
 أن يقول غير الزائدة وشبهها أى لم يدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبي المغوار
 منك قريب * والمجروح برب نحو رب رجل صالح اقيمه ولولاك لكان كذا ولولا
 لكان كذا فان المجروح في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المعنى
 مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويحاجب بأن ال في العوامل للكمال أى
 العوامل الكاملة في العمل التي عملها طريق الاصله فخرج الزائدة وشبهها
 والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في
 الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم اتعلقي بشئ فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها
 بتغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اتين بعامل أو عاملين
 وليس كذلك وجوابه ان ال للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة
 الجمع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكانه
 قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبرا عنه) خرجت الاعداد المبرودة
 نحو واحد اثنان فانها ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا
 وخرج اسماء الافعال كترال ودراله اذ ليست مخبرا عنها وان تجردت عن
 العوامل على الصحيح ودخل نحو قائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا رافعا لاسم وهو
 أبواه لكنه لا يكتب في به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم
 مع المرفوع بعده لاسيما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المنوطف عليه حصول
 الفائدة لان الفصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول
 بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبرا عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان
 المصنف لم يذ كر الاسم **تبييه** ان أراد بقوله مخبرا عنه مندا اليه على وجه
 الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجعولا له خبر لزم الدور فانه
 أخذ المبتدأ فيما يأتي في تعريف الخبر به (قوله أو وصفا) عطف على
 مخبرا عنه كانه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبرا عنه أرحال كونه وصفا الخ فان

عن العوامل اللفظية مخبرا
 عنه أو وصفا

الخبر عنه والوصف نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبراً عنه أو وصفاً) مقتضاه حصر
المبتدأ في القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدأ
بحسب الكثير الغالب المشهور والاقولنا أقل الخ ليس من القسم الاوّل لانه
لا خبر له لا ثابتاً ولا محذوفاً لان يقول نعمت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في
تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين بقوله لان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم
الثاني لانه لا فاعل له الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في
القسم الاوّل فان الفائدة هنا حاصله لانهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل
أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت
خبراً عن بقرة والمستوع للذات راء التعجب فيكون من القسم الاوّل * فائدة *
حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت من يعرف المبتدأ الذي
لا خبر له فأجاب بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك وما يقرب من ذلك ان
بعض الاعاجم أيضاً قال لبعض المصريين لم أجد في القرآن الخبر الموطئ للاخبار
بالجملة فأجاب بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكي عليه (قوله
أو وصفاً) فهم منه ان الاسم الجرد الواقع في القسم الاوّل مقابل الوصف فيكون
جامداً ويرد عليه لا تولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الاوّل لانه قد عمل الرفع
والقسم الاوّل لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثاني لان الوصف ما دل على حدث
وصاحب وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فاعل تفضيل أو أمثلة المبالغة
ولا تولك ليس واحداً منها ويجاب بأنه من القسم الثاني ويذهب في الوصف بكونه
حقيقة أو حكماً ولا تولك في معنى لا متولك أن تفعل كذا أي لا ينبغي لك أن تفعل كذا
وما تذهب للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤقلاً أي من ان والفعل فلا ينافي
هذا فتأمل (قوله رافعاً لما كتفي به) شرط في صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله لما كتفي
به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أي لما كتفي به في حصول الفائدة سواء كان اسماً
ظاهراً أو ضميراً متصلاً ولا يجوز أن يرفع ضميراً متصلاً فهو محصور في قسمين
ويستثنى من الضمير المتصل سورتان الاولى اذا كان الوصف معطوفاً على وصف
قوله رافعاً لما كتفي به نحو أفاثم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ العطفه على قائم وفيه
ضمير مستتر سد الخبر والثمانية اذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت
أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أفاثم أم راحل زيد فانك اذا عملت الاوّل
على طريقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أعربت راحل مبتدأ العطفه
على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر
وان عملت الثاني على طريقة البصريين وأضمرت في الاوّل مرفوعه أعربت

رافعاً لما كتفي به

قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سدده الخبر وأعربت
 راحل مبتدأ وزيد فاعل سدده الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد
 في الاسماء بل في الافعال وقول المصنف في الترخ وفيه ردة على الكوفيين
 الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المتصل اذا اتصل بالوصف وأما
 المستتر في مسألة التنازع أو العطب كما سبق فيتمتقان على وقوع المستتر فاعلا سد
 سد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا فيبدأ بهم بمفعول المستتر
 فتأمل الآن يريد بالظاهر ما قبل البارز المتصل (قوله فالأول) أي الاسم
 المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدأ
 وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الابه ولانه لما قال مخبرا عنه كان قائداً لقال له
 ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل
 من خالق الخ) قال البرماوى أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد
 ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو أتيت مثل ذلك جاز
 فيه الرفع نحو هل من أحد تطرف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل
 اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف
 المكتفى برفوعه ويمثل للنوع الاول بحسب درهمه بقوله ما لكم من الغيبة
 اذا لم يقول الله بمعبود اه وقال الحنفية اشعر بتمثيل المصنف بما مر ان العوامل
 اللفظية الزائدة لا يدخل الاعلى النوع الاول دون الثاني فبه صرح هو وغيره وعمل
 ذلك بأنه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك ردة على الزمخشري
 في اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب
 المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف
 زائد وهل حرف استنهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله تله باعتبار محله
 والخبر محذوف تقديره اكنم (قوله نفي أو استنهام) أي تقدم نفي أو استنهام ولا
 تقع الاسماء بعد أدوات النهى ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط في رفوعه ما يكتب به
 في ابتدائية والقاعدة ان شرط الشرط شرط في ابتدائية نفي النفي والاستنهام
 شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائية بدون واسطة
 (فائدة) ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفاعل نحو ليس قائم الزيدان
 وفيه مسامحة فان الكلام في المبتدأ وقائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان
 فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومنها في ذلك
 ما الجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم
 الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جاز أن يكون

فالأول كزيد قائم وأن
 تصوموا خير لكم وهل
 من خالق غير الله والثاني
 شرط نفي أو استنهام

نوعان مبتدأ له خبر وهو
 الغالب ومبتدأ ليس له خبر
 ولكن له مرفوع يعنى عن
 الخبر ويشترك النوعان في
 أمرين أحدهما انهما
 مجردان عن العوامل
 اللفظية والثاني انهما
 عاملا معا وهو الابتداء
 وتعنى به كونهما على هذه
 الصورة من الخبر بالاستناد
 ويفترقان في أمرين أحدهما
 ان المبتدأ الذى له خبر يكون
 اسما صريحا نحو الله ربنا
 ومحمد نبينا أو قولا بالاسم
 نحو وأن تصوموا خيراكم
 أى وصيامكم خيراكم
 ومثله قولهم تسمع بالأيدي
 خبر من ان تراه ولذلك قلت
 المجرى ولم أقل الاسم المجرد
 ولا يكون المبتدأ المستغنى
 عن الخبر في تاويل الاسم
 البتة بل ولا كل اسم بل اسما
 هو صفة نحو أقام الزيدان
 وما ضرب العمران
 والثاني ان المبتدأ الذى له
 خبر لا يحتاج إلى شئ يعتمد
 عليه والمبتدأ المستغنى عن
 الخبر لا بد أن يعتمد على شئ
 أو استفهام كما مثلنا وكقوله
 خليلي ما واف بهدى أنما *

كذا (قوله نحو أقام الخ) اف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تنبيه عمرو
 بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه تنبيه عمر بضم العين اذا صحح جواز
 تشبيه المعدول (قوله وهو الغالب) أى الكثير (قوله يعنى عن الخبر) أى
 في حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله
 وتعنى به) أى بالابتداء (قوله للاسناد) أى اسناد غيره اليه في القسم الاوّل
 أو اسناده الى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خيرا) مبتدأ وخبر (قوله
 تسمع) مبتدأ وهو في تاويل سماعك والفرق بينهما ان السبك في الثاني شاذ
 وفي الاوّل مطرد لان السبك بدون وجود سبك شاذ الا في باب التسوية ويحتمل
 ان تسمع مبتدأ أو يبدئه الخبر فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره
 منع من ظهورها بسورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أى لان الاسم حقيقته في
 العبريج ولا يصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أى
 بل ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر بكل اسم (قوله خليلي ما واف الخ) هو من
 الطويل خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء التكلم في ياء
 التنبيه وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ
 وحذفت منه الضمة استئقالا وعوض التنوين عن الياء وأنما فاعل سد مسد الخبر
 وبهedy متعلق بواف واذا شرطية ولم تكن واجزم ومجزوم وعلامة الجزم حذف
 النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقطع صلتها
 والعائد محذوف أى على الذى أقطع من قطع أخاه وقاطعه أى هجره المعنى
 باصحابى ما أنتما وافيان بهدى ويحتمل اذا لم تكن واجزا على من أقطعه
 وأهجره والشاهد في أنما فانه فاعل سد مسد الخبر لا اعتماد على التثني واختلاف
 هل التثني شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما
 الثاني (قوله أقام قوم سلى الخ) من البسيط والهجرة للاستفهام
 وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر سلى علم
 امرأة مضاف اليه أم حرف عطف نون وفاعل قطنا بفتحة تين ويجوز تسكين العين
 سد مسد رظن يظن بالفتح فهم ما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويطعنوا
 فاعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والقار رابطة ويحجب خبر مقدم
 وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فاعل وقاطن صلة الموصول
 والالف للاطلاق والشاهد في قوله سلى فانه فاعل سد مسد الخبر لا اعتماد
 على الاستفهام والمعنى هل قوم سلى التى هى المحبوبة مقبوضون أم نون والرحيل فان

نوه
 اذا لم تكن تالي على من أقطع * وكقوله * أقام قوم سلى أم نون واطعنا * ان يظن وافتح عيش نوه
 من قطنا * وتولى رافع المسكن في به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلى في البيت الثاني أرضميرا

متفصلا كأنه ما في البيت
 الاوّل وفيه ردة على الكوفيين
 والزنجشري وابن الحاجب
 اذاً وجبوا أن يكون المرفوع
 ظاهراً وأرجبوا في قوله
 تعالى أراغب أنت أن يكون
 محمولاً على التقديم والتأخير
 وذلك لا يمكنهم في البيت إذ
 لا يخبر عن المتنى بالشرط وأهم
 من أن يكون ذلك المرفوع
 فاعلاً ككافي البيتين أو نائباً
 عن الفاعل كما في قوله أو
 مضروب الزيدان وخرج
 عن قولي مكتفي به نحو أقام
 أبوا زيد فليس لك أن تعرب
 أقام مبتدأ وأبوا فاعلاً
 أغنى عن الخبر لأنه لا يتم به
 الكلام بل زيد مبتدأ وأقام
 خبر مقدم وأبوا فاعل به ثم
 قلت لا يتبدأ بذكر
 الا ان عمت نحو ما رجل في
 الدار وأخصت نحو ما رجل
 صالح جاءني وعلماؤا بعد
 مؤن خبري وأقول
 الاصل في المبتدأ أن يكون
 معرفة ولا يكون تذكراً الا
 في مواضع خاصة تتبعها بعض
 المتأخرين وأنها ما اني نيف
 وثلاثين

تقوله فيش من يقيم بعدهم ويتخلف عنهم يكون عجيباً (قوله اذاً وجبوا أن يكون
 المرفوع ظاهراً) وأجاب في التصريح بأن المراد بالظاهر ما قبل المسئلة ترقال في
 المعنى وما يقطع به على بطلان مذهبهم أي الكوفيين الآية وقول الشاعر خليل
 الخ فان القول بأن الضمير فيها مبتدأ كما زعم الزنجشري مؤد إلى فصل العامل
 من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد
 وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لأنه يشمل المرفوع
 مع انهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المعنى تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم
 في البيت أي ولا في الآية أيضاً ومن كلام الشارح ههنا يؤخذ الرد على التصريح
 لانهم أوجبوا التقديم والتأخير في البارز فلواريد بالظاهر ما قبل المستتر لثقل
 البارز مع انهم يخافون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله
 ولا يتبدأ بذكر) أي لا يجوز ذلك لان التكرار المحضة مجهولة ولا يصح الحكم
 على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذي هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) أي
 لان التكرار اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المرفوع بالجنسية
 واذا عمت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت أو عمت وأما قولك تارة
 خبر من جرادة فقصور على السماع وقوله الا ان عمت أي بنفسها أو غيرها وكذا
 قوله ان عمت ومعنى عمت أفادت العموم الشمولي وهو تناول جميع الافراد دفعة
 واحدة لا انعم والبدلي وهو تناول الافراد واحداً بعد واحد فعمومها مظنة
 صحة الابتداء بالتكرار وكذا خصوصها المادة الفيشي (قوله وعلماؤا بعد الخ)
 وقيل المسوخ لام الابتداء وقوله وعلماؤا أي ويخرج على العموم والمخصوص
 قوله تعالى واعبدوا الله فاعلموا ومن حيث انه لم يرد فرد من من أفراد المؤمنين
 والمخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خير بان جعل عمت من العموم الشمولي
 فيه نظراً لانه تذكراً في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعجز بل المراد منها الفرد المهم
 وحينئذ فاقاله الفيشي من ان المراد العموم الشمولي فيه نظر ثم بعد كتمني هذا
 رأيت الطبلاوي قال ولا فرق بين العموم الشمولي أو البدلي كالتكرار في سياق
 الاستفهام غير الانكاري لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالتكرار المحضة لان
 عمومها بدلي لانه قول ذالمتموهم بخلافه بعد الاستفهام فحقق وقال البرماوي
 قوله وعلماؤا أي وعلى انحصار المسوغات في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها
 اليها مع الابتداء في قوله تعالى ولعبده مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف
 هذا ما ظهر لي (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وأنها أي بلغها غاية
 وهو نيف وثلاثون وانيف ما زاد على العدة وقد بلغها ابن عقيل ستاً وثلاثين

جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الا قول وقوله ما رجس الح ما هنا مهمله ولم يبال
المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قريبة على اسمها * (قوله ثم قلت الرابع
خبره) أي خبر المبتدأ ونحوها هذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كان الخبر
الذي هو كلام احتمال الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لان الم يحصل بها
الفائدة مع مبتدأ وما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو الذارحارة
مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب صدقه
على الا قول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
شعري الذي تعده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم
اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقتدر
الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف
بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقر وقول الفيشي
جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمها غالبا ومن غير الغائب ان يذكر المبتدأ
ويخلف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغائب أيضا وجود مبتدأ بدون
خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لانها المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجد والا فبوجود مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قاصدا أو ليا لخرج نعت الخبر نحو هو هذا رجل
عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مرفوع وبالعمران انتهى كلام الفيشي
والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
وحيث قد قول السارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
ولو قال المرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
الآن يقال انه منس على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنى ولذلك يقل طرف زمان
وفهم منه انه يكون مكالنا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأخرى عن المعنى وفهم من
قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة
رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذ لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع
الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حاوية (قوله ذات)

ثم قلت الرابع خبره
وهو ما تحصل به الفائدة مع
مبتدأ غير الوصف المذكور
وأقول الرابع من المرفوعات
خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
فصل أول مخرج لفاعل
الفعل وقولي غير الوصف
المذكور فصل ثان مخرج
لفاعل الوصف في نحو قائم
الزيدان وما قائم الزيدان
والمراد بالوصف المذكور
ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
ثم قلت ولا يكون زمانا
والمبتدأ اسم ذات

جوابه وقيل هما ما وصح في المعنى الاول وقوله ما رجل الخ ما هنا مهمله ولم يبال
 المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرية على اسمها * (قوله ثم ذات الرابع
 خبره) أي خبر المبتدأ ونهوا بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر
 الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله
 مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانهم يحصل بها
 الفائدة مع مبتدأ وبعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به
 الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس
 أجب ببيان المراد منه الخبر الغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة
 مما هو معلوم ضرورة وخوشه عري شعري مما المبتدأ فيه عن الخبر أجب صدقه
 على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو
 شعري الذي تعده قال بعض التعريف منتقض بخوفهم من قولك زيد أبوه قائم
 اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المقتدر
 الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف
 بين المبتدأ والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي
 جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لانهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ
 ويخذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون
 خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو
 ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجد والافتد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله
 ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قاصدا أو ليا لخراج نعت الخبر نحو هذ رجل
 عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة
 مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما ضرب وب العمران انتهى كلام الفيشي
 والاحسن ما قاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف
 وحينئذ فقول السارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف
 ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل
 الآن يقال انه مش على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا
 يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بنى ولذا لم يقل طرف زمان
 وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من
 قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالسئلة
 رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع
 الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم ذات الرابع خبره
 وهو ما تحصل به الفائدة مع
 مبتدأ غير الوصف المذكور
 وأقول الرابع من المرفوعات
 خبر المبتدأ وقولي مع مبتدأ
 فصل أول مخرج لفاعل
 الفعل وقولي غير الوصف
 المذكور فصل ثان مخرج
 لفاعل الوصف في نحو قائم
 الزيدان وما قائم الزيدان
 والمراد بالوصف المذكور
 ما تقدم ذكره في حد المبتدأ
 ثم ذات (ولا يكون زمانا
 والمبتدأ اسم ذات

مساوون هب الجئسة ولن عبر بالعين ولن عبر بالجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال
متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح
قال في الهمع ذهب ابن كيسان الى ان الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية
الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف في الجار
والمحور وقال الحفيد والاكثري على ان الخبر الظرف (قوله في حد المبتدأ) أي
هو حد المبتدأ ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذات وانما
يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحرركات وغيرها فلا بد لكل حدث
من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة
في الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبلا احداث ما عداها يدل
مقابلتها على انفسه نحو البياض (قوله فقول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره
بأن يقدّم مضاف قبل المبتدأ فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم
خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أقول اليوم خمر ولم يؤقّل قوله وغدا
أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخبر وقال الفيشي أي الزام أمر
(قوله في المثل) بفتح الميم والتاء وهو ما شبهه مضر به بمورده فهو من باب الاستعارة
التمثيلية فاذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر
وغدا أمر فسميت حالته بحالة الذي قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ﴿تنبه﴾
ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أقاد أم لا هو
الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جته وان يقدا خبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدأ عامارا الزمان خاصا نحو نحن في شهر
كذا أو في زمان طيب فنحن عام لا حيطه في نفسه لكل مبتدأ كالم والزمان خصص
بالإضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند
الإفادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه
ولم يختم باب المبتدأ والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل إشارة الى انه ليس في
القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب ﴿قوله﴾
ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما أريد
بكان أو داخل في قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم
لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالأفعال الناقصة لتقصها بسبب افتقارها الى
المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فن باب الطلاق اسم الأعم على الأخص له لغة على
غيرها أيضا اذ هو اسم لما يفسخ حكم المبتدأ والخبر وكان وأخواتها من هذه المنجاة

ونحو الليلة الهلال متأول ﴿﴾
وأقول لما بينت في حد
المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو
الاسم التي ليست عامة
ولا خاصة بينت بعد خبر الخبر
ما لا يكون خبرا في بعض
الاحيان وذلك اسم الزمان
فانه لا يقع خبرا عن أسماء
الذوات وانما يخبر به عن
أسماء الاحداث تقول
الصوم اليوم والسفر غدا
ولا تقول زيدا اليوم ولا عمرو
غدا فاما الليلة الهلال بنصب
الليلة على انها ظرف مخبر به
عن الهلال مقدم عليه
في قول وتأويله على ان أصله
الليلة رؤية الهلال والرؤية
حدث لا ذات ثم حذف
المضاد وهو الرؤية وأنتم
المضاف اليه مقامه ومثله
قواهم في المثل اليوم خمر
وغدا أمر التقدير اليوم
شرب خمر وغدا حدث أمر
ثم قلت ﴿الخامس اسم كان
وأخواتها﴾

(قوله اسم كان الخ) لم يقدح كثيرا كثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان
 اللاتق أن يأتي بعبارته صريحة تدل على بيان عمله أي به فان عمله أي به فيه خلاف
 والصحيح انه عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو
 الابتداء وانما عملت في الخبر فقط وريأه ليس لنا عامل يعمن التصيب ولا يعمل
 الرفع لكن يؤخذ من اهمالها فيما سياتي بيان انه عاملة فيه (قوله وهي) أي
 لأخوات أمسى الخ الحضر انما في بالنسبة للأفعال المشهورة المتفق عليها والتي
 يتقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيان الحصر
 ان الجملة معرفة الظرفية في خبر الحضر انما تعريف المتداف لانه ضمير واما تعريف
 الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها اصارت علم جنس على نفسه أي وهي هذه الالفاظ
 وحينئذ فيرد عليه افعال آخر تعمل مضافا وتترك وغدا وراح وآض وعاد
 واستحال ووقعد وحال واريد وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معاني
 الأفعال التي ذكرها وحاصله انما ان كانت ناقصة فمعناها انما انما انما انما انما
 بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعناها مختلفة فغنى كان وجد كقوله
 تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا ويات أقام ليلة لا وأضحى وأصبح وأمسى
 دخل في الضحى والصبح والمساء وروح وانفك انفصل ودام بقي واعلم ان كان
 الناقصة أثبتت خبرها لا سيما فيما مضى مع الانقطاع عند الأكثر كقوله أبو حيان
 أومع السكوت عن الانقطاع وهدمه عند آخره وختم به ابن مالك نحو كان قائما
 وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى ويات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت
 هباء منثورا فأصبحتم بنعمته إخوانا ناطل وجهه مسودا وقوله

* أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأنني أطوى بحبل *
 وأما ليس فهي في خبرها عن اسمها حلا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيويه
 ومن تبعه الى انما لثنيه حالا وما نسبها يومه متقبلا وهذا جزم المغني وقال الثوريين
 لا تناقض بين القولين لان كون الحال انما هو عند الاطلاق وكونها غيره اذا
 قيدت به واستحسنه الرضي قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها
 للظن انما كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهي للحال البتة انتهى
 حفيد (قوله طائفا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل
 ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها نالية لثني أو شبهه أو لثني الوقيصة فلا ينافي كون
 المصنف وغيره ذلك كرها اثر وطاعة وساتق (قوله تقي) بكسر التاء وفتحها
 وضمها هموزة (قوله ونالية) حال من المبتدأ وهو زال وما عطف عليه أو من
 الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومن زال الخ حال كونها نالية وعلى هذا يكون

وهي أمسى وأصبح وأضحى
 وظل ويات وصار وليس مطلقا
 ونالية لثني أو شبهه زال
 ماضى بزال وروح وقى
 وانفك

من عطف الجمل فجمله ومنه زال عطف على جملة وهي أسمى وجعله من عطف
 الجمل لا يفوت ككونها من اخواتها لانتها قدرنا ومنه زال الخ والضمير المحرور
 عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله
 حالا من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أي
 والية التي ولو تقدير الان المقدر عندهم بمنزلة الملقوط لكان لا يطرده حذف التي
 معها الا اذا كان التاني لا والفعل المضارع وانما في جوارب قسم كقوله تعالى تالله
 تفشؤن ذكر يوسف أي لا تفشؤن وقوله * بين الله ابرح قاعدا * أي لا ابرح ثم ان كان
 الفعل ما ضيا الشرط في الذي ان يكون ما اولاً وان كان مضارعاً بأي تانف كان
 حتى ليس خلافا لظاهر انظمة من أن التاني بأي اداة مع أي فعل وقوله تالية تانفي
 أي اسالة أي واما الفصل بين التاني ومنفيه بجملة معتدسة فهو نادر وخلاف
 الاصل (قوله وصله لسا الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
 كما يأتي ويغرب وصلة بمثل ما عرّب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون
 مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى
 ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أي الكلمة المذكورة والافعال المناسبة
 المذكورات (قوله واخواتها) أي نظائرهما في العمل ففيه استعارة مصرية
 (قوله الاثنى عشرة) سبعة الاخوات فتضم اسمان (قوله ويسمى اسمهن) وهي
 تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسمهاون بل اسم لاوله الذي وضع له
 (قوله مجازا) أي بالاستعارة لما شبهته للفاعل في كونه اسماً مرفوعاً بعد فعل وعند
 سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافاً لاسمها (قوله وتصب
 الخبر) هذا متفق عليه واما رفع الاسم فيومذهب البصريين وقال الكوفيون
 لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بان يلزم عليه كونها ناصبة لارافعة
 وباتصال الاسم اذا كان ضميراً نحو وكأفواهم الظالمين والضمير بالاستقرار
 انما يصل بعامله وقال القراء عامله في الاسم الرفع لكان على التشبيه بالفاعل
 وان المنصوب حال ورد بان اتصاله اذا كان ضميراً (قوله ويسمى خبرهن حقيقة)
 وهي تسمية اصطلاحية والافه وخبر عن اسمها فلا حاجة لتقديره خاف أي خبر
 اسمهن (قوله وبنه واهن مجازا) أي بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بالشرط)
 أي من الشروط الآتية وهي التي وما معه وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه
 شروط عامة والحامل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم
 المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره
 فالاول كاسم الشرط والثاني المحبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن

وصلة لسا الوقتية
 مادمت حيا
 الخامس من المرفوعات اسم
 كان واخواتها الاثنى عشرة
 المذكورة فانهن يدخلن على
 المبتدأ والخبر فيرف من المبتدأ
 ويسمى اسمهن حقيقة
 وفاعلن مجازاً وتصيب الخبر
 ويسمى خبرهن حقيقة
 وبنه واهن مجازاً ثم هن في
 ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل
 هذا العمل بالشرط وهي
 ثمانية كان وليس وما بينهما

والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الازيد او الخامس معكوب اذا الفجائية ويشترط
 في الخبر ان لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط
 ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فبني ما زال زيد قائما هو قائم
 في الماضي انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل او اسم نحو
 * غير منفلت اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * او بفعل موضوع للنفي نحو * ليس
 ينفلت ذا غنى واعتزاز * او بفعل عار من النفي نحو قوله

قلما يبرح الليب الى ما * يورث الحداء عيا او مجيبا * فان قلما خلع منه معنى
 التعليل وصار بمعنى ما النافية او بفعل مستلزم للنفي نحو قوله ايدت ازال استغفر
 الله اى لا ازال قاله القراء ووجهه ان من اى شيئا لم يفعله والا باء مستلزم للنفي ولهذا
 ساغ بعد اى تقريب الاستثناء قاله الموضع في الحواشي انتهى (قوله اوشبهه وهو
 النهى والدعاء) انما كانا كافيا لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو
 نفي داخل على نفي فصح قولهم ان الاربعة لازمة الخبر لا خبر منه وان دفع ما يقال
 ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهى والدعاء انتهى تقريرا شيخنا المدرير وقال
 بعض حواشي الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فيهما معنى ما وقوله وهو النهى
 والدعاء والاستفهام اى الانكارى نحو ازال عاصيا واوله تركه للاستغناء عنه بكونه
 اشبه للنفي (قوله والدعاء) اى بلا في الماضي وبلن في المضارع قاله المحلى في شرح
 جمع الجوامع وفاق لابن عصفور كقوله

ان تراولوا كذا لكم ثم لازت اكم خالدا خلود الجبال

ومنه ابن مالك وغيره وقالوا الا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولذا اخص
 في الارشاد الدعاء بلا وهو ما يفيد الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل
 مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله ان يبرح عليه ما كفين)
 فبرح فعل مضارع وبرح واسمه ضمير متبر فيه وجوابا وعا كفين خبره ولو ان تصر على
 المثال الثاني الكفاء واكد محاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها
 انتهى تصريح (قوله لا تزال ذا كرا لله) لانها بية وتزل مجزوم بها واوله تزال فحذفت
 الالف لا لتقاء الساكنين واسمها ضمير وذا كرا لله خبرها (قوله ولا يبرح الخ) مثال
 للدعاء ورجاء ونحو ذلك من المصنف ان الدعاء خاص بلا والرابع الديار (قوله ما فني
 يزال) ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا يور ووايس له
 مصدر ولا امر عند الجهور ووحى الكسائي والقراء ان زال الناقصة لها مضارع
 ثان وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال القراء منبت زال الناقصة
 من زال التامة بنحو يالها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل يفتحها فراقبين التام

وما يشترط ان يتقدم عليه
 نفي اوشبهه وهو النهى
 والدعاء وهى اربعة زوال
 وبرح وفني وانفك نحو ولا
 يزالون مختلفين ان يبرح عليه
 عاكفين وتقول لا تزال
 ذا كرا لله ولا يبرح ربك
 ما نوسا ولا زال جنبك
 مجرورا ويشترط في زال
 شرط آخر وهو ان يكون
 ماضى يزال

والثا قص وقال ابن خروف يجوز ان تكون الينا فتمنقولة من زال يزيل فعل على هذا
 عينها ياء (قوله فان ماضي يزول الخ) الحاصل ان زال الذي مضارع يزيل وزنه فعل
 بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل يضم
 الزاي وان زال الذي مضارع يزيل بفتح الياء بمعنى ما زوله مصدر وامر وهما الزيل
 وزل بكسر الزاي وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل
 تام) أي غير ناقص وقاصر أي غير متعد كقوله زال الشرع عن انتقال (قوله الذهاب)
 بفتح الذال وقوله والانتقال تفسيره ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن
 تزولا) أي تنتقل اولين زالتا أي انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال
 فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحل رفع
 على انه فاعل وجلة امسكها جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه
 اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للتقدم ويذكر للتأخر (قوله أي ميزه) ومنه قوله
 تعالى فزينا بينهم أي فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه المصدرية
 الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقي
 ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود المصدرية
 الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **تنبيه**
 لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية واما
 قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت
 اضاء لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا لظلالا حاشا كانت ما هذه لا يشتملها
 قولهم ظرفية عبر في المعنى بدله بزمانية انتهى حاشي (قوله النائية عن ظرف الزمان)
 ولذا سماها المصنف الوقتية لثباتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها التوقيت
 أمر بمدة بثبوت خبرها الا انها او سميت بمصدرية لانها تؤقّل مع صلته بمصدر وهو
 اللوام ووقتية لثباتها مع صلته عن الوقت وهو المدة لالذات اتماعية فتكون اسما
 خلافا لبعضهم انتهى حفيد (قوله دام زيد صجحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت
 من دوامه صجحا) أي لامن وقت دوامه لانه لا يجب من الوقت ولذا قال المصنف
 لان ما هذه مصدرية لظرفية قال القيسني لان المتعجب منه دوام صحته لامة
 صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال ليس الحذف
 واجبا و ردا على من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف به
 اما متعلق يجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبيل اما وفي العبارة حذف
 مضاف أي يجب حذف كان بعد تحقق أما (قوله وحدها) أي لامع اسمها رلا
 مع خبرها ولا معها ودون افعال الباب (قوله بعدا) أي بعد ان عوضا عنها

ان ماضي يزول فعل تام
 قاصر عنى الذهاب والانتقال
 نحو وان الله عنك السموات
 والارض ان تزولا ولئن زالتا
 ان امسكها من احد من
 بعده وان الاولى في الآية
 شرطية والنائية نافية
 وماضى يزيل فعل تام متعد
 بمعنى ما زيل يقال زال زيد
 شأنه من معز فلان أي ميزه
 منه وما يشترط أن يتقدم
 عليه المصدرية النائية
 عن ظرف الزمان وهو دام
 والى ذلك أشرت بالتمثيل
 بالآية الكريمة كقوله
 سبحانه وتعالى وأرضاني
 بالصلاة والزكاة مادمت
 حيا أي مدة داوحي حيا ولو
 قلت دام زيد صجحا كان
 قولك صجحا حالا لا خبرا
 وكذلك عجبت من مادام زيد
 صجحا لان ما هذه مصدرية
 لا ظرفية والمعنى عجبت من
 دوامه صجحا ثم قلت لا ويجب
 حذف كان وحدها بعدا أما

في نحو ما أنت ذانفر ويجوز حذفها (١٥) مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف ونضارها المجزوم الا

قبيل ساكن أو مشعر متصل كقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احدها حذفها وجوب بدون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة الثانية الثاني أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن تقدم العلة على المدلول الرابع أن يحذف الحرف الخامس أن يوثق بما كقولهم أم أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أي انطلقت لاجل انطلقت ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تفديم العلة وهي لان كنت منطلقا على المعلول وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصاص والثالث حذف كان وفائدة أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لارم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام الزون في

ما كما صرح به في القطر ولا بد منه (قوله في نحو ما أنت ذانفر) طاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال بشرط في حذف كان بعد ان ان يكون اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم من جهة من المقام ان كان الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بما يزيد ذاهبا والنفذ يرلان كان يزيد ذاهبا المكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله في نحو) عمل تعبيرة بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو ما انا واما هو (قوله مع اسمها) طاهره كان ضميرا او لا وهو كذلك ويشهد له ان خبره غير كباقي (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا فيدل على كثرة (قوله مضارعتها) أي مضارع كان الناقصة وهما الناقصة لانه لا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أي بالكون لان الشيء اذا اطلق ينصرف الى النرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معننى وقوعها صلة لان ان تكون ان داخلة عليها (قوله ما أنت ذانفر) المعلول محذوف عن آخره وان حرف مصدرى وانصب وكان صلتها والاصل افتحرت لان كنت ذانفر فأخر افتحرت ثم حذف انصبى النظم أولا لاختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتحرت ولا لان كنت وانما هو علة للمعلول محذوف أي لا تتخرفان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) اذ خبر بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شرطها وسيأتي بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الوجود ثمانية أمور لانهما احد عشر امرا فيكون المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلقت) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باسمهم ان خير فخير برفعها ما أي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوب بدون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعووض وجوز له المبرد وجرى عليه الفاعل كهي (قوله أم أنت منطلقا انطلقت) ان حرف مصدرى وما عوض عن كان وأنت اسمها منطلقا خبرها (قوله زيادة ما) ونخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما امثلية (قوله ادغام الزون في الميم) بعد قلب الزون ميم (قوله العباس) هو صحابي وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أبأخراسة الخ) من البسيط وأخراسة بضم

الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول واكثر ما في كاهتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه * أبأخراسة! أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضمير * أم أنا نادى بتقدير يا أبأخراسة

الطاء المعجمة وحكى كسرهما والفتح الفاء والتون عدة رجال من ثلاثة عشرة
والنفر الرط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين الجديدة والضبع
في الاصل انثى الضباع والذي كرضبعان ففيه تورية بأخرasha اسم مخفان بضم
الطاء المعجمة وواقع خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي اسم احد
فرسان قيس وشعرائها (الاعراب) أيام نادى وخراشة مضاف اليه وان حرف
مصدرى ومازائدة عوض عن كان وانت اسمها واذانفر خبرها فان حرف توكيد
قوي اسمها وادخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو سبب عنه والاول سبب
فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب
بعضهم انها رابطة لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أي تنبيه
فان قوي لم تأكلهم الضبع وقال اللطفايني يحتمل ان تكون الفاء جوابا بالشرط
مقدر والمعنى لا تمعزز صلي لان كنت ذانفر فان نخرت بذلك نخرت انا عليك بمثله
فان قوي باقون لم تستأصلهم الا زمان حذف السبب الذي هو الجواب في الحقيقة
واقدم السبب بمقامه فاطاق عليه جواب انتهى وذهب ~~ال~~ وفيدون الى ان أن
المفتوحة الزمزة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذانفر
نخرت هلى والاول ايشهور ونقل أبو النخع عن أبي على الفارسي ان ما العوض عن كان
عاملة في الجزأين محل كان المأمور عنه ووجهه ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل
وزعم انه من ذهب سيدي لم تأكلهم جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد في حذف
كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين الجديدة) بالبدال المهملة وهي التي
لا مطرفها وفيه تورية وهي ان يكون اللفظ له معنيان قريبين بعيدا فإراد البعيد
فان القريب بالضبع انثى الضبعان كما تقدم والبعيد السنين الجديدة ورشحها بقوله
لم تأكلهم والا كل مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنه شمهها بالا كل
واستعار الا كل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الا كل حقيقة
واثباته بالضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ)
هذا شرط في الكثرة والافيوجد قليلا بدونها وانما اكثر بعدهما لانهما من
الادوات الطالبة لعملي فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولودون
بقية الشروط لان لوام باب الشرط غير الجازمة وان ام الشرط الجازمة كما ان
كان أم باب النواسخ الراجعة للبتدأ وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا
في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذي هو قديس من
لدشولا أي من لدن ان كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقهر والتوين
جمع شائلة على غير قياس وهي النافقة التي جف لبها وأتى عليها من نتائجها سبعة

ضم الخاء المعجمة شوية واكتب
ذانفر أسله لان كنت
ذانفر فعل فيه ما ذكرنا
والذي يتعلق به اللام
محذوف أي لان كنت ذانفر
ان نخرت على والمراد بالضبع
السنين الجديدة * المسئلة
الثابتة حذف كان مع اسمها
واثباتها خبرها وذلك جائز
لا واجب وشرطه ان
يتقدمها ان أو الشرطية ان
قالا قول كقول صلى الله عليه
وسلم

اشهر او ثمانية وانما قدره لدن ان كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف
للعمل عند سيبويه ويورد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المسمى (قوله
مجزىون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيموطي في الدر
الشكور (قوله ان خيرا خيرا الخ) خيرا الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع
اسمها وخير الثاني مرفوع على الخبرية مبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان
عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو محدود
من تقديرته (قوله ارجح الاوجه) الحاصل ان الاوجه اربعة الاول وهو ارجحها
ما ذكره المصنف وانما كان ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار
المبتدأ بعد اداء الجزاء وكلاهما ما كثيره طرد الثاني وهو اضعفها رفع خيرا الاول
وانصب الثاني عكس الوجه الاول وتقديره ان كان في عملهم خيرا فيجزون خيرا فرفع
خيرا الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها وانصب خيرا الثاني بفعل محذوف وانما
كان اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد اداء الجزاء
وكلاهما قليل غير طرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان في
عملهم خيرا فيجزواؤهم خبر والابع انصبهما أي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا
وهذان الوجهان مترسبان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء
لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي رفعهما قوة برفع الثاني وضعف برفع الاول
وفي نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن عصفور رفعهما ما أحسن
من نصبهما والاوجه الاربعة المتقدمت في ان خيرا خبر مجزى في وان شرافته واذا
ضربت أحدهما في اربعة الآخر حصل ستة عشر ضرورة ارجحها ما منى عليه
المصنف (قوله الشمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام احمد وأبو داود عن ابن
مسعود (قوله ولو كان الذي الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد
على ان اسم كان ضمير يعود على التعجب المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة
الثالثة حذف نون كان) أي للتخفيف وسلا لا وقفانص عليه ابن خروف وهو حسن
لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب
الوقف عليه بهاء السكت كقولنا عم ولم يسه فلم يزل جهرلة لم يبع فالوقف عليه باعادة
الحرف الذي كان فيه أول من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يزل مثله في لم يبع لان
اعادة الباء تؤدي الى انحاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجاسع وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط
هنا لان الذي تخرج عنده عدم اعتباره قال في الترضيع يجب هاء السكت في الفعل
اذا بقي على حرفين أحدهما زائدا نحو لم يسه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين

الناس مجزىون بأعمالهم
ان خيرا خيرا وان شرافته
فتحة فتحة ان كان عملهم
خيرا فيجزوؤهم خبر وان
كان عملهم شرا فيجزواؤهم خبر
وهذا ارجح الاوجه في مثل
هذا التركيب وفيه وجوه
أخرى الثاني كقوله صلى الله
عليه وسلم القس ولو خاتما
من حديد أي ولو كان الذي
تلمسه خاتما من حديد المسئلة
الثالثة حذف نون كان
وذلك مشروط بأورا حدها
أن تكون بلا نطق المضارع

على وجوب الوقف على نحو ولم ألك ولم تقبترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما)
 أي بالسكون (قوله ولم يلك الخ) أصل يك يكون وأصل ألك أكون فحذفت الضمة
 للجازم والواو لا لتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في عمانية
 عشر موضعا (قوله هو يكون وإن يكون) فإن الأول مرفوع والثاني منصوب ونحو
 وتكونوا من بعده قوما ألحق فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على يخل لكم وجه
 أيكم المجزوم في جواب الأمر وانما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجرم
 بغير السكون لانها محركة في الاوabin بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة
 فتعاضت على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانه أشبهه باحرف المد واللين
 في سكوتها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذف في جوامع انها تكون امرا بامتلاء
 وتحذف للجازم كما يحذفون (قوله لم يكن الذين كفروا للوجود الساكن) وهو لام
 التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة قاله
 الموضع في شرح القطر وخالف في هـ ذابونس فأجاز حذف النون ولم يمتد بالحركة
 العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر من ضمير الاسدي
 فان لم تكن المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة وجهه تضيغ
 فحذف النون مع ملاقاتها الساكن والمرآة بكسر الميم وفتح الهمزة آلة الرؤية فكا
 نظر وجهه فمألم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغ وهو الاسد والوسامة بفتح الواو
 الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدرون في المنع عطائي الحركة على
 الضرورة كقول الخجاشي
 فاستبأ نبيه ولا استطيعه * ولا استسقى ان كان ماؤك ذافضل
 فحذف نون الاستطيع ضرورة وقبل هذا آيات تضمن ان الخجاشي عرض له ذئب
 في سفره فذكرى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخيه منى نفسه بواسيت
 بطعامه من غير من ولا يخل فقال له الذئب دعوتى الى شئ لم تفعله السباع قبلى من
 مؤاكلة بنى آدم واستبأ نبيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذى
 ذاك فضل مما تحتاج فاستسقى منه (قوله ان يكذب فلن تسلط عليه الخ) فلا
 تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمير تزد الاشياء الى اصولها
 ولا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة منذ كورنى البخارى (تبيينه)
 سكت المؤلف عن محترض ضمير نصب متصل وهو الاسم الطاهر والضمير المنفصل
 والمرفوع نحو لم يلك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أى المتصل المنصوب (السادس)
 من المرفوعات اسم افعال المقاربة لم يقل اسم كادوا خواتم لانه لم يثبت ان كاد
 ام الاب والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله

والثاني ان يكون المضارع
 مجزوما والثالث ان لا يقع
 بعد النون ساكن والرابع
 ان لا يقع بعده ضمير متصل
 وذلك نحو ولم يلك من
 المشركين ولم ألك بغيا
 ولا يجوز في قولك كان وكان
 لا لتقاء المضارع ولا في نحو
 هو يكون وإن يكون لا لتقاء
 الجزم ولا في نحو لم يكن
 الذين كفروا للوجود
 الساكن ولا في نحو قوله
 صلى الله عليه وسلم ان يكذب
 فان تسلط عليه وان لا يكذب
 فلا تخبرك في قوله لوجود
 الضمير ثم قلت السادس
 اسم افعال المقاربة وهى
 كاد وكرب وأوشك

وحده ملامن العبد له قال بعض المشايخ والظاهر ان المفاعلة على بابم الان اسمها
 قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الان يقال ان الواضع وضعها قرب مـ بدل
 اسمها بدل خبرها وان كان العكس لازما لكان لم يوضع له فصح ان المفاعلة
 على بابم او هذا يؤخذ من الحقيدي وتسمى أيضا الواضع والنواضع قال شيخ
 الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليباً كتسميتهم الكلام
 بالكلمة انتهى وقال النيشي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أي لان باب
 تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل
 باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه
 وهذا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر
 فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الا شهر أو الاكثر أو الاقل أو كونه أصلاً وحكمة
 التغليب هنا اما الاشهرية لان افعال المقاربة عندهم أشهر افعال الباب في
 الاستعمال أو الاصل وانهذا تسميتهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها
 الاصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب
 بيان متضادان (قوله لدنو الخبر) أي قربه ولا يتبين كونه خبراً المبتدأ مخذوف بل
 جعله حالاً أولى لافادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لانه كون افعال مقاربة
 الا في هذه الحالة أي حالة كونها متعملة لدنو الخبر واما اذا ذهبت أو جردت فلا
 (قوله لترجييه) أي الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي لترجي المنكلم الخبر
 في الاستقبال انتهى تصریح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كما ينبغي ان يقول
 على مقاربتهم بدل مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه
 بالجواب ان قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى
 بدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرهما واصل الفتح
 أوضح لقول شيخ الاسلام وحكي كسرهما وقيل ان كرب من افعال الشروع (قوله
 وهي ثلاثة أيضاً) من تقسيم الكل الى جزئياته وأما قوله اولاً وهي تنقسم باعتبار
 معانيها الى ثلاثة اقسام فعناء انما تنحصر في ذلك بمعنى لا يخرج عن ذلك لان
 باب تقسيم الكل ولا الكل (قوله وحري) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف
 في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محته انتهى تصریح وقال
 الرضي قد يستعمل حري زيدان يفعل كذا بكسر الراء اسم عمل عسى بلنظ الماضي
 فقط ومعناه سار حرياً أي خليقاً وجديراً يقال هو حري أن يفعل بفتح الراء
 والتثنية على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يتنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو
 حري ان يفعل كذا على فاعيل أو حريت وجمعت وانثت انتهى قال بعض وهو

لدنو الخبر وعنى واخلاق
 وحري لترجييه وطفق وعلى
 وأنشأ وأخذ وجه وهب
 وهليل للشروع فيه ويكون
 خبره انضار عاكج وانول
 السادس من المرفوعات اسم
 الافعال المذكورة وهي
 تنقسم باعتبار معانيها الى
 ثلاثة اقسام ما يدل على مقاربة
 المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة
 كاد وكرب وأوشك وما يدل
 على ترجي المنكلم للخبر وهي
 ثلاثة أيضاً عسى وحري
 واخلاق وما يدل على شروع
 المسمى باسمها في خبرها

مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا مانثبا غير ثابت وقد جزم العصام في شرح الكافية بان
 حرى المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتمسى حفيد (قوله وهى كثيرة) انها ما
 بعضهم الى نيف وعشرين وذلك كرمها اقام نحو قام زيد ينظم (قوله واخلاق) بجاء
 وقاف ووقع في الملك المنظوم لابن مالك ان اخولوق من افعال المقاربة ككاد قال
 بعض الأئمة وهو غريب يخالف لما في سائر كتبه انتمسى حفيد (قوله لا يكون الا
 فعلا الخ) وتذكر كونه اسما مفردا كقوله * فأتت الى فهم وما كدت أيسا * أوجه
 اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أوجه مانثوية كقول ابن عباس لجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل
 رسولا انتمسى اشموني (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسميع لان الخبر هو
 الجملة لا الفعل المضارع وحده الا ان يقال نظر المظاهر (قوله ما يقترن) أى
 جواز أو رجوعا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتي تفصيله حاسله انه يجب الاقتران
 بان فى حرى واخلاق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن
 الذات وهو غير جاز وأجيب بانه من باب زيد عدل ويجب التجرد من أن فى أفعال
 الشروع ويكثر الاقتران بان بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب
 * فائدة * حكى تعاب عسى زيد قائم فيخرج على ان عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن
 والجملة الاسمية خبرها قاله فى المعنى وقد تانى عسى للاشفاق والترجي وقد اجتمعا
 فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا رهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا رهو شر
 لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كرادثة الخبر ومحبة الشر كلاهما
 ما يشفق منه انتمسى حفيد (قوله يكادزيتها ايقى) أى يقرب زيتها من الانشاء
 بالاناء (قوله وقد جعلت اذا مقت الخ) قائلهما أبو حبة بالياء آخر الحروف وهما
 من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد
 حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا اطرف للسنة تتبيل ومازائد نوقت فعل
 وفاعل يتقلبنى خبر جعل وثوبى بدل من اناء فى جعلت بدل اشتمال لفاعل يتقل بل
 فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبى يتقلبنى وأعاد الضمير على البدل دون المبدل
 منه ولا يصح ان يكون ثوبى فاعل يتقل لانه يجب فى المضارع الواقع خبرا لافعال هذا
 الباب غير عسى ان يكون رافعا للضمير الاسم واما عسى فيجوز فى المضارع بهدها
 خاصة ان يرفع السبى كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز ان يرفع
 ظاهرا غير سبى وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فسر ج قريب

وهى كثيرة ذكرت منها هنا
 سبعة فتكلمات افعال هذا
 الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال
 فى باب كان كذلك هذه
 الثلاثة عشر تعطى عليه كان
 وترفع المبتدأ وت نصب الخبر الا
 أن خبره الا يكون الأفعلا
 مضارعا ثم منها ما يقترن بان
 ومنها ما يتجرد عنها كما يأتي
 تفصيله ان شاء الله تعالى
 فى باب التصوات ولولا
 اختصاص خبرها بأحكام
 آيات الكا واخواتها لم
 تفرديا ب على حدة قال الله
 سبحانه يكادزيتها ايقى عسى
 ربكم أن يرجحكم قال الشاعر
 وقد جعلت اذا ماقت يتقلبنى
 ثوبى فأنمض من فض الشارب
 السكر * وكانت أمشى على
 رجلين معتدلا * فصرت
 أمشى على أخرى من الشجر *
 وقال آخر

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فأنه ضم مزارع مرفوع وفاعله مستتر
 ونهض مفعول والتارب مضاف اليه الكرم مفعول للتارب وكنيت كان را-امها
 أمشي مزارع مرفوع فاعله مستتر عن رجلين متعلق بأمشى معتدلا حال من فاعل
 أمشي والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فاعل وفاعل أمشي مزارع مرفوع
 بضمه مقدرة على آخره متعلق بأمشى من الشجر مفعول لاخرى والشاهد في قوله
 جعل وبعد البيتين

أمشي قليلا قليلا وهي تسعفتي * كأنني قوس رام وهي لى وتر
 معاشر الناس من كان الزمان له * مساعد امكن منه على حذر

(قوله هيبت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فليج كأنى كنت باللوم مغربا
 واليوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وهي قلب الان
 الله يقابله الى ما أراد به حزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في
 الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعت في جانب واحد
 لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن
 مفلوجا بالطبع والحكمة تأتي ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب
 والأغراء الاشلاء (الاعراب) هيبت هب واسمها ألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا
 وفي طاعة جار مجرور متعلق باليوم فليج فعل ماض وفاعله مستتر جوازاً كأنى كان
 واسمها وكنيت كان واسمها ومغرب يا خبرها وباللوم متعلق بمغرب يا والجملة خبر كان
 والشاهد في هيبت فانه من افعال الشروع (قوله وطئنا ديار الخ) من الطويل
 وطئ من الوطء وهو المثى والمعتدين الجائرين فهلهات أى شرعت نفوس جمع
 نفس وهي الروح وتطأ على الدم يقال سالت نفسه أى دمه وتطأ على الجسد
 وعلى العين يقال أسابت فلان نفس أى عين والامانة ضد الاحياء وتزهق تذهب
 بسرعة واعلم أن ما ذكره المصنف من أن جاهل للشروع لم أقف عليه لاحتقان
 مخصوص للخويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لدنوا الخبر
 اه حفيد (الاعراب) وطئنا ديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه
 فهلهات الفاء عاطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقيل الامانة متعلق
 بتزهق الذى هو خبرها هل والشاهد في هلهات (قوله اغرب افعال الشروع) افعال
 التفضيل ايس على يابه أى غريبان من بينها وكذا قوله اشهرها (قوله وطفق)
 من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طفق بالفتح طقوقا ومصدر طفق بالكسر
 طققا على وزن فرح فرحا (قوله وطققا) أى آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء
 وفتح الصاد أى تخطب النعال وهي مؤنثة (قوله ابوالسهمال) بفتح السين المهملة

هيبات ألوم القلب في طاعة
 الهوى * وقال آخر
 وطئنا ديار المعتدين فهلهات
 نفوسهم قبل الامانة تزهق
 وهذان الفعلان أغرب
 افعال الشروع وطفق
 أشهرها وهي التي وقعت
 في التنزيل وذلك في موضعين
 أحدهما وطققا بخصف ان
 أى شرما تخيطان ورقة على
 أخرى كما تخصف النعال
 ليستتر بهم أو قرأ أبو السهمال
 العبدوى وطققا بالفتح

مشددة وبمعنى مشددة آخره لام أما ابن السكاف بالسكاف فهو وواعظ لا مقرى
 وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان او فالسما باللام فاذا كان ابن فالسماك
 بالسكاف (قوله وهي لغة الخ) أى والأصح كسر الفاء كما فى التصريح وقوله
 يساء مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهـ هذه الباء بدل الفاء (قوله أى شرع يجمع الخ)
 أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الا مضارعا وان سماعه مفعول مطلق
 لا خبرها (قوله سورة) أى الخليل جمع ساق أى رجله **الخاتمة** **ب** ولا اشهر
 ان كلا اثباته ساقى ونظما اثبات والغز به بعضهم بقوله

أشجوى هذا العصر ما فى النظة * جرت فى لسانى جرحهم وعورد
 اذا استعملت فى سورة الحمد اثبتت * وان اثبتت قامت مقام جورد

وهذا ليس بصواب بل حكمها احكم سائر الافعال وان معناها ساقى اذا جمعها
 حرف نفي وثابت اذا لم يجمعها فاذا قال القائل كاذب يدبىكى فعناه قارب اليك فقاربة
 اليك ثابتة ونفس اليك منتف اذا قيل لم يكذبىكى فعناه لم يقارب اليك فقاربة
 اليك منتفية ونفس اليك منتف انتفاء لعدم انتفاءه عند ثبوت القاربه وانما
 قوله تعالى قد جرحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين * (قوله السابع اسم
 ما حمل على ليس) انما حلت على ليس دون كان التى هى أم الياء لان هذه الاربعة
 مشابهة لليس فى نفي الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل
 أى الافراط التى حلت على ليس اكثر راعى اللفظ فأفسد العمل وجرده من
 علامة التانيث ولو راعى المعنى أقال حمت والمراد بالحمل اعطاؤها احكامها
 لا القياس لان اللغة لا ثبت بالقياس (قوله وهو اربعة) ذكر الضمير مراعاة
 للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للغزير كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها
 اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية
 عبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجمة مع أى جميع العرب ولا يرد النقض على
 دعواه الاجماع بجملة الا خفف فانه أهم لها تارة واعمالها عمل ان تارة أخرى لانه
 ان كان رأيه فلا نقض وان كان تقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها
 عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لانه على سماع ما يكون نصا فى
 العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب مذكورين بعد ما
 ه حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المسند وان مالكا انهما لا يعتقدان بانحلاف
 الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض ابن حبان على ابن
 مالكا فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح
 لات فى الشرح لانها بحذف احد جزئها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى

وهى لغة حكاهما الا خفف
 ونها لغة نالته طيو بيا
 مكسورة مكان الفاء والثاني
 فطنتى مسحا أى شرع يجمع
 بالسيف سورة وأعانها
 مسحاى يقطعها الظما
 ثم فالت السابع اسم ما حمل
 على ليس وهى اربعة لات

عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينفه عليه المصنف في التمرح كأنه على نظيره
 من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما
 معرفة فلا بد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أي جميع العرب وسيأتي
 أيضا (قوله بكثرة) مثل الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما
 أنها تعمل في أسماء الزمان، وطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني أنها لا تعمل
 إلا في الحين خاصة وعليها سيبويه أيضا بالوارد (قوله ولا يجتمع مع جزأيهما)
 أي في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والأقايم عبارة مشككة لأنها
 تصدق بحذفها والمراد بجزأيهما اسمها وخبرها وانسافة الجزأين لها لا في ملاحظة
 من حيث كونها معهما وإنما انتهى حفيد (قوله والاكثر الخ) أي لان الخبر
 محط الفائدة في معنى الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجتمع بين جزأيهما لا يدل
 على أكثرية أحد جزأيهما بالحذف دون الآخر صرح به فقال والاكثر الخ (قوله
 التافيتان) وصفه ما بالثقي لبيان الواقع ووصفه لا بالثقي للاحتراز عن لا الصفة
 والزائدة والتأهية واسناد الثقي إليها حقيقة عرفية فلا يقال إنه مجاز والثاني
 حقيقة تأهية والتسكام أه فيشى وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة
 واستهامة وغير ذلك فحينئذ الوصف بالثقي للاحتراز عن ذلك لا أنه لبيان الواقع
 خلافا للثقي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي أهل الحجاز فهو مجاز بالحذف
 أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي أهل الحجاز الذي هو محل وأراد أهله
 أراستعاره وفيه من المبالغة ما لا يخفى أه فيشى والظاهر أن المبالغة بالكناية
 حيث شبه الحجاز بالأهل واثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة الحجاز المرسل
 الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح أنه المحلية وما قبل في قوله لغة الحجاز يقال
 في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من إسقاط أهل وما ذكره المصنف من أنه
 لغة الحجاز فيه تصور بل لغة نجد وتمامة أيضا (قوله في الخبر) أي انقضاؤه أي
 بقضاء الثقي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقا الثقي لان هذه تشمل سورتين
 يجب الإعمال فيهما بالثقي الحجازيين وهو ما نحو ما يزيد قائم إلا في الدار ونحو
 ما يزيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشبههما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به
 كان أخصر وأظهر لانه ليس المراد أنه كان مقدما ثم أخروا ليس الأوائل كمال وكان
 القياس منع تقديم المنسحل ولو طرفا أو جار مجرورا لان القاعة أنه لا يجوز
 تقديم المفعول إلا حيث يجوز تقديم العامل أه من الفيشي (قوله حمل) ليس
 المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم
 فيه نظر وإنما المراد به اعطاؤه ما أحكامه أو سبب ذلك أن الشرط وجد في ليس

في لغة الجميع ولا تعمل
 إلا في الحين بكثرة أو الساعة
 أو الأوان بقلة ولا يجتمع بين
 جزأيهما إلا أكثر
 المحذوف اسمها نحو ولات
 عين مناص وما ولا التافيتان
 في لغة الحجاز وان التافيتان في
 لغة أهل العالية وشرك
 أعمالهن في الخبر وتأخيره
 وأن لا يابن مع موله وليس
 لغة رفا ولا مجرورا وتكبير
 منه قول لا وأن لا يقترن اسم
 ما بان الزائدة بنحو ما هنا
 بشرائه ولا وزير عما نضى الله
 وأقبا وون ذلك نافع ولا
 شاركهم وأقول السابع من
 المرفوعات اسم ما حمل في رفع
 الاسم ونصب الخبر على ليس

وهو الفعلية والاصل في العمل لا لافعال وليوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي
أحرف أربعة) انث الضمير مراعاة للغير وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما
سبق لان احرف جمع تكبير والارجح فيه التانيث كقامت الرجال (قوله ما ولا
الح) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله ان لا يلزم معمول الخبر وليس ظرفا للح) أم لو
كان ظرفا جاز كما قوله

بأهبة حزم لادوان كنت آمتا * فما كل حين من توالي مواليا

والاصح في غير توالي مواليا كل حين فانافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل
حين ظرف لساويا (فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور
لان كل شيء من الاحداث لا بد ان يكون في زمان أو مكان فصارع كل شيء كقوليه ولم
يكرر اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمخارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي
واجرى الجار والمجرور مجراها في ذلك للنسبة بينهم ما اذ كل طرف في التقدير جار
ومجرور والجار والمجرور محاج الى الفعل أو مهناه كاحتياج الظرف قاله الرضي
وغيره اه حفيد ومقالة المصنف من عدم مجواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله
هو المشهور وقيل لا يتبع قياسا على الم معمول وقال بعض ومقالة المصنف من منع
تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقدم الم معمول فرغ تقديم الما بل لو عكس
كان أولى فان الم معمول قد يمنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله
ويحتمل ان أحدا فاعل الح) وعليه فليست عاملة فاعل ليس (قوله فماتكم من
أحد عنده) أي عن القتل أو القتل حاخرين أي دافعين وانطاطاب في ذلكم للناس
انهم يضاوي (قوله وحاجزين نعمته) أي لا أحد على لفظه أي في حاجزين
مجرور بالياء لانه نعمت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء
فتبته (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه
وجواب ما الح) المناسب في عبارته تأخيري قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب
فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجواب ما الح
وحيثئذ فقله كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به
راجع للاحتمال الاول فهو واف وثمر مشوش وقوله قلت وجواب ما الح هو جواب
ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عن قوله وجواب ما بعد وكيف
يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلنا ان الله الحمد وهو هذا استقامت عبارته وانذرع قول
القيشي قوله قلت الح جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى فان كلامه
مبنى على أن قوله قلت وكيف الح جواب التميط وليس كذلك كما علمت على أن قوله
أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا

وهي أحرف أربعة نافية
وهي ما ولولات وان قاما
ما فانها تعمل هذا العمل
بأربعة شروط أحدها
ان يكون اسمها مقدم او خبرها
مؤخر والثاني ان لا يقترن
الاسم بأن الزائدة والثالث
ان لا يقترن الخبر بالاول والرابع
ان لا يلزم معمول الخبر
وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا
فاذا استوفت هذه الشروط
الاربعة سميت هذا العمل
سواء كان اسمها او خبرها
تكررين أو معرفتين أو كان
الاسم معرفة والخبر تسمية
فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن
أمهاتهن والذكريات كقوله
تعالى فاما لكم من أحد من
حاجزين فأحدا اسمها وحاجزين
خبرها أو منكم متعلق بخبر
تقديره أي ويحتمل ان
أحدا فاعل منكم لاعتماده
على النفي وحاجزين نعمته
على لفظه فان قلت كيف
يوصف الواحد بالجمع وكيف
يخبر به عنه

لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا
 ان يقال قوله جواب بالمصادرة أي بشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو أخذ
 الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في الخبرين تقريري للاثبات وما سئل به انه
 استدل بحجة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما
 دعوى تحتاج لدليل وهذا كما على تسليم ما قاله الفيشي من ان قلت وكيف الخ
 جواب وقد علمت ما فيه تأمل ومعارضة على فهم الفيشي قوله وجوابه الخ فان هذا
 يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في الخبر الاستفهام انكارى معناه النسفي
 كما قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع
 وهما من الجواب ان هذا مفردانظا وهو جمع في المعنى فهو جمع بالجمع أو الاخبار
 بالجمع من نظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما يقع به المولى على الذهن الساتر (قوله ولهذا
 جاء لا تشرق بي أحد) أي لا يجل صومعه وجاء الخ وجه عمومته ان بين لا تضاف
 الا الى معتددا فما أتت بفت بين الى أحد علم ان أحد عام وهو ذا رأى له وغيره قدر
 في الآية عطوفا أي بين أحد واحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غدا تارة الخ)
 هي من البسيط وغدا تارة بضم العين المعجمة والهمزة والمهمله والتون قبل تاء التأنيث
 حتى من ربوع الذهب معلوم والصريف النضة وتسمى الورق واللجين والحزق
 ينقع الحاء والزاي المعجمة تير والفساء وهو لاجر وقيل كل ما يعمل من طين وسوى
 بانار حتى يكون فخارا (الاعراب) بني منادى مضاف بحذف حرف النداء
 وغدا تارة مضاف اليه وما تافية من الزائدة مؤنثة كذا وما أو أنتم مبتدأ وذهب
 خبر ولا صريف عطف عليه وان كان حرف استدراك لأنتم مبتدأ والخزف خبر
 والشاهد في البيت ابطال عمل ما التافية لان تارة ما بان الزائدة وانما لم تامل حينئذ
 لانها محمولة على ايس وهي لا يفتن اسمها ان وروى يعقوب بن السكيت ذهبنا
 بالذهب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن من تافية مؤنثة كذا لا مؤنثة لان في التنية
 ايجاب ولا زائدة كما قال شارحه انما يقضى على قول المكوفين ان ان المقرونة
 بما التافية حتى يها بعد ماتو كيدا وهو مرتود فان العرب قد استعملت ان الزائدة
 بعد ما الوصولة الامة والحرفية لشبهها في النظم على التافية فلم تكن ان المقرونة
 بما التافية تارة لم يكن لزيادتها بعد الوصوتين مسوغا قوله المرادى في كتبه انتم
 وقد رد القول بان ان في مثل ذلك تافية يانه لا يجوز الجمع بين حرفين متلف في المعنى
 الا متصلين بينهما كما في نحو وان زيد انما جمع بين الامم وقد في نحو ان فعل مع
 ان فمها معنى التحقيق وفي ان مع ان في الامم معنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها
 معنيان آخران وهما التقرير والتوقع فلم تكن ليجت التحقيق وكذا في الامم

وجواب ما انه اسم عام ولهذا
 جاء لا تشرق بي أحد من
 رسله والخزف ان كقوله
 تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في
 القرآن اعمال ماضية بحالي
 غير هذه المواضع الثلاثة
 على الاحتمال المذكور في
 الثاني واعمالها نعمة أهل الحجاز
 ولا يجوز منه في نحو قوله
 بني غدا تارة ما ان التمر ذهب
 ولا صريف وانما لکن أنتم الخزف

التبويه أيضا كذا في شرح الكافية للرضي (قوله لا اقتران الاسم بان) أي فهذا
 محترز الشرط الثاني واما اقتران الاسم بما الزائدة فمعه بعض والمرضى ما ذهب اليه
 ابن مالك من انه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد
 (قوله وما محمد الرسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انها خبران
 للبتدأ لأنضمهما لا اقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث وأما قوله
 وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا
 فن باب المفعول المطلق الذي عامله محذوف خبرا عن اسم عن مبتدأ أعلى حذما زيد
 الاسير أي وما الدهر الا بدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ أو يدور خبر ودوران
 مفعول مطلق وعامله يدور وحذفا وقيم المضاف اليه دوران مقامه واليا مبتدأ على
 نصب منجنونا على هذا التقدير ~~كونه~~ لا يصح ان يكون مفعولا لطلنا لانه اسم
 للدولاب التي يسقى علم الساء فمارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس واسماء الذوات
 لا تصب على المفعولية المطابقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال
 في قوله وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أي تعذبا لان معذب اسم مفعول
 لا يصح ان يكون مفعولا مطاقا وهذا على رأي الاخفش واما مذهب سيويه فلا
 لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الاستعجاب
 وهذا البيت يشهد له وتوله ولا في نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا
 هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز
 النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون
 الخبر شهما وهو قول بقية الكوفيين (قوله مامسي من اعتب) قسمي خبره تقدم
 ومن اعتب مبتدأ وخروجي الخبري مامسيان من اعتب على الاعمال وقال انه
 لغة والمعتب الذي عاد الى مسراتك بعدما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعت
 عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب
 تقدم اول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) واما قوله * واذا ما ملهم بشر *
 فقال سيدويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل
 مثلهم مبتدأ اركان بني لاهم مع انشاقته للبنى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف
 أي ما في الوجود بشره مثلهم قاله في التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله
 ضراحم بن الحارث العقيلي وقيل ضراحم بن عمرو بن مرة بن الحارث فيل وهو
 الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أي تطلبته حتى
 عرفته رمني قرية تنحرفها الهدايا ولامه ياعن منيت الشيء اذا قدرته سميت بذلك
 لان الله قدرها اشعارا ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهي تصرف رلا

لا اقتران الاسم بان ولا في نحو
 قوله سبحانه وما محمد
 الا رسول وما أمرنا الا
 واحدة لا اقتران الخبر بالا ولا
 في نحو قواهم في النسل
 مامسي من اعتب تقدم
 خبرها ولا في نحو قوله
 وقالوا تعرفها المنازل من منى
 وما كل من وافى منى أنا عارف
 تقدم مفعول خبرها وليس
 نظرف ولا جار ومجرور ولا
 يملها بنو عجم ولو استوفت
 الشروط الاربع لم يقولون
 مزيدة ثم قرئ على لغتهم
 ما هذا شعروا من أمهاتهم
 بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم
 بالجرياء زائدة وتدخل
 الحجازية والتميمية بخلافها
 لاني على والزنجشري زعمها
 أن الباء تختص بآفة النصب
 وأما لافانها تعمل

تصرف واقصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل - سميت بذلك لما عني فيها من
الدماء أي يراق ويصب وقيل - سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له
تمن فقال له انما اتنى الجنة (الاعراب) قالوا قبل فاعلى تعرفها فعمل أمر وفاعله
مستتر فيه والهاء مقعول والضمير للمجربته والمنازل منسوب على الظرفية ومن
منى يتعلق بخذوف حال من المنازل وما نافية كل مع - مولى عارف وانا مبتدأ وعارف
خبر ومن موصولة وقوله وفي فعل وفاعل مفعول والموصول وصاته مضاف لكل
والشاهد في البيت ابطال عمل ما لا يلائم مع - مولى الخبر ومعنى وافي منى اناها
والمعنى ان من اجمالا اجتمع مجربته في الحية ثم وقفدها فقال عنها اقول والله تعرفها
في منازل منى فقال انا لا - عرف كل من وافي منى حتى اسأله عنها ^{(ب) فائدة}
قال ابن مالك عمل لا اكثر من عمل ان وقال ابرحيان المواب عكسه لان ان قد
عملت نظما وثرأولا اعمالها قبل لم يرد اعمالها مريحا الا في قوله تعز فلا شئ
الخ وصرح غير واحد ان اعمالها أي لخاص بالشعر وجرم في النظم - روقد
جرى المصنف هنا على التعميم (قوله باشر وط المذكورة) وهي ان لا يتقن اسمها
بان الزائدة وان لا يتقن الشيء بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم
معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أي لا ذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل
وتعز من العزاء وهو الصبر والنسلى والوزر المجرأ والواقى الحافظ وتعز عمل أمر
وفاعله مستتر والفاء للتعامل ولا تانية للجنس هنا هي عاملة عمل ليس ويرى بان
كثيران العاملة عمل ليس لا تكون الانافية لاجدة وليس كذلك في المعنى
وشي اسمها وعلى الارض متعلق بواقيا وواقيا خبر لا ولا تانية عاملة عمل ليس ووزر
اسمها ومن جارة ومأموصولة مجرورة بواقى فاعل ماض والله فاعل وانه قد
مخذوف والجملة مفعول والموصول وصاته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغائب في لا
ان يكون خبرها مخذوفا حتى قبل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا
عند الجازيين واليه ذهب سيويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش
والبردالي منه وقيل لا شاهد في الاول لان قوله على الارض خبر واقيا حال وقال
في الشواهد والشاهد في البيت ان لا عاملة عمل ليس في الموضعين (قوله ويرى
عمل الخ) وهو نادرفان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيويه ما يزيداها
ولا اخوة فاعدا قلت لا عمل للابل هي زائدة والاسمان تابعان للمعول ما انتهى
نصرح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) انكرتها - المعرفة والاعوام
جميع عام ومضين تأ كيد والدار المحل يجمع البناء والعروة كالدارة والبلد ومدينة
الرسول والجار اسم لمن قرب داره ذلك وانكرتها أي الدار فعل وفاعل

بالشر وط المذكورة
الاشراط انقضاء اقتران ان
بالاسم فلا حاجة له لان ان
لا تراء بعد لا وا يضاف الى
الشر وط الثلاثة الباقية
أن يكون اسمها وخبرها
تكررتين كقوله
تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
ويرى عملت في اسم معرفة
كقوله
انكرتها بعد أعوام مضين لها
الدار دارا ولا الجيران جيرانا
وعلى ذلك قول المتنبي

ومفعول وبعده متعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فعمل فاعل ولها متعلق به
 لانافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لانافية عاملة عمل ليس الجيران
 اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لاقى المعرفة في الموضوعين وهو قائل وجعله
 في القطر خاتما بالثبوت (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المنذبي الجود هو المظهر
 الغزير ثم استعمل للبدل في العطاء وسمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة
 وقيل لانه يعبر عن صاحبه ويحول عنه بسرعة وقيل لانه عمل القلوب لشدة
 حبه الى غيره والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا
 (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف في شرح انقطر وهو لحن ويمكن الجواب عنه
 بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالجود مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا
 فمفعول ثان يري (الاعراب) اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف
 يشتره المذكور لم يرزق جازم ومحذوف وخلاصا ليعول من الاذى متعلق بمحذوف
 صفة لخلاصا والفاء عاطفة ولا نافية والخاتمة اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا
 المال باقيا والشاهد في لا حيث دخلت على المعرفة التكررها وهي لا تدخل الاعلى
 التكررة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا
 اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيدي ويطرأ التثنية من البصريين
 وذهب الاخفش والمبرد الى منعه واعلم ان الغائب في خبرها ان يكون محذوفا حتى
 قيل بلزوم كقوله * من سعد عن نيرانها * فالأما بن قيس لا ابراح * أي لا ابراح لي والصحیح
 جواز ذكره كقوله تعز فلا شئ الخ (قوله واما سوتيم فمحلونما ووجود تكرر برها)
 جبر المساقفة من نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرر
 النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفاعل على سبيل التخصيص كما في العامة
 عمل ان أولا على سبيل التخصيص كما في العامة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى
 ليس الاضنام الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل
 فلو كانوا أمثالكم فعبدتوهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة
 من هو دونكم مدم الحياة والادراك انتهى اسموني وقول الاسموني في الاتصاف
 بالعقل أي وان كانوا أمثالكم من حيث انهم عبادة الله ومخلوقون له وهو محال القراءة
 الثانية المثبتة وقدمه بذلك دفع التاني بين القراءتين المثبتة وانسانية فالنفي من
 حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال
 بعض لاشاهد في الآيات لان ان تخففه من الثقبلة ناسبة للجزأين كقوله
 * ان حراسنا أسدا * وهو مخترج على شاذ (قوله نافعك ولا تشارك) اما صفة مشبهة
 او اسم فاعل ار يديه الثبوت واما ان ار يديه الحدوث فهو باق على تكبيره (قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصا
 من الاذى * فلا الحمد
 مكسوبا ولا المال باقيا
 اعمال لا العمل المذكور
 لغة أهل الحجاز أيضا واما
 بنو تيم فمحلونما ووجود
 تكرر برها واما ان فتعمل
 بالشروط المذكورة الا ان
 افتران اسمها ان ممنوع فلا
 حاجة لاشتراط انتائه
 وتعمل في اسم معرفة وخبر
 تكرر برها واما بنو تيم
 رجم الله ان الذين يدعون من
 دون الله عبادا أمثالكم
 يتخفف ان وكسرهما الاتقاء
 الساكنين ونسب عبادا على
 الخبرية وأمثالكم على انه
 صفة لعباد او في تكرر برها
 ان أحد خبرها من أحد الا
 بالعاية وفي معرفتين مع
 ان ذلك نافعك ولا تشارك

واعمال ان هذه لغة أهل العاربة) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد
 الى أرض تامة والى ما وراء مكة وما والاها رالنسبة اليها على وعلاوى على غير قياس
 واختلاف في جواز اعمالها ذهب الكافي واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي
 وأبو الفتح الى الجواز وذهب السراة وطائفة واكثر أهل البصرة الى المنع واختلف
 الثر عن سيويه والمبرد فقل السهلي الاجازة عن سيويه والمنع عن المبرد وعكس
 النحاس ونزل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العاربة انتهى تصريح
 وعلى ذلك قولك ان قائم أى ما قائما وأصله ان أفاقا فمما نقلت حركة الهجزة
 الى الساكن قبلها ثم حذف فاجتمع مثل ان ساكن الاول وأدغم فى الثاني وتقول
 على الاعمال ان قائم (قوله كالتاء فى رواية) تشبيهه فى زيادة التاء للبا لغة الا انها
 فى لات للبا لغة فى النقي وفى رواية للبا لغة فى الاثبات وما ذكره من ان التاء فى رواية
 للبا لغة نظير بل هى لتوكيد الباء لغة وان الباء لغة من صيغة فعال (قوله رواية)
 أى كثير الرواية للحديث كعبدا لله بن وهب مثلا (قوله أو ثنائيت الحرف) أو ما زعم
 خلو فتجوز الجمع وحركت التاء لافرق بين الحاقها بالحرف والحاقها بالفعل وليس
 تجوز كما الالتقاء الساكنين بدليل رب توثقت مع تجزئتها قبلها والتاء حركت
 بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين
 وبالضم جبر المسافات بحذف أحدهم وانها لزوما وزيادة التاء فى لات أحسن منها
 فى ثمت ورت لان لات محمولة على امس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا
 المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع امس وليس فرع ضرب
 فوسى فى المرتبة الرابعة وهى كتمان عند الجمهور لا التافية وتاء التائيت وحركت
 لا لتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة توهض كلمة وذلك انها
 لا التافية والتاء زائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا
 هل هى ماضى يائت بمعنى يتقص استعملت لانى أو هى ليس بكسر الياء فقلت
 الياء ألقا وأبدات السين ناكما قاله أبو الريح فرلان حكاهما فى المغنى وعملها باجماع
 من العرب وفيه خلاف عند النحاة ففهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان ولها
 مرفوع فبتدأ حذف خبره أو منصوب فعمول فعل محذوف وهذا أحد قولى
 الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومنه
 الجمهور انها تعمل عمل ليس وترفع الاسم وتنصب الخبر وهذا تضع قول المصنف
 لات فى لغة الجميع أى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة
 بعضهم) وهو ابن عمر فى الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها
 محذوف كما فى المثلث وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي

واعمال ان هذه لغة أهل
 عاربة و أمالات فانهم
 هذا العمل أيضا واكتها
 تخص عن اخواتها بأمر
 أحدهم انهم لا تعمل الا
 فى ثلاث كلمات وهى الحين
 بكثرة والساعة والاولان
 بقوله فوالله ان اسمها
 وخبرها لا يجتمعان والغالب
 أن يكون المحذوف اسمها
 والمذكور خبرها أو قد يعكس
 فالاول كقوله أمالى ك
 أهل كما من قبلهم من قرن
 فنادوا ولات حين مناص
 الواصلان لانافية بمعنى ايد
 والنساء زائدة لتوكيد التاني
 والباء لغة فى كالتاء فى رواية
 أو ثنائيت الحرف واسمها
 محذوف وحين مناص خبرها
 ومضاف اليه فنادوا والحالة
 انه ليس الحين حين مناص
 أى قرار وتأخير والثاني
 كقراءة بعضهم ولات حين
 بالرفع أى وليس حين مناص
 حينما يوجد الهم عند
 تناديهم ونزول منازلهم من
 العذاب ومن اعمالها فى
 الساعة قول الشاعر

ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع
 ايض لا يحذف فهو هذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين
 مناص بخفض حين فزعم القراء أن لات نسبة عمل جارة للحين خاصة كمنسذومذ
 فتعمل في الحين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما
 على الابتداء أو على الاسم لثلاث ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان
 كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسم لثلاث ان كانت
 عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول محذوف
 أي لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر
 على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله
 على حذف الاسم لمائة رومن ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا
 في أسماء الزمان وأما قوله

ندم البقاء ولات ساعة مندم
 والنجي مرآع مبتغية وخيم
 وفي الاوان قوله
 طابوا صلحنا ولات اوان
 فأجبتنا أن ليس خبر بقية
 أصله ليس الحين اوان صلح
 أو ليس الاوان اوان صلح
 فحذف اسمها على القاعدة
 وحذف ما أن حذف اليه خبرها
 وقد وثق في أم كافي قبل
 وبعد الا أن اوانا شبيه بنزال
 وثق في أم على الكسر وثق
 لاضرورة ثم قلت

لبي عايلنا للهفة من خائف * يعني جوارك حين لات مجير

فارتفع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أي لات يحصل لهم أولات لهم مجير ولات
 مزملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البقاء الخ) قاله محمد بن عيسى التميمي وهو
 من السكامل والبقاة جمع باع وقوله وخيم أي عاقبته سيئة وندم فعل ماض والبقاة
 فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أي وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه
 والنجي مبتدأ ومرآع مبتدأ ثان ومبتغية مضاف اليه ووخيم خبر الثاني والجملة خبر
 الاول (قوله طابوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائي مات على دين النصرانية وقد
 أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطابوا صلحنا فعمل وفاعل ومفعول ومضاف
 اليه واسم لات محذوف أي وليس الاوان وأوان خبرها فأجبتنا فاعل وفاعل وان
 مخففة من الثقيلة وليس من ادوات صكان واسمها محذوف وحين خبرها وبقا
 مضاف اليه والتقدير وليس الاوان اوان صلح ولا يشترط التنكير في معمولي لات
 بخلاف لا انتهى (قوله أصله ليس الحين الخ) أي أصل لات اوان ليس الخ
 ويؤخذ منه ان أصله ليس لان لات اسمها عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقد وثق
 ثبوته) أي معنى أي نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضي
 وأوان عند السيراني والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة والاصل اوان
 طابوا ثم حذف الجملة وبنى اوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف
 اليه كما في يومئذ فكسرت النون لثلاث سوا كن وتقول حذف الجملة وبنى على
 الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين في المبنيات الا اذا
 كان جملة فلا يعترض نحو من قبل ومن بعد وذكروا في المعنى ان جعل التنوين

عوضا مردودا لانه لو كان للعوض لا عرب أو ان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه
 وذ كرفي توجيه الكسرى في أو ان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من
 الزائدة والثاني انه كسر تخالفا من التقاء الساكنين والبناء على سكنون مقدر
 اه حفيد في قوله الثامن خبران وأخواتهم وتسمى بالحروف المشبهة للفعل ووجه
 المشبهة ان لغة قاطبة لا تقسم إلى الثلاثي والرابعي والخماسي وبنائها على التثنية مثلا
 وأما معنى فلان معانها هي الانفعال مثلا أكد ذو شهت واستدركت وتثبت
 وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ الملاقاة اسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ
 اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله ان والكن الخ) التعرض لعاني
 هذه الحروف من وظيفة أهل المساني لا من وظيفة النحوي فذلك تركه المصنف
 وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يقال ذكره تقيما
 للقائده وقوله ان الخ في محمل جريد من أخواته بدل من محمل أو بدل
 بعض من كل ولا يختص بدل المنصل على الصحيح بالفاء والمجموع بدل كل من كل
 (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) أي سواء كان طرفا وجارا ومجرورا أم لا (قوله
 نحو ان في ذلك الخ) انفسه مشوش وفي الشارح مراتب (قوله وأخواتها
 الخمسة) في هذه الحروف ستة وعدها سيبويه بثلاثة باسقاط المفتوحة لانها فرع
 المصنوعة وعبر بالأخوات دون الاخوة للاختلاف باعتبار الكلمات دون
 الحروف ومن قال لان اسرف مؤنث سماه فقد اشرف لان المؤنث حرف الهمزة
 وكم من اشتباهة شأن اشتراكه في الهمزة في شرح الكافية (قوله فينصب
 المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مفكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى
 اسمائها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحمد يرفع الحمد على انه خبر
 مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كأين أو واجب التصدير غير ضمير الشأن
 كأي وكم لم تنصب هذه الاحرف (قوله ويرفع من خبره) على الاصح عند المصريين
 بشرط أن لا يكون ملابيا فلو كان الخبر ملابيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفع هذه
 الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا نحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب
 جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون
 الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع عما كان مرفوعا به قبل
 دخولها وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف
 شبها بكان التامة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر والاستغناء عنها فعملت
 عملها مكمولا بالكون المبتدأ والخبر من كفعول قدم وفاعل آخر تنبها على
 الفرعية ووجه الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر مفعولا الجاز

في الثامن خبران وأخواتها
 ان والكن وكان وليت وأهل
 نحو ان الساعة آتية ولا
 ولا يجوز تقدمه مطلقا
 توسطه الا ان كان طرفا أو
 مجرورا ونحو ان في ذلك لعبرة
 ان لدينا أنكلاهم وأقول
 الثامن من المرفوعات خبر
 ان وأخواتها الخمسة تقام
 يدخلان على المبتدأ والخبر
 فينصب المبتدأ كما سياتي في
 باب المنصوبات ويسمى
 اسمها ويرفع من خبره كما ذكره
 الآن ويسمى خبرها

شوران الساعة آتية اعلموا
 ان الله شديد العقاب كأنهم
 شبه سنده لعل الساعة
 قريب ولا يتقدم اخباره من
 علمه من مطلقا وقد أشار الى
 ذلك الشيخ شرف الدين بن
 عيين حيث قال
 كفى من أخبار ان ولم يجز
 له أحد في الضم أن يتقدما
 على حرف جر من نداء
 بحرفي * اليك فاني من
 وما لك بعد ما
 ولا على أمهاتهن فان
 الحروف شموله في الاعمال
 على الافعال فلكونها فرعا
 في العمل لا ياتي التوسع
 في معمولاتها بالتقدم
 والتأخير اللهم الا ان كان
 الخبر نظرا أو جارا ومجورا
 فيوز توسطه بينهما وبين
 أمهاتها كقوله تعالى ان
 لدينا أسكلا ان في ذلك عبرة
 لمن يخشى وفي الحديث ان
 في الصلاة أشغلا وان من
 الشعر حكاي ويرى الحكمة
 فأما تقدمه علمها فلا سبيل
 الى جواز لا تقول في المدار
 ان زيدا ثم قلت

أن يلها وينبئ على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر
 (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهي بتشديد النون حرف بسيط
 خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وقيل بأن تنسب اليها بعد ما حكى فخا لما
 لما قبلوا فلا بد أن يتقدمها كلام منافي لما بعد ما نحو ما هذا كما ان كانه
 متحرك أو ضم نحو ما هذا أيضا لكنه أسود قبل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه
 شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حنيفة في النكت الحسان
 الجوار وكان بتشديد النون وهي حرف من كسب عندهم حتى ادعى ابن هشام
 الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كأن زيدا أمه ان زيدا كأنه ثم تقدم
 حرف التشبيه ادتمامه فنكتت همزة ان لدخول الجوار ثم قول الزجاج وان جني
 بعد الكاف جرم اقل ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشئ لمعارفته الموضع الذي
 يتعاقبه الاستقرار ولا يتدرله عامل غيرهما ام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته
 التنبية ولا تأتي كمن للتصديق خلافا للكوفيين والزجاجي لا لا للتقريب خلافا لهم
 ولا بن الحسين الانصاري ولا لابي خلف الفارسي (قوله لعل الساعة قريب) ذكر
 الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث (قوله
 ولا يتقدم اخباره من علمه من مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم
 كفى من أخبار ان ولم يجز * له أحد في الضم أو يتقدما
 (قوله فلكون الخ) الفاعل الخلة على قوله لا ياتي وقوله ان كونها الة قدمت على
 المفعول الذي هو قوله لا ياتي (قوله ان لدينا أسكلا) ان حرف توكيد ونسب
 ورفع ولدينا منبني على السكون في محل رفع ولدي مضاف وناه مضاف اليه وأنكلا
 اسمها منصوب ومعنى أنكلا انيود ثقيلة قال البيضاوي والاسكل القيد الثقيل
 (قوله اشغلا) أي اشغلا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبيه﴾ قيل نصب الجزأين في
 جميع هذه الحروف لانه كحديث ان قهر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا *
 كن أدنيه اذا اشرفنا * قادمة أو فاما محرفا * باليت أيام الصبار راجعا *
 لعل أباك متطاقا ولا يرد على المصنف هالاه قائل على ان المصنف كالجوهور
 على انكار ذلك وتأويل شواهد ما قاله في الحديث صدرت البئر اذا بلغت
 نهرها وسبعين طرف أي ان مدة بلوغ نهرها يكون في سبعين عاما وبقي التصورات
 حال ومفعول أي تقام أسدا او يحكيان قادمة وأقبلن راجعا ويوجد منطاما
 قال المصنف ولا يتدر في هذين يكون ويكون كذهب اليه الكسائي لعدم تقدم
 ان رولا الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل على عمل ان في لغة ولا يكون اسمها حينئذ
 الا ضميرا كقوله * فقلت عساها انار كاس وعلها * كذا قال المصنف في التوضيح

تبعها السيرافي ولا يرد ذلك على المصنف لثبوته أولها به الى ما قاله المبر من انها
 باقية على اسماها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان واكن قلب الكلام في قول الخبر
 عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الارض تعين الكسورة حيث لا يجوز
 ان يستل المصدر مسددا ومسددها وتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز
 الامر ان يصح الاعتبار ان اه وذلك سبب لثبات قاعدة فتسال كل موضع
 هو للجمل ويمنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة
 والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان ويختم ذلك نحو لو ان زيد اقام
 لغمت قال الله تعالى ولو انهم صبروا حتى تخرجهم لوقوعها مرقع الجملة لفعالية
 ومع هذا فحسب مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله المصنف في على القطر (قوله
 في الابتداء) المراد ابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في صدر
 جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى أم لا وحيث قد قبله في أول الجملة
 الخ عطف تفسير ويست هذا الامور تمام التفسير لان تكسر في غير هذه الامور
 كواقعة بعد كذا نحو كلال ان الانسان ليطنعي والمثرون خبرها باللام بدون تعلق
 نحو ان ربنا لم يرع العقاب والواقعة بعد حتى الابتداء ثبته نحو مرض زيد حتى
 انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء الخبر فلاستادلان لابتداءه في المعنى ويجب
 فتحها ولو قال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كان أولى لان الابتداء معني أطبق
 انصرف في الخبر للاستناد هذا حاصل ما في الفحسي باضاح من التصريح لكان كلام
 شارحنا يقتضي ان قوله في أول الجملة الخ مغاير لقوله في الابتداء تمام وان أراد
 بابتداء الكلام الذي لم يسبته غيره حقيقة وقوله وقيل اللام المتعلقة هي التاسعة في
 التثنية وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المتعلقة) افهم كلامه أن المعاني هو
 اللام ره وما عليه ابن مالك ومذهب الجوهري ان المعاني هو ان الواقع في خبرها اللام
 (قوله وتفتح في الباقي) أي باقى مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يعز عليه
 الامر ان (قوله لان) أي بآء تبارك كسرهم زتمها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام)
 أي حقيقة أو حكما كواقعة بعد الاستسماحية نحو ألا ان أولياء الله وانما
 كسرت في هذه المواضع لام الوقت لكانت مع صلته في تأويل مصدر مبتدأ
 فيحتاج الى تقدير خبر والاسل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس
 المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله اننا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب
 الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لسكان المعنى
 على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بطرف الانزال
 أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالشروط يجب تقديم

وتكسر ان في الابتداء في
 أول الصلة والصفة والجملة
 الجائية والمضاف اليها ما يختص
 بالجملة والحكمة بالقول
 وجواب القسم والخبر بها عن
 اسم وقيل اللام المتعلقة وتكسر
 أو تفتح بعد اذا الفعلية
 والغاء الجزائية وفي نحو أول
 قولي اني أحمد الله وتفتح في
 الباقي وكه وأقول لان ثلاث
 حالات وجوب الكسر
 وجوب الفتح وجواز
 الامرين فيجب الكسر في
 تسع مسائل احدها في ابتداء
 الكلام نحو انا اعلمينك
 الكوثر اننا أنزلناه في ليلة
 القدر

ما معمول ثان لا يتناه وهي
 موصول بمعنى الذي وان وما
 بعدها صلة واجترزت بقول
 أول الصلة من نحو
 جاء الذي عندي أنه فاضل
 فان واجبة الفتح وان كانت
 في الصلة اكتم اليست في
 أوها الثالثة أن تقع في أول
 الصفة كمررت برجل انه
 فاضل ولو كانت مررت برجل
 عندي أنه فان لم تكسر
 لان اليست في ابتداء الصفة
 الرابعة أن تقع في أول الجملة
 الحامية كقوله تعالى كما
 أخرجك ربك من بيتك
 بالحق وان قرية من المؤمنين
 تكارهن واحترزت بقيد
 الاولية عن نحو أقبل زيد
 وشدي مطافرا الخامسة
 أن تقع في أول الجملة المضاف
 اليها ما يختص بالجملة وهو
 اذ واذو حيث نحو جلست
 حيث ان زيدا جالس وقد
 أنواع الفقهاء وغيرهم تقع
 ان بعد حيث وهو لحن فاحش
 فانها لا تصاف الا الى الجملة
 وان المفتوحة ومعمولها
 في تأويل المفرد واحترزت

خير ما نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة)
 وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أن تكون جملة (قوله لتتبع)
 أي تنقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في
 قولك أعجبتني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في ابتداء الصلة لانها خبر عن اسم
 عين وسبباني في كلامه ووجوب كسرها اذا وقعت كذلك في هذه الصورة مستثناة
 من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثبت اه (قوله لكانها اليست في أوها) أي في
 اللفظ والافهسي واقعة في محل المبتدأ وله الصدر (قوله في أول الجملة الحامية)
 سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تقع ان فهمها
 وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط
 الحال التنكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما يكون
 الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصریح على ان ابن
 الجار قال في انها يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن
 (فائدة) ليس في الأحرف الستة ما يكون هو ومعموله حالا الاحرفين ان
 المكسورة كاذ كر وكان نحو وان فريقا من المؤمنين اكارهون كأنهم لا يعاون
 وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التنكير وليت ولعل
 طابيان وشرط الجملة الحامية أن تكون خبرية وأما اليكن فهو مستدعي
 الكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها مفتوحة ولا مضافة لا خبرية بل اوو حالا قاله المصنف في شرح
 بان سعاد (قوله وهو ان زاد الخ) بيان ما يختص بالجملة بقطع النظر عما
 يخص فيه لان زيادة خاصة بجملة الأفعال وجملة ان ومعمولها اسمية فلا تصاف الى اذا
 (قوله أولع) بالبناء لئلا عمل اي اشتهر علوا بذلك وأكثر وامته (قوله وهو لحن
 فاحش) اعلم ان شرح ابن الحاجب اوجبوا الفتح نظر الى ان الاصل في المضاف
 اليه الافراد ووجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين
 لانه وردنا صفة حيث الى مفرد نحو حيث سهل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع
 ما بعدها ويقدر لذلك خبر او قال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه
 مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد
 الاولية) الانافق للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد
 لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام
 لها الصدر وماله الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيها جوده وهذه اللام وان كانت

بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر احد من النحويين متأخرة
 اشترط الاولية في مسألة الخي والحال وحيث ولا يبد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك
 لرسوله والله يشهد ان المنافق كانون فاللام من لرسوله ومن السكاون جعلت ان

متأخرة في اللفظ فرتبتم التقديم على ان وانما آخرت ان لا يدخل حرف تو كيد على
 مثله ولم تؤخر ان قوتها بالعمل وانما فتحت في علمت ان زيد القوم دلان اللام ليست
 للابتداء لدخولها على الماضي وسيأتي ان لا تدخل عليه لام مع قد ظاهرة أو مقدرة
 اه تصریح (قوله افعلى العلم والشهادة) انما مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق
 بين القلمى وغسره فان قلت التعليق من خواص افعال القلوب والشهادة ليست
 كذلك أجيب بان الشهادة مستلزمة لاهل عرفا فترت منزلته فعلمت تعليقه أو ان
 المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان
 لله خمسة (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أى تقع فى أول الجملة المحكية
 يا قول احترزا من نحو قلت اعتمه ادى ان زيدا فاضل فوجب الفتح واحترز
 بالمحكية مما اذا أجرى القول مجرى الظن فتفت ومن ثم روى قوله أنه قول انك
 بالحياة تمتع بالوجهين ومعنى حكيمتها بالقول أن تكون ان ودمعولاها سدرت
 أو لا مكسورة ثم تحركها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فأراد
 انسان آخر ان يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول
 لا يعمل الا فى الجملة أو مقدر فى معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقر وبخلاف
 الواقعة فى اثباتها نحو قلت اعتمه ادى ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير
 محكية فتحت نحو اخلصك بالقول انك فاضل فهى مجرورة بلام التعليل مقدرة
 (قوله الثامنة أن تقع جواب القسم) أى سواء افترن خبره باللام كقوله تهبلى
 والعصر ان الانسان فى خسرا أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم
 لا يكون الا جملة ولو وقعت فى أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتمه ادى ان
 زيدا فاضل ومن الواقعة فى أثناءه تقدير ان نحو قوله

أو تخلفى بربك العلى * انى أبو ذالك الصي

على ان التقدير أو تخلفى على انى اما اذالم يقدر ذلك فهى فى أول الجواب فتكسر
 قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيب يروى بلام الحفيد ان المذهب التصوري هو
 مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب الفتح
 على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هى
 الثامنة فى المتن ويجعلها فى الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أى
 تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل
 المؤلف بمثابة وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات
 الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان قاله فى التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان
 اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالعنى عن العين مبالغة قلت

افعل العلم والشهادة أى
 مانعان اهما من التسايط
 على لفظ ما بعدهما فصار
 ما بعدهما حكما الابتداء
 فلذلك وجب الكسر ولولا
 اللام لوجب الفتح كما قال
 الله تعالى واعلموا انما غنمتم
 من شئ ان الله خسر وشهد
 الله أنه لا اله الا هو السابعة
 ان تقع محكية بالقول نحو
 قال انى عبد الله ومن يقبل
 منهم انى اله من دونه فذلك
 يخبر به جهنم قل ان ربى يقذف
 بالحق الثامنة ان تقع جوابا
 للقسم كقوله تعالى حم
 والكتاب المبين انا انزلناه
 التاسعة ان تقع خبرا عن
 اسم عين نحو زيد انه فاضل
 وقوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا
 والصابئين والنصارى
 والمجوس والذين أشركوا

الحرف الصدري أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة
 الواقعة الخ من قولنا زيدا اعتقاد أبي انه فأنسل الخ ومن قولنا اعتقادى اه فاضل
 فاه خبر عن اسم معنى في الثاني وقعت في الاثناء لاني الاول (قوله ان الله
 ينزل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا راعطف عليه وهى أسماء ذوات
 (قوله بما لم أسبق اليه) أى الى جمعة في محل واحد والافهوم مذكور في كلامهم
 (قوله في ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر في تسع مسائل لاني
 ثمانية نعم ان جعل قوله وفي أول الصلة تفسيراً لقوله في الابتداء ولم يعد قوله في
 الابتداء اسماً مستقلاً مع قوله هنا أيضاً والجواب ان قوله أيضاً راجع لقوله يجب
 أى يجب أيضاً كوجوب الكسر (قوله انه ان يؤمن) أى عدم الايمان من
 قولك فتائب الفاعل هو المصدر المؤول لانفس ان وكذا يقال فيما أتى (قوله
 انه استمع نثر الخ) النثر ما بين السلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية
 يغلب عليها الهوائية وانما يتوقف نوع من الارواح المجردة اه يضاوى (قوله
 اه استمع نثر) أى استماع نثر (قوله تغير القول) اما لو كان مفعولاً لقول
 فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أى أشركاكم بالله (قوله
 انك ترى الارض) أى ترى الارض خاشعة كمن من آياته ومعنى خاشعة
 بانه اه يضاوى (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الأشموني أو خبر عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فأنسل اه فاعته قادى اسم
 معنى غير قول ولا شك ان فأنسل غير صادق عليه لا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح
 لان الواو كسرت الكات جملة والجملة الواقعة خبرها لا بد لها من رابط عائد على
 المتبداً ولارابط هنا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة
 بمصدر اما لو كان قولاً لنحو قولى انك فأنسل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه
 نحو اعتقادى زيدانه حق فهو الكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح في الاخير الفتح
 لانه لا يعمل المصدر مجله لانه يدخل المعنى اعتقادى يده كون الاعتقاد حق وهو
 لا يصح لان الاعتقاد بمعنى العندو جردى وكون الاعتقاد حقا أمراً اعتبارى
 والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولنا بالكون لان خبرها مصدر
 وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع في موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف
 موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتي بموضع في
 الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الاعلى اسم صريح
 أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أى يكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم
 تنطقون) مثل حال من الضمير المتكسر في حق أو صفة المحذوف أى حقا مثل الخ

ان الله يفصل بينهم يوم القيامة
 وقد أثبت في شرح هذا
 الموضع الم أسبق فيه فتأملوه
 ويجب الفتح في ثمان مسائل
 أيضا احدها ان تقع فاعلة
 نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا
 أى أنزلنا الثانية أن تقع
 نائب عن الفاعل نحو وأوحى
 الى نوح انه ان يؤمن من
 قولك الامن قد آمن قل
 أوحى الى انه استمع نثر من
 الجن الثالثة أن تقع مفعولا
 لغیر القول نحو ولا
 تخافون أنكم أشركتم بالله
 الرابعة أن تقع في موضع رفع
 بالابتداء نحو ومن آياته انك
 ترى الارض خاشعة الخامسة
 ان تقع في موضع خبر اسم معنى
 نحو اعتقادى انك فأنسل
 السادسة أن تقع مجرورة
 بالحرف نحو ذلك بأن الله
 هو الحق السابعة أن تقع
 مجرورة بالانضافة نحو انه لحق
 مثل ما أنكم تنطقون

أوصفة لخلق لانشأته لغيره عرب لان مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما
صلة أي زائدة لأنهم موصول اسمي لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان توليه
انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لان ان موصول حرفي وهو
لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه في غير المضاف للجمل لا يكون
الاسم صريحا أو تارة بلا (قوله تابعة) أي عطف نسق أو بدل كما مثل وأما التبع
فتقدم انما تكسر والتوكيد لا يعمل لانه بالفاظ مخصوصة وأما البيان فانظرا هرايه
كالمبدل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله عماد كرا) أي من الفاعل
ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر
بدل اشتمال وبعد كسبي هذا رأيت البيضاوي صرح به فله الحمد واحد مفعول
ثان بعد كم وأصل يعد يدوعد (قوله في ثلث مسائل في الاشهر) ومن غير الاشهر
الواقعة للتعديل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قاله كسر على انه تعليل
من تأنف والفتح على تقدير لام العلة أي لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر
ان كانت ابتدائية كقوله سم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وفتح ان كانت
عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أي حتى فضلك على العطف
أو حتى فضلك على الجربة والواقعة بعد وارم مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو
ان لك أرا لا تنجوع فم اول لا تعري وانك لا تطمأ فم ساردا لعمى قرأ نافع وشعبة
بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بنسخها من عطف المفردات
والواقعة بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استفتاحية بمنزلة الأ
الاستفتاحية لانها رقت في ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك
أحقا انك ذاهب (قوله النجائية) نسبة للفتحة وهي البيعة وقال السقيدي نسبة إلى
الشجاعة بالذو ضم الشاء وهي ملافة الشيء غنمة (قوله فاذا ان زيد بالباب) الفاء
عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل مصدر أي واذا اطرف
زمان خبر أي في الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أي في الحضرة حضور
زيد بالباب أو حرف مفاجأة أي حضور زيد بالباب حاصل فالصدرية بدأ خبره
محدوف وأما على كسر ان فاذا حرف لانها اطرف لانها لو كانت ظرفا فاما
معمول لخرجت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاقل فلان ما بعد الفاعل لا يكون
معمولا لما قبله أو اما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبله اقل في المعنى وإذا
المفاجأة حرف عند الانخسور ورجعه ابن مالك ويرجعه قواهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعده فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره
ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره النخشي اه المراد منه

والله أن تقع تابعة لشيء ما
ذ كرا نحو اذ كرا وانعمتي
التي أنعمت عليكم وأني
فضلتكم على العالمين ونحو
وازيدكم الله احدي
الطائفة من انهم انكم فانها
في الاولى معطوفة على
المفعول وهو نعمتي وفي
الثانية بدل منه وهو احدي
ويجوز الوجهان في ثلاث
مسائل في الأشهر اهداها
بعد اذا النجائية كقولك
خرجت فاذا ان زيد بالباب
قال الشاعر

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشد به سيويه ولم يعزه إلى أحد وهو من الطويل وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن والهاء زم جمع اهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الخلقوم وقيل مضعة تحت الأذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت إلى قفاها راهزمه تبين لي عبوديته وخص هذين بالذكر لأن القفا موضع الصنع واللاهزم موضع الاسكز (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى الثلاث مناعيل كما قاله المرادى الأول نائب الفاعل والثاني زيدا والثالث سيدا والذي يظهر ان الضمير المستتر نائب فاعل لا يرى بحسب الألفاظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث لم ير أرى بأظن تأمل وكما المكاف جارة وما مصدرية أي كقول الناس فيه وهي معترضة بين مناعيل أرى إذا خائفة انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة أي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة تمامها والفتح على معنى الافراد أي فاذا العبودية أي حاملة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد أي حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وبعيد خبر ان والقفا مضاف إليه والله يهزم مطوف عليه والشاهد في كسر ان وفتحها والكسر أول لأنه لا يجوز ان لا يكون تقدير الكسر مضمرا في قولك ان اذاهي الظير والمقدر فاذا العبودية أي في الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح فيستوي الوجهان اه أشعوني (قوله فانه غفور رحيم) أي فالغفران والرحمة حاصلان أو فالغفران والرحمة فالمدح المؤول خبر المحذوف أو مبتدأ أخيره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثاني ثم قال ربهما تبحث وهو انه حيث كان تقدير الخبير في ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغي ان لا يجوز حذفه لانه مقوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهي جملة مستقلة (قوله قرئ الخ) فالذي قرأ بالفتح عامم وابن عامر وقرأ الباقر بالكسر (قوله وشايط ذلك الخ) فالعلم تقع خبرا عن قول نحو عملى انى أحمد الله ووجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارتعت اعتقاد زيدانه حتى أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن فلايمان قلبى أو اختلف الفائل نحو قولى ان زيدا يحمد الله ووجب الكسر فهما ولا يجوز فتحها انما المعنى لان المعنى قولى حمد زيد وهو لا يصح لان حمد زيد غير قائم بالذاتكم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الأول فالخبر مفرد ونوعه في ذلك بأن الصواب العكس لان الخبر على الأول مجموع انى أحمد الله مراداه أحمد ولاشك انه جملة والخبر على الثاني مجموع ذلك مراداه الألفظ دون المعنى وهو مفرد قطعاً لان كل ما أريد به لفظه

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدي
 اذ انه عبد القفا واللاهزم
 بروى بفتح ان وبكسر ها
 الثانية بعد الذاء الجزائية
 كقوله تعالى من عمل منكم
 سوء فيجرا له ثم تاب من بعده
 وأصلح فانه غفور رحيم قرئ
 بكسر ان وفتحها الثالثة في
 نحو أول قولى انى أحمد الله
 وشايط ذلك ان تقع خبرا
 عن قول وخبرها قولاً

فهو واسم وكل اسم مفسر ولا محالة اه افاده حفيده وقد سبق للشارح في باب
 افعال وانابه ما يفيد (قوله كأحد ونحوه) الكاف ادخلت الافراد الذهبية
 ونحوه ادخلت الافراد الخارجية وبالعكس اوان ونحوه تو كيد للكاف (قوله
 ونظير ذلك) أى فى كون الخبر جملة هى نفس المبتدأ فى المعنى (قوله سبحانه اللهم)
 أى هذا اللفظ ولا يحتاج لرابط لانها عين المبتدأ فى المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا
 اللفظ * (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سوء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب
 الاخفش وأما سيويه فيقول لا تدخل فى الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام
 المؤلف ظاهر فى كلام الاخفش ويحتمل جملة على مذهب سيويه بأن يقال قوله
 خبر لا أى فى بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله لئى الجنس) أى
 صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فاذا قلت لرجل فى الدار كان معناه
 لا كينونة لرجل فى الدار فوسى لئى الكينونة التى هى صفة الجنس لانها انت
 الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لئى الجنس نعم
 ليخرج لا العمالة فعمل ليس فانما لئى الجنس احتمالا أو لئى الوحدة وقد
 اعترض المصنف فى ترك ابن مالك لهذا التبدد وقد وقع فى الاعتراض هنا (قوله
 يجب تنكيره كالاسم) انما يقبل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه
 أراد تشبيهه بالاسم الذى قد سبق ذكره فى باب المبتدآت ولم يقبل وتنكيره لان
 الاسم ليس مذكورا واشترط تنكير الاسم ليدل على محو متوقوعه فى
 سياق لئى وتنكير الخبر لايخبر بالعرفه عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض
 واشترط تنكيره مع ما بالانها وشروعة للدلالة على التعدد بخلاف العرفه فان
 مدلولها جزئى فلقد دخلت على المعرفة لادى الى اخراجها من موضوعها واذا لم يرد
 لئى التعدد يؤتى بما فىقال ما يزيد فى الدار لانها موضوع لئى التعدد والواحد
 قوله وتأخيره) أى عن الاسم وكذا تأخير معه ول الخبر واهل العذر له انه لم يذكر
 مع موال الخبر فى ان التى هى الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الخبر والمجرور
 لانها كالفقير والمساكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا واطلاق الطرف
 على الامر من باب استعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه أو مضموم المجاز وانما
 وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها فى العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل
 فهى فرع الفرع فلم يتوسع واقعها بتقديم ولا تأخير لان عملها على غير القياس
 لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه أن لا يعمل (قوله
 ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك فى الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضى
 يحذف اسم لافى لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كالا

كأحد ونحوه وقاعل الموابن
 واحد فما استوفى هذا
 الضابط كالثال المذكور
 جاز فيه الفتح على معنى أول
 قولى حمد الله والكسر على
 معنى أول قولى مبتدأ أو
 انى أحد الله جملة أخبر بها
 عن هذا المبتدأ وهى
 مستغنية عن عائد يعو وهى
 المبتدأ لانها نفس المبتدأ
 فى المعنى فكأنه قيل أول
 قولى هذا الكلام المفتوح
 بأنى ونظير ذلك قوله سبحانه
 دعواهم فهم اسما لك اللهم
 وقول النبى صلى الله عليه
 وسلم أفضل ما قلته انا والقبول
 من قبلى لا اله الا الله ثم قلت
 التاسع خبر لا التى لئى
 الجنس نحو لرجل أفضل
 من زيد ويجب تنكيره
 كالاسم وتأخيره ولو ظرفا
 ويكثر حذفه ان علم

وتعني لا تذكرة حينئذ
 واتول التاسع من المرفوعات
 خبر لا التي انفي الجنس اهل
 ان لا على ثلاثة اقسام احدها
 ان تكون ناهية فتخص
 بالضارع وتجزئه نحو ولا
 تش في الارض مرحافلا
 يسرف في القتل لا تجوز ان
 الله ما وتستعار للدعاء
 فتجزم ايضا نحو لا تؤخذنا
 الثاني ان تكون زائدة
 دخولها في الكلام كخروجها
 فلا تعمل شيئا نحو ما منعك
 ان لا تسجد أي ان تسجد
 بدليل انه قد جاء في مكان آخر
 بغيره لا قوله تعالى ائلا يعلم
 اهل الكتاب ان لا يدرون
 على شيء من فضل الله وقوله
 ذوالى وحرام على قرية
 اهل كتابها انهم لا يرجعون
 الثالث ان تكون نافية وهي
 فوعان داخله على معرفة

يحذف الخبر لا مع وجود الاسم ائلا يعلم
 الكف اسما جازا ان يكون كزيد خيرا أي لا احده مثل زيد وجازا ان يكون اسما
 أي لا مثل زيد كثر وان جعلنا الكف حرفا لا اسم محذوف أي لا أحد كزيد اه
 شتواي (قوله وتيم) هو أبو قبيلة ره وتيم بن مبرة بن أد بن طه بن الياس بن مضر
 قاله الشيخ خاله في شرح التوضيح (قوله لا تذكرة حينئذ) أي لا تذكرة للخبر حين العلم
 به بل توجب حذفه كما شرح به في الشرح وان كان ظاهرا قوله لا تذكرة لا يقتضي
 وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تش) لانه ناهية وتتم مجزوم بلا الناهية
 وعلامته تجزؤه حذف الياء في الارض متعلق به ومرحافلا أي حال كونك ذاهرا شرح
 أي فرح أو المعنى ترح مرحا أو لاجل المرح أي البطر (قوله فلا يسرف) أي
 انما ترف في القتل بان لا يتعد من لا يتعد من لا يتعد (قوله لا تعجزن ان الله معنا) أي
 بالعهدة والمعونة تروى ان المشركين طلعوا فوق الغار فاشتق أبو بكر على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام لا ذوالسلام ما ظنك بالذين اتوا نبيهم
 فاعبأهم الله من الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وتيسل لما دخل الغار بعث الله
 حماة من قبائل في أسفله وانعكس كبروت فتسجدت عليه اه يتناوى (قوله وتستعار
 للدعاء) أي تستعمل في الدعاء وهو طاب الادنى من الاعلى قال الفريسي ولا الناهية
 هي لا الدعائية بعينها وسهيت دعائية تأديا فلا استعارة بخلاف اللواحق في الترح ام
 وتوجيه كلام المصنف انه أراد بانها تسمى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء
 طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لاهر الاسم
 الاول وقتلت للمناي أي استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك ان لا تسجد) في سور
 الاعراف قال البيضاوي أي ان تسجد فقد خلد لا اشارة الى أن الموضع عليه نزلت
 بالسجود وقيل الموضع عن الشيء مضطرا الى خلافه وكأنه قيل ما اضطررك الى ان لا
 تسجد (قوله بدليل انه قد جاء في مكان آخر) وهو سورة هود (قوله فلا تعمل) وقد
 يعمل السرف الزائد نحو ما جاء من بشير (قوله دخولها في الكلام الخ) به في باعتبار
 أصل المعنى والافضل زائد يفيد دخوله التأكيدي وخروجها يحل هذه المسئلة
 فادس دخوله كخروجها بهذا الاعتبار (قوله ائلا يعلم) أي ايعلم اهل الكتاب
 انه أي الشأن لا يسألون شيئا هم ذكر من فعله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط
 وقيل لا غير زائدة والمعنى ائلا يعتقد اهل الكتاب أن لا يقدر النبي والمؤمنون على
 شيء من فضل الله ولا ينالونه اه يتناوى (قوله وحرام) أي يتنوع عادة وجوع
 قرية اهل كتابها أي الى التوبة أراي الدنيا ليس المراد بالحرام المعلوم ثم عاين
 المراد به الممتنع عادة والشاهد في قوله لا يرجعون أي انهم لا يرجعون ويحتمل أن لا

نافية أي عدم رجوعهم للجزاء حرام أي تمتنع اه يضاوي (قوله وتكرارها) بكسر
 التاء كقوله شيخنا العدوي (قوله وعاملة عمل ان) أي لما نسبتها في إعادة البالدفة
 فانها للبالغة في النفي كما ان للبالغة في الاثبات فتكون من باب الجمل على النظر
 أو التقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
 لجهة قولنا ان زيد ليس بشايم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل أمران) شرط
 مفرد مضاف فيم فصع الاخبار بقوله أمران بشرط أيضا أن لا تقترب بحرف
 جر فان اقترنت بحرف جراهملت وكانت زائدة غير الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد
 وغضبت من لائتي وشديجت بلا شئ قال الفيثي وانما أسقط هذا الشرط لانه
 فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدهما اسمها
 ولا خبرها فلم يمتنع الى اشتراطه (قوله كما بينا) أي في قول المصنف ويجب
 تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو منكرة لان المضاف للمضافة تنكرة
 وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فيبصرة
 بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء اه فيثي
 ويبتعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهي قبة الاسلام
 وخزانة العرب والمنسوب اليها بصري بالفتح اه غير مناسب لما في المؤلف لان
 البصرة المثلثة الباء هي القابلة للكتابة تأمل (قوله قضية) أي هذه قضية
 (قوله ولا يا حسن) هو كنية سيدنا علي بن أبي طالب والكنية من تقسام الاسم
 فهو معرفة قد دخلت لا على معرفة (قوله يريد على الخ) أي يريد عمر بقوله ولا يا
 حسن اه على الخ (قوله قول أبي سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية
 أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله لا قرش) اعلم أن قرشاً من غير قرش وهذا التصغير لتعظيم وقرش
 هو ولد النضر من قول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر سميت بالقرش
 فسموا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه يضاوي (قوله أرى
 الحاجات الخ) قاله أبو اليزيد الاسدي وهو بفتح الزاي وكسر الباء وفيه بكسر
 الزاي وفتح الباء كنية عبيد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قصداً بخيب
 في طلب سلامة فلم يعطه شيئاً فأنشد فيه أياماً نامتها هذا البيت وقوله يكن أي يصير
 غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيداً أو كيد كيداً وأمية مروان بن
 عبيد الحكم وأولاده وكانوا كرماء (الاعراب) أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها
 والحاجات مفعولها الأول منصوب بالكسرة وعند طرف من علق بمحذوف حال
 من الحاجات وأبي مضاف اليه وخيب مضاف اليه ويكون فعل وفاعل والجملة

فيجب اهمالها وتكرارها
 نحو لازيد في الدار ولا عمرو
 * ودخلت على نكرة وهي
 خبر بان عاملة عمل ليس وترفع
 الاسم وتنصب الخبر كما تقدم
 وهو قليل وعاملة عمل ان
 فتنصب الاسم وترفع الخبر
 والكلام الآن فيما وهي
 التي أريد بها في الجنس على
 سبيل التخصيص لا على سبيل
 الاحتمال وشرط اعمالها
 هذا العمل أمران احدهما
 أن يكون اسمها وخبرها
 نكرتين كما بينا والثاني أن
 يكون الاسم مفرد ما والخبر
 مؤخر أو ذلك كقولنا لا صاحب
 علم بمعرفة ولا طالعاً جلاً
 حاضر فلو دخلت على معرفة
 أو على خبر مقدم وجب
 اهمالها وتكرارها فالقول
 كما تقدم من قولنا لازيد في
 الدار ولا عمرو وأما قول
 العرب لا بصرة لكم وقول عمر
 قضية ولا يا حسن لها يريد
 علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه وقول أبي سفيان يوم فتح
 مكة لا قرش بعد اليوم وقول
 الشاعر
 أرى الحاجات عند أبي خيب
 * يكدن ولا أمية في البلاد

في محمل نصب مفعول ثان لا يرى ولا نافية عادة عمل ان واسمها محذوف تقديره
 مثل وأمينة مضاف اليه وفي البلاغة تعلق محذوف خبر لا أي ولا أمينة
 موجودون والشاهد في لا أمينة وقال الفيشي قوله ولا أمينة هو أمينة بن عبد شمس
 والمراد بن أمية (قوله في قول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أي حسن) ومثل
 متوغلة في الإبهام فلا تتعرف بالإضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أنضفت
 لمعرفة فتتعرف فلم يقع التأويل (قوله والثاني) أي تنديم الخبر (قوله لا فهم ما
 غول) أي انفساد للعقل والضمير لكس أي الاناء من خمر وقوله يتزفون أي
 يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله هم رب أو تحسن (قوله لا ضمير)
 أي لا ضرر علينا اه يضاوي (قوله فضلا عن أن يجب أي زيادة على الوجوب
 فوجوب الحذف معلوم نظيره وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل
 بمعنى زاد وعن معنى على قال ابن مالك ومن نسب لقيم وجوب الحذف مطلقا فقد
 غلط لان حذفه غير دليل يلزم عليه عدم الفائدة وقال العرب محمونه على ترك
 التمهك بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزحمة شري والجزولي قاله في الجمع اه حفيد
 (قوله لا أحد غير) لانه نافية للجنس واجدا سمها أو غير خبرها وهو مرفوع (تنبيهه)
 ذكر به من انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله * اذا الداعي المنوب
 قال بالا * أي بافان لا يبراح لي بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو قول قرره بعض
 الأشباح وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفها ما لان فيه اجحافا
 * (العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) * اختافوا في رافع المضارع
 فقال القراء وأصغابه وتجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوه محمل الاسم
 قالوا وهذا اذا دخل عليه نحو أن وان امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس
 حينئذ محلا محمل الاسم وقال السكاكي العامل حروف المضارعة وقال ثعلب
 المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الاقول وهو الجاري على السنة المبرهن
 حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول السكاكي أن جزء
 الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج
 في كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون
 المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدلوا وأدوات
 التخصيص نحو لا يفهم زيد مع انه لم يحل محمل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي
 يقوم رسيه قوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كما اذا الاسم لا يقع في هذه المواضع
 لا يقال التجرد عدمي لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي
 ولو سلم انه عدمي فلان لم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال

قوله بتقدير مثل أي ولا
 مثل أبي حسن ولا مثل
 البصرة ولا مثل قيس ولا
 مثل أمية والثاني كقول
 الله سبحانه وتعالى لا فهم
 قول ولا هم منها يتزفون
 ويكثر حذف هذا الخبر اذا
 علم كقول الله سبحانه وتعالى
 ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت
 أي فلا فوت لهم وقوله تعالى
 لا ضمير أي لا ضمير علينا أو بنو
 ضمير يوجبون حذفه اذا كان
 معلوما أو ما اذا جهل فلا يجوز
 حذفه عند احد فضلا من ان
 يجب وذلك نحو لا احد أغرب
 من الله عز وجل ثم قلت
 بجزء العاشر المضارع اذا تجرد

أبو حيان ولا طائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول
المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال ~~التي~~ عن يبادر منه القول الذى
رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا ارتقد برفا يخرج نحو
تقد ويدخل نحو اشرب غير الخ فان اشرب مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها
الساكنون العارض للتحفيف (قوله من نصب) أى متصفا بالنصب وكذا قوله
جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على اسماء ويحكم *
(قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصحیح والمعتل ولو قال يقوم ويقعد كان أولى
ليكون مثلا لظاهر والمقدر (قوله فاما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام
وأما قول على رضى الله عنه محمدا طيبا النبي واهله هو الظاهر (قوله محمد تصد الخ)
هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مقبول حمدى به نبينا
لكثرة خصاله الحميدة وتقدم المهادة أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يقصدك
فهى به أولى دونك واعرابه محمد متادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف
التداء والعلم المنادى قبل معرفته العلمية التى كانت قبل النداء وقبل سلبت
العلمية وعرف بالاقبال والاقول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى
مذهب المبرد والفارسى وردت بناء اسم الله واسم الإشارة فانهم لا يمكن سلب
تعمير بقوم الانهم لا يقبلان التنكير وتعد بضم التاء من أفدى يجوزوم وعلامة جزمه
حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليها اذا شرطية ومازائدة ونحفت
فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ معلق بنحفت وتبى الام مفعول نحفت وقول الشواهد
سنة شئ أى باعتبار محله أى اذا نحفت شيئا مهلكا وعلى ما قلنا فالعنى اذا
نحفت هلا كما من شئ والشاهد فى نقد (قوله فهو مقرون بجازم تدر) قال فى
المغنى ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عماليها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف
قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلا نظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء
تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجازة الكسرة حتى
فى الشعر بشرط تقدم قول وجعل منه فن اعبادى الذين آمنوا بقرئمة والصلاة أى
ايهموها ووافقه ابن مالك فى شرح السكافية وزاد عليه ان ذلك يقع فى التثنية
بعد القول الخبرى كقوله

من نصب بجازم وهو
العائس من المرفوعات وهو
نائبها العقل المضارع اذا
من نصب بجازم كقولك
يقوم زيد يقعد عمر وقاما
قول أبى طالب يخاطبه النبي
صلى الله عليه وسلم
محمد تلمذ نفسك كل نفس
* اذا ما نحفت من شئ تبى لا
فهو مقرون بجازم مقدر
وهو لام الدعاء وقوله تبى لا
أصله وبى لا فأبدل الواو ياء

قلت لبواب لبيه دارها * تأذن فاني حمها وجارها
أى تأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس المحذف ضرورة تم كنه
من ان يقول ائذن اه (قوله تبى لا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبى بالفتح التاء
المتناهة من فوق وبعده ياء موحدة هو الفساد وقيل الحدة والعداوة وقيل التبال

الوبال أي الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تقرى وفي الصحاح ثيله الحب واتبيله أي
استتمه وأفنده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أسله الخ على أحد
الاقوال وكلام الصحاح مؤيد لقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث)
بضم الواو وقوله ووجه بكسر الواو والثانية وقوله وشجاء بكسر التاء كما رأيت في نسخة
صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أي بن حجر السكندى قال في الشواهد وامرؤ
الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعي رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو
الثدة أي عبد الصنم أو عبد الثدة (قوله فالج) هذا البيت من السكامل
من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمر حتى يأخذ بثأره
فلما أدرك ثأره حانت له بزعمه فلا يأثم بشر بها إذ قد وفى بنذره واليوم يطلق على
أربعة أو ثمانية أو ثمانية عشر في شرح بائذ سعاد أحداهما مقابل الليلة ومنه
سبع ليال وعثمانية أيام الثاني مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يؤام يومئذ
دبره وآتوا حقه يوم تصاد إلى ربك يومئذ الميثاق والمراد ساعة الاحتضار
الثالث مدة القتال نحو يوم حنين الرابع الدوام من قوله تعالى وتلك الأيام
نادوا لهم بين الناس والمراد هنا في البيت القسم الثاني أي مطلق الزمان وقوله
اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث في الشين ومن قرئ شرب الهميم وقال أبو
عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كعجب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن
بمعنى المطحون وببضم المصدر والمستحب المكسب وأصله جمع الشئ في الحقيقة
وهي الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشراهم من
غير دعوة (الأعراب) الفاعل طرفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق بشرب
واشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب
والمفعول محذوف تقديره خمر أو مستحب بضم السين واثم منصوب مستحب
لاعتقاده على صاحب الحال والجار والمجرور في محل نصب صفة لا ثم ولا واغل
محذوف على انما لكان كسر مناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل
عطف على مستحب أي وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جزم
وأجيب بما ذكره المؤلف وقيل هذا البيت قوله

حانت الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله واسكن حذف الخ) واختلاف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز
مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أباعمرو وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة
وبعواتن بسكون التاء ورسلا أو بارئكم وبأمركم والثاني المنع مطلقا في الشهر
وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت اسكني والثالث الجواز في الشهر والمنع

كما قالوا في وراث ووجه تراث
وشجاء وأما قول امرئ
القيس
فالج يوم اشرب غير مستحب
* انما من الله ولا وافل
فليس قوله اشرب مجزوما
وانما هو مرفوع وان كان
بحذف الضمة للضرورة

في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال ابو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو وكان
 حمة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال
 المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفسا كهي
 وقول شارح الضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الح يناسب
 القول الاقل وجرر (قوله ربغ من قوله الح) أي الراء والياء من اشرب والغين من
 ضمير فيسي كلمة مضافة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة
 مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المنفصل أي
 في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي لاضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله
 ربغ بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للياء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أي هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في
 المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتسمية فانها أكثر من خمسة عشر
 (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لال وفيه نظر لان ال لا تكون اسما
 الا اذا دخلت على وصف تصد به الحدوث وهذا مفقودها او قيل انه راجع الى
 الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكامة كلها اصارت علما على
 الكامة المنصوصة والباء في به اما للاصاق أو للاصل له وقال الفيشي قوله المفعول
 به أي ما يصدق عليه المفعول به والافعال مفهوم السكلى لا يما في نصبه وكذلك
 بقبية المقاعيل والذي ينبغي ان ال ومنه قول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها
 لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم وكذا بقبية
 المقاعيل وعلى ان الهاء هي ال تكون ال موصولة ومفعول سلتة وبه متعلق بمفعول
 والهاء عائدة الى ال ومعنى الباء الملاصقة أي الذي لصق به فعل وقال الرشي معناها
 المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرأ أي الذي
 دفع به ودرأ به فعمل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه
 فيشي (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المعنى
 جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطاق لم يرد الا المفعول به ما كان
 أكثر دورا في الكلام خففوا اسمها وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الاعلى
 المفعول المطلق والكم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
 اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به
 لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب
 أهم من الاسماء والمراد بالوقوع التعقل أي ما توقف تعقل الفعل على تعقله

أرد على تنزيل وربغ بالضم -
 قوله اشرب غير منزلة عضد
 فانهم قد يجرون المنفصل
 مجرى المنفصل فكذلك قال في
 عضد بالضم عند بالسكون
 كذلك قيل في ربغ بالضم
 ربغ بالاسكان والما انتهت
 القول في المرفوعات شرعت
 في الاصطلاحات
 باب المنصوبات خمسة
 عشر احدها المفعول به
 وهو ما وقع عليه

(قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به نصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره
 واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى
 أن يحتمل قوله فعل على الاثر فيهم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا
 وقع عليه فعل الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بالواسطة حرف اه حفيد
 (قوله لانها الاصل) أي في المنصوبات (قوله وغيرها) أي غير الفاعل (قوله
 معمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومثبها كما معمول الصفة المشبهة اه
 فيشي فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشباخ انه عطف
 علة على معلول (قوله صاحب) بالثنية وقوله المقرب بضم السين وفتح القاف
 وتشديد الراء مفتوحا م كتاب في التولابن عصفور وأما التمهيل فهو لابن مالك
 (قوله كما فعل الزمخشري) راجع للمنفى وهو البسطة بالمفعول المطلق ووجه
 ما فعله الزمخشري وابن الحماجب أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة
 لانه الذي صدر منه فكان هو الاولى بالتقديم على بقية الفاعل (قوله الاتياس)
 أي لولا التصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذي قام الذي في الدار
 وإنما أعطى الرفع لفاعله لانه عمدة والرفع نائب العمدة والقاصب يناسب
 الفضلة (قوله لا المباشرة) أي التعلق الحسي (قوله أعني تعلقه الخ) أي أعني
 بالتعلق المعنوي (قوله أعني تعلقه بما لا يعقل الابه) أورد عليه أن كل
 واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائاه عنه
 فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ثاوأجيب أن توقف
 الفعل على الشخص لوجود شخص ثا فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله
 على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل اسنادا وقال الحفيد
 والمراد يتوقف فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير
 لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانها لا توقع له اعني شيء ويخرج مفعول
 الاعمال التي لا تحس بحاسة البصر لان وقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر
 كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أي في العبارة فيدخل ضرب زيد مع كذبه
 وما ضرب زيد عمر لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يقد
 دخول المنفي في الوقوع ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه
 فعل الفاعل سكن العبارة لم تفده وإنما أفادت كونه محكوما عليه بالضمروية
 ولزم من ذلك أنهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل في الضمروف ما دخلت عليه لانه
 التوقف بضعف عامله بحذف أو تأخر أو فرعية في العمل نحو يال زيد لضربت
 وأنا ضربت لزيد لان الام لا يادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أي بمفعول

فعل الفاعل كضربت
 زيد الخ وأقول المنصوبات
 محمولة في خمسة عشر نوعا
 وبدأت منها بالفاعل لانها
 الاصل وغيرها محمول عليها
 ومثبها وبدأت من
 المفاعيل بالمفعول به كما فعل
 الفارسي وجماعة منهم
 صاحبا المقرب والتمهيل
 لا بالمفعول المطلق كما فعل
 الزمخشري وابن الحماجب
 ووجه ما استمرناه ان المفعول
 به اخرج الى الاعراب
 لانه الذي يقع بينه وبين
 الفاعل الاتياس والمراد
 بالوقوع التعلق المعنوي
 لا المباشرة أعني تعلقه
 بما لا يعقل الابه ولذلك

نخرج اشتراكا بدو عمرو ولانه فاعل لا مفعول (قوله لا يفعل) أي الفاعل أي
على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أي المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع
المسافة فلا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أشعر الخ) أي من المفعول به
ما أشعر الخ وينهـم من قوله ومنه الخ أن الأصل في عامل المفعول به أن يكون
مذكورا وحذفه على خلاف الأصل (قوله أشعر) في تعبيره تسامح إذ لا يقال
ذلك الا في الضمائر اذا استتريت لا ما حذف (قوله جواز) صفة مفعول مطلق
محذوف أي ضمائر جوارا أي جازا أو صفة فعله على حذف مضاف أي ضمائر
ذاجواز لان الأضمار ذاجواز لا جواز أي ضمائر متصلة بالجواز (قوله نحو
قالوا خيرا) أي نحو خير من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا تساو
لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان في معنى الجملة أو أريد به أقطعه مثال
ما في معنى الجملة قلت تصديدا أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أي
قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أي الاسم المنصوب في باب الاشتغال
والضمير في قوله منها عائد على الموضع وذكر المصنف مناسفة ولم تخصص فيها بل
هي كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل إنسان ألذناه طائره) أي صفة
السكران فيها العمل سميت بذلك لتطيرها من خزائنه تحت العرش فتلقى
بعقوب صاحبها ولا تحسأ وزه وطائره مفعول لالذناه المسند كور بمعنى الظاهر
لا المحذوف وحرر (قوله أربعة الفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب
المفعول به وان كان من متعد كليا في كلامه ركدا الصفة المشبهة لانها لا تستحق
الامن لازم اه حفيد وتوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو اما العسل
فانما سراب ويعم اسم المفعول نحو زيد يعطى غلامه درهمين (قوله الفعل المتعدي)
وهو الذي يصل للمفعول به بدون واسطة كمال الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى
متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذي يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد
ومتعدا بحرف جر (قوله ولولا دفع الله الناس) أي باستيلاء المسلمين على الكفار
لحربت باستيلاء المشركين على أهل الملل سبوا مع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى
الزموا وانفسكم مفعول (قوله قالوا خيرا أي انزل الخ) وفرأ زيد بن علي قالوا خيرا
بالرفع على جعله خبر المبتدأ محذوف أي المراد خبره فاندأستدأ وانزل ربكم خيره والعين
أي شئ أنزل ربكم وعنى قراءة التصيب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله
يا ضمائر تريد) أي تريد مكة وهو على حذف ههنا الاستفهام أي تريد مكة (قوله
ان سدد) أي صوب سهماي لمن يريد به (قوله القرطاس) وهو كل أديم
ينصب للانصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله يا ضمائر نصيب)
مواضع منها باب الاشتغال

لعدم المباشرة وخرج بقولنا
ما وقع عليه المفعول المطلق
فانه نفس الفعل الواقع
والطرف فان الفعل يقع فيه
والمفعول له فان الفعل يقع
لاجمله والمفعول معه فان
الفعل معه لا عليه ثم قلت
نحو وما أشعر عامله جوارا
نحو قالوا خيرا وجوابي
مواضع منها باب الاشتغال
نحو وكل إنسان ألذناه
واقول الذي ينصب المفعول
به واحد من أربعة الفعل
المتعدي ووصفه ومصدره
واسم فعله فالفعل المتعدي
نحو وورث سليمان داود
ورضقه شعوان الله باع أمره
ومصدره نحو ولولا دفع الله
الاسم واسم فعله نحو عليكم
أنفسكم وكونه مذكورا
هو الأصل كافي هذه الأمثلة
وقد يضر جوارا اذا دل
عليه دليل مقالي أو حالي
فلا قول نحو قالوا خيرا أي
انزل ربنا خيرا بدليل ماذا
انزل ربكم والثاني نحو
قولك ان تأهب لسفر مكة
يا ضمائر تريد وان سدد سهم
القرطاس يا ضمائر نصيب
وقد يضر وجوابي
مواضع منها باب الاشتغال

أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعل لى مصيبا للقرطاس ولو جعل الاصل ارم
 القرطاس أو صب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم)
 أراد به الجنس ليضم الواحد والواحد والواحد والواحد والواحد والواحد والواحد
 بقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى اهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا
 أخاه غلامه ضربته أى لا يستزيدا اهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه أن
 محل الجواز إذا كان الناصب المقدم متعديا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب
 لا أكثر فعلا واحدا مقدر امتنع الاعتدال انخفض كما يشه الساطبي اه يس
 على الفا كهسى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتأخر
 والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو يدل من الهاء وان رفع
 فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثله
 المباعدة دون غيرها فخرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفاعل والحرف
 لانه لا يفسر فى هذا الباب الا بما يصلح للعامل فيما قبله فله شيخ الاسلام فى حاشية
 ابن الناطم (قوله صالح للعامل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه
 عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ما يقع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وافعل
 التفضيل والصفة المشبهة واسم الفاعل فاعمالا تصلح أن تطلب المتقدم ووضيعة أن
 الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل
 المتأخر فيه أدنى وتؤيده ما قبله فى المعنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر
 عاملا قل الدمامى المراد باب المنصوبات على غير بطة التفسير وهو السمعى بسبب
 الاشتغال اه فأفاد أن المرفوع على تلك الشر بطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول
 التوضيح الرابع اذا رفع فعمل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل الخ كفى المنصوبات
 لكن كلام السبوطى والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف
 المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح أى كل من الفعل والوصف
 فافرد لان العطف باو (قوله او ملابسه) أى ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير
 أو كان موصوفا للمتصل بالضمير أما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيد امرت به فهو
 من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لامن قبيل الملابس (قوله زيد انا
 ضاربه) انما يصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتدو وكان معنى
 الحال أو الاستقبال وقول بعضهم بشرط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول
 زيدا ان ضربته محمول على ما اذا لم يجتمع للفصل كفى الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد
 بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيد امرت غلامه) أى اهنت زيدا ضربت غلامه
 ولا تقول ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل أى موافق

وحدة يقته أن يتقدم اسم
 ويتأخر عنه فعل أو وصف
 صالح للعامل فيما قبله مشتغل
 عن العمل فيه باله عمل فى
 ضميره أو ملابسه قتال
 اشتغال الفعل بضمير السابق
 زيدا ضربته وشال
 اشتغال العامل بملابس
 ضمير السابق زيدا انضاربه
 الآن أو غدا وكل انسان
 أزمنته ومثال اشتغال
 الوصف زيدا ضربت غلامه
 زيدا انضاربه علبه
 الآن أو غدا فالنصب فى
 ذلك وما أشبهه بعامل مضمير
 وجوبا تقديره ضربت
 زيدا ضربته وأزمنه كل
 انسان الأزمنه وانما كان
 الخلف هنا واجبا لان العامل
 المؤخر مفسر له

الغناء العائد وقال الفراء
 الفعل عامل في الظاهر
 المتقدم وفي الضمير المتأخر
 ورد على الفراء بأن الفعل
 الذي يتعدى لواحد يصير
 متعديا لاثنين وعلى الكسائي
 بأن الشاغل قد يكون غير
 ضمير السابق كضربت غلامه
 فلا يستقيم الغاؤه ثم قلت
 ومنه المنادى وانما يظهر
 نصه اذا كان مضافا أو شبهه
 أو ذكره بوجهه وله نحو يا عبد
 الله ويا طالعا جبالا وقول
 الاعشى يا رجلا خذيدي
 وأقول المنادى نوع من أنواع
 المنادى وله أحكام تخصه
 فلهذا افرده بالذكور وان
 كونه مفعولا به ان قولك يا عبد
 الله أسله يا ادعو عبد الله
 في احرف تنبيهه وادعوه فعل
 مضارع مقصده الانشاء لا
 الاخبار وفاعله مستتر وعبد
 الله مفعول ومضاي اليه
 ولما علم ان الضرورة داعية
 الى استعمال النداء كثيرا
 أو جوبا فيه حذف الفعل
 اكتفاء بأمرين أحدهما
 دلالة قرينة الحال والثاني
 الاستغناء عما جملوه

ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان المفعول الظاهر كالمبدل من اللفظ بالمثل المتورى
 ولا يجمع بين المبدل والمبدل منه واعدت ترص بأنه ان أراد لا يجمع على سبيل
 التأنيس فلم وان أراد على وجه التأنيس فلا يجمع وانه كيف يصح عدم الجمع
 بين المبدل والمبدل منه والواقع لجمع بينهما لغة وبلاغة ويرد الاقول بأن الحذف
 ينافى التأنيس والثاني بان المستشكل التيسر عليه المبدل لتعود ايضا مما حذف
 بالمبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاقول لا الثاني اظرا حاشية شيخ الاسلام
 على ابن الناطم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقص بقوله تعالى انى رأيت أحد
 عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة
 الثانية لم تأت لجرد التفسير بل انى ساجدين الجملة الاولى قبل تمامه باعتبار
 ما تعلق به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازى ان رأيت الثاني تأنيدي لا اول
 وأ. في هذا الباب فالتانى أسئل أسيس وتقدير آخر قبله أمر صامى ويؤخذ من
 كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها
 فلا يرد نحو عندي مسجد أى ذهب انتهى يس على التأنيس بصرف (قوله فلا
 يستقيم الغاؤه) وأيضاً الكسائي لا يقول بزيادة الامعاء (قوله ومنه المنادى)
 هو ثابى المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصه بحرف النداء لانه مسد
 الفعل وفى كلام أبى على ان يار اخواته اسماء أقوال فعلى هذين المذهبين لا يكون
 المنادى من قبيل ما أنسب عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخفوض وهو
 عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذى حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر
 الخ) ظاهره كان ساطالال ام لا وهو بذهب الجمهورة فليس ردى عن تعليل القائل
 بانه ان كان صالحا لال جاز نصيبه ورفع والاوجب نصيبه ووجه الرد انه اطلق
 فى النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازنى لا يكون
 المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى الا بقصد نفسه م ان المنادى لا بد
 ان يكون لأشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة
 يتبادر من النكرة انه نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها به كونه غير
 مقصود لانها مع القصد لا تكون نكرة انتهى فيشى (قوله وهو يار اخواتها)
 الحاصل ان انما نية فالاول الهمزة لقريب عند الجمهور والثانى أى بالفتح والقصر
 والسكون قيل للقريب وقيل ابى عبد وعليه ابن مالك وقيل للترسطة الثالث يا وهى
 أم الباب ولهذا قيل انما هم الحروف وتم القريب والبعيد مطاقتا وقيل لقريب
 حقيقة أو حكما كالنائم والساهى وقيل مشترك بينهما ما بين المتوسط وهى حرف

عاده في كالتائب عنهم وانما قام وهو يار اخواته او قد تبين بما ان حق المناديات كلها ان
 تكون منصوبة لانها مفعولات وان كان النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا

اجماعا الرابع أيا وهي للبعيد وفي الصحاح أنها تداء القريب والبعيد قال في المعنى
 وأيس كذلك الخامس هي أيا وهي للبعيد وهاؤها أصل وقيل بدل من همزة يا انتهى
 السادس أي بالمتوالسكون السابع أي بالمد وهو ما للبعيد وذكر الأخصر آ
 وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن واللتا بقية عند الجمهور وقيل تستعمل
 في غيرها أيضا (قوله أشبه الضمير) وهو الكاف في ادعوك وبنى على ما يرفع به جبرا
 لما فاته حالة الأعراب لأنه حالة الأعراب ينصب بالفتحة (قوله ويزيدان ويزيدون)
 لم يدخل ال لأنه لا يجمع بين يا وأل وقولهم العلم إذا نى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما
 فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت
 الإضافة محضة كمثل المتأخر وغير محضة كإحسان الوجه والتشبيه بالمضاف وهو
 ما اتصل به شيء من تمام معناه إما منصبا أو يرفع أو يتخضع نحو يطأه أجبالا
 وإنما عمل طأه ما التصب في جبالا لا اعتمادا على يا أو على وصفته ترى يا شخصها
 طأه ما قرره بعض الأشياخ* (قوله المنصوب بإخص) هو ثالث المواضع الستة التي
 تحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة
 أحكام إمادة الاختصاص بالمتكلم كما أن النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وإنما
 للحاضر وفادته التأكيد ويشارك المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية
 فهو أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وأنه لا يقع في أول
 الكلام بل في وسطه أو بدنته نحو أنا فاعل كذا أي الرجل وأنه لا بد أن يقدم
 عليه اسم معناه في التكلم والمخاطب وأنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه
 مفردا معرفة كما في ذلك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى
 على الضم وأنه يكون بالقياس وأنه لا يكون نكرة فلا يكون أمم شرط ولا استقها م
 ولا تعجب لأن هذه نكرات ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا تسميرا وان أيا هنا
 لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء أو ان صفة أي هنا واجبة الرفع ولا
 خلاف وفي النداء أجاز المسار في نصبها وأنه هنا اختلاف في ضم أي هل أعراب أو بناء
 وفي النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء
 فعل النداء وأنه لا يكون تابيا لحرف النداء وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم وأنه
 لا يجوز فيه الترخيم وأنه لا يستغاث به ولا يندب واما الأحكام المعنوية فأنه
 أحد هان الكلام مع الاختصاص خبر وموع النداء انشاء والثاني ان الغرض
 من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما يناسب إليه والثالث انه مفيد لفخر
 أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لا يخص لا
 المنصوب لأنه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لأن رتبة

وأيضا يكون مبدئا إذا أشبه
 بالضمير كما في مفردا معرفة
 فانه حينئذ يبنى على الضمة
 أو نائبها نحو يزيدان
 ويزيدون وأما المضاف والتشبيه
 بالمضاف والنكرة غير المقصود
 فإم من يستوجب ظهور التصب
 وقد مضى ذلك كما في شروط
 مختلف في باب البناء فمن أحب
 الوقوف على ما يرفع جمع إليه
 ثم قلت هو المنصوب بأخص
 مدغم به متكلم

المعمول التأخير عن عامه فلا يقع في ابتداء الكلام أبدأ ولا بعد غائب ويقل بعد
 المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لأنها أكثر استعمالاً
 من المقرون بال ومن أيا رايقوا هل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده
 من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان الواو لا تقتضي ترتيباً (قوله بال)
 أي الجنسية اصالة فلا ينافي كونها الالهي لان الجنسية اعم من العهدية (قوله افرى
 الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف على بال (قوله فيلزمها
 ما يلزمها) فنضم لفظاً وتنصب محلاً وتتصل به ماها التنبيه وتوصف باسم لازم
 الرفع محلي بال (قوله انا فعل الخ) فانا فعل مبتدأ وخبرها في موضع نصب على
 الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعمت أي على اللفظ (قوله
 والمنصوب الزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من
 التحذير وقوله ان كررا وعطف اي في اليقين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله
 او كان اياك اي في التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ ايا والحاصل ان اياك
 للتحذير وعامتها محذوف وجوباً سواء كان هنا عطف أو تكراراً لا واما اذا
 فقد ثبت ايا فلا يحذف العامل وجوباً في اليقين الامع العطف او التكرار والمراد
 العطف بالواو وحاشا ان اتفاقاً ولم يندبه عليه المصنف وبما قلناه يعلم الرد على ابن مالك
 القائل بخو از الحذف اذا افردت ايا واما ايا و اياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد
 الاسد) تحذير باسم المحذره منه كررا وأولى باسم المحذره نحو راسك أي باعد
 راسك (قوله او كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذروا باعد
 لانه الزم ولا اتفق في العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك
 من الاسد فحذف باعد فاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو
 اياك الاسد محتمع على الاول وهو قول الجمهور وجازع على الثاني (قوله ناقة الله
 وسقياها) تحذير باسم المحذره منه والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقر بوجها به غير
 ولا غيره واحذروا المحل الذي تسمى منه وهو البئر المعروفة وأولى باسم المحذره نحو
 لسانك ويدك فالصنف عطف في المحذره منه فأولى المحذره (قوله واياك من الاسد)
 اذا جى بالمحذره منه بعد اياك يجب جزمه من أو عطفه بالواو وخاصة في جزم المصنف له
 بمن رد على رواية اياك اياك المراد انما اشادة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذا لم يهطف
 (قوله والمحذوف عامه الواقع في مثل الخ) هذا هو العواب بغير واو عطفه للواقع
 وان تجعل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله
 كسباً رعباً وعلى الحال المؤكدة لضمون جملة نحو زيد أبوك عطفاً وهو ذاهو
 الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو بجعل الاغراء والتحذير

ويكون بال نحو نحن العرب
 افرى الذين للضيف وضافا
 نحو نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركنا صدقة و ايا
 فيلزمها ما يلزمها في التبداء
 نحو انا فعل كذا أيها
 الرجل وعلما قد لا يفحسوك
 الله نرجوا الفضل شاذ من
 وجهين والمنصوب بالزم أو
 يأتي ان تكررا وعطف عليه
 او كان اياك نحو السلاح
 السلاح الاخ الاخ ونحو
 السيف والرمح ونحو الاسد
 الاسد او نفسك نفسك
 ونحو ناقة الله وسقياها
 واياك من الاسد والمحذوف
 عامه والواقع في مثل

قوله من التكميل السته وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل ما حذف
عامله يكون حذفه واجبا فاقاؤه على عمومته وجعله محذوف وجوبا فاسد ويكون
خارجا عن المفعول به (قوله مثل) يشكك في قول مركب مشهور وشبهه مضمرة بمورده
أي المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي ورد فيه أولا أي شبهه بالمحل الذي استعمل فيه
بالمحل الذي ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله
الكلاب على البقر) أي أرسل الكلاب على البقر أي بقرا الوحش ومعناه كفاي
الهمع خل بين الناس جريما خبيرهم شرهم وانتمم أنت لم يبق الالامة فاعلمها
وهو راجع للمثل وتقول تمرأى اعطني تمرأى قوله الكلاب على البقر أي في رواية
النصب اما على الرفع فتبدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله اتمه خير المثل راجع لاشبه المثل
أي اتمه واث خيرا (قوله على الاختصاص) هو في الاصل مصدر اختصاصته بكذا
أي خصصته وفي الاصطلاح تخصيص حكم علمي بضمير مما تأخر عنه من اسم ظاهر
معرفة (قول الشارح وحقيقته) أي تعريفه أي تعريف المنصوب به على
الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم ايا وان قوله فيما يأتي
ويكون المنصوب على الاختصاص بلانظ أي مقابل اقوله هنا اسم ظاهر معرفة
(قوله قصد تخصيصه بحكم شريفه) يعني قصر حكم الضمير عليه في نحو العرب
أقرى الناس الخ قصد تخصيصه باقراء الضيف وفي قوله نحن دما شرا لانبياء لا نورث
قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير أي بالمحكوم به على الضمير أي بالخبر
به عن الضمير فحاله ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذي قبله أي
الفخر (قوله فالاول وقوله الثاني) أي التواضع والثالث زيادة البيان (قوله انما
مشر الخ) هو من بحر الطويل ولم ينسككم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره
والعشر الجماعية وانما خبر مقدم ومجرب متبدا مؤخر ومشر منه وب على الاختصاص
والانصار مضاف اليه وقد اختص بعشر الانصار بالجد والشرف الذي اتصف به
ضميرنا ومؤثر صفة للجد وبارضا انما جار ومجرور والباء سببية وخبر مفعول ارضا انما
لانه مصدر مضاف للفاعل واحمد بدل من خيرا وعطف بيان والشاهد في عشر
الانصار فان قصد منه الفخر (قوله جد بعقول الخ) من بحر الحقيق ووصف اليد
الباء من العبد ولم ينسككم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله
مستتر فيه وجوبا وبه مفعول متعلق به فاني ان حرف تو كيد ونصب ورفع والياء سببا
في محل نصب وفقر خبرها والى المفعول متعلق بفقر وأيام بني على الضم في محل
نصب ناخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاي مرفوع بضم طاهرة واليهي يا حرف
مدا واليهي منادى منصوب بفتح مقدره على ما قبل باء المنسكام منع من ظهورها

وشبهه نحو الكلاب على
البقر واثه خير المثل
وأقول من المفعولات التي
انتم بها حذف العامل
الاصوب على الاختصاص
وهو كلام على خلاف مقتضى
الظاهر لانه خير بلانظ التدا
وحيقته انه اسم ظاهر
معرفة قصد تخصيصه بحكم
شريفه والغالب على ذلك
الضمير كونه المنصوب
وتنوينه يقال كونه الخاطب
ويتنوع كونه الغائب والبايعت
على هذا الاختصاص في
أوضاع أو بيان فالاول
كقول بعض الانصار
لنا عشر الانصار مجده مؤثر
بارضا انما خبر البرية أحدا
المؤثر الذي له أصل ومثال
الثاني قوله
جد بعقول فاني اي العبد
الى المفعول واليهي تفسير
ومثال الثالث

استعمال المحل بحركة المناسبة وانه مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد في
 أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انابني نيشل لاندعي لاب) هو من بحر
 البسيط ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب
 ورفع وناناه في محل نصب وجملة لاندعي بتشديد الدال في محل رفع خبر ولا ب جار
 ومحرور من علقه وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف
 ونيشل مضاف اليه بحر وورب الكسرة الظاهرة والشاهد في بني نيشل فان القصد
 منه زيادة البيان وتسام البيت * وانما نحن ابنا لآباء * (قوله نحن بني نسبة الخ)
 من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب
 الجمل خبره ومضاف اليه وبنى نسبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة
 بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديتين
 وبنفي فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن
 وابن مقبوله وفيه حذف أي بنفي نار ابن عقان أي تأخذ بنا رده وعان مضاف اليه
 يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان اخذ من العفة ولذا قيل ان
 ذمته صرفته وان مدحته منعه من الصرف وبالطراف جار ومحرور من علقه بنفي
 والطراف مضاف والاسل مضاف اليه محرور بكسرة مقدرة منعه من ظهورها
 استعمال المحل بالسكون العارض لاجل التانيية (قوله وتعرفه بال الخ) مرتبط
 في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكلمة قال وحقيقته انه
 اسم ظاهر معرفة اما باللام او بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فأمل (قوله انا
 آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانهم أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم
 أخذ الصدقة لكن اعتمد المسالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من
 بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن مباشر الانبياء لا نورث) قال الحنابلة لم يوجد
 الحديث باقظ نحن وانما الوجود في سنن النسائي الكبرى انما مباشر الانبياء انتهى
 تصريح (قوله لا نورث) أي لثلاثتهم وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضيه
 الكشف عنه) أي على اعراب يطالب ذلك الاعراب ان يكشف عنه أي عن
 ذلك الاعراب ونسبة الافتضاء الى الاعراب مجاز عدلي والكشف مفعول يقتضيه
 أي ان الحديث احتوى على اعراب يطالب ذلك الاعراب ان يكشف عنه تأمل
 او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطالب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن
 اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ماتر كنا مبدول صدقة) ولولم يقصد ذلك
 لانحل المعنى ماتر كنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبية)
 بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبية فحذف الخبر اسد الحال مسده واما على

انابني نيشل لاندعي لاب
 وتعرفه بال شعور نحن
 العرب اقربى الناس الضيف
 التقدير نحن اخص العرب
 وتعرفه بالاضافة كقوله
 نحن بني نسبة اصحاب الجمل
 بنفي ابن عقان بالطراف
 الاسل
 الاسل الرماح ومن تعريفه
 بالاضافة قوله صلى الله عليه
 وسلم انا آل محمد لا تحل
 لنا الصدقة ونحن معاشق
 الانبياء لا نورث ماتر كنا
 صدقة وقد اشتمل الحديث
 الشريف على ما يقتضيه
 الكشف عنه وهو ان ما من
 قوله ماتر كنا وسول بمعنى
 الذي محله رفع بالابتداء
 تر كنا صلاته والعايد محذوف
 أي تركناه وصدقة خبر
 ما هذا على رواية الرفع وهو
 أجود لوافقته لرواية
 ماتر كنا فهو صدقة واما
 النصب فتقديره ماتر كنا
 مبدول صدقة فحذف الخبر
 اسد الحال مسده مثل ونحن
 عصبية

في محل رفع وهـ على الثاني في
 محل نصب والاسنى أى شئ
 تركناه فهو صدقة ويكون
 المنصوب على الاختصاص
 بإفظ أى فيلزمها في هذا
 الباب ما يلزمها في النداء من
 التزام بانه على الضمة
 وتأنيها مع المؤنث والتزام
 افرادها فلا تنفى ولا تجمع
 باتفاق ومفارقة الاضافة
 لفظا وتقديرا ولزومها التثنية
 بعدها ومن وبتبها باسم
 معرف بأل لازم الرفع مثال
 ذلك أنا فعل كذا أى الرجل
 واللهم اغفر لنا أى العصابة
 المعنى أنا فعل كذا خصوصا
 من بين الرجال واللهم اغفر
 لنا مختصين من بين العصابة
 ويقول تعريفه بالعلية في
 بك الله ترجوا الفضل شذوذان
 كونه بعد شذوذ غير مخاطب
 وكونه هـ ومن المحذوف
 عامل المنصوب بالزم ويسمى
 اهراء والاهراء تثنية المخاطب
 على امر محمود يلزمه نحو قوله
 أخاك أخاك ان من لأخاه
 كساع الى الهجاء بغير سلاح
 وانما يلزم حذف عامله اذا

قراءة الرفع فهو وخبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على
 رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو ويجوز في ما ان تكون
 موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما
 في الميتد من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر
 وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة خبر المحذوف والجمله جوابه
 وأما على رواية صدقة بالنصب فاموصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة
 ويصح ان تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه
 ستة قول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه منعا في رواية صدقة بالرفع بدون هو
 بدليل قوله كما تقدم ولان تجريد في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة
 (قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل
 ان أى امبنى على الضم في محل نصب بأخص والجمله حالية فقوله مخصوصا بيان
 للعالية والاحسن أن يقول أى أخص أى الرجل وهو نفسه أى حال كونه
 مختصا وأيتها سبني على الضم في محل نصب والجمله حالية أى أخص أيتها أى
 مختصين من بين العصابة والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان أى وأيتها
 بيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوف ومذهب الجمهور
 وذهب الاخفش الى ان كلاما نادى ولا ينكر أن الانسان ينادى نفسه ألا ترى
 الى قول صهر كل الناس أقمه منك يا صهر وذهب السيرافي الى ان أى في الاختصاص
 معرفة وانما خبر المحذوف أى هو أى الرجل أو مبتدأ أخبره محذوف أى أى الرجل
 المخصوص أنا المذكور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت
 (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمة هـ وهى تخلق الشخص بخلق
 أمثاله وزمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها
 أوجه أربعة فرفعها هـ على جعل الصلاة مبتدأ أخبره جامعة ونصبها على جعل
 الصلاة مفعولا محذوف أى احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول
 ونصب الثاني على جعل الصلاة مبتدأ أخبره محذوف وجامعة حال ورفع الثاني
 ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا محذوف وجامعة خبر المحذوف انتهى شرح
 خليل (قوله من هذا النوع) أى الذى حذف عامله جوارا (قوله أخاك الذى
 ان تدعه الخ) لم يتكلم علم سحافى الشواهد الذى صنفه لأخاك ان شرطية تدعه

تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار والعطف جاز
 ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضر وامقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون
 من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذى ان تدعه لمة * يجيبك كما تبغى وكفيلك من يبغي * وان تضمنوا فليس
 مكانا * فيقطع ذواته ويرى الوشى أن يبنى على تقدير الزم أخاله الذى من صفتيه كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ

قوله ومن يبغي فاعله الخ
هكذا في النسخ وتأمله اه

فعل الشرط المنة متعاقب به يجب كجواب الشرط كما السكاف حرف جر وما مام
موصول والعاثر محذوف وتبغى صاته أي على الوجه الذي تطلبه ويكفيك بالرفع
ومن يبغي فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره أخاك
لا بطل) عبارة الموضع كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنيفة حين قال له خالد وقد
بلغه ان ناسا من أتيجع في غار شربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه طباء
المنة نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على قم الغار ثم دفعه فقال ضرب يا أبا حنيفة
فقال بعضهم ان أبا حنيفة بطل فقال له أبو حنيفة مكره أخاك لا بطل قصارمه لا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمر بن الخطاب لما
عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على فلما التقيا قال عمر ومكره أخاك لا بطل
أعرض عنه وذكر الاخ للاستهطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمه ثم مقدرة على
الاف وبطل موقوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون
مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سدس الخبر لعدم اعتماده على النسب في
أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازوه الاخفش والكوفيون اه تصریح
(قوله الثاني المفعول المطلق) هذه التسمية بالمصدر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول بحال وفي قول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضع في الحواشي وقوله
المطلق هذا قيد أي فالصدر المتركب أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أي مفعولا
مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه
لما كان كذا الدوران في الكلام حذف صلاته قاله في المعنى وقال الرضي
قوله المطلق إشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر
المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المنة تقاد
من قوله وما يعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وهو مخرج
في التوضيح وحيث تدفین المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه
يجتمعهان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في أعجبني ضربك والمفعول المطلق في
ضربت به صولتا ومشي عن ذلك المراد أيضا وحيث تدفقوله وهو المصدر الخ تعرف
للمفعول المطلق بحسب الاسئلة فه تعريف لنوع منه وهو الاصل في لو أراد تعريفه
بجميع أنواعه يقال وهو الاصل المفضل كما قال الموضع ومشي الاشموني على ان
المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه خلت عنه وانه
الاصلي وحيث تدفین المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعهان في ضربت ضربا
وينفرد المصدر في ضربك ضربا حسن فالصدر اعم من المفعول المطلق والمفعول
المطلق اخص لانه لا يكون الا مصدرا وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو

والوصول خبره وجاء
على لغة من يستعمل
الاخ بالاف في كل حال
ويسمى لغة القصر كقولهم
مكره يا أبا حنيفة لا بطل ثم قلت
هو الثاني المفعول المطلق
وهو المصدر

المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله
الفضلة) الماسب أن يقول غير الخبز والحمال ليجرح ضربا لضربتان وضربا
ضربا ألبقانه وان تبيين العدد في الأول والنوع في الثاني فهو خبر وخرج طلع
زيد غنمة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر رولى برافانه وان كان
توكيد العمارة فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا انه
خرج بقوله المصدر لان مديرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولد مديرا (قوله
المؤ كدالح) تقسيم لافراد العرف ولا يتم التعريف الا به ليجرح وقت اجلالا لان
وكرهت ضربا لعدم التاكيد وسيان النوع وليخرج كرهت النجور والنجور لان
النجور الثاني توكيد لما قبله لا لعماله (قوله امامه) ان كان مصدرا او لجزء
عامله وهو الحادث ان كان فعلا واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب
الاحفش أما الاحفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيدا قائما كوننا أو
وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ
اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه
حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الالحال ولا يقتضب
باسم الفعل لا تقول نزال تزولا ولا صه سكونا وزعم تعلب في أنت الرجل علما ان
علما مفعول مطاق ميثقب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محمول عن
الفاعل وتأويل الرجل بالكامل أى أنت الكامل على (قوله وما يعنى المصدر
منه) أى في كونه منصوبا على انه مفعول مطلق وقوله وما يعنى المصدر فضيته انه
جارى الاقسام الثلاثة وكلام الاشموني يفيد فالنائب عن المؤ كد ثلاثة وانائب
عن المين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الا اول
الكناية نحو فلا تملوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل
فلا تملوا ميلا كل الميل * الثاني بهضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول
مطاق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب الثالث نوعه
نحو رجح الفهقرى وقد اقر فساء والاصل رجح الرجوع الفهقرى وقد
اقر فساء فحذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوع منه وانما كان الفهقرى
والقر فساء من النائب مع انه ما مصدران ليكونا مخالفا طامهما اللفظا فهذا
من النائب والقر فساء ما بال والقصر ان يجلس على القيسه ويرفع رصصه كتيه
ويلاصقه ما يبطنه يمدية مثلا والفهقرى بالقصر ليس الا وهى الرجوع
خالف وهما منصوبان بنفحة مقدرة على الالف لانه هذا ان قصر القر فساء والا
كانت الفحة ظاهرة * الرابع صفة نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير

الفضلة المؤكدة امامه أو
لا يبين نوعه أو امدده كضربت
ضربا أو ضرب الامير أو
ضربتين وما يعنى المصدر له
نحو فلا تملوا كل الميل ولا
تضروه شيئا فأجادوهم
ثمانين جلدة كج وأقبل الثاني
من المنصوبات المفعول المطاق

أحسن السير الخامس هيئته نحو عوت الكافر مية تسوء بكسر الميم لان فعلة
 بالكسر للهيئة والاصل مية بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على
 الهيئة والفرق بين مية تسوء وبين القرفصاء والقهقري مع ان الجميع مبين لحالة
 مخصوصة ان يية مبين للهبة المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف
 القرفصاء والقهقري فليساء على وزن فعلة السادس مرادفه نحو وقت الوقوف
 وافرح الجدل بناء على ان الوقوف منصوب بعمت ومذهب الجمهور ان ناصبه
 قولهم قد درمن افظه وصحح أبو حيان الاقول من الاصل ان التصويبات في غير المرادف
 كالتصويبات كل الميل لا يمكن ان يتقدر لها عامل من اعظها فيجب ان يكون العامل
 ما قبلها فيطرده في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة السابع ضميره نحو عبد
 الله اظنه جالساً بعد الله مفعول أول لاظنه وجا السام ففعوله الثاني والهاء في اظنه
 ضمير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير اظن ظني فهو نائب
 عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير اظن ظنا فهو نائب عن التوكيد ووجه ابن
 هشام الثامن المشابه اليه نحو ضربته بذلك الضرب التاسع وقته نحو ألم تغمض
 عينك ليلة ارمده أي اغتمض ليلة ارمده العاشر ما الاستفهامية نحو وما ضرب
 زيد افساح اسم استفهام فمفعول مطلق نائب عن المصدر اي ضرب ضربه الخادي
 عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن
 المصدر الثاني عشر آثم نحو ضربته بسوط والاصل ضربته بسوط فحذف
 المضاف واقسم المضاف اليه مقابله وقيل الاصل ضربته بسوط ثم توسع في
 الكلام فحذف المصدر واقسمت آثم مقابله واعطيت ماله من اعراب وافراد
 وتنبيه وجميع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف في السابع كما
 علمته الثالث عشر وهو نائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
 جلد ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين فجعله النائب عن المبين للنوع والعدد
 ثلاثة عشر وزاد بعضهم راسع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بر برتم وقر فصار
 وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبيداً وينوب
 عن المصدر المؤكد ثلاثة الاقول مرادفه نحو فرحت جديلاً والجدل بفتح الجيم مصدر
 جدل بالكسر مرادف لافرح فجدلاً مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين افرح
 جدلاً وافرح الجدل ان المنسكب مؤكدا والمعرف مبين للنوع فافهم الثاني
 ملاقيه في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتاً وتبتل اليه بتبئلاً والاصل
 انبتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توشأ رضوا واغتسل غسلاً والاصل
 وضئوا واغتسلوا كذا في المصدر علم فاهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم

من الخلاف في نياتهم وعدم نياتهم رأسا هذا حاصل ما في الاشموني والتصریح بجمع
 ايضا من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشي والكلام من خارج أن النائب
 عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر أو أربعة عشر اه
 غير صحيح لان الاول وهو المؤ كديوب عنه ثلاثة فقط والرابع فیه خلاف وهو
 الضمير والثاني وهو المبين للأنواع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف في السابع الذي
 هو الضمير هل هو نائب عن المؤ كذا فالنائب عن المؤ كذا أربعة وعن المبين للأنواع
 احدى عشر وان جعل من النائب عن المبين للأنواع نائب عن المؤ كذا ثلاثة وعن
 المبين للأنواع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر او أربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب
 عن الاول أربعة على احد السؤلين والذي تقدم ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في
 النائب عن المبين للأنواع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما يعنى المصدر
 مثله القسم الثالث اذ لا تنافي فيه النيابة أسـ لانه لا يكون الا مفعولا مطاقتا اه
 غير مسلم لما علمت أن العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتبعنى غاية
 التعب لتظفر بالمراد (قوله وسمى مطاقتا) هذا معنى على ما قاله في المعنى من أن الاسم
 هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أى بصلته بخلاف بقية المقامات
 اذ يقال مفعول به وله وفيه رومعه (قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته) اعلم أن
 السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكان المعنى المصدرى
 وأثره متقارنين لم يشرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
 والتحقق انه الحاصل بالمصدر لانه نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته مراد
 بالفعل المعنى المصدرى ويراد بالشئ الحاصل بالمصدر فيكون ما شيا على ما حققه
 السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف اهل اللغة لا على التحقيق
 تأمل (قوله وهذه العلة) وهى قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته وقوله لانه المفعول
 حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته (قوله احدها التوكيد كقولك
 ضربت ضربا) أى فضر بالابستفاد منه أن يدعى الاستفاد من عاملة والمراد انه
 مؤ كذا للمصدر المراد منه فضربت ففعلك ضربت معناه احدثت ضربا فلما
 ذكرت بعده ضربا سار بمنزلة قولك احدثت ضربا بضر بافظهر أنه مؤ كذا
 للمصدر لا للزمان ولا للنسبة الذين تضمنهما الفعل (قوله سلوا عليه وسلوا تسليما)
 اقتباس من الآية (قوله بيان النوع) اما من الصفة فتحو جلت جلوسا حسنا
 او من الانشافة فتحو جلت جلوس القاضى وكذا يقال في ضربت ضرب الامير
 اذ يستحيل ابتاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ويرجع القهقري) هذا
 من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعن المصنف بناء على مذهب سيبويه

وقضى مطلقا لانه يقع عليه
 اسم المفعول لا قيد تسول
 ضربت ضربا قال ضرب
 مفعول لانه نفس الشئ
 الذى فعلته بخلاف قولك
 ضربت ضربا فان زيد ليس
 الشئ الذى فعلته واكتفى
 فعلته مفعولا وهو الذى
 فذلك يسمى مفعولا به واكتفى
 سائر المقامات وهذه العلة
 قدم الزمخشري وابن
 الحاجب في ذكر المفعول
 المطلق على غيره لانه المفعول
 حقيقة وحده ما ذكرته في
 المقدمة وقد تبين من ان هذا
 المفعول يفيد ثلاثة أمور
 أحدها التوكيد كقولك
 ضربت ضربا وقول الله تعالى
 وكلم الله موسى تكليمًا وسألوا
 تسليما الثاني بيان النوع
 كقوله تعالى فأخذناهم
 أخذهم يزيد متدر وكقولك
 جلست جلوس القاضى
 وجلست جلوسا حسنا ويرجع
 القهقري

من انه مصدر بنفسه لاعلى مذهب المبرد من انه صفة مصدر محذوف الذي ذكرناه
 فيما سبق ولاعلى مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من الغظ
 ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الالهام وسفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين
 عدم سماع افعالها فضعف المذهبان هذه الاثبات حكم بلا دليل والعهدي
 بالتصريف ليس الا وعلى مذهب سيبويه فالعقري مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف
 على الاف وايسر نائب عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على
 عدد مرات الفعل او على مرة واحدة ليشمل ذكرا واحدة خلافا لما يؤخذ من النيشي
 من أن المصدر يدل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحد وقول
 النيشي المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كعشرين جلدة أولا
 كعشرين وضربات اه مبني على ما فهمه من ان عشرين جلدة عشرين نائب عن
 المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولا يمكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور
 الثاني مؤكدا للنجور لا قد وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث
 المفعول له) غير انه المصنف ببعض الالهام وتسم الالهام في الشرح وانما ذكره
 عقب المصدر لاشتمالهما في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه
 منصوب على التعويضية المطلقه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه مفعول مقدر من لفظه
 والتقدير جئتكم اكراما قال الكوفيون ناصبه المفعول المقدم عليه لانه
 ملاقيه في المعنى وان نالغه في الاشتقاق مثل قدمت جايسا اه تصریح ويه تعلم
 ما في قول النيشي ولان الزجاج وشيخه لزجاجي ذهبوا الى انه منصوب على التعويضية
 المطلقة اه ولم يذكروا الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول النيشي أيضا
 وناصبه عند البصريين العامل الذي يذكركه وعند الكوفيين عامل مقدر
 انتهى بخلاف أيضا لما في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم
 عليه وان الذي قال عامله مقدره والزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط الجواز
 النصب وانما شرط في المفعول له كونه مصدر لانه عاملة للفعل والاعمال انما
 تكون بالمصادر لا بالانوات وظاهر المطلق المصنف سواء كان عامله من افظه أم لا
 وقيد في غيره هذا الكتاب بما اذا كان مخا لفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء
 عاملا لفظه ولا بد من مخا لفظه في المعنى وان لا يكون مبنية للنوع وقيد المصنف
 في بعض كتبه بالقبلي أي من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على
 ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
 جئتكم قراءة للعالم لانه فعل اللسان ولا تلالا كافر لانه فعل اليد وهذا الشرط
 لابن الجوزي وغيره وأجاز الفارسي جئتكم تضرب زيد ا ف لم يشترط كونه قلبيا

الثالث بيان العدد كقولك
 تسربت ضربتين أو ضربات
 وقول الله تعالى قد كنا ذكرا
 واحدة وقول النيشي
 من نحو قولك ركوع عزيد
 ركوع حسن أو طوبى فإنه
 يفيد بيان النوع ولكنه ليس
 بفضلة وقول المؤكد عامله
 مخرج النجور قولك كرهت
 النجور الفجور فان الثاني
 مصدر فضلة مفيد لمتوكيد
 وليكن المؤكد ليس العامل
 في المؤكد ثم قلت الثالث
 المفعول له وهو المصدر

كالم بشرط الاتحاد في الزمن والفاعل اجم من التصريح فتأمله فانه حسن
 (قوله الفضة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو وحصل لي رغبة في الخير
 ولانه لا يكون الامعلا والمجرور وان كان معلا لانه لا يقال له مفعول له اسطلاحا
 (قوله المعلى) بكسر اللام كان باعنا ونغاية أو بائنا فقط والفرق بينهما من
 وجهين الاول ان الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول
 والباعث علة في الذهن وفي الخارج والثاني ان الغاية مع رومة قبل الفاعل
 والباعث موجود قبله (قوله الحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله
 شاركة في الزمان) المراد بالشاركة في الزمان ان يتلأقيا في جزء من الزمان كان
 جميع زمان عامله جميع زمانه كقمة اجلا لا أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت
 ابني تأديبا أي تأديبا أو آخر زمانه اول زمان عامله كقعدت عن الحرب جينا خذ لا فا
 لما توهمه العبارة واشترط المشاركة في الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن
 هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضي تبعه الفارسي عدم اشتراط ذلك
 (قوله شاركة) يعتمد على أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارزعا تدعى الماعل
 وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركة صفة للحدث فعمل العامل
 للموصوف اولى (قوله شاركة الخ) اما لفظا كضربت تأديبا أو تقديرا نحو يركم
 البرق خوفا أي يحياكم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا وطمه معا حلالان (قوله
 ويجوز فيه) أي في المستوفى للشروط الجبرية رجوحية في المجرى من ال والانسافة
 حتى قال الجزولي عنه والحق الجواز كقوله

من أذنبكم لرغبة فيكم طفر * ومن تكفروا نأمر به ينتصر
 وبراجحية في المقر ونبال كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيباء * ولو توالت زمرا الاعداء

أرأستوى الامران وهو المضاف نحو جئتكم ابتغاء الخيرا ولا ابتغاء الخير فمكلام
 المصنف تامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه لانه لا يوجب
 لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويوجب
 بأن النصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوى فيه الامران أو يكون
 النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشي بزيادة وايضا ح من شرح الالفية
 (قوله ويجب في معال فقد شرط أن يجز باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلى أن
 وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك كانه اعتذر عنهما بأنهما
 اما أكثر واشترط حذف حرف الجر فمما قياسا استغنى عن التصريح به لعلمه
 فاعتذر من المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف

الفضلة الماعل للحدث شاركة
 في الزمان والفاعل كقمت
 اجلا لا ويجوز فيه أن
 يجز بحرف التعليل ويجب
 في معال فقد شرط أن يجز
 باللام

الجار نصب وهو قول وأمان قلنا محلها ما جر على القول الآخر فلا استثناء لأن المراد
يجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام الفيشي باختصار (قوله أن يجز)
تأخره ويجوز ويجب فأخبر في الأول وأعمل الثاني على طريقة ثم حذف ما أنه مره
في الأول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجيء مع أول قد أهمل * بضم ر تعبير رفع أهلا

(قوله أوزانها) مما يفيد التعليل وهو بناء السببية ومن وفي والكاف نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا ونحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لسكم فيما
أفضتم أي بسببه ونحو واذا كروه كما هداكم أي إلهاديتهم أي كما اه شيخ الاسلام
(قوله المهمل به) بفتح اللام (قوله والثاني الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة
كمرغبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلن لحدث بقية الفاعل لانه لا تعليل
فيها (قوله أسابعهم) أي انامل أسابعهم فشيء مجاز مرسل من استعمال اسم الركل
في البعض والعلاقة الكافية على الراجع (قوله فالخذر مصدر مستوف لما ذكرنا)
لان الخذر مصدر ذكره لجهل الاصابع في الآذان وفاعل الجمل والخذر واحد
وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للساو والعرب) فانه اذا كان لاجدثان
(قوله خلق لسكم) أي فان السكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله قول امرئ
القيس) بن حجر الكندي من قسيدة بن الطويل (قوله ولوان ما سمى الخ)
لوحرف امتناع لا متناع أي يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لثاليه ان حرف تو كيد
ونصب واختلاف في ان وصاتها بعد رلوق قبل ان فاعل محذوف تقديره ثبت الثاني
انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد رلولا وهو قول أكثر البصر بين
الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما دوسولة اسعى صلتها والعاث محذوف ولادنى متعلق
باسمى ومعيشة مضاف اليه كفا في كفي فعل ماض والتون للوقاية والياء مفعول
وفاعله قليل ولم أطالب جازم ومجزوم وفاعله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملاك
والشاهد في قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدر اقلذا جريا باللام (قوله فحيت الخ)
فانله قائل الاقل وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو
الخلع قال بعضهم ويجوز عندي التثنية للكثير والياء بكسر اللام الهيمه من اللبس
والمفضل الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى حيت اليها في حال خلع ثيابها الأجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد وتوسخ به (الاعراب) الفاعل ما طمقة وحيت فعل وفاعل
وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث والنوم متعلق به وثيابها مفعول
لذي طرف بمعنى عنده متعلق بنضت والستر مضاف اليه الاحرف استثناء وليسة

وهو ما اجتمع فيه أربعة
أمورا أحدها أن يكون
مصدر او الثاني أن يكون
مذكورا للتعليل والثالث
أن يكون المعلل به حدثا
مشار كاله في الزمان والرابع
أن يكون مشار كاله في الفاعل
مثال ذلك قوله تعالى يجولون
أما بعينهم في آذانهم من
الصواعق حذر الموت فالخذر
مصدر مستوف لما ذكرنا
فذلك ان تصيب على المفعول
له والمعنى لاجل حذر الموت
ومتى دلت الكلمة على
التعليل وفقد منها شرط من
الشرط الباقية فليست
مفعولا له يجب حينئذ ان
تجر بحرف التعليل فقال
ما فقد المصدرية قولك
جئتك للسمع والعشب وقوله
تعالى هو الذي خلق لكم
ما في الارض جميعا وقول
امرئ القيس
ولوان ما سمى لادنى معيشة
كفا في ولم أطالب قليل من المال
ومثال ما فقد الاتحاد في
الزمان قولك تم يأت اليوم
للسفر غدا وقول امرئ
القيس أيضا
فحيت وقد نضت لنوم ثيابها

لذا الستر الالبسة المتفضل به فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك
فحيت لا يمر لنا بى وقول الشاعر

منصوب على الاستثناء لفضل مضاف اليه والشاهد في لزوم فانه وان كان علة لخارج
 الثياب اسكن وقت الخلع سابق على وقت الزوم الذي هو الفترة الذهبية للاحساس
 فلذا جره باللام ومثال ما قدر الاتحاد في الافعال والزمن نحو جئتك أمس لضربك
 زيد اغدا (قوله وانى تعروني لذكري الهزة) فأنه أبو بصير الهذلي من قصيدة
 من الطويل وتعروني تغشاني والذكري خلاف الذبيان والهزة بكسر الهاء
 النشاط والارتياح وانظر المطر (الاعراب) الواو لا عطف وان حرف توكيد وياء
 المنكح اسمها واللام للتأكيده وتعروني مضارع مرفوع والواو من بني قنفذ
 والفاعل هزة خذ لا فالصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكري
 مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أي لذكري اياك
 والكاف للتشبيه وما مصدر يتوالتفرض فعل ماض والعصفر رفاعله أي كالتفاحض
 العصفور و ياء فعل ومفعول وانظر فاعل وجلة بلاء حال من عصفور بتقدير قد
 وروى بدل هزة عده وروى قرة والمراد بالقررة السكون للسرور ويراد لازمها
 وهو النشاط وقوله تعروني من عرا الشيء غشبه ونزل به فهو يفتح الراء في الماضي
 ومضارعه يعرو وبانضم وأما عري بكسر الراء يعري بتخفيفه مناء تجرد وقد نظمه
 الاجهوري فقال

عرا يفتح الراء معناه نزل * وانضم فيه مضارع حصل
 اما عري بكسر الراء فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجوني * (قوله الرابع المفعول فيه) وير يعبر عنه بالظرف فهما اسمان
 لمسمى واحد (قوله ماد كرى) أي حقيقة أو حكما ليشمل ما حذف لدليل وقوله لا حل
 يفتح الهزة وكسرها وقوله وقع فيه أي بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أي اسم زمان
 ومكان بقسرية البيان ولا يفسر بأحدهما لئلا يكون البيان اخص من المميز ولا
 باسم فقط لئلا يكون البيان اخص من المميز (قوله فضلة حال) خرج العمدة
 نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لا مرفوع الخ) خرج جميع المنصوبات ما عدا الحال
 فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أي من اسم زمان أو اسم
 مكان لان الظرف دال عام - ما لانه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله
 مطننا) أي وقوعا مطلقا أي مهمما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مهمما
 والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان لان دلالة
 على الزمان تضمن وعلى المكان اتمام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف
 للمطر فلا يريد بعض أسماء تنصب على الظرفية ويست زمانا ولا مكانا نحو حقا فانهم
 توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى في نحو احقا انك ذاهب فحقاه منصوب على

اننى تعروني لذكري الهزة
 انتفض العصفور بلاء المطر
 فان فاعل تعروني هو الهزة
 وفاعل الذكري هو المنكح
 لان التقدير لذكري اياك
 قلت الخ الرابع المفعول فيه
 وهو ماد كرى فضلة لاجل أمر
 وقع فيه من زمان مطلقا أو
 مكان

الظرفية متعلقة بالاستقرار على انه ما خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر
 مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور والاصل في حق ذهابك حذف في
 وانتصب حقا على الظرفية وهي جار بتجري الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن
 المصادر كما تقدم في أحقا أنك ذاهب دون الجنة فلا تقول أحقا زيد وذهب المبرد الى
 ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعده ما من ان وهو موافق في تأويل مصدر
 مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم ان انزلنا ومنسأ أحقا غير شك انك قائم
 وجهه رأيتك قائم وظننا مني انك قائم فغير شك وجهه رأيتك وظننا مني منصوبات
 على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي وجهه رأيتك وفي
 ظن مني انتهى تصريح قال الفيثي ويستثنى من قوله مطلقا انه قد تدعى في القول
 بظرفية ما اذا اولها ماقول واما على القول بانها مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى
 وحاصل ما في التصريح والمعنى والاشموني انه اذا وقع بعدهما فاعل أو جملة اسمية
 نحو جئت مددعا ونحو *ومارات ابني المال مذانا فاع * فقيس طرفان مضافان
 للجملة وقيل طرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير
 زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيثي
 يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما طرفان يكونان داخلين في المفعول
 فيه غاية الامر انهما طرفان متصرفان واما اذا دخل على اسم مرفوع ككرة
 أو معرفة نحو ما رأيت مذويمان أو مذويوم الجمعة ففصال الفاعل من ذلك يومان
 ثم مبتدأ يومان خبره وقال ابن جني بيني وبين اقايم يومان قد خبر يومان مبتدأ
 وهذان القولان للبصريين وقيل ان من حرف وذو وموصولة والمرفوع خبر المحذوف
 والجملة مفعلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل المحذوف ومنذ مركبة من اذ
 ومن أي من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مهم) أي أو شبهه كما كان بجانب
 وجهة راحية ومن شبهه المصادر المتضافة للامكانة كقرب وبعده وشرق وغرب
 وسكت عنه اختصارا (قوله أو مفيد مقدار) أي أو شبهه كراحة ومهنية ووزن
 ودور كدور المسجد (قوله او مادته) الامولى او مادته واهله صرح ما فظن النافع
 تكرر اها فاستطها وعلى هذا فهو عطف على مهم ويكون من باب الوصف بالجملة
 بعد الوصف بالفردي أي مكان مهم أو مكان مادته الخ (قوله يعبر بفي) يعني ظاهرة
 فلا ينافي كونه على معنى في ولا يفسر المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف
 اذا ضمن معنى الحرف بنى ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك
 (قوله يعبر بفي) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح
 ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة

مهم أو مفيد مقدار أو مادته
 مادة عاملة كصمت وما أو يوم
 الخميس وجلست أمامه
 وسرت فرسها وجلست
 بجوارك والمكانى غيرهن
 يعبر بفي كصارت في المسجد
 ونحو قال يعبر بامه ويوم قوله
 دخلت الدار على التوسع
 وأقول الرابع من
 المنصوبات الخمسة عشر
 المفعول فيه

ويسمى الطرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل امر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل امر وقع فيه وان كان ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون ان يفعلوا حيا فان المعنى في ان ينسأوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون ان تسكحوهن وقد يكون العكس نحو وانخاف من ربنا يوما ونحنواينذروكم التلاقى ان ينجح يوم الألفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الأنواع لا تسمى طرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لاقية يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى وهذا النوع خاصة هو المعنى في الاصطلاح طرفا وذلك كقوله سمعت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشمرت بالقميل بيوم أو يوم الخميس الى ان طرف الزمان

في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسيع) أي التجوز في اللغة ولهم في نصبه أقوال ثلاثة الاول لاقاربي واختاره ابن مالك وعزاه لسيدويه انه باسقاط الجار اجراء لاقاصر مجرى التمدد فيكون المنصوب مشهبا للمفعول به الثاني لابي على الشلوبي وعزاه لسيدويه والجمهور راند منه وبه على الظرفية الثالث لانخاف ان يمد مفعول (قوله ويسمى الطرف) أي عند البصر يريدون الكوفيين لان الطرف في اللغة الوفاء وهو متناهي الاقطار كالجراب وان عدل والذي يسمونه طرفا من المسكن ليس كذلك وهما انفراد محلا والكسائي واصحابه يسمون الظرف مضافا ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عماد كرت) وهو ما ذكره لاجل امر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون ان تسكحوهن) انه المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني به عن أي وترغبون عن ان تسكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا ان يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لاقية يظهر الخ) هذا ظاهرا في الاول والثالث واما الثاني فتشكل لانه اول اثبت الوقوع فيه وهذا في الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المتني ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظهروفا في ذلك الاسم والوقوع المثلث هو التعلق والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الجارية لعلت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) حيث من أسماء المسكن وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المسكن وانما المراد ان الله يعلم نفس المسكن المستحق للرسالة فهو مفعول به وناسبه فعل مضارع مترع من اغظ أعلم تقديره يعلم لدلالة اسم التفضيل عليه وانما جعل ناصبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضع في التوسيع وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن سعد وذا الركي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أعلم من هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها وفي الارشاد لابي حبان وقال محمد بن سعد وذا الركي فعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا لها نظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادى لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولوقيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهداها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيهم مثل ما أوتي رسوله من الآيات لانه يعلم ما فهم من الذكاء والطهارة

والفضل والصلاحية للارسل واسمهم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز ان يكون ميم - الخ) المهم ما دل على قدر من الزمان غير معين بكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا لكم ولا متي والمختص ما دل على مقدار معرفة كاليوم أو مكررا كيوما وأما الممدود فن قبيل المختص خلافا لمن جعله فسمائنا ورواها على مقدار من الزمان معلوم كيوما وشهرو سنة وسائر الشهور فقوله سير وافهم اليالى واباما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا وكذا يؤخذ من المدابغى خلافا للأصنف حيث جعل يومها ما الا ان يراد به قطعة من الزمن والمختص من المسكان ماله صورة واحدة ومحصورة والمهم بخلافه ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره بالحرف ولا يجوز ان تعابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهرياب الفتوح لمن انتهى يس على الفا كهسى (قوله بكرة) أول النهار وأصيلا آخر النهار (قوله الست) نعمت للجهات لالاسماء لان اسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعنا لالاسماء اتقال الستة لانا نقول الممدود اذا حذف جاز حذف التام من العدد وذكرها كما في الحديث واتيه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) اما من كسرهما فتحتهما بمجرد ساو لم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك) اسمه جليدى (قوله وقرئ) أى قرأ ابن كثير وابن عاصم وأبو عمرو وشعبة عن عاصم (قوله تراور) أصله تراور قلبت التاء الثانية تزايا وادغمت في الراى (قوله ومنه زاره مال اليه) أى ما ان الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قوائمه مكانه مثل قوله عن كونهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في الآية ذات الميم في كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صدت الخ) أى به دابلا على ظرفية الميم (قوله صدت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن النصر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جديمة كان بلغه ان غلاما من نعم يسمى عدى بن نصر عن دابلا اخواله لى وطرف وأدب وجمال فشرط على ابادان بعثوه ففعلوا فكان مناديه فبثته رشاق أخت جديمة فقالت يا عدى اذا بقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للالك فاذا أخذت الحمرة منه فاطبني اليك يزوجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام فخطم افز وجهه واشهد عليه صرف اليها فعرفها فقالت عرس باجلك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلق قال له بكرة ما هذا الاثر يا عدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رشاق فخر كمالى الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جديمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل يبعث اليها بقوله

يجوز ان يكون ميم ما وان يكون مختصا وفي التنزيل سير وافهم اليالى واباما النار يعرفون علمها غدوا وغشيا وسبحوه بكرة وأصيلا وانا ظرف المسكان فعلى ثلاثة أقسام * احدها ان يكون ميم ما ومعنى به مالا يختص بكان بعينه وهو نون احدهما اسماء الجهات الست رهى فوق وفتح وعين وشمال وامام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم علم فناداهما من تحتها في قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان امامهم ملك ورى الشمس اذا طلعت تراور عن كونهم داب الميم واذا غربت تعرضهم ذات الشمال واصل تراور تراور أى تمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أى مال اليه ومعنى تعرضهم تقطعهم من القطعية واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المعهية بالشمال وحاصل المعنى انها لا تعيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر صدت الكاس منام عمرو وكان الكاس مجراها الميمنا

حدثني رشاق لا تكذبيني * أبحر زينت أم بهجيين
 أم بعد فانت أهل اعبد * أم بدون فانت أهل لدون
 فأجابته بقولها

أنت زوجتي وما كنت أدري * واتفق النساء للترزين
 ذلك من شربك الدامة صرفا * وتساويك في الصبا والجنون

فأتلتها جذعة البسه وحصنها في قصره فاشتعلت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا
 فلما كبر عطرته وألذسته كسوة فاخرة ثم أزارته خاله فاعجب به وخرج جذعة
 في سنة قد اخصبت فبسط له في روضته وخرج عمرو في غلامته يجتنون الكفاة فكانوا
 إذا أصابوا كفاة طيبة اكلوها وإذا أصابها عمر وخبأها ثم اقبلوا مسرعين وعمرو
 يقدمهم ويقول

هذا جناي وخبره فيه * إذ كل جان يده إلى فيه

فالتزمه جذعة وحياه ثم إن الجن اختطنته فطلبه جذعة في آفاق الارض فلم يسمع له
 خبرا إذ قبل رجلان من بلقيس ومعهما قمينة يقال لهما أم عمرو والرجلان مالك وعقيل
 قدما من الشام يريدان الملك فنزلا على ما فنصبت القمينة لهما قدرا وهيات لهما
 طعاما فيبيناهما بالكلان إذا قبل رجل اشعث الرأس قد طالت الطنار به فانس
 فريامهما ومديده فقات القمينة اعطيا كرا عايت في ذراعا ثم تناولت صاحبهما من
 شراهما وأوكلت سقاء ولم تهط عمر الاحتقار له له وحاله فقال عمرو في ذلك
 صددت الكاس عنا ام عمرو * وكان الكاس مجراها المينا
 فان تستكري هالي فاني * انا ابن عدى حقا فاعرفينا
 ونحالي لا أبالك ذو المعالي * جذعة كيف ويحك تنكرينا
 وماش الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لا تعجبنا
 فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا عمرو بن عدى فقاما إليه وسلما عليه
 ولثما وغلا من هيبته وقالاما كنا نهدي الى جذعة هدية هي انفس عنده من ابن
 اخته فدخلا عليه به ففرح به وسرفه الى امه وقال لهما احكما وكلا لا ينادم أحدا
 اعجابا بنفسه عن الندماء فقال منادمة تلك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكوا وبقينا ندعيه
 فسمي اندماني جذعة واياه ما عني ابن ثور برة اير بوعى في مرثية لاختيه حين قتله خالد
 ابن الوايد رضي الله عنه

فكنا كندماني جذعة حقة * من الدهر حتى قيل ان يتصدعا

فلما تفرقتا كافي ومالك * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد ان اصبوا من الحمر

يبدم عليه (الاعراب) صدقت فعل وفاعل والسكاس مفعول والسكاس اناء مية خمر
وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح ووجهه كئاس وكؤس وام منادى مضاف حذف
منه محرف الندا عمرو مضاف اليه وكان الواو للجمال كان فعل ماض والسكاس
اسمها مجراها مابتداً واليمين في موضع رفع خبر عن السكاس والشاهد في البيت نصب
اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثاً ووجه الاقول ان اليمين خبر عن
المجرى والجملة خبر كان واسمها السكاس الثاني ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل
الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة البدل منه وعلى الوجهين الاخيرين مجراها
بدل من السكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين طرف واما على الثالث فاليمين ليس
لطرفا بل منصوب على انه خبر كان واسقط وجهها رابعاً لعدم صحتها في النظر وهو ان
مجراها مابتداً واليمين خبر المبتداً وليس طرفاً وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضم
والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحتها في النظر (قوله لان المعتمد في الاخبار
البدل) أي غالباً وقد يكون المعتمد هو البدل منه كقوله * ان السيوف غدوها
وزواحها * تركت هو ازن الخ اذ لم يقل تركتها لذا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد
في الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان السكاس في اليمين (قوله ويجوز) أي فالتخبر بـ فرد
(قوله خبر كان لا طرفاً) والمعنى وكان السكاس نفس اليمين ووجه جعل السكاس نفس
اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفسهم بدل السكاس فاطلق السكاس على نفس
اليمين اولاً لانه لا جاور السكاس اليمين جعل اليمين نفس السكاس للمجاورة وقال الفيشي
قوله دون البدل أي في الحكم المنطقي وهو الاخبار عن الكاس باليمين الا فيكون معتبر
في المعنى لانه لا معنى لتكون السكاس نفس اليمين الا باعتبار دورها وجرانها فيها
وتعاملها اها انتهى (قوله قد علم) قاله جندب اخذ عمرو ذي السكاب من قصيدة
من المتقارب وهذه

رحلت عن اولادها المرشعات * ولم تدعين لسنن بلالا
بانك ربيع وغيث مربع * وانك هائل تكون القملا
(قوله والمرلون) من ارمم القوم نة دراهم وقال الفيشي المرلون جمع مرمل
اسم فاعل من ارمم اذا اصابت السنة الرملة وهي السنة الجديدة واللام موطنية
لقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق على فعل ماض
الضيف فاعل والمرلون عطفت عليه اذا طرف مستقبل غير فعل ماض افق فاعل
وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائذ على الربيع وشعلا منصوب على
الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالاً بفتح الشين ويكون
حالاً او تمييزاً وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسح الارض
اذ ذرعتها كذا في كتب اللغة والذي ضبطه الخرشبي في شارح خليل بفتح الميم

يجوز كون مجراها مبتداً
واليمين طرف مجرب عنها
مجراها في اليمين والجملة
خبر كان ويجوز كون مجراها
مبتدلاً من السكاس بدل
اشتمال فاليمين ايضاً طرف
لان المعتمد في الاخبار عنه
انما هو البدل لا الاسم
ويجوز في وجهه ضعف تقدير
اليمين خبر كان لا طرفاً وذلك
على اعتبار البدل منه دون
البدل وقول الآخر
لقد علم الضيف والمرلون اذ
اعبر افق وهبت شمالاً
انوع الثاني ما ليس اسم جهة
ولكن يشبه في الابهام
كقوله تعالى أو اطرحوه
أرضاً واذا القوا منها مكانا
سعيقاً * القسم الثاني ان يكون
دالاً على مساحة معلومة من
الارض كسرت فرسخاً وميلاً
وبداوا أكثرهم يجعل هذا
من المهم وحقيقة القول
فيه أن فيه ابهام واختصاص
أما الابهام فن جهة أنه
لا يختص بجهة بعينها واما
الاختصاص فن جهة دلالة
على كنهه معينة

من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عاملاً من مادته كقولنا مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكاننا نذهب منها معاهد للسمع ولا يجوز جعلت مذهب عمرو ونحوه وما هذا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز اتصافه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أتت السوق ولا جعلت الطريق لأن هذه الأماكن خاصة الأثرى ليس كل مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً وإنما حكمه في هذه الأماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في قول الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنهما حينها جراً

نرى الله رب الناس خير جزائه رفيعين قالوا خيمتي أم معبد هما نزلاً بالبر ثم ترحلاً فأطلع من أمسي رفيع محمد في القصي ما زوى الله عنكم من فعال لا تجازي وسودد

(قوله القولان) أي القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لأن هذه إما كمن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك ان أسماء بنت ابي بكر قالت لما خفي علينا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني نفر من قريش فيهم ابوجهل بن هشام فخرجت اليهم فقال ابن ابوك فقلت والله لا ادري ابن ابوك قالت فرفع ابوجهل يده وكان فاحشاً خبيثاً فأنطم خدي لطمة خرج منها قرطبي وهي الحلقة التي في الاذن قالت ثم انصرفوا ولم يندرباين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الايات اه من المواهب اللدنية لانه طلاق والاحتجاج بكلام الجنى من حيث ان العرب استعملته واقترنه (قوله جزى الله الخ) وبعده هذه الايات

لمن بنى كعبه كان قناتهم * ومعهدها للمؤمنين بمصر قد سلوا اختسكم عن شاتها واناتها * فانسكم ان تسالوا الشاة تشهد دعاهها بشاة حائل فحلت * له بصرة الشاة فتريد فغادرها رهناً لدمها كالب * يرددها في مصدر ثم مورد فلما سمع حسان بذلك تشبب بحجاب الله اتف الجنى فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقد سر من يسرى الهم ويفتدى ترحل عن قوم نضات حقوهم * وحل على قوم بنو مجد هداهم به بعد الضلال لقرهم * وارشدهم من يتبع الحق يرشد وهل يستوى ضلال قوم تسفوا * عحي وهداة يفتدون بهم تدي وقد نرات منهم على اهل يرب * ركب هدى ظلت عليهم باسعد نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد وان قال في يوم مقالة غائب * تصديقها في اليوم حق اري قدي لهن ابا بكر سعادة جده * بصحبة من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مال لا يدل كل من كل وهو في الاصل مصدر بمعنى الترية وهي تبليغ الشيء شيئاً الى الحد الذي اراده المرئى والناس مضاف اليه وخبراه منصوب على المصدر بقاى جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيعين مفعول منصوب بالياء لانه منسحق لا فاعل ماض والاف فاعل من القبلولة وهي قوم وسط النهار وخيمتي منصوب بحذف في وام مضاف اليه وحذف النون من خيمتي للاضافة ومعهده مضاف اليه وام معبداً اسمها

وكان حقه أن يقول قال في خيمتي أم معبد أي قبلا فيها ويروي حلا بدل قالوا والتقدير طائفة

أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطررنا سقط في أوصل الفعل بنفسه وكذا هم لولا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا ان التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعماله اياه ثم قلت

عائكة بنت خالد الخراعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبرجار ومجروور متعلق
 بنزلا قال القيسى قوله بالبر بفتح الباء ككسرها مع منى الاحسان والافصح الكسر
 اه وامام قابل البحر فهو بالفتح ايس الا واما بالضم فهو الجمع المعلوم ثم ترحلا عطف
 على نزلا وفتح فعل ماض ومن فاعله وامسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير متنى
 ورفيق خبرها ومجروور مضاف اليه فيا القصى الاء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن
 ادعوا فذا ساغ عطفها على ما قبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو احد اجزائه
 صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبي واسم الجلالة
 مقسم به قاله في الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وازوى عنه منه وعذبتكم
 متعلق بمجاز وبه أى بسبب رحب له متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الجديدة
 لانافية وتجازى بالزاي وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف
 على فعال يضم السين ويضم المدا لاولى وفتحها بالاء موزونة فيه لغات أربع
 وامن اللام لامرويهن مجزوم بهم او بنى كهيب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول
 وقتاتهم مضاف اليه ومفعولها اللؤم من عطف عليه ولوا اختسكم عن شأنه افعال
 وفاعل ومفعول وجار ومجروور واناء عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف
 توكيد ونصب والسكاف اسمها محله نصب ان تسمى الواجوز ومجزوم والناقة مفعول
 وتشهد جوابا لشرط دعاه افعال ومفعول وشاة متعلق به وحائى صفة فتحايت الفاء
 للعطف وتجايت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعديا وبه موصو مج
 متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومزبد صفة لضمير مخرج فتأدرها فعل
 ومفعول وفاعله مستتر رهنا تميز له بالظرف ومضاف اليه متعلق بتأدر وكالب
 حال في محل نصب من فاعل تأدر يردد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في
 مصدر متعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اه (قوله الخامس
 المفعول معه) * قيل ان نائب الفاعل شبه المصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه
 والضمير المجروور عائد على آل وقيل ان مع نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى
 ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة
 ولا اسما تأورا بالخرج لاننا كل العلم وتشرب بالين بنصب تشرب ونحو سرت
 والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل فى الاول وجملة فى الثانى فليست مفعولا معه
 بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه بخلاف البعض وعلى ان جملة
 والشمس طالعة ليست مفعولا معه بخلاف المصدر الفاصل تليذ الرنخسرى كما نقله عنه
 فى المغنى (قوله الفضة) أى المنصوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد بها
 المستغنى عنه والخرج استوى الساء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بجملة

الخامس المفعول معه
 الاسم الفضة

فلا يستغنى عن هذا التركيب قاله الفيشي وخرج بالفضلة نحووا شترلز يدوعمر و
فانه عمدة (قوله التالي وارالح) خرج بقية المقاعيل والحال والتمييز والاستثناء
(قوله وارالحا حبة) أي الدالة على مصاحبة الفاعل للفعول في وقوع الفعل عليه
أدعى مصاحبة الفاعل له في صدر الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا
فيشمل ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف
تمنع حذف الفعل فانه فصل الضمير وبرزو قدره سيويو يذمن انظ السكون في المثالين
وقدره مع كيف اضارعا ومع ما مضى يقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت
وزيدا يقال السير في انه غير موصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره
سيويو واعلم ان كان المتدرة قال الفارسي وغيره انها تامة فكيف حال واما
ملا تسكون حالاً وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها
والتقدير على أي حال تسكون او كنت مع زيد يذفر يذفر يذفر مع رسته فعل تقدير
انتهى تصریح وقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والتيل
سرت ولا سائر والتيل زيد (قوله مناه) وهو الحدث (قوله وحروفه) بالرفع عطف
على لغناه (قوله كسرت) راجع للفعل واناساثر راجع لما فيه معناه وحروفه
فيصدق على التيل في المثالين ان اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب
وانه قال لواء وذلك التوارج مع والواو مسبوقة بحمالة ذات فعل وهو سرت في
المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه
معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وهي التيل مفعولا
معها لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصریح (قوله اختلفوا
فيه هل هو قياسي او سماعي) والاصح انه قياسي كما قاله شراح الازهرية (قوله
والثاني ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له
ما سبقه من فعل او شبيهه ثم اختلفوا فقال سيويو والفارسي وجماعة انه كانه فعل
مدى المعنى فعنى سرت والتيل سرت بالتيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين
انه نصب على الظرفية والواو مهيمه للظرفية ونظروه بحمالة النصب بالافانصب
الاسم به والواو كما انتصب بالا وقال عبد الله الجرجاني الناصب الواو ورد
بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بهم اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة
قال أكثر الكوفيين الناصب له الخالفة فالعامل معنوي وهو مخالف لما بعد الواو
لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدأ نحو زيد عندك
وردبان الخالفة لو كانت تقضي النصب لجاز ما قام زيد بغير خبرا بنصب عمرو
وذلك لا يجوز قال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والتيل

التالي واو المصاحبة
مسبوقة بفعل أو ما فيه
معناه وحروفه كسرت
والتيل واناساثر والتيل
واقول الخامس من الاصوات
المفعول مع وانما جسا
آخرها في الذكر لاسين
احدهم انهم اختلفوا فيه
هل هو قياسي او سماعي
وغيره من المقاعيل
لا يختلفون في القياسي
والثاني ان العامل اما اصل
اليه بواسطة حرف ملحق
وهو الواو بخلاف سائر
المفعولات وهو عبارة عما
اجتمع فيه ثلاثا مور
احدها ان يكون اسم
والثاني ان يكون واقعا بعد
الواو والدالة على المصاحبة
والثالث ان تكون تلك
الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه
معنى الفعل وحروفه وذلك
كقولات سرت والتيل

امرکم وشركاءکم أى
 فأجمعوا امرکم مع
 شركاءکم فشركاءکم مفعول
 معه لا سبباً له الشرط
 الثلاثة ولا يجوز على ظاهر
 اللفظ ان يكون معطوفاً على
 امرکم لانه حينئذ شركاءکم
 لفي معنى فيكون التقدير
 أجمعوا امرکم وأجمعوا
 شركاءکم وذلك لا يجوز لان
 أجمع الماتعاق بالمعنى
 دون الذوات تقول أجمعت
 رأی ولا تقول أجمعت
 شركائی وإنما قلت على
 ظاهر اللفظ لانه يجوز ان
 يكون معطوفاً على حذف
 متصاف أى وامر شركاءکم
 ويجوز ان يكون مفعولاً للفعل
 ثلاثى محذوف أى واجمعوا
 شركاءکم بوصول الالف ومن
 قرأنا جمعاً وبوصول الالف فتح
 العطف على قرأته من غير
 اسماء لانه من جمع وهو
 مشترك بين المعانى والذوات
 تقول جمعت امری وجمعت
 شركائی قال الله تعالى لجمع
 كيدهم ثم أى الذى جمع مالا
 وعدده ويجوز على هذه
 القراءة أن يكون مفعولاً

مرد ولا يست النيل فيكون مفعولاً به انتهى تصريح ومراد المؤلف بالعامل
 ما سبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف
 به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفاع لا بمعنى تساوى والذي
 يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع
 انتهى مدابغى على خالدويه تعلم ما فى الفيشى عند قول المصنف الفضة لانه فانه أفاد
 هاتان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيدان الاستواء على حقيقته
 لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ما قاله الفيشى أيضاً تأمل قال شيخنا الدردير المراد
 بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المقياس (قوله
 وجاء البرد والطياشة) جمع طياشات وهو الشال المعوم الذى يوضع على الرأس
 (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المشغول معه فى القرآن
 غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بان المراد لم يقع وقرعاً يفتى معه احتمال غير المفعولية
 والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شرح الأزهري (قوله لان اجمع)
 أى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها
 أوجه ثلاثة انصب على المعية والعطف بحذف متصاف وتقدير عامل للعطف
 ويكون عطف جملة (قوله بفعل ثلاثى) وهو جمع (قوله مفعولاً به) ويكون الفعل
 وانما على الامر المصاحب للشركاء لانه واقف على الشركاء حتى أتى المحذور
 الوارد على العطف (قوله ويجوز ان يكون مفعولاً الخ) متأنف لانه عطف على
 يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام فى هذا ما فى الاول عند
 العطف (قوله ومن قرأنا جمعاً وبوصول الهمزة) حاصله انه على تلك القراءة وجهان
 العطف والمفعول معه والاول أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن
 يعقوب (قوله جمعت امرى وجمعت شركائى) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال
 تعالى الخ الف ونشر مرتب فان الكيد معنى والنال ذات (قوله أبى الأسود الدؤلى)
 واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار النحاة من وضبطه الفسطاطى فما شرح
 البخارى بكسر الدال وسكون الياء فيكون الدلى والحال انه نسبة لدنل بكسر
 الهمزة وكان قاضياً بالبصرة روى عن على بن أبى طالب وأبى موسى وأبى ذر وعمران
 ابن حصين وشهد مع على سفين وكان من أكمل الرجال رأياً وأشدهم عقلاً ويعد
 فى الشعراء والمحدثين والنجدلاء انفرسان والنحويين اه من حياة الحيوان
 بالمعنى والذي فى باب النسب ان النسبة الى دؤل القبيلة المعلومه دؤلى بفتح الهمزة

هو وان كان إذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى
 تأمير الرجل العلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم * ابدأ بنفسك فانها عن غيرها * فاذا انتهت عنها فانك حكيم
 فهو الذى يسمع ما تقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعاميم * لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وضم الدال قالوا ومنه ابو الاسود الذي فأنظره مع ما ضبطه القسطلاني والذي شحرو
انه بالوجهين فعل على ضبط القسطلاني يكون فيه شذوذا (قوله قول أبي الاسود الخ)
ونسبه كسيبويه لا خطل ونسبه أبو الفرج الاسماني لا وصل اللبني واعرابه يا حرف
نذاواي وسلة لتداء ما فيه آل والرجل منادى المعتم صفتة وغيره مفعول المعلم لانه اسم
فاعل وهو معرف بال فلا يحتاج الى شي هلا حرف تخفيض كان فعل ماض ذا
اسمها واتعالم نعت لذوا ونفسا خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك
متعلق به والفاء عاطفة وانها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غم متعلق به
فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب
ويسمع فعل مضارع وما فاعله ويقول سلة ما وفيه ضمير مستتر فاعله ويشتمني مضارع
مبني للمفعول وبالقول نائب فاعله ومثل صفة لافعل وينفع التعليم فعل وفاعل لانه
جازم ومجزوم بحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتي الواو للعبية تأتي فعل مضارع
منصوب بان مضمرة بعد الواو والمعية ومثله صفة المحذوف أي اثباتا مثله عار حبر
مبتدأ محذوف أي ذلك عار وعامل صفة له ارا اذا شرطية عالمها جوابه او تقدير ذلك
عار عظيم اذا فعلت ما تقدم (قوله الشاهد في قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب
الى ان الاسم المؤول يكون مفعولا معه (قوله بانائها) بالثلاثة أي بالامثلة التي تم
قوله الله عليه وفي عن القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أي قايما بمعنى مع فليس
الكفر مفعولا معه بل هو اذم الواو والشاهد في قوله به وايس الشاهد في قوله وهم
قد خرجوا به لان الواو للحال وبديل على ذلك قول الشاعر ح فان هذه الالهة وان
كانت مصاحبة لما قبلها لكنهم ايست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم بدر
قائله والعلف معلوم والتين ورق الخنطة اذا ايس وماء أصله موه بدليل جهه على
مياه وامواه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاشم قلبت الهاء همزة وعلفتها
فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف
على الجملة باردا صفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماض واتت المأثرت
همالة حال عينها فاعل همالة اسكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمهها
(قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعي عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية
وهي التي تستغنى بحماها عن حلها ومعنى رزجن رققن والتزجج رقة في الحاجبين
وطول واعرابه اذا لم يرف مستقبل وما زائدة والغانيات فاعل محذوف يضمره
المذكور وزججن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول المحذوف
وهو محل الشاهد أي وكلن العيون (قوله وفي المثلين الاخسرين) لوقال وفي
الشاهدين الاخسرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو

الشاهد في قوله وتأتي مثله
به ليس مفعولا معه وان كان
بعد واو بمعنى مع أي لانه
عن خلق مع اثباتك مثله لانه
ايس باسم ولا نحو قولك
بعتك الدار بانائها والعبء
بشابه وقول الله سبحانه
وزمالي وقد دخلوا بالكفر
وهم قد خرجوا به وقولك
بما زيد مع همرو فان هذه
الاشياء وان كانت مصاحبة
لاقبلها لكنهم ايست بعد
الواو ولا نحو قولك من جت
صلاوية وقول الشاعر
علفتها نذاموا ما باردا
حتى غدت همالة عينها
وقول الآخر
اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
لان الواو ليست بمعنى مع
فمن وانما هي في المثال
الاول اعطف مفرد على
مفرد واستقبلت المعية من
العامل وهو من جت وفي
المثلين الاخسرين

معلوم (قوله اعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفراسي ومن
 تبعه - او ذهب الجرمي والمازني والبريد وابوعبيدة والاصمعي وأبو محمد البريدي
 الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف على ما قبله على تأويل العامل المذكور
 بعامل يصح اتيانه على ما في قول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسلطه على
 العيون والحواسيب ويؤول علفتها بانامها والابالة يصح تسلطه على التين والماء وهو
 من باب التضمن وهو في بابي عند الاكثر وهو ان يكون الاول والثاني مجتمعين في
 معنى عام واضح القائلون بالحذف بان لو كان على التضمن لجاز علفتها باسمها وتناكها
 لجاز علفتها بتساويها وهو غير مائع واجيب بجوازه كقول طرفة في اسبب ترحي به
 الماء والشعر ^{في قوله} الجرمي يشع الخيم نسبة الى بني جر وهو يلقب بالاباح
 اكثر مناظرته في الشعر وكثرة سياحه والمازني بكسر الراء نسبة الى بني مازن
 والبريد يشع الراء وسبب تسميته بذلك ان المازني سأل عن مسائل فأجاب عم او احسن
 فقال أنت البريد بكسر الراء فقال البريد غير الكوفيون اسمي فغساوه وشع الراء
 وابوعبيدة بضم العين والاصمعي يشع الخيم نسبة الى جده اصمعي بن
 النضر بن بقة بن قيس بن ابي شمعان لان التراجع هو الترفيق
 والتطوريل وهو خاص بالحواسيب (قوله لا تتناها الخ) لان الماء لا يصاحب
 التين في العلف (قوله ولعدم فالتناها) أي المصاحبة أي فائدة الاعلام بها (قوله
 لكل رجل وشيعته) بالاضاد المعجمة والمثناة التحتية هي في اللغة العتار التي هي
 الارض والتخل والنساع والمراد هنا كما قال الفيدي الصعته أي الحرفة سميت بذلك
 لان الشخص اذا تركزها يضيع أو يضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو
 ان الضمير في شيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الاول فلان يصير المعنى
 كل رجل وشيعته كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلانه يدخل المعنى كل
 رجل وشيعته رجل وهو لا يمكن أيضا واجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة
 فسكنه ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره كذلك وهو
 من مقابلة الجمع بالجمع فنقتضى التسمية على الآحاد وكأنه قيل زيد وشيعته
 مقترنان ومعمرو وشيعته مقترنان وهكذا اه شنواني على الازهرية وكل مبتدأ
 ورجل مضاف اليه وشيعته عطف على كل فهو بالرفع والخبر محذوف أي مقترنان
 (قوله ولا في نحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل سماع وشيعته وخالف في ذلك الصمري
 بشع الخيم وشمها فأجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتعبير (قوله نحو هذا الخ)
 وأباله) بالوحدة فلا يتكلم به خلافا لابي على الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على
 قولهم ما لك وزيدا أي ما كان لك وزيدا و فرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل

اعطف جملة على جملة والتقدير
 وسقيتها ماء وكان العيون
 تحذف الفعل والقاع
 وبقي المفعول ولا جازان
 يكون فهم ما اعطف مفرد
 على مفرد لعدم تشارك
 ما فيها او ما بعدها في العامل
 لان علفت لا يصح تسلطه
 على الماء وزججن لا يصح
 تسلطه على العيون ولا ان
 يكون للمصاحبة لا تتناها
 في قوله علفتها بتساويها لعدم
 تائدها في وزججن الحواسيب
 والعيون اذ من المعلوم لكل
 احد ان العيون مصاحبة
 للحواسيب ولا نحو كل رجل
 وشيعته لانه وان كان ابهما
 وانما بعد الواو التي بمعنى مع
 لكنهما غير مسبوقه بفعل
 ولا ما في معناه ولا نحو هذا الخ
 وبالذو نحوه على ان يكون
 اليك مشعولا معهما منصوبا
 في هامن معنى أنه أو بما
 في ذامن معنى أشير أو بما
 في لك من معنى استقر لان
 كلامنا هاوذا اولك فيه معنى
 الفعل دون حروفه بخلاف
 مرت والليل وأنا ما أثر والليل
 فان العامل في الاول الفعل
 وفي الثاني الاسم الذي فيه
 معنى الفعل وحروفه قال
 يبيويه رحمه الله

السادس المشبه بالفعل
به نحو زيد حسن وجهه
وسماني **ب** وأقول السادس
من المصوبات التشبيه
بالمفعول به وهو المصوب
بالصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى الى واحد وذلك في
نحو قولك زيد حسن
وجهه بنصب الوجه واللام
زيد حسن وجهه بالرفع فزيد
مبتدأ وحسن خبر وجهه
فاعل بحسن لان الصفة
تعمل عمل الفاعل وانت لو
صرحت بالفعل قلت
حسن يضم السين وتفتح
النون لوجب رفع الوجه
بالتاء على ذلك كذا حتى
الصفة ان يجب معها الرفع
واكتتم تصدوا المبالغة
الصفة فقولوا الاسناد عن
الوجه الى ضمير مستتر في
الصفة راجع الى زيد
لأنه نفي ذلك أن الحسن
قد علم بحسنه فتبيل زيد
بحسن أي هو ثم نصب وجهه
وليس ذلك على المفعولية
لان الصفة انما تعدى تبعاً
للتعدى فعلمنا او حسن الذي

في الثاني وهو ما الاسـتـفهامية وتأخر المجرور وهو ما بالافعال اول بخلاف الاول
فانه ليس فيه الا الثاني وأدخل في قوله هذا الك (أحالك مثلا) وعلى كلام القرم فالصواب
أن يقال هذا الك ولا يك باعادة اللام عند العطف على ضمير خفض أو هذا الك
وألم عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا الك وأبالت) ونحوه) لا حاجة لنحوه بقوله
نحو الاول ان يقال ان نحو الاول بالنظر الى هذا الك في دخول هذا الك وأخا كما
وهذا الكم وأخا كم ونحو الثانية بالنظر الى الك كما علمت **ب** (قوله السادس المشبه
بالمفعول به) * لا مفعول له لان المفعول به ما وقع عليه مفعول الفاعل ولا مفعولا
مطلقا لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعولا لاجله ان المفعول به لا مفعولا معه لانه
لم يسبق بواو ولا مفعولا فيه لانه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبه الخ) أي في المعرفة
والتمييز ان كان تذكرا وانما حملنا كلامه على هذا التفسير لان محتمل ان
الاقوال الثلاثة وقيل تمييزا مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد انه
فيشي (قوله بالصفة المشبهة) وفي الصفة التي يستحسن جرافاعل بها (قوله
المبالغة) أي من جهة اعادة أن الحسن علم بحسنه مع انه قام بوجهه فقط (قوله
ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله
لأنه لا يمتنع اضافة الوصف للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وانما
تتمع لعدم الاتيان بكر لا تحسن لان الصفة لا تضاف لرفعها حتى يقدّر تحوّل
استادها منه الى ضمير موصوفها لانهم لو لم يقدروا ذلك لزم اضافة الشيء لنفسه
ولانهم لم يقرن الصفة في نحو هذه حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب
لان من كتب أبوه لا يحسن استاد الكتابة اليه وحسن أن يقال فيما مر حسن
الوجه لان من حسن وجهه حسن استاد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أي
هو ثم يذكر وجهه مشبوا كما تقرره شيخ الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان)
أي التوجهان هنا وأما المناهض الخمسة فلا تتوهم كما تقدم وأما الحال في وجهه
بمثل ما وجهه التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا أيضا لعدم الاداء به اندفع
ما يقال انه نفي أرجه آخر (قوله وسماني الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله
السابع الحال) * أسله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت
الوار وانفتح ما قبلها نلت الفسا (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلا فيدخل
الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية

هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفة التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير او
ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من انه مشبه
بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في أن كلامهم ماصفة تنبئ وتجمع وتؤنث وهي طابعا بعد ما استيقنا
فاعلمنا نصب الوجه على التشبيه به عمرو في قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب وجهه تشبه به عمرا
وسماني الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت **ب** السابع الحال وهو وصف

أوه ضارعية (قوله فضلة) أي ليست جزءاً من الكلام المحمولى ولو توقفت صدقة عليه
نحو ولا تمش في الأرض مرما ونحو تأموا كسالي وما خلافةنا السموات والأرض
وما بينهما الأعيان فإن الحال في ذلك لا يستغنى عنها اه طبلأوى وشه نوافى على
الأزهرية (قوله مسوق) أي هذا كور (قوله لبيان هيئته) المتبادر من الهيئته
الصورة والحالة المشاهدة وليس مراد التلاخيخ نحو تخرجتكم صادقاومات مسلما
وعاش كافرا بل المراد الضيقة ولا تخرج الجسملة نحو جاز بدو الشمس طامعة
أو وعمر و جالس لانم حافى تأويل مقارنا فهي مبينة لاصتة اه طبلأوى وحلبى
وقوله لبيان هيئته هذا في الحال الأوسع كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئته
ماهولة) أي هيئته الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال إيقاع الفعل
عليه واتى بما في قوله ماهولة أمانة غليب الفعول الذي قد يكون غير عاقل على الفاعل
أو نظر الالاسطلاح لان الحال في الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أوتأ كيدته)
الضمير راجع لما والذي يظهر ان قوله أوتأ كيدته الخ من تمام التعريف وان كان
كلام المؤلف في الشرح يوهم خلافاً لانه قال وتولى أوتأ كيدته تمت به ذكر أنواع
الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف وان كان يمكن تأويله بأن يقال تمت به
أي وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لا من الخ) كان ينبغي أن يقول ولا من
فتبسم الخ وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف بانه التبع كما قاله المصنف
والجواب ان نحو خبر المحذوف أي وذلك نحو أي الوصف المذكور بنحو كذا نحو
كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتر كنه غاية الأمر انه حذف نحو من
بقية الامثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكدة لعلها ينسأ على أن التبسم
والضحك شيء واحد وهو قول وعليه الأبو بصيرى فضحك التبسم وبعضهم فرق بين
التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غير لان التبسم انبساط الوجه
وانطلاقه وانبتاشه والضحك ما كان منه صوت غالباً وقد در شارح على الضحك
فعلى هذا فهي حال مؤسدة لاه كدة (قوله وتأتى من الفاعل) نصاً أو احتمالاً
ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن قول جاز يدر كانه حال
من الفاعل جرماً واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهي حال من المفعول جرماً واذا
قلت ضربت يدي عمراً ركباً احتمال أن يكون من الفاعل أو من المفعول فان
وجدت فرية تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلاصق صاحبها
اه حلبى فتقول في المثال تعينت ركباً يدر وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله
تعالى هذا على شخصان مجئى الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال
كونه شخصاً (قوله أو منهما) اعلم أن الحالين من الفاعل أو المفعول اما أن

• فضيلة مسوق لبيان هيئته
صاحبه أوتأ كيدته أوتأ كيد
عاملة أو مضمون الجملة
قوله نحو تخرج منها خاتفا
لا من من في الأرض كذا
جميعاً فتبسم نسا حكا
وأرسلناك للناس رسولا
تو * أنالين داره معروفها
نسى * واتى من الناجل
ومن المفعول ومنها

يتفقان أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو واقبت زيدا را كبريا
ولامنع من التفسير بقى نحو واقبت را كبريا زيدا را كبريا واقبت زيدا را كبريا كبريا
وان اختلفا فان وجدت قرينة تجعل علمها نحو واقبت هذا مصدرا متحدرا
وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها نحو واقبت مندر را زيدا
مصدرا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو واقبت
زيدا مصدرا متحدرا والمصدر زيد لأنه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة
الحال آخرت الحال وقد مت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احد على
الفاعل والمفعول على الاخرى نحو واقبت زيدا را كبريا وما شبيهاه شتواني على
الازهرية وقوله وتأتي من الفاعل الخواتماتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما
كلمتد او المنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فذهب الجمهور ولا يكون منه
وسيدو ويجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فتقبل بالمتنصتة وقيل بالجواز وقيل
ان تأخرت عن صاحبها جاز والافلاو اهل المصنف يرى مذهب الجمهور في المبتدأ
وجرى القول بالتفصيل في المنصوب بالحرف فتر كذا طوله بالتفصيل بقى اسم كان
قال التفتازاني عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله
تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجز مجيء الحال من
اسم كالتبنياء على انه اسم ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في انكم انكن
اللائق بالنظر النحوي انه فاعل استند اليه الفاعل على طريقة القيام به وان لم يعم
قائه واهذا لم يردوه من المحققات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها الافعال عندهم ولا شيء
من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوي لان أهل البيان قالوا ان منطوقا
في كان زيد منطوقا هو المستند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا)
أى عن التقييد بشئ مما يأتي في قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال
الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما ياله الغتاب وفيه ما لغات شتى منها الاستفهام
الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية في الكراهية . ووصولاً بالحجة ومنها
استناد الفعل الى أحدكم والأشعار بأن أحد من الاحدس لا يجب ذلك ومنها انه لم
يقصر على تمثيل الغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقصر
على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهية هذا اللحم يدعوا لها الطبع
وكراهية الغيبة يدعوا لها العقل وهو أحو أن يجاب لأنه يصير عالم والطبع
أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى المنهني عن الغيبة شبيهها هو
مكروه من معتادهم وهو أكل لحم الغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها

ظانها ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بغيره نحو
لحم أخيه ميتا أو كغيره

على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبية سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فذكره فهو فكان ذلك تحقق الكراهة وتوهم سبباً عن هذا التنبية الذي قصد به كراهة ما تم من عنده اذ به يتحقق توهمهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما بأنشونه ويكرهونه (قوله لعله ابراهيم حنيفاً) قال البيضاوي ما نالا عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا اه لم يشأوا منهم كما قال في ونحن له مساون لان حنيفاً لفظ مفرد ولو كان حالاً من المضاف لكان في نفسه تعريضاً لصاحب الكشاف حيث لم يفته عرض لكونه حالاً من المضاف لكن الوجه بان المضاف لان الملة مأثمة عن الباطل وصكنا ابراهيم فان قلت اذا كان حالاً من المضاف يجب تأنيدهم ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجري على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفاً بفعل الذي بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حالاً على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفاً بفعل محذوف (قوله وحقها) أي الالاقى بها والاصل فيها والكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الالاقى والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أي غير لازمة (قوله مشتقة) أي مصوغة من مصدر للدلالة على متصرف به قاله شيخ الاسلام وقال الفهشي المراد بالمشقة هنا وفي باب النعت ما ليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالاً (قوله وان يكون صاحبها) أي وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتقاسم) أي الامور الاربع المذكورة التي هي حق الحال كما يأتي بيان ذلك في الشرح (قوله الحال يذكر ويؤث) أي بحسب المعنى أي توصف عند كرو ويؤث مع كون افظها مذ كر ابدليل قوله وقد يؤث افظها او الحاصل أن معناها يذ كر ويؤث والموضوع أن افظها مذ كر والافصح التانيث وان افظها يذ كر ويؤث والافصح التذ كير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقوله

فجاء بجاموده مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاطما اسمان وعلى التانيث حرف تعميل وجوده مجرور به ومضاف اليه واللام لا لتبداء وضن بالضماد بمعنى جعل وهو جواب لو أي لو ثبت أن حاطما في القوم ليجعل حاطم بالماء وحاطم الآخر بدل من الضمير في وجوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد في قوله حالة حيث أنت لفظها وهو قليل (قوله وحده في الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خيراً وشر (قوله وانما سبق لتقيد الموصوف) بخلاف الحال فسبق لتقيد

تخولة ابراهيم حنيفاً أو عاملاً فيها تخول اليه مرجعكم جميعاً وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاماً أو مؤخر أو قد يتقاسم كقول السابغ من المنصوبات الحال يذكر ويؤث وهو الافصح يقال حال حنين وحال إحسانة وقد يؤث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن في القوم حاطماً على جوده لظن بالماء حاتم وحدثني الاصطلاح بما ذكرته فتولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولي فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولي مسوق لبيان هيئته ما هو مخرج الامر من أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلاً

طويلاً ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفاً فضلة لكنه لم يسبق لبيان الهيئته وانما سبق لتقيد الموصوف وجاء بيان الهيئته حينما

ليان الهيئة والكنهه سبق
 لبيان جنس التعجب منه
 وجاء بيان الهيئة منه ناقول
 أو تأكيده الى آخره تمت
 به ذكر أنواع الحال *
 والحاصل أن الحال أربعة
 أقسام مبنية للهيئة وهي
 التي لا يستفاد معناها بدون
 ذكرها أو مؤكدة لعمليها
 أو صاحبها ومؤكدة
 لصاحبها وهي التي يستفاد
 معناها من صريح اللفظ
 صادها أو مؤكدة لخاصة الجملة
 وهي الآتية بعد جملة
 معقودة من اثنين معرفين
 بجامدين وهي دالة على وصف
 ثابت مستفاد من تلك الجملة
 فالهيئة للهيئة كشولك جاء
 زيد راكبا أو أقبل عبد
 الله فرحا وقول الله تعالى
 تخرج منها خائفا أو كذا
 أصلها كقول الله تعالى لا من
 من في الأرض كاهم جميعا
 وقولك جاء الناس قاطبة أو
 كافة أو طرا وهذا القسم
 أغفل التثنية عليه جميع
 النجوم ومن مثل ابن مالك
 بالآية للعمال المؤكدة

العامل وبيان هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد
 فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللؤلؤ الذي شرب من ثدي أمه والمراد به
 الخير أي لله خير من حبة فروسية (قوله ليدعون الجملة) وهو المصدر المأخوذ
 من الكلام لأنه يستفاد من أخوك العطف وعطوفامؤ كدله (قوله معقودة)
 أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أولك عطوفا ونحو جاء أولك عطوفا ونحو
 زيد اب عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) هما الأزمان للجمالية كما قاله الرضي فلا يأتيان
 غير حال قاطبة وكافة قد استفيد من الناس يجعل ال للاستغراق (قوله وطرا)
 يضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا يفتح الطاء بمعنى قطع فليس حالا (قوله أغفل
 التثنية الخ) أي ساروا في عقلة عن التثنية فإله حمزة للصيرورة وضعه عن معنى ترك
 فعدا بنفسه وقد يقال إن لم يقلوا لكره يصح دخوله في القسم الثاني أعني
 المؤكدة لعمليها لأن العامل إذا كان معمولة عاملا يرى عمومه لذلك العامل حتى
 يصح وصفه بالعموم ومنها صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعمليها بقوله تعالى لا من
 من في الأرض كاهم وان دفع الاعتراض عليه بالنسبة إذ من المعلوم أن الأفعال
 لا تقوم فيها الماصر حوايه من أن الأفعال تكررات أي حكمها حكم النكرات
 فوسنها بالعموم لوصف معمولةها بذلك (قوله جميع النجوم) فيه أن الفارسي
 ذكره في التذكير اه قيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناطم ولم
 يرد به غيره سلك (قوله فأنه يقال الخ) الحاصل أنه يقال عنى عنى وعيا وعليه
 الآتي بدليل أنه صح فتح الناس لانعوا ويقال عنى عنى وعيا ولا تخرج عليه
 الآية لأنه لم يضم التاء (قوله وأرسلناك لئلا رسولا) لا يتعين أن يكون
 رسولا خلا مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطابقة لعنى رسالة اه
 من حاشية الأشرفي (قوله لمضمون جملة) أي للآزم جملة فإنه يلزم من كونه أبا
 العطف وعطوفامؤ كدله العطف للآزم للجملة قاله سيدي يوسف الحفزي (قوله
 زيد أولك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل
 مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين بن الناطم العامل في الحال من
 هذا النوع مضمرة بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير أنا وان كان
 أنا فالتقدير أحمق أو أعرف وقال الزجاج العامل الخبر كقولهم سمي وقال ابن خروف
 العامل هو المبتدأ لأنه معنى تبه وهم انه يفان ويؤخذ من منال المصنف أنه

لعمليها وهو هو والمؤكدة لعمليها كشولك جاء زيدا تباوعا عمرو مقفدا لا يشترط
 وقول الله تعالى وأرسلنا الجنة للآتين غير بعيد وذلك لأن الألف هو التقريب فكل مراف قريب وكل
 قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك لئلا رسولا فبسم ضاحك كولي مندرا ولا تعوا في الأرض مفسدين
 فأنه يقال عنى بالكبر يعنى بالفتح إذا أفندوا مؤكدة لخاصة الجملة كشولك زيد أولك عطوفا وقول الشاعر

لا يشترط أن يكون الجمود محضاً خلافاً لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل
 قواه مزيداً بولاً عطوفاً من قبيل المذكرة أعلمها ردي موافقة في المعنى لان معنى
 الاب العطوف (قوله أنا ابن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من
 البسيط يسجورهم يا فزارة رأنا مبدداً وابن خيرة دارة مصاف اليه معروف حال
 وبها ما يتعلق به ونسبي نائب الفاعل معروف وهو حرف استفهام بمعنى الذي ومن
 رأيدوة عاربه تدأمر فروع بضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
 الجواز الذي يدارة خبره ويأحرف نداء والنادي محذوف أي ياقوم واللام مفتوحة
 للاستغاثة قاله في الشواهد والكهفي أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة
 والناس سجوروا نظماً ومجمله نصب تقديره أدعوا الناس لان لام الاستغاثة مفتوحة
 ولام الاستغاثة مكسورة والمنغاث هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد
 المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انما تجسبي ممن المضاف الخ) أي
 ويثبت الى انما تجسبي الخ ومن يثبت معنى أشرت فعداها بالي (قوله يتوقف على
 واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لانه لا يتم
 قائمهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافاً
 اليه فيكون معمولاً للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يثبت به الفعل فان كان
 المضاف مصدرًا أو وصفاً فالاتحاد مرفقة لان الحال وما أحدها معمولان للمضي
 واحد واذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو كجزءه فلهذا فانه يسأل بالجزء
 بكاء أو مماثل مترادفهما المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
 العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا يربط الى جعله صاحب
 الحال اذ لو كانت ضربت غلام هند جاسه أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف
 وتدل غيره عن بعض البصر بين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي تختاره أن الجرور
 بالاضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف
 اليه جزءاً أو كجزءه أو لم يكن لما تقرره لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
 وأما ميتا فيجتمعا في حال من لحم واخوانا فيجتمعا في حال من لحم وعلى المدح وحنينا
 يجتمعا ان يكون حالاً من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من التضمير في اتبع
 انتهى نصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم
 لانه قال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملتته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

لا يجوز أن يقال عطوفاً بولاً
 أولك ولا يزيد عطوفاً بولاً ثم
 بينت أن الحال تارة تأتي من
 التفاعل وذلك كما كنت قلت
 به من قوله تعالى فيخرج منها
 خائفاً قلقاً خاطئاً حال من
 الضمير المستتر في خرج العائد
 على موسى عليه السلام وتارة
 تأتي من المفعول كما كنت
 قلت به من قوله تعالى
 وأرسلناك للناس رسولا
 فان رسولا حال من السكف
 التي هي مفعول أرسلنا
 وان لا يتوقف مجسبي الحال
 من التفاعل والمفعول على
 شرطه وبالي انما تجسبي ممن
 المضاف اليه وان ذلك يتوقف
 على واحد من ثلاثة أمور
 أحدها أن يكون المضاف
 بعضاً كافي قوله تعالى
 أطيعوا أئمةكم ان يأكل
 لحم أخيه ميتا فيسأل حال من
 الآخر وهو مخذوض بالضافة
 اللحم اليه والمضاف بعضهم
 وقوله تعالى وترعنا في
 صدورهم من غسل اخوانا
 والثاني أن يكون المضاف
 كعض من المضاف اليه

في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل لله ابراهيم حنيفاً حنيفاً حال من ابراهيم وهو
 مخفوض بالضافة الملة اليه وليست الملة بهضه وادكها كعضه في صحة الاسقاط والاستغناء عنها الا ترى انه
 لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفاً صريح كما انه لو قيل يجب احدكم ان يأكل لحم أخاه ميتا وترعنا ما فهم من غسل
 اخوانا كان صحيحاً الثالث ان يكون المضاف عاملاً في الحال كافي قوله تعالى

والمرجع هو العامل في
الحال وصح له ان يعمل لان
المعنى عليه مع انه مصدر فهو
بمنزلة الفعل الاتري انه لو قيل
اليه ترجعون جميعا كان
العامل الفعل الذي المصدر
بمعناه ثم بينت ان للمعال
احكاما ربعة وان تلك
الاربعة تختلف فلا قول
الاتقال وانعي به ان لا يكون
بما ثابتا لازما وذلك كقولك
جاء زيدنا حكى الاتري ان
الفعلك يرايل زيدا ولا ياتيه
هذا هو الاصل ورجعنا جعلت
دالة على وصف ثابت كقول
الله تعالى وهو الذي انزل
اليكم الكتاب منه لا اى
مينا او قول العرب خلق الله
الزرافة يديها اطول من
رجلها فالزرافة بفتح الراء
مفعول تامق ويديها ايديل
منها ايديل بهض واطول حال
من الزرافة ومن رجلمها متعلق
باطول وقد عاب بعض الجاهل
ما جزمتم به من فتح الراء
وقال فيها الذئ والضم فينت
له ان هذه اللفظة ذكرها أبو
منصور وهو بن الجواليقي

لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل
وكان القياس فتح جميعه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح فالكسر مخالفا لقياس
وان كان فصيحيا في الاستعمال اه طرلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح
بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر
الح) العبارة فيها تدرج وتأخير والاصل وصح له ان يعمل مع انه مصدر لانه
بمنزلة الفعل والمعنى عليه اى على الفعل ولو صرحنا بالفعل لكان عاملا في الحال
الاتري الح أو تبقى العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه عائد على
العامل بطريق الامالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر لغة لقوله لان المعنى
عليه وموخط الامة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ترجع
تختلف) اى تختلف بعضها والافعال احكام الاربعة لا تختلف كلها في آن واحد
بل يختلف البعض بدلا عن البعض (قوله ومعنا ثابتا) اى حاسلا فالمراد بالثبوت
الحصول (قوله يرايل زيدا) اى يتصل عنه لقوله ولا ياتيه (قوله هذا هو الاصل)
لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله واطول حال من الزرافة) الوجه
انها من يديها كما ذكره غيره وروى يداها اطول بالالف في يداها وبالرفع في
اطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال اوستة لان الزرافة معرفة بقال الجنسية
فيحوز في الجملة بعدها الوجهان وانما افرد اطول لان الفعل التفضيل المجرد
يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح
والضم) وحكى النووي في تحريم الضم عن الجوهري ومن حفظ سجدة على من لم
تحفظ فلا يسل قوله وقد عاب بعض الجاهل الح (قوله التي جمعت فيها خاق شتى) خلقى
كسر الخاء وفتح اللام جمع خلقه وشتى جمع شتى كمرضى جمع من مرض بمعنى كثيرة
واعل وجه كمرضا جمع الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط
فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه
الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهرية واهل المراد بالثبوت انها اخذت
شبهها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) اى المتوجه الصحيح وليس المراد به
وجه الادمى (قوله واللغات الشاذة الح) هذا يشيد ان الضم لغة شاذة فينا في ما تقدم
من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد ان غلط (قوله الثانى الاشتقاق) اى حقيقة
او حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله ورجعنا جعلت اسمها جامدا) قال الرضى ومن الحال

في كتابه فيما تغلط فيه العامة يقال في باب ما جاء مفعولها والعامة تضمه ما منه
وهى الزرافة بفتح الراء لهذه الدابة التي جمعت فيها خاق شتى مأخوذة من قوائم الجمع من الناس زرافة بالفتح
وهو الوجه والعامة تضمه ما انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تخصى وانما يعامل على ما عليه الفصحاء لموثوق
لمعنى لثانى الاشتقاق وهو ان يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة ورجعنا جعلت اسمها جامدا

التي تأتي غير مستتفة قياسا للحال في نحو يوتيه ميايا باو جأؤ في رجلا رجلا
 أورجلين رجلين اورجالا رجلا اي مقصدا لاهذا التفسير المعين وضابطه ان تأتي
 بالجمع فيل بعد ذكر المجموع بجزءه مكررا وكذا ان تأتي ايران الترتيب بعد ذكر
 المجموع بجزءه معطوفا عليه بالفاء أو يتم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضرا ككبكية ثم
 كبكية اي مرتب هذا الترتيب المعين وعلمته الحدايا بايا اي مفصلا او مصفا
 وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزاج الى انه تؤكد وذهب ابن جني الى
 انه سنة للاول اي ذاياب وذهب القارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
 الحلال جازان يعمل ورد ذهب الزاج بان لو كان تؤكد الإدى يؤدي الاول
 والختار انه وما قبله منصوبان بالاعمال الاول لان مجموعهما ما هو الحال وانظيره
 في الظاهر هذا نحو جاء مض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تندير حذف
 الفاء وان المعنى بايا بايا الساكن مذهبنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى انه
 لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الشاء وتكون الحال
 جامدة وقوله بالمشقة نحو بدت الجارية قرا وانكثت فمعا اي مضية تعود مسبلا
 او غيره وقوله بالمشقة نحو قرأنا عريسا هذا حذف بدلنا كما (قوله ثبات) جمع ثبة
 وهي الجماعة (قوله جامدة) اي في ثبات ومشتقة في جميعا لانه بمعنى مجتمعين
 وذلك ان فعلا من الاوصاف المشقة (قوله الثالث ان تكون نكرة) انما المشقة
 ذلك لان الغالب كونها مشقة وصاحبها معرفة فانتم تكبرها الثلاث وهم فيكونها
 نعمتا اذا كان صاحبها منصوبا وحصل غيره عليه انتهى تصریح وجاز ابن يونس
 والبيهقيون تعريفه مطلقا بلا تأويل ما جاز ابن جني بدال راكب وفعل الكوفيون
 فقتلوا ان تضمنت الحال معنى الشرط مع تعريفها النظم نحو عبد الله المحسن
 افضل منه النبي والمحسن والمسي حالان مؤولان بالشرط اي عبد الله اذا المحسن
 افضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه مع معرفة فلا تقول جاء زيد
 الراكب انه انموني (قوله بلفظ المعرفة الخ) اي على صورته وليس معربا حقيقته
 لما يأتي ان الزائدة فهو نكرة على صورة المعرفة بال (قوله ادخلوا الاول فالاول
 الخ) فالاول المتبدا به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالشاء
 وهما بلفظ المعرفة بال فيؤولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحد انتهى تصریح
 وقال الفيشي الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وارسلها العرالك)
 فالعرالك كسر العين المرعلة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول
 بنكرة اي معتركة وهذا المسال مأخوذة من قول لبيد

فارسلها العرالك ولم يبد لها * ولم يشق على نغص الدخان

كقوله تعالى فاذنوا
 ثبات حال من الواو في انقروا
 وهو جاءه دلالة كنه في تأويل
 المشقة اي متفرقين بدليل
 قوله تعالى او انقروا جميعها
 وقد اشتملت هذه الآية على
 مجيء الحلال جامدة وعلى مجيئها
 مشقة الثالث ان تكون
 نكرة كجميع ما تقدمنا من
 الامثلة وقد يأتي بلفظ المعرفة
 بالالف واللام كقوله
 ادخلوا الاول فالاول وارسلها
 العرالك

والنقص بفتح الثون والغين المجمة وبالضاد المهملة مصدر نقص الرجل اذا لم يتم مراده والمدخل بكسر الهمزة والمدال المهملة والخاء المجمة من المداخلة والعرال مصدر عارك معاركة وعرا كأي ازدحم وصف الاوردتها الساء من درجة انتهى تصریح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهي بلافظ المعرف بالفيثوول بنسكرة أي جيماء والغفير بفتح الغين المجمة وكسر الفاء من الغفر عني السمر والتغطية تعميل بمعنى فاعل نعمت الجماء والجماء بالجميم والمد تأنيث الجلم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان التماس ان يقولوا الجلم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنشأوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الونف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى الفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أي جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنسكرة انتهى تصریح (قوله وأل في ذلك كاه زائدة) أي فهو نسكرة قال في التصريح وخرجهما في شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل وبالاشافة على نسق واحد في تأويله بنسكرة (قوله وجاؤا قضهم بضمهم) قال الرضی المصدره تاء بمعنى اسم الفاعل أي جاؤا قضهم مع قضيفهم أي كاسرهم ومكسورهم قال الفيثي نقلا عن شيخ الاسلام في حاشية ابن الناطم قوله وجاؤا قضهم من القضاء وهو الكسر بمعنى القضاء أي الكاسر والقضيف بمعنى المقضوض أي جاؤا جميعا كما قال الشارح أي من درجة بحيث يكسر بعضهم بعضها من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر في محل نصب (قوله فان بداد في الاصل) علة للتمثيل ببداد للمعرف بالعلمية (قوله أي متبذدة) أي متفرقة (قوله التبدد) أي التفرف (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى التفجور أي الزنا قاله بعض (قوله الرابع ان لا يكون صاحبها نسكرة محضه) مفاده ان الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذي في التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل في صاحبها ان يكون معرفة لانها مع في المعنى خبر وخبر عنه فالأصل في صاحبها التعريف أي ان الحال وان كانت في اللفظ فضله يتم الكلام بدونها الكها في المعنى حكم على صاحبها بالخبر بالنسبة للابتداء فيثبت بالحال معنى اصاحبها كما ثبت بالخبر المعنى للابتداء فانك في قولك جاء زيد راكبا ثبت الركوب لزيد كفي قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك حيث به لزيد معني في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه

وجاؤا الجماء الغمة برأى
 جميعا وأل في ذلك كاه زائدة
 وقد تأتي بلفظ المعرف
 بالاشافة كقولهم اجتمه
 وحده أي متفردا وجاؤا
 قضهم بضمهم أي جميعا
 وقد تأتي بلفظ المعرف
 بالعلمية كقولهم جاءت
 الخيل بداد أي متبذدة فان
 بداد في الاصل علم على جنس
 التبدد كما ان جار علم للفجرة
 الرابع ان لا يكون صاحبها
 نسكرة محضه كما تقدم من
 الامثلة وقد تأتي كذلك
 كما روى سيدي به من قولهم
 عليه

مائة أيضا) فيضاً بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزاً خلافاً لابي العباس لان
 تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً والدليل على انه حال انه لو رفعه كان
 صفة للمائة والسائة مائة لم توصف اه نصريح في بعض العبارات ذكر هذا
 المثال في الحال من النكرة بلام موح فيه نظراً لان الموضع تقدم الجار والمجرور فكما
 سوغ الابتداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال
 محكوم عليه في المعنى وأيضاً يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ وتقدم ان الجمهور
 يتعرون ذلك الآن قال مذهب سيدنا ويحيى في الحال من المبتدأ تأمل (قوله فيها
 اثنتان الخ) قاله عن ترة العيسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه
 فأتته وقال لا ولادة ان هذا الغلام وُلِدَ قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت
 تدعي أولاداً للناس فلما شرب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرمي ويبيع منها
 ذوداً واشترى بثمنه سيفاً ورمحاً وترساً ودرعاً وغفراً ودقته في الرمل وكنهه مهر
 سقاءه اذ ان الابل وكان في الجاهلية من أنغارسي وان عنتره جاء يوماً الى الماء فلم يجد
 احداً من الحى في موضع فغدا الى سلاحه فأخرجته والى مزره فأسرجه واتبع
 القوم الذين سبوا أهله نكراً علمهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفره قالوا له
 ماتر يد قال اريد العجوز والسوداء والشخ الذي معها يعني امه وأباه فردوهما عليه
 ثم ناداهم وقال له فانك ابن أخي وقدز وجئتك عبلة نكراً علمهم وصرع منهم عشرة
 فقالوا له ماتر يد قال الشيخ والخارية يعني عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال لا تسبيح
 ان أرجع عنكم وجراني في أيديكم قالوا فذكر علمهم حتى صرع منهم أربعين رجلاً
 قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فأنشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوية بمعنى
 حلائب وقوله فيها أي في آل كائب من النوق التي تحلب اثنتان وأر بعون حلوية
 ويقال ناقية حلوية وقابل حلوية وانما ذكر ان في ابلهم هذا العدد من الحلوية
 السود لجبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيهم هذا العدد من هذا الصنف
 على غرابته وقتته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبهه سوادها بسواد
 خوافي الغراب وهي أواخر الريش من الجناح مما يلي الظهر سميت بذلك لخفافها
 والاصحس الاسودو بعبارة والخافية بانحاء المعجمة واحدة الخوافي وهي مادون
 الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فها خبره تقدم واثنتان مبتدأ
 مؤخر وأر بعون عطف عليه وسودا حال من العدد أر من حلوية وعلى الثاني فهو
 حال من نكرة محضته وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أي الحال من العدد
 (قوله والوجه الاول أحسن) أي لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره
 وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدأ شئ آخر (قوله في الحديث الخ) وقوله

مائة أيضا وقال الشاعر
 وهو عن ترة العيسى
 فها اثنتان وأر بعون حلوية
 سودا كعافية الغراب
 الاصحح*
 حلوية لتمييز العدد وسودا
 اما حال من المدد أو من
 حلوية أو صفة للحلوية وعلى
 هذين الوجهين ففيه حمل على
 المعنى لان حلوية بمعنى
 حلائب فلهذا صرح أن يحتمل
 علمها بسودا والوجه الاول
 أحسن وفي الحديث صلى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جالساً وصلى وراءه
 رجال قياماً فقال حال من
 المعرفة وقيل حال من
 النكرة المحضة وانما الغالب
 اذا كان صاحب الحال
 نكرة أن تكون عامية
 أو خاصة

تعالى فاعلم بالقسط اذا اعرب حالاً اما اذا نصب على المدح أو على النعت لاسم
لا المبنى معها على الفتح ولا شاهد فيها وقولنا اعرب حالاً اي من فاعل شاهد أو من
الضمير المرفوع وفي الكشف ليس من حق المنتصب على المدح أن يكون
معرفة كقولك الحمد لله الحميد وإنما معاشراً لانه لا يورث قلت قد جاء ذكره كما
قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلي

وأوى الى نسوة عطل * وشعثا مر اضبع مثل السعالى

(قوله أو مؤخره عن الحال) فالمسوغ ليجي الحال من النكرة تقدم الحال على
صاحبها وفي المعنى ان تقدم حال النكرة عليها ليس لاجل توسيع الحال منها بل
لئلا يلتبس الحال بالمتن حال كون صاحبها متصوفاً بالمتن على هذا
فالمسوغ في * لية مسوغاً لطلب * تقدم الخبره تصریح (قوله الأول) أى النكرة

العامه كقوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا بها تدرى ان أهلكتها ولولا
من قرية والمسوغ العموم ولأن تجعل الجملة مفعولة امرية نظير ما قاله الزمخشري
في قوله وما أهلكتنا من قرية الا بها كتاب معلوم من أن الجملة مفعولة وتوسط
الواو لتأكيدها صوق المفعول بالمرتبف وابن مالك يقول ان جملة واها كتاب معلوم
حال والمسوغ العموم وأم في قوله تعالى أو كلابى مر على قرأتوهى خاوية والمسوغ
كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لان النكرة في سياق الاثبات لا عموم فيها
هشون الايام من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على النكرات
في الاثبات لا في النفي لان المسوغ نفي العموم اه من التصريح بتصريف (قوله
والثاني نحو الخ) أى النكرة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من
المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالاً) مختزله أربعة أوجه احدها
نصبه على الاختصاص نأتمها على المنعول ثالثها على المصدرين بمعنى يفرق رابعها
مفعول متدرين وقوله اذا اعرب حالاً وجه خامس لجملة الأوجه خمسة والخامس
منها وهو الحالية تحت خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجهان
الذات ذكرهما جعله حالاً من كل وجهيه وجعله حالاً من أمر والأوجه الثلاثة
التي تركها جعله حالاً من ضمير الفاعل في أنزناه أى أمرين وجعله حالاً من ضمير
المفعول وهو الهاء في أنزناه وجعله حالاً من الضمير المستتر في حكيم وانما ترك
الشارح هذه الأوجه الثلاثة في الحالية لان الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب
ما نحن فيه كما انه ترك الأوجه الاربعه التي هي مختزله قوله اذا اعرب حالاً لكونها
لا شاهد فيها ما نحن فيه ما اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح فصاحب الحال اما
المضاف الخ متفصلة مانعة جمع فتجاوز الخلو عن هذين الوجهين ويثبت أحد الأوجه

أو مؤخره عن الحال فالأول
كقوله تعالى وما أهلكتنا
من قرية الا بها تدرى ان
أهلكتها التي بعد الاحال من
الجملة التي بعد الاحال من
قرية وهي نكرة عامة لانها
في سياق النفي والثاني نحو
قوله يفرق كل أمر حكيم
أمر من عندنا فأمر اذا
اعرب حالاً فصاحب الحال

الثلاثة في الحالية التي تركها انا شرح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله
 واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله اما الاول افتح
 الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص. (قوله واما المضاف اليه
 فلما وفتح الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرطه محيى الحال
 من المضاف اليه كون المضاف أحداً ورتب ثلاثة اجزاء او كجزء أو عام لا رهننا
 المضاف ليس واحداً من الثلاثة وهذا الاعتراض مذكور في التوضيح للمؤلف
 ابنى ابن هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الانبية
 كما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) اي ابن
 ابي عمير (قوله لوصفه بالظرف) اعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفاً
 وليس ما ذكره بل لازم أي ليس ما ذكره الزنجشيري من جعل مصدقاً قال من كتاب
 لوصفه بالظرف بالازم (قوله حالاً من الضمير المستتر في الظرف) أي لان قوله من
 عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله
 وانتا) أي كون النكرة مؤخره عن الحال (قوله لوصفه بالظرف) قال
 في التصريح تمامه في الوجود كانه حال وروى

لمية موحشاً طلل قديم * عفا كل اسم مستديم

فوحشاً حال من طلل على مذهب سيديويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف
 وهذا ان تقولان مبينان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وخطب ساجها
 والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحداً وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول
 سيديويه وعلمه بان الحال خبر جملتها الاظهر الايمن اولى من جملتها الاغصصوما
 فلانهم لو تناوبوا لم يكن التعريف اولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان
 ظرفاً او مجروراً لانه يرفيه عند سيديويه واقرء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا
 تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت * (قوله التامن التمييز) * هو في الاصل
 مصدره ميز اذا اخلص شيأ من شئ وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تمييز
 الحلاق المصدر على اسم الفاعل كاطاع والنجم بمعنى الطالع والتاجم قاله ابو
 البقاء ثم سار حقيقة عن رتبة في اسم الفاعل او الكاهن المخصوصة (قوله اسم) أي
 صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا عما يفرق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) واما
 قوله وطبت النفس فحمل على زيادة ال عند البصريين واما الكوفيون فحوزوا
 ان يكون معرفة تمسكاً بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بشرطه نكرة المشبه
 بالمتعول به شعوز يدحسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزاً (قوله فضلة)
 خرج المرفوع فلا يكون تمييزاً وادخل المنصوب واما المجرور فانه قد يكون تمييزاً

اما المضاف فليسوع انه عام
 أو انما يخص اما الاول فن
 جهة أنه أحد صيغ العموم
 واما الثاني فن جهة الانساق
 واما المضاف اليه فليسوع
 أنه يخص لوصفة بحكم
 وقرأ بعض السلف والمجاها
 كتاب من عند الله مصدقاً
 بالنصب قوله الزنجشيري
 حالاً من كتاب لوصفه بالظرف
 وليس ما ذكره بالازم الجواز
 ان يكون حالاً من الضمير
 المستتر في الظرف والتا
 كقوله * ليه ووحشاً حال *
 فهذه المواضع ونحوها محيى
 الحال فهم من النكرة أي
 كما ان الابداء بالنكرة في
 نظائرهما في اي وقد مضى ذلك
 في باب المبتدأ فليس عليه هنا
 ثم قات في التامن التمييز
 وهو اسم نكرة فضلة

كثلاثة رجال وفتيز بر وقت لا يكون نحو رجل اه مداغى وقال بعض شراح
 الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المحرور مع انه يكون تمييزا
 نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ايهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو
 لا رجل وخرج ثانيا مفعول على استعثار الله ذنبا فان رجلا وذنبا لهما ميبين
 للايهام المدكور (قوله ايهام اسم) أى ذاته لا مفعولته فخرج التبع فانه ليس
 المراد منه بان ايهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة او تخصيصها
 (قوله اجمال نسبة) أى اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد
 عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع محرور ايضا فتم اليه وهذا الباب
 في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله و بعد الخ)
 أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله و بعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به
 وقولك عندي رطل زيت أى مقدر برطل قل أبو حيمان ولو أريد المقدر به وجبت
 الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبهه) جعله في الشرح اسماء نالتسا
 فالمناسب ان يقول و بعد شبهه من كإفعل في نظيره (قوله وشبهه) معطوف على رطل
 وما بعده (قوله ووضع راحة) أى قدر راحة والراحة بالطن الكف وسماها بتمييز
 الموضع (قوله او عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل ايضا (قوله لله دره فارسا) أى
 أنجب من حسنة فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا وذهب
 بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى
 انجب منه في حال كونه فارسا والصحح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصاه على
 الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لأنه لا يخفى لو امان يكون حاله قيده او مؤكدة
 وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا الم تردى المدح في حال
 الشروسية وانما مدحته مطاقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد
 بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال
 المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
 ههنا لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على
 انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضى راتا
 لا ارى بينهم ما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته
 الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز
 والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والميم والمفسر كذلك فله اسماء ستة
 هذا هو المشهور في المداغى على خالده ان المميز بكسر الياء يفتحي على الفتح
 يكون من باب الحذف والايصال أى الميز به اه (قوله فصل الشئ) من اضافة

يرفع ايهام اسم أو اجمال نسبة
 فالقول بعد العدد الاحد
 عشر فاقونها الى المائة
 وكم الاستفهامية نحو كم
 عباد ملكك و بعد المقادير
 كمرطلى زيتا وكثير أرضا وفتيز
 براوشه من فتحوه يقال ذرة
 تبحر او حتى سمناء وثلها يزيدا
 ووضع راحة سماها و بعد
 ذرعه فتحوه خاتم حديد والثاني
 اما محمول عن الفاعل نحو
 واشتعل الرأس شيبا أو من
 المنهول نحو وفتيزنا الارض
 عيوننا أو عن غيرهما فتحو
 ثانا أكثر منك مالا أو غير محمول
 فتحو لله دره فارسا كقول
 الثامن من المنصوبات التمييز
 وهو والتفسير والتبيين أنفاط
 مترادفة فتدعى واسطلاحا و
 في اللغة بمعنى فصل الشئ
 عن غيره قال الله تعالى
 وامتاز اليوم أي المجرورون

المصدر لفعوله (قوله أى انفصلاوا) هذا يعطى ان التمييز هو الا انفصال الذى هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انفصال الذى هو الفعل كما أعاده أو لا قد ايله لا يطابق مدعا ولا يناسب الغيظ التمييز الذى هو فعل الفاعل الا ان يقال معنى انفصلاوا من المؤمنين انفصلاوا اذ فيكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى يتفصل بعضها عن بعض يتفصل بعض أجزاءها عن بعضها عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر ان يقال ان التمييز مصدر بمعنى فصل ففصلاوا ما امتازوه و مطاوعه فيكون الاصل الذى هو مصدر تمييزا مناه فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تسكاد) أى جهنم وقوله من الغيظ أى من غضب الزانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أى ان التمييز مغاير للعالم بخبران محذوف (قوله أو بالقوة) نحوفا نشروا ثبات (قوله ثلاثاء ور) أى تكررة فضلة مرفوعة الخ واما الاسم فهو كالجنس (قوله فاذا أقسام التمييز للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فاحدها ان يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالقادر نحو أحد عشر رجلا أو شبرا أو قنبرا ولا يمكن الثاني انه واجب النصب أه تصریح (قوله فان صرح الاحد عشر فافوقها الى المائة) اسما خصم بذلك لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر تقبيل) التقبيل هو الذى يتقب عن الامور وتعبيرها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميعات و ليلة تمييز والمراد ذواتها بعد ذواتها أربعين ليال من ذى الحجة (قوله فاطعام سبعين) هو مبتدأ خبره محذوف أى فعليه اطعام والحلمة فى محل جزم جواب الشرط وسكيتا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعاً تمييز (قوله جادة) تمييز وثمانين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى الخ) الحاصل ان دخول الية نارة يكون داخل فى الذى قبله كما فى قوله تعالى الى المراتق ونارة يكون خارجا كما فى قوله تعالى أغوا الصيام الى الليل هذا توسيع كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمه اعلم بها وان لم توجد دلت فى المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها

وهو فى الاصطلاح مخنص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهى المذكورة فى المقدمة وفهم مما ذكرته فى حدى الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال فى كونه منصوبا فضلة ميبنا لاهام الأة يفارقه فى أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا أما بالفعول أو بالقوة وأما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامعة كثيرا ونحو عشرون درهما ورطل زيتا أو بالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره دارسار لله دره را كيا الثانى ان الحال لبيان الهيئات والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلام من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز للمبين للذوات فأحدها ان يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فافوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر هيدا

وتسعون درهما وقال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر تقبيلاً واعدنا موسى ثلاثين ليلة واعدنا لها بعشر فتم ميعات ربه أربعين ليلة فليست فيهم ألف ستة الا خمسين عامان لم يستطع فاطعام سبعين مسكيتا ذرعها سبعون ذراعا فاجلاد وهم ثمانين جادة ان هذا أخى له تسع وتسعون نجمة وفى الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما وارتد بقولى الى المائة عدم دخول الغاية فى الغيا وهو أحد احتمالى حرف الغاية والسكاية هى كم الاستفهامية تقول كم عبيدا ملكك فكم مفعول مقدم وعبد التمييز واجب النصب والافراد وزعم السكونى انه يجوز وجهه فتقول كم عبيدا ملكك وهذا اليبس

أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها إلى جانبها كتقولكم درهم اشترت وعلى كم شيخ اشغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين عن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج أنه بالإضافة القسم الثاني أن يقع بعد المقادير ونسبتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كتقولك رطل زيتا ورطلان سمنوا والثوان تشبيهة من هو لغة في المن وتوزن في تقيته سمنوا كما يقال في تقيته عصاره وان الثاني ما يدل على مساحة كتقولك شبرا أرضا وجريب فخلا وقواهم ما في السماء موضع راحة سحابها الثالث ما يدل على الكيل كتقواهم قفيز برا وساع ترا في القسم الثالث أن تقع بعد شبهة هذه الأشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى يقال ذرة تخيرا فهذا بعد شبهة الوزن وليس به حقيقة لأن مثال

جزأفه وداخل والأفلا والصحح الإدخال في حتى دون إلى اه من حواشي الأشموني فتقول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبني على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المقصود (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لأن المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالقرء فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو إليه (قوله بن مضمرة) الذي في المغني أنها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضمرة جوازها والاصح الأول (قوله القسم الثاني أن يقع بعد المقادير الخ) أفراد العدد من المقادير بناء على أن العدد ليس من جملة المقادير لأن المراد بالقدار ما لم ترد حقيقة قبل مقدره حتى أنه يصح إضافة المقادير إلى العدد والعديد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله المصنف في شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدار والآلة التي يقع بها التقدير لأن الذي يشبهه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله في المن) كقصب وأنتبه منان كضبان (قوله وفيه في تقيته الخ) أي قال العرب في تقيته سمنوا كعصوان في عصي فهذه جملة من تأتلف لبيان أن أصل منان وواو سمنوا من عصي لا أنه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ نأمل (قوله وجريب فخلا) الجريب المساحة من الأرض كالقندان وفي الحديث من قال عقيب الصلاة سبحان رب العزة مما يسمون الخ فقد أكمل الجريب الأول في قول الجرد والخنار والنص للثاني الجريب من الطعام والأرض مقدار معلوم وجمعه أجرية وجربان قلت الجريب مكبال وهو أربعة أقدرة والجريب من الأرض سبدر الجريب الذي هو المكبال نقلهما الأزهري اه دلجه وفي القفيز مكبال يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث أصاع خمسة أرطال وأهل المراد هنا المساحة وتختل لا تمييزا في المساحة ويبدل له ما قاله في شرح اللبحة الجريب قطعة من الأرض تكسبها ثلاثة آلاف ذراع رسة أو ذراع (قوله وقولهم ما في السماء موضع راحة سحابها) الأول أن يجعله في القسم الثالث لأنه من المخلقات المقادير لأن موضع الراحة ليس اسمها بقدره عرفا (قوله قفيزا) القفيز مكبال يسع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة أرطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث أن يقع بعد شبهة هذه الأشياء) أي القسم الثالث من أقسام التمييز المبين لاجماعات الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على الكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لأن يقال الذرة الخ) الحاصل

الذرة ليس اسمها شيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم عندي نحي سمنوا ونحي بكسر النون وان كان الماء المسمى به بعدد ما به خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبهة الكيل وليس به حقيقة لأن النحي ليس مما كمل به السمن ويعرف به مقدارها نحي هو اسم لوعاءه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قواهم وطب لبنا

ان الذرة هي التملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شوية وقيل الذرة الهباء الذي يرى
 في شعاع الشمس وما وزن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله
 خيرا تميز المتقال ذرة الذي هو شبه الوزن وأما مقال فهو فعول يعمل (قوله بتفتح
 الواو وسكون الطاء) أي ويفتح الطاء أيضا وهو أنصح من سكونها اه فيشي
 (قوله سقاء) أي هذه سقاء ماء وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق
 خمرا بكمرا الزاى أى وعبأ الخمر (قوله وراقود) هو وزن طويل الاسفل مطلى بالعمار
 وجهه روايد وهو عرب قاله الجوهري وقال الفيشي أصله راقوب بالياء قلت دالا
 ويجمع على رواقيب بالياء لا بالذال لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها اه (قوله
 ما في السماء موضع راحة سخايا) ما يحجازية وموضع اسمها أو تعيسة وموضع مبتدأ
 (قوله على القرة) بالهاء المنة فوق مثله أى في الوزن أو في المساحة أى في الثمن
 والرقعة وان كان الوزن سخايا وقال في التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة
 حقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط يحده تأمل فخرم بانهم اشبهوا بالمساحة
 وتردد المؤلف هنا فيها وقوله زيد يضم الزاى وسكون الياء هو محل الشاهد فانه
 تميز تأمل (قوله هذا حاتم حديدا) اعلم انه يجوز نصب حديدا اما على التمييز أو على
 الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعمت عنده من قال ان
 النصب على الحالية وعلى انه يدل أو عطف عنده من قال النصب على التمييز والخلاف
 في الاتباع مبني على الخلاف في نصبه اه يس على انما أهى بصرف والتمييز
 وما اتبني عامية أو لى لانه جامد جودا محضا لا تتحسب بالحالية ولا التعتية (قوله
 مشتق) أى ما خوذ ولوه بربيه كأن أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج
 والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخزوا والخزوع من
 الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخزما كان سداه قطن ولحمته حرير (قوله
 وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة) وانما نصبه عند سيبويه والمبارني والمبرد
 ومتابعهم هو المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد فساوشبهه الفاعل نحو هو
 طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة شبهة وذو هو قوم الى ان المائل في تميز
 النسبة هو الجمله التي انتصب عنها الالفعل وما أشبهه واختاره ابن عصفور
 ونسبه الى المحققين وأما الناسب للتمييز المبين لذوات فهو الاسم المهم واختلف في
 صحة عمله مع انه جامد تقبل شبهه باسم الفاعل لانه طاب له في المعنى كعشرين
 درهما فانه شبهه بضاربين زيدا وطل زيدا فانه شبهه بضارب عمرا في الاسمية
 والطاب المعنوي وجود ما به التمام وهو التوطين والتون وقيل شبهه بأفعل من
 وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد

والوطب يتبع الواو وسكون
 الطاء وبالياء الموحدة
 اسم لوعاء اللبن وقوله سم
 سقاء ماء وزق خمر
 وراقود خلا الثالث قوله
 ما في السماء موضع راحة
 سخايا فسخايا واقع بعد
 موضع راحة وهو شبهه
 بالمساحة والرابع قوله على
 القرة مثله از بدافز بدافز واقع
 بعد مثل وهي شبهة ان شئت
 بالوزن وان شئت بالمساحة
 واقسم الرابع أن تقع بقدا
 ما هو متفرع عنه كقولهم
 هذا حاتم حديدا وذلك لان
 الحديد هو الأصل والخاتم
 مشتق منه فهو فرعه وكذلك
 باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك
 * وأما أقسام التمييز المبين
 لجهة النسبة فأربعة أحدها
 أن يكون محولا عن الفاعل
 كقول الله عز وجل واشتعل
 الرأس شيئا أصله واشتعل
 شيب الرأس وقوله تعالى
 فان طين لكم من شئ منه نقسا
 أصله فان طابت أنفسهن
 لكم من شئ منه فقول
 الاستناد فهم ما عن المضاف
 وهو السبب في الآية الأولى
 والا نفس في الآية الثانية
 الى المضاف اليه وهو الرأس
 وشبه النسبة

ارتفعت الرأس وحي تبدل
 الياء والتون بنون النسوة
 ثم جى بذلك المضاف الذي
 حوّل عنه الاسناد فضلة
 وتميزا و أفردت النفس بعد
 أن كانت مجرورة لان التمييز
 انما يطلب فيه بيان الجنس
 وذلك يتأدى بالفرد الثاني
 أن يكون محوّل عن المفعول
 كقوله تعالى وجرنا الارض
 عيوننا قبل التقدير عيون
 الارض وكذا قيل في
 غرست الارض شجرا ونحو
 ذلك الثالث ان يكون محوّل
 عن غيره ما كقوله تعالى
 انا أكثر منكم مالا عمله مالى
 أكثر فحذف المضاف وهو
 المال وأقيم المضاف اليه وهو
 ضمير المتكلم مقامه فارتفع
 وانفصل وصار انا أكثر منكم
 ثم جى بالمحذوف تمييزا ومثله
 زيد أحسن وجهاً وعمرو
 أنقى عرضاً وشبه ذلك
 التقدير وجه زيد أحسن
 وعرض عمرو أنقى الرابع
 أن يكون غير محوّل كقول
 العرب لله دره فارسا

واسم الفاعل لا يعمل الامعقود وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السبي
 والاجتنبي وهي لا تعمل الا في السبي دون الاجتنبي وهي أصل لا تعمل من لان المرفع
 الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لانه يتجمل الضمير
 وهي لا تعمله وصحح هذا القول لان عمل الشيء على ما هو به أشبه بأولى اهتصر بج
 (قوله فارتفعت الرأس) أنت الفاعل مع ان الرأس مذكور لان المراد به اللفظة لا المعنى
 فانت باعتبار انها كلمة (قوله ثم جى بذلك المضاف الذي حول الخ) أى جى عليان
 الاجمال الذي حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أو لا يتم
 البيان تأيلا يتمكن في النفس أشد يتمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس
 يتجمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرّتها بالنار أو من حيث بياض الشعر
 وقوله فان طين لكم يتجمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال ارض من حيث النفس
 فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أى
 وهو يحصل بالفرد لا بالجمع وأنت خير بان التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم
 ما قاله تأمل (قوله وافرد) أى التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو فردا لانه
 (قوله وجرنا الارض) يتجمل آبارا ويتجمل عيوننا (قوله قبل التقدير الخ) انما
 هو ما قبل لانه قد أنكره الشلو بين وتليده الابدى وابن أبى الربيع وتأول
 الشلو بين عيوننا في الآية على انها حال مقدرة لانه حال التفسير لم تكن عيوننا وانما
 صارت عيوننا لذلك وابن أبى الربيع على وجهين أحدهما ان يكون تبدل بعض
 من كل على تحذف الضمير أى عيوننا مثل أكلت الرغيف الما أى ثلثه والثاني ان
 يكون مفعولا بلا سقاط اطار ورتبانه لو كان كما زعم لم يتنزه العرب في مثل ذلك
 التنكير والتأخير عن الفاعل ولو صرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس العيون
 مشجرا بل هى نفس الشيء المنجز وقال المصنف في الحواشي ظهر لى ان تمييز الجملة
 الفعلية في المعنى مستند اليه نفس الفاعل أو مطاوعه أو أصله أو مستند الفعل الى
 مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخامة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وجرنا
 الارض عيوننا لان مطاوعه فتجسرت عيون الارض والنسالت نحو امتسلا الأنا
 مع لان مطاوعه .الألماء الأنا وقد استعمات والرابع نحو مائا أحسن زيد ارجلا
 لان أصله يحوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيدا بدل الخامس كفى بالله
 شهيد الان المعنى كفت شهادة الله بديل أول يكف بربك انه على كل شئ شهيد
 اه يسر على اذا كفى (قوله وكذا غرست الارض الخ) يحرى فيه الخلاف
 السابق في وجرنا الارض عيوننا (قوله الرابع ان يكون غير محوّل كقول العرب
 لله دره فارسا) الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الاصل مصدر در اللينيدر

بكسر الدال وضمها درادرورا كثيرا يسمى الابن نفسه دراوهو كناية عن فعل
 الامدوح الصادر منه وانما الضيف فعله الى الله تعالى وهذا الاظهار المتعجب منه
 لانه تعالى منشيء الخائب فمضى قوله هم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن
 يكون التعجب من ابنة الذي ارتفعه من ندى أمه أي ما أعجب هذا الابن الذي
 تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من غير النسبة انما
 يتشبه اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من غير الذوات لان الضمير هم
 فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف في الحواشي مثال المعلوم لقب عبد الله فله دره
 فارسا انما لم يعلم المرجع فيحتاج الى أنه رجل أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للفرد
 لانه نسبة تامل قال الفيلسوف قوله ولله دره فارسا قل بعضهم هو محمول من الفاعل
 والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الاءاء
 اه (قوله وحسبك به ناصر) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصر
 تمييز (قوله يا جارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ممنون من قصيدة من الكامل يا حرف
 نداء جارتا نداء منصرف بفتح مقدرة على ما قبل باء التكميل المتلوية الفاعل من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والاف في محمل جزاء الاءاء وما ابتدأ
 وأنت خبره وجارة تمييز وتسام البيت فأتت لخصمنا غارة فأتت فعل ماض
 والاء لا تأنيث واللام للتعليل تخزنا فعل ماض والثبوت به من المفعول في محمل
 نسبة وعارة علم اسرأ فاعل تخزن (قوله والءواب الاول) أي كونه جارة تمييزا
 لاحالا (قوله ويدل عليه) أي على الاول (قوله يا سيد الخ) السيد من ساد قومه
 وسادهم سيادة فهو سيد ويطاق على الذي يفوق قومه وعلى الخاتم وعلى الكريم
 وعلى المال والاختلاف في رزقه فقيل في جعل بتقديم الباء وكسر العين وقيل في جعل
 العين وقيل في جعل بتقديم العين والاول لا صر بين والثاني لاهل بغداد والثالث
 للشراء ورجع لجهدهم له على سياتد بالهز ولو كانت العين مؤخره لما كان باءه ز
 وعلى مذهب البصر بين اجتمعت واو وباء وسبقت احداها بالاكسرة فقالت
 الو او باء وادغمت الباء في الباء وطمأن التوسط وهي التمهيد يقال داند رطبي
 لا تحرك راكها والاكثاف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورجع
 الذراع عناء حتى (الاعراب) يا حرف نداء قال في المعنى حرف مروض لنداء
 البعيد حقيقة أو حكوا وقد ينادى به البعيد والتقريب وقيل بينهم ما و بين التوسط
 وهي أكثر حروف النداء استعمالا وهذا لا يقدر عند الخذف سواها نحو
 يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب ووجه الرفع لانه مذكور مقصود ولكنه
 لما نظر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من

وحسبك به ناصر او قول
 الشاعر * يا جارتا ما أنت جارة
 يا حرف نداء جارتا منادى
 منادى للباء واصله يا جارتى
 فقالت الكسرة ففتح والياء
 القامة تبدأ وهو اسم
 استفهام وأنت خبره والمدنى
 عطفت كما يقال زيدا
 زيد أي حتى عظيم وجارة
 تمييز وقيل حال وقيل مضافة
 وأنت اسرأ وهو جارة خبرها
 الخازية أي لست جارة بل
 أنت أشرف من الجارية
 والءواب الاول ويدل عليه
 قول الشاعر
 يا سيد ما أنت من سيد
 وما الاكثاف رجب الذراع

السيد وطأ صفة السيد على ظاهر اللفظ والاكتاف مضاف اليه وحب صفة
 ثانية لاذراع مضاف اليه والشاهد في جرسيد الذي هو تمييز بين (قوله ومن
 لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعدما أنت مجروراً بمن علم ان الاسم المنصوب الخالي
 عن من يكون تمييزاً لان الجبر من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر بخلاف
 لبعض الاشياء الذي توقف في البيت تأييد للتمييز ورد للحالية وان احتمل
 الخازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز
 في التمييز الرابع لابهام اسم ان يجبر باضافة الاسم اليه كشيء أرض الا ان يكون
 الاسم عدداً نحو ثلاثين ايلة أو مضاعفاً نحو مائة مازيد او ان يجبر بمن كثير من
 أرض ومثلها من زيد الا ان يكون الاسم عدداً أو افعالاً لاجال النسبة فلا يجبر
 بالانضافة ويجبر بمن في نحو ما أحسنه رجلاً ونه دره فارساً لا في نحو ما أحسنه أدباً
 وطابيز يد نفسه اوزيداً كثيراً ولا ونحونا الأرض عيوناً كاهوميين في المطولات
 قال في التصريح وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاثة أي العدد والتمييز
 المحول عن المفعول والابتداء والتمييز الذي هو فاعل في المعنى لان وضع من المبتدأ
 ان ينسبها ويصحبها اسم بنفس سابق صالح لجمع ما بعدها نحو اساور من
 ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الجمع لان العدد دال على متعدد والتمييز
 مفسرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا لالفظ
 المذكور واختلف في من الجارة للتمييز فقبيل للتعويض وقبيل زائدة على
 التعويض انتهى * (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أي المخرج بليس الخ ولا
 يكون الامتصلاً ولا يكون منقطعاً أصلاً ولا ذكر الطبلاوي ان ليس ولا يكون وخلا
 وعدا وحاشا لا يكون في المفرغ ولا في المنقطع به عليه الرضى في غير حاشا وتقاس
 حاش على ذلك اهـ (قوله بهد كلام تام موجب) يقطع الجيم سواء تأخر المستثنى منه
 أو تقدم فهاتان صورتان وفي كل امامتهل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم
 المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشر بوامته الأدب لا مثال التأخير
 المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الازيداً
 القوم وقوله ومالي الا آل الخ مثال لغير موجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه
 اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظاً بهد في حقيقة ما ويجازها لانها في حالة
 تأخير المستثنى مستعملة في حقيقةها وفي حالة تقديم المستثنى بهدية تقديرية من
 حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير
 موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح واخصروا ان كان مفعولها ادق انتهى
 شيخ الاسلام قال الفيشي قوله بهد كلام تام موجب محترز ثلاثة أقسام الاقل

ومن لا تدخل على الحال وانما
 تدخل على التمييز قلت
 التاسع المستثنى بليس
 أو بلا يكون أو بلا
 أو جماعداً طائناً أو بلا بعد
 كلام تام موجب أو غير موجب
 وتقدم المستثنى نحو فشر بوا
 منه الا قليلاً منهم * ومالي
 الا آل أحمد شعبة * ومالي
 الموجب ان ترك فيه المستثنى
 منه

وجود التمام وقد ايجاب وقد اشار له بقوله او غير موجب وقد قدم المستثنى
 وبقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثاني ان يقد التمام والايجاب معا
 وقد اشار له بقوله او غير موجب ان ترك المستثنى منه والذات ان يقد التمام ويوجد
 الايجاب وهذا الثالث لم يذ كر وفيه خلاف فقبل لا يجوز التفرغ مع الايجاب
 وقبل يجوز وقبل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والا فلا وعليه ابن الحاجب انتهى
 مثال المقيد قرأت القرآن اليوم كذا الا لا بعد وقوع القراءة في جميع الايام
 الا اليوم العين ويلحق به ما اذا قامت قرينة على بعض معين من الجنس العلوم دخول
 المستثنى منه نحو لقيت الافلاقا المراد بالقيء المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم
 المعنى قام الازيد اذا يستقيم قام جميع الناس الازيد الاستبعاد عادة فاندفع
 ما يقال يحتمل ان يكون على المبالغة او يخص المذوق بحيث لا يلزم ذلك انتهى
 من يس على الفا كهي وطبلاوى على الازهرية (قوله فلا اثر الخ أى من حيث
 العمل فلا ينافى انهما مؤثرة من جهة المعنى) قوله فان كان المستثنى متصلا فاندفع
 للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتواضع الخمسة فالاولى ان يقول فابداله
 من المستثنى منه فيكون ما شيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على
 ابن مالك في مثل هذه العبارة ووقع هنا في مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله
 كان الاستثناء متصلا أى وكان غير مردوده كلاما تضمن معنى الاستثناء وغير
 مترسخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يقد على مخرج بل متصل المقطع
 وسياق وغير المراد ونحو ما قام التمام الازيد بالنصب وجوبه ادعى من قال قام
 التمام الازيد اقصد التظابق بين الكلام ولم يجوز الابدال نقله المرادى عن ابن
 السراج وورده ابن هشور وخرج غير التراخي ما جاني أحد حين كنت جالسا هنا
 الازيد فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا اقصد التظابق بينه
 وبين المستثنى منه وقع التراخي لا يظهر التظابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد
 التقدم ما جاء الازيد القوم فانه لا يجوز الابدال واما اذا تقدم المستثنى على
 صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل فلا أخوك صالح فقيه مذهب ان أخذهما ان
 لا يكثر بالصفت بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذ كر الصلح لدار أى سيدي به
 والثاني ان لا يكثر بصفة مديم الموصوف بل يقد در المستثنى قد ما بالكيفية على
 المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد ومنه ان النصب والبدل
 هذا ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتسكبا آه كلام ابن مالك في شرح
 الكافية واذا وقع المستثنى بصفة المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من
 زيد الابن لبر بوالديه فانظروا ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضع في الحواشي

فلا تفرغ لالا وهو مفرغا
 نحو ما قام الازيد وان ذكر فان
 كان الاستثناء متصلا
 فاتباعه للمستثنى منه أخرج
 نحو ما جاءه الاقليل منهم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله أو منقطعا) والموضوع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه ويستترط في المنقطع أن يكون ما قبل الاداء على ما يستثنى فخرج قام القوم الا تعبا فانافته تركيب فاسد (قوله ان صاع التفرغ يبع) أي بان أمكن تسلط العامل على المستثنى اما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الجارير والقياسيين نحو ما زاده هذا المال الامانة فصام صدرية ونقص سلمها او وضعها انصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ما فمراذلا يقال نفع الضر وزعم السيرافي ان المصدر المنبسط من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاده هذا المال لکن النقصان شأنه وما نفع زيد لکن الضر شأنه وزعم الشلو بين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغله وجهه متصله متصلا ورتبانه لانه نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زاده قد استغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقد عمرو (قوله وسوى) أي وتعرب سوى تقديرها على الاصع اعراب المستثنى بالا فتجوز فيها الاحكام السابقة في المستثنى بالا ومقابل الاصع وهو قول الجمهور وان سوى ملازمة للنصب على الظرفية بتدليل وصل الوصول بها نحو جاء الذي سواك ولا يقال جاء الذي غيرك لا يخرج عن الظرفية الا في الشعر كما في قوله

ولم يبق سوى العدا * ن دناهم كما دانوا

والذي اختاره ابن مالك تبع الجماعة الاولى فتصرف لوقوعها فاعلا في حكاية انفسهم اثنى سواك وميندا * فسواك باعها وانت المشتري * ونحو قوله في قوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالثعرة البيضاء في الثور الاسود واعلم ان سوى فيها الغتان اربع تعد مع الفتح وتقدر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لکن الكسر مع التثنية وبقول من ذكره انتهى معنى (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب غيره وسوى فيما اذا كان تاما وجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعا أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما اذا لم يمكن تسلط العامل في التام غيره المراد وجب وكان منقطعا نحو ما نفع هذا المال غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ويترجم عند تميم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجم في هذا المثال عند قوم وهو المشارة بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختران ورد * ويضعف النصب في نحو ما قام أحد غير زيد ويمنع في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقا أو تقدير من مذكور أو ترك بال أو ما في معناها بشرط الفائدة قاله

أو منقطعا ثم يخرج اعراب
صاع التفرغ والى غير
وسوى مخفوض ونحوه
وحاشا مخفوض أو منصوب
وتعرب غير اتفاق وسوى
على الاصع اعراب المستثنى
بالا كما في قول التاسع من
الاصول ان المستثنى وانما
يجب نصبه في خمس مسائل
احدها أن تكون اداة
الاستثناء ليس كقولك
قاموا ليس زيدا وقول النبي

في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو اكلات الرغيف ثلثه وبالصفة
 نحو اعتق رقبة مؤمنة يباشرط نحو اقبل الذي ان حارب وبالغاية نحو اتوا الصيام
 الى الليل والاستثناء نحو وشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحققت اوتتدبر الشارة الى
 قسمي التام والفرغ وقوله بالامة لقي المخرج وهم فصل خرج به ما عدى المستثنى
 مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع اذوات الاستثناء وقول بشرط الفائدة
 اخرج جاء في الصوم الاربع الا فائدة لا يزيد قوله الشاطبي ومعنى اخرج ان ذكره بعد
 الامبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع ذلك القرينة لانه كان مرادا
 دخوله ثم اخرج به والالزم التناقض (قوله ما اضر الدم) اي ما اسال الدم فشيبه
 اخراج الدم بجري الماء في النهر الذي هو معنى الا نهر واشتق من الا نهر اضر بمعنى
 اسال فيروا استعاره تعرية (قوله فسكوا) اي فسكوه (قوله ليس السج والظعر)
 بنسبهما الا نهر مستثنيان من فاعل اضر المستتر وبانهم الاعتراض (قوله مطلقا
 باجماع) اي سواء كان بعد كلام تام او واجب ام لا ولا تقل سواء كان متصلا او
 منقطعا لما تقدم ان المستثنى باليس لا يكون الامتصلا (قوله عائد على البعض الخ)
 هذا مذهب جمهور البصرين او عائد على المدد المذلول عليه بالثعل ضمنا عند
 الكوفيين او عائد على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه
 في جملة الاقوال الثلاثة واعترض مذهب جمهور البصرين بانهم يلزم عليه الخلاق
 البعض على الجميع الا الواحد الا ان يقال ان البعض في سياق الذي فيم كل بعين
 من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانهم لا يطرده في قولك القوم اخوتك ليس زيدا
 لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصعب واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على
 مذهب الكوفي و بان التفسير في قولك قام وليس زيد اقيامهم قياس زيد فذرف
 المضاف واقم المضاف اليه مقامه وهذا التدرج لم يلفظ به قط وتقدر الم انظ به قط
 لا يصح **(تبيين)** جملة ما ليس زيدا ولا يكون زيد احتمل وجهين الاول في موضع
 نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال
 والفعل الماضي لا يقع حالا مع قد ظاهرا او متدرة قلت هذه مستثناة كما قاله
 أبو حيان في الذكات الحسنان نحنا الثاني انه ما استأنفت فلا موضع لها فان قلت دعوى
 الاستثناء تغل بالتصوور ذلك لا يعنون الاستثناء في عدم تعلوها بما قبلها في الماضي
 بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع الازيد فكما ان الازيدا
 لا موضع له من الاعراب مع تعلوها بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فاعل عند
 الجمهور وذهب الفارسي الى انه احرف مطلقا وذهب بعضهم الى انه احرف في باب
 الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والتعسل لا يكون فعلا

صلى الله عليه وسلم ان نزل
 وذكرا هم الله عليه فكلوا
 ليس السن والظفر وليس
 ذنبا منزلة الا في الاستثناء
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا باجماع الثانية ان
 تكون أداة الاستثناء لا يكون
 كقولك قاموا الا يكون زيدا فلا
 يكون أيضا بمنزلة الا في المعنى
 والمستثنى مما راجب النصب
 مطلقا كل هو واجب مع
 ليس والعلة في ذلك فهم ما ان
 المستثنى مما اخبره او شيئا
 لان كان وليس واخوانهم ما
 يرفع الاسم وينصب الخبر
 فان قلت فان اسمها قلت
 مستتر فيهم او جوار هو عائد
 على البعض المفهوم من
 الكل السابق وكأنه قيل
 ليس بعضهم زيدا ولا يكون
 بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم
 للذكور مثل حظ الانثيين
 فان كنت نساء فانه انثيين

واجب بانها المار كباغلب الفعل الحرف اشرف الفعل قسمى الجميع فعلا (قوله
 أى فان كانت البنات) فالنون في كتن اسمها وهو عائد على الاناث التي هي بعض
 الاولاد المقدمة من نساء غير مكن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فافائدة
 ذكر نساء قلت فائدة التوطئة لاوصف بعده والتوطئة تجرى في الوصف والحال
 والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ماخلا) وموضع الموصول وصلته نصب
 بلاخلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أى وقت مجاوزتهم
 زيدا او على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أى
 مجاوزة زيدا قال السيراني اوعلى الاستثناء كالتصايب غير فى قامه واغير زيد
 واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يتعرض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف
 اسم الزمان وينوب عنه المصدر كقوله فى باه وفاقه على خلاقه وعاذ غير عائد على
 اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند المكوفين او على البعض المفهوم
 من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل هو وده هنا على المصدر لان خلا
 وهذا جائد ان ونظر الامامى فى مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام
 اليوم حاشا زيدا او خلا زيدا او عدا زيدا ان زيد الم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو
 بعض اليوم منهم ومجاوزه بعضهم ايام خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد
 يقال يجوز ان يراد بعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله السكناى اطلاق البعض على
 الاكثر قليلا وهو ذاك التركيب كثيرا انتهى قال الشافعى واقول لا حاجة الى هذا
 الاعتداد الذى ليس بنام بدل الجواب ان البعض الذى هو الفاعل بعض منهم
 ومجاوزه البعض الميم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل
 له وخلوه منه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مطلق من اطلق الرجل اذا جاء
 بالذوق أى الداهية والعجب وهو من الخضر من وعاش مائة واربعين سنة توفى
 فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * الاكل شئ ما خلا الله باطل * الخ)

أى فان كانت البنات وذلك
 لان الاولاد المقدمة ذكرهم
 وهم شاملون للذكور
 والاناث فكانه قيل اولاد بوضوكم
 الله فى بديكم وبناتكم ثم
 قيل فان كن كذلك هنا
 الثالثة ان تكون الاداة
 ماخلا كما قلت جاء اليوم ماخلا
 زيدا وقول لبيد بن ربيعة
 الله امرى العجائى
 الاكل شئ ما خلا الله باطل
 وكل نعيم لا محالة زائل
 الرابعة ان تكون الاداة ماعدا
 كقولك جاء اليوم ماعدا زيدا
 وكقول الشاعر

وبعد

وكل ابن انثى لو طال عمره * الى الغاية القصى فله موت آيل
 وكل امرء سوف تدخل بينهم * دويبة تصفر منها الانامل
 وكل امرء يوم سيعرف سعيه * اذا حصات عند الاله الحصائل

وهذه الايات من تصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والتعيم ما أنهم الله
 به عليك ولا محالة يفتح لليم اى لا بد وقيل لا حيلة قال بعض الجنية نعيم وهى لا تزول
 ابدا فكيف يقول وكل نعيم الخ اجيب بجوابين الاول انه قاله قبل اسلامه فحتمل
 ان يكون اعتقاده حينئذ ان لا وجود للجنية اولا دوام لها كما هو مذهب طائفة من

اهل الضلال فانهم ان يكون اراد ما سوى الجنة من نعم الدنيا لانه كان يصدد ذم
 الدنيا ويان سرعة زوالها وما تكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم
 (الاعراب) الاحرف استنشاح وكل مبتدأ وشئ مضاف اليه وما يحتمل ان تكون
 زائدة وان تكون مصدريا وخلا فعمل يستثنى واسم الجلالة منصوب منه عول خلا
 وباطل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية وشخالة اسمها مبنى معها
 على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف اي موجودة (قوله مثل الندامي الخ) حزين
 الطويل والندامي جمع يندمان وهو شرب الرجل الذي يندم و يقال النديم
 ايضا وموع يفتح اللام مشددة اي مغرم به (الاعراب) مثل فعل مضارع مبنى
 للمفعول والندامي نائب فاعل قاله في الشواهد وانظرا انه مبنى للفاعل والندامي
 فاعل ويقرأ مثل يفتح التاء لا يضمها اما مصدرية عدا في فعل استثناء وفيه ضمير
 يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء في فائتي تقرر بيمينه وان حرف توكيد وانون
 للوقاية والياء اسمها وموع خبر ان وكل متعلق بموع والذي مضاف الى كل يهوى
 مضارع مرفوع بضمه مقدره على الالف خلة لا تقول صاحب الشاهد على
 الياء والجملة صلة الذي والعائد محذوف اي الذي يهواه (قوله الربيعي) يفتح
 الراء والياء نسبة لبيبي بيهة قرية من قرى العرب والقاعدة في النسبة الى المركب
 ان ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك يهوى في فعلة التزمه
 (قوله الجرمي) يفتح الجيم وتقدم ما يتعلق به من انه نسبة لبيبي جرمي ويقرب بالنيح
 لكثرة مناظرته في النحوي وسياجه (قوله لم احتفل به) أي لم أعت به وأهتم به (قوله
 والرجلان) أي الربيعي والاختش (قوله لا تدخل الاعلى الجملة الفعلية) أي
 واذا تعينت فعلية خلا وعد الزم نصب المستثنى بهما لا يندم واهما والفاعل ضمير
 مستتر وجوبا كما قلنا في ايسر ولا يكون (قوله واما جواز الخفض الخ) أي الذي حكاه
 الجرمي والرجلان واذا جعلت مازا زائدة تدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله
 مما قليل) فاصلة اي عن قليل وقوله فيما اتقضهم اي فيما اتقضهم وقوله مما خطاياهم
 اي من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة الخ) اختلاف في ناسب المسقنى بالاعلى
 ثمانية اقوال أحدها أنه نفس الاوحدتها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
 سيويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما تنصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل
 المتقدم بواسطة الاو واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى
 الاتقذيره استثنى زيادا واليه ذهب الزجاج والسادس الخالفة وحكى عن الكسائي
 والسابع ان يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيادا
 لم يقم حكاها السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر ككعبة من ان ولا ثم خفت

لحاق نون الوقاية قبلها وحكى
 الجرمي والربيعي والاختش
 الجرمي ما خلا وما عدا
 وهو شاذ فلهذا لم احتفل
 بكثرة في المقدمة فان قلت
 لموجب مستند الجمهور
 النصب بعد ما خلا وما عدا
 وما وجه الجر الذي حكاه
 الجرمي والرجلان وقالت
 أما وجوبا لنصب فلان ما
 الداخلة عليهما مصدرية
 وما المصدرية لا تدخل
 الاعلى الجملة الفعلية وأما
 جواز الخفض فعلى تقدير
 مازا زائدة لا مصدرية وفي
 ذلك شذوذ فان المعهود في
 زيادة ما مع حرف الجر ان
 لا تكون قبل الجار والمجرور
 بل بينهما كما في قوله تعالى
 مما قليل ليصبحن نادمين
 فيما اتقضهم ميثاقهم
 لعناهم مما خطاياهم أغرقوا
 وقولنا مطلقا راجع الى
 المسائل الاربع أي سواء
 تقدم الايجاب أو التثني
 أو شبه الخالصة ان تكون
 الاداة الاو ذلك في مسئلتين
 احدهما ان تكون بعد
 كلام تام وجب ومرادى
 بالتمام ان يكون المستثنى منه
 مذكورا وبالاجاب ان

وذلك كقوله تعالى فشر بوا
 منه الا قبالا منهم وقوله تعالى
 فسجد السلائكة كلهم
 اجعون الا ابليس الثابته
 أن يكون المستثنى متقدما
 على المستثنى منه كقول
 السكيت يدح آل البيت
 رضى الله عنهم
 ومالى الا آل أحمد شيعه
 يمالى الامذهب الحق مذهب
 والما تهيت الى هنا استطردت
 في بنية أنواع المستثنى وان
 كان بعض ذلك ليس من
 المنصوبات اليته وبعضه
 متردد بين باب المنصوبات
 وغيرها فذكر ان الكلام
 اذا كان غيرا يجاب به النفي
 بالنهي والاستفهام فان كان
 المستثنى منه محذوف فلا عمل
 فيه لا لا وانما يكون العمل
 لما قبلها ومن ثم هو استثناء
 مقدر لان ما قبلها قد تفرغ
 للعمل فيما بعده ولم يشغله
 عنه شئ تقول ما قام الازيد
 فترفع زيدا على الفاعلية وما
 رأيت لازيدا فتصبه به على
 بالفعولية وما سررت الازيد
 فتخذه بالياء كما تفعل من
 لولم تذكر الا وان كان المستثنى
 منه مذكورا فاما ان يكون
 الاستثناء متصلا

وادعجت في الامام حكاه السيرافى عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها
 فعلى تغليب حكمه ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكمه لانها عاطفة اه تصرح
 (قوله فشر بوا منه الا قليلا) بالانصب على الاستثناء واما قوله فشر بوا منه
 الا قليلا فالرفع فعمولة على ان شر بوا في دعوى لم يكونوا مبدلين فن شرب منه فليس
 منى قاله في المعنى (قوله الا ابليس) يحتمل ان المنصوب انى للقطع بعد اتيانه للمتصل
 بقوله فشر بوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ابليس من الجن لان الملائكة
 ويحتمل ان الاستثناء متصل بنساء على انه كان منهم وراجع انفسهم في هذه الآية
 (قوله كقول السكيت) هو ابن زيد بن خنيس بن جندل بن قيس شاعر اسلامي
 وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكيميت والنسب كيت بن معروف وهو
 الاوسط والثالث كيت بن ثعلبة وهو لا كبير (قوله ومالى الخ) الواو حرف عطف
 وما معنى ليس وشيعتها معها وخبرها الى وما الثانية كذلك الاحرف استثناء مذهب
 منصوب على الاستثناء مذهبها والشاهد في آل أحمد والامذهب الحق
 حيث تعين فيه الشعب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجرون في المستثنى اذا
 تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيبويه
 سمع يونس بعض العرب يقول مالى ابوبك ناسر بالرفع ووجه ان العامل الذى
 قبل الافرغ لما بعدها وان ناسر نكرة في سياق النفي فتعم ويراد به اخاص قبل
 من ابوبك بدل كل وقيل ان بدل من الاسم مع الا مجموعين (قوله استطردت)
 الاستطراد اذ كرر النفي في غير محله لتأسيبه والمناسبة كونه خرجا مما قبله (قوله
 ليس من المنصوبات) أى بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه
 متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله اليته) بوصول الهمزة على ما حقه
 بعضهم (قوله والاستفهام) أى الانكارى لما فيه من معنى النفي نحو قيسل
 يملك الا القوم الفاسقون فما قبله الا وهو يملك المبني للفعول يطلب مرفوضا ثانيا
 عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على التأييد عن الفاعل وثمة دير المستثنى منه
 فعمله لك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يملك الا القوم الفاسقون (قوله
 فلا عمل لالا) هذا يفيد ان العمل في غيرها هذا الموضع وهو أحد أقوال قد
 قدمناها (قوله ومن ثم) أى من أجل ان العمل لما قبله (قوله لان ما قبلها
 قد تفرغ الخ) هو في المعنى كما توضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ
 أى غالباً فلا يريد ما في الدار الازيد فان ما بعدها عام فيما قبلها لان هذا نادرا ويقال
 المراد بما قبلها ولورثة فان ما بعدها في المال مبتدأ وورثته التقديم اه شنواني
 (قوله تقول ما قام الازيد) الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من

ذالك المحذوف والتقدير ما قام أحد الازيد الا أنهم حسدوا المستثنى منه واشغفوا
العامل بالمستثنى وهو استثناء مفرغاً اه تصریح (قوله ما قام الازيد) ان قلت
كيف ساغ استناد الفعل الثاني الى انقائيل الراد منه وقوع الفعل عنه قالت قد تقر
ان النسبة في الحقيقة للمستثنى من مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الامران المستثنى
منه اول ما يعرب عما تضيفه العامل له كونه جزءاً اول كما سلف فلما حذف
صار متعباً بقول ما تضافه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة
للاعراب الا هو اه ط لاوى (قوله ان يكون داخلياً في جنس المستثنى منه) اعترض
بقوله ان جماعى بنوك الانبياء يذوقه منقطع مع ان المستثنى داخل في جنس المستثنى
منه فالاولى ان يقول ان يكون المستثنى به من المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير
داخل) اى في جنس المستثنى منه وهذا الاشمل جائى بنوك الانبياء زيداً فاسب ان
يقول ان لا يكون به من المستثنى منه والاطلاق الاستثناء على المنقطع محاز على
الراجح اه من شرح الازهرية (قوله يذوقه من كل) هذا مذهب البصريين يقال
في المعنى وبيعه نه لا خير معه في نحو ما جاءى احد الازيد كما فى اكلت الرغيف
ثلمه وانه مخاف للبدل منه في النفي والانتجاب اه واجاب السامع عن الاول انه
لم يشترط الضمير في بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من
غير احتياج الى اشتراط وجوده وهذا الربط متحقق بدونه وذلك لان الابداع هنا
من تمام الكلام الاول والاخراج الثاني من الاول فلهذا لم يعضه فحصل الربط
بذلك ولا يحتاج الى ضمير وعمر الثاني بان الرضى قال لا يمنع من الخالف مع الحرف
المقتضى لذلك كما جازى الصفة نحو مروت بربط لا طريف ولا كريم فكما جعلت
حرف النفي مع الاسم بعده سعة لربط والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو
ما جاءى احد الازيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف
نحو والاحرف عطفهم بمنزلة العاطفة في ان ما بعده ما محال على قبله الذكر
ذالك في بعد انتجاب وهذا هو وجه تعدي نفي مريدواهم مقام الازيد وليس شئ من
أحرف العطف الى الواو وقد يجاب بأنه ليس ثابتاً في التفسير اذ الاصل ما قام
احد الازيد اه من المعنى (قوله وهو عمرى جيد) وقد قرئ به في السبع في قابل
من قوله ما ملوه الا قبيل لا وفي امرئك من قوله ولا يلتفت منكم احد الامر انك
كما تانى قريياً (قوله على انه بدل من الواو معنوه) عند البصريين والبدل على نية
تكرار الاعمال والتقدير ما ملوه لا مله قابل منهم وعند الكوفيين عطف نسي
اه تصریح وهو احسن من قول شارحنا كونه غير ما مله الا قليل الخ بعله نظراً الى
ان البدل منه في نية اطرحة قابل (قوله الامر انك قرئ بالرفع) اى قرأ ابو عمرو

وهو ان يكون داخلياً في
جنس المستثنى منه او منقطعاً
وهو ان يكون غير داخل
فان كان متصلاً جازى في المستثنى
وهو ان احدهما وهو الراجح
ان يعرب باعراب المستثنى منه
على ان يكون بدلا منه بدل
بعض من كل والثاني النصب
على اصل الاستثناء وهو عمرى
جيد مثال ذلك في النفي قوله
تعالى ولو يكن اهم شهداء الا
انفسهم اجعت السبعة على
رفع انفسهم وقال تعالى ما
ملوه الا قبيل منهم قرأ السبعة
الابن عامر رفع قابل على
انه بدل من الواو في فعله كأنه
قبل ما مله الا قبيل منهم
وقرأ ابن عامر وحده الا
قائلاً بالنصب ومثاله في النهي
قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الامر انك قرئ بالرفع
والنصب ومثاله في الاستفهام
قوله تعالى ومن ينظ من
رحمة ربه الا الضالون اجعت
السبعة على الرفع على
الابدال من الضمير المستتر
يفنطولو قرئ الا الضالين
بالنصب على الاستثناء لم يفتح
وايكن القراءة مستقيمة
وان كان منقطعاً

فالحجازيون يوجبون نصبه
وهي اللغة العلية اولها
اجعت السبعة على النصب
في قوله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الظن وقوله تعالى
وما لاحد عنده من نعمة
تجرى الا ابتغاء وجه ربه
الاعلى ولو ابدل عما قبله
تسرى برفع الاتباع والا
ابتغاء لان كلامهما في
موضع رفع اما على انه فاعل
بالجار والجرور المعتمد على
التي واما على انه مبتدأ
قدم خبره عليه والتعجبون
يجزون الابدال ويتحارون
النصب قال الشاعر
والدة ليس بها أنيس
الا اليعاقير والا العيس
فايدل اليعاقير والعيس من
أنيس وانيس من جنسه
وذكرت أيضا ان المستثنى
بغير وسوى مخفوض دائما
لانهم ما ملازمان للاضافة
لما بعدهم ما فكل اسم يقع
تهدم ما فيها مضافان اليه
فلذلك يلزمه الخفض وان
المستثنى بخلا وعدا وحاشا
يجوز فيه الخفض والنصب
فالخفض على ان يقدرن
حرف جر والنصب على أن
يقدرن افعالا استترعا على
والمستثنى

وابن كثير يرفع امرأته يدلان احد بدل بعض من كل ولم يصرح بشيء بل ان قوله
تعلق المستثنى بالمستثنى منه تعنى عن الضمير اه تصریح (قوله فالحجازيون يوجبون
نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه
(قوله واهـ) لانه اجعت السبعة على النصب) أى نصب اتباع وابتغاء وتيم بقرؤن
الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على
الابدال من باعتبار اللفظ لانه معرفة ووجه ومن الزائدة لا تعمل فيها اه تصریح
(قوله وما الاحد الخ) نزلت في حق أنى بكر ما أعتق بلالا وقال المناقبون ما أعتقه الا ليد
كانت عليه (قوله لان كلاهما) أى من الاتباع والابتغاء وفيه حذف أى لان كلا
من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونهضة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة
والبلدة واحدة البلاد ومعنى بذلك لانه يتسام به يقال بلد بالمكان اذا قام به ومنه
قولهم البلد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما ان التقسيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها
والانيس المؤانس واليعاقير جمع يعقور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر
العين جمع عيسا وهى الابل البيض يتخالط بياضها شئ من الشقرة وهو احد الوان
الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها
الذهب وهو الاشقر الذى يتخالط بياضه نحره واليعاقير جمع يعقور وهو نفس
الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العقر طاهر الثراب واليعقور الظبي الذى
لونه لون العقر وقيل هو الظبي والانى يعقورة وقيل اليعقور الحى به اعقره
وكثرة اقره بالارض (الاعراب) الواو فيه واو رب وبلدة تجرور بها وأنيس اسم
ليس وبها جاور وتجرور خبرها الأداة استثناء اليعاقير بدل من الانيس والأتوكيد
لا لا الاولى والعيس عطف على اليعاقير والشاهد فى الا اليعاقير وقد كرسى بويه
فى توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حـ لو اذلت على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فانما فى الدار احد الاحجار مراده ما فى الدار الاحجار وبارد كراحد
توكيد اليعاقير لم انه ليس ثم آدمى ثم ابدل من احدهما كان مقصوده من ذكر الحمار
الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذى يقوم مقامه فى الانس كقوله
تحيه تم بينهم ضرب وجيب * جل القرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحيه عندهم (قوله
وحاشا) بانين ويقال فيها حاش بخذف الالف الاخرة وحشا بخذف الالف الاولى
قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما
ذلك فى حاشا التزيهية نحو ش لله وهذه عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل قالوا
لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياه على الحرف وهذا ان الدليلان ينفيان
الحرفية قاله فى الغنى (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أى على حد سواء فى خلا

ومدا

وهذا واكثرية الجري حاشا لکن اتساقا في خلاوعلى الصحيح في خلاوعدا وحاشا
 كما بآتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين
 في مجموع خلاوعدا وحاشا وانما الثاني المجرى لان خلايعوز فيها الوجهان عند
 جميع النحاة واما حاشا فذهب الجري والمازني والمبرد والزجاج والانشاسر وأبو
 زيد والفسراء وأبو عمرو والشيبياني الى انها تستعمل كتبها حرفا جاريا وقليلا فلا
 متعديا جامدا تتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائم وذهب
 سيبويه واكثر البصريين الى انها حرف دائم واما عند افيحوز فيها الوجهان عند غير
 سيبويه وجمهورهم الفعلية عند سيبويه انه تصريح بتصريف من مواضع واذا علمته
 تعلم ان قول شارحنا ولم يعوز سيبويه قابل الصحيح في عدا وحاشا وسكنت عن
 خلاعنا علمت انه متفق عليه فيما لم يذكره قابل الصحيح بالنظر لخالوه ولم يعوز
 سيبويه في المستثنى بعد اذ التصيب ولم يوافق احد وقوله ولا في المستثنى حاشا الخ
 وتقدم ان جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك * (قوله خبر كان واخوانها
 وخبر كاد واخوانها) هو من جملة خبر كان لکن لما اخص خبر كاد باحكام
 افرده عنه كما افرده المازني (قوله ويجب كونه مضارعا) أي ويجب كونه جملة
 فعلها مضارع رافعا اقتصر على الفعل لان اول الجملة وتندمج فيه مفردا بعد
 عسي وكاد في قوله وما كنت آيا وقوله عسي انغور انوسا كالمدرج في جملة اسمية
 او فعالية فعلها ماض مدجول في قوله

وقد جعلت فلوص بن سبيل * من الاكوار مرادها قريب

فرادها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس جعل الرجل اذا لم يستطع ان
 يخرج ارسلا رسولا فارسا خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخر) أي يجب
 تأخير خبرها فلا يجوز تقديمها اذ لم تصرف أكثر واوقضية كلامه جواز
 توسطه بينها وبين اسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيباني والقاسمي مطلقا
 وقال به الشاذلي فيهما لم يقترن الخبر بان ويضمه فيها سواء فعلية لا تسول عسي ان يقوم
 زيد يجعل ان يقوم خبر عسي (قوله رافعا ضمير اسمها) لانه انما جى به الدل على
 شروع اسمها في خبرها أو قربة منه أو ترجي حصوله كما مر فلا ترفع السببي الا خبر
 عسي كما سيأتي واما قوله وقد جعلت اذا ماقت ثوبى ثوبى الخ فشاذا وول على
 حذف مضاف أي وقد جعل ثوبى يتلقى في حذف المضاف وأقام المضاف اليه
 متناهما وقد تقدم تأويله يجعل ثوبى بدل من التاء (قوله مجردا من ان بعد افعال
 الشرع) لانهم الحال وان للاستقبال فيبينها تناف فتقول اخذ يقول ولا تقول
 اخذ ان يقول (قوله ويرفع السببي بخبر عسي) المراد بالسببي الظاهر المتصل

هذا هو الصحيح ولم يعوز سيبويه
 في المستثنى بعد غير التصيب لانه
 يرى انهما لا تكون الافعال
 ولا في المستثنى حاشا غير الجري
 لانه يرى انهما لا تكون فعلا
 ثم قال لا يوافق خبر كان
 واخوانها وخبر كاد واخوانها
 فيجب ان يرفع السببي باسمها مجردا
 من ان بعد افعال الشرع
 ويشروا بها بعد جري
 واخلاقه ويدر تجرد خبر عسي
 واوشاك واقتران خبر كاد
 وكرب ورجوع السببي بخبر
 عسي في قوله

وأخواتها واقول العاشر
من المنصوبات خبر كان
وأخواتها نحو وكان ربك
قديرا فأصبحتم بنعمته إخوانا
ليسوا سواء وإساقى بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا الخادرا
خبر خبر كان وأخواتها وقد
تقدم في باب المرفوعات ان
خبرهن لا يكون إلا فعلا
مضارع أو ذكرت هانئة
يتقدم باعتبار اقترانه بان
وتجرده منها أربعة أقسام
أحدها ما يجب اقترانه بها
وهو حرى وأخلاق تقول
حري زيدان يهمل وأخلاق
السماء ان تطر ولا عرف
من ذكر حرى من النحويين
غير ابن مالك وتوهم أبو حيان
انه وهم فيها وإنما هي حرى
بالتثوين اسملا فعلا
وأبو حيان والواهم بل
ذكرها أصحاب كتب الأفعال
من اللغويين كالسرقطبي
وابن طريف وانشدوا عليها
شعرا وهو قول الأعشى
ان يقل هن من بنى عبد شمس
قحري ان يكون ذلك وانا
اقسم الثاني ما الغالب
اقترانه بأووه عسى وانشك
منال ذكر ان قول الله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم ويقول
الشاعر

بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أى كقول الفرزدق حين هرب
من الججاج لما وعد بالقتل وماذا عسى الخ بقائه * إذا نحن جاوزنا حفيرا ياد *
يرى بنصب جهده على المفعولية يبدل ويرفعه عن الفاعلية وهو محل الاستشهاد
فانه متصل بضمير يعود على الججاج الذى هو اسم عسى وفيه رد على أى حيان حيث
منع من ذلك فى التلصق الحسن وحفير ياد. وضع بين الشام والعراق وزيا دهر
ابن أنى سفيان أخوه معاوية كان أميرا لعراق بباية عن معاوية (قوله شذوذان)
شجر خبر عسى من أن ورفع السبى وأما نصبه فبجه شذوذ واحد وهو الأول (قوله
وخبر ما حمل على ايسر) وتزاد الباء بكثرة فى خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون
وقوله فى خبر لا نحو

وكن لى شعبة ما يوم لا ذوشقاعة * بمن فتبلا عن سوادين فأرب
(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بين وبين اسمها نحو وكان حقا علينا
نصير المؤمن إلا ان يمنع مانع كحرف نحو وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية
ويجوز تقدمها على الآخر كما فيمتنع تقدمه على ما اقترنته باللام فيتم تقدمه مع مولى
الفصلة على الموصول وهكذا فيمتنع توسطه بينهما على الصحيح إلا يلزم الفصل بين
الموصول الحرفى وصلته باللام لا يجوز بحسب ما زيد أصحاب والأخبار ليس فيمتنع تقدمه
لها عند الجوهري إذ لم يسمع نحو ذاهب البت وانما فعل جامد كعسى وخبرها
لا يتقدم عليها نه شيخ الإسلام (قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهى حرى وأخلاق
تقول حرى زيدان يفعل وأخلاق السماء ان تطر) انما واجب اقتران بان لان
الذهل المنزجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتج الى أن الشعرة بالاستقبال
واستشكركم بان اقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحرف براعى الذات وهو غير جائز
وأجيب بانه من باب زيد على دل أو على تقدير مضاف لتأنيب الاسم أو قبل الحرف
والاقتدير حرى أمر زيد الفعل وأخلاق أمر السماء ان تطر أو حرى زيد احدها
الفعل وأخلاق السماء ما حبقا مطار بكسر الهمزة وكذا يقال فى البيهقي
(قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فبأنى (قوله كالسرقطبي) ر
الضبط فى نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطه قرية من بلاد العجم وهو النحوي يروى ضبط
بعض الأشعياخ السرقطبي بكسر الهمزة وفتح الراء وضم الفاء وسكون السين
الثانية وكسر الطاء ورأيت فى نسخة صحيحة أيضا كالسرقطبي هذا الضبط وحرر
(قوله ابن طريف) فى نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفى نسخة بالطاء المشددة وحرر
(قوله وهو قول الأعشى) بيان تأشير وقوله ايقن هن الخ هذا البيت موجود
بعض النسخ ولم يتكلم عليه فى الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى

واوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القيام وجوب اقترانه بها حتى
ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب
معها الاقتران حيث جعلت للترجيح احتمال عسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره
الشلوبيز ولا مذته ابن الصائغ والأبدي ابن أبي الريحان أوشك من قسم عسى
الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك ان تقول عسى زيدان يحجج ويوشك
زيدان يحجج ولم يخرج من باده انتمى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للقاربة كما
ذهب اليه المؤلف منافية للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران
كلا اقتران الغالب في عسى اه تصریح (قوله ونوشك الناس الخ) هو من الطويل
والتراب جمع أثره وتراب وتوارب ومن أسماء الرغام يفتح الراء والغين المعجمة
والمعنى ان من طبع الناس الجحش وانهم لو سئلوا ان يهبطوا ليرابوا قيل لهم هاتوا
التراب لنعوه وهاتوا (الاعراب) لو حرف شرط سئل فعمل ماض مبنى للمفعول
بالناس نائب الفاعل واترب ماض مؤنث لسان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في
جواب لو وأوشك من أفعال القاربه والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قول
فعمل ماض ونائب فاعله ضمير مستتره توافق عمل وقاعل أن يملوا خيرا وشك وعينهوا
فعل وقاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبران
بشرط ان يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فوج الخ) قاله محمد بن
اسماعيل وقيله

عليك اذا ضاقت أمورك والعموت * بصبر فان الضيق مقناحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبسر
وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والحلاية بمعنى المحلوة والامر بمعنى
الشأن أي التصرف من اعزاز واذلال واجيباء وامانة (الاعراب) عسى من أفعال
الرجاء فرج اسمها ويأتي خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير
وجملة وهي له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد
حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو دليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله
أمية بن الصلب الثقفي وهو من تصيدته من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى
يقرب وغرانه بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة ويوافقه بانفاء والقاف
من الموائمة وفر بمعنى هرب والمنية الموت (الاعراب) يوشك من أفعال القاربه
من اسم وصول اسمها وفر منيته ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها
وغرانه مضاف اليه ويوافقه خبر أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك
مجردا من أن والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت

قوله في الصفحة التي قبلها
كالسرة سطرى بهم هذا الضبط
ضبطه في نسخ الخط بكسر
السين وفتح الراء والقاف
وقوله آخر القولة أيضا بهذا
الضبط أي بفتح السين
والراء وضم القاف وقوله
وحر الذي في تقويم البلدان
هذا الضبط الاخير اه

ونوشك الناس التراب
لاوشكوا
اذ قيل هاتوا ان يملوا فمعهوا
ومثال تركها قول الشاعر
عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليفته امر
وقول الآخر
يوشك من فر من منيته
في بعض غرانه يوافقها

في بعض غنائه (قوله القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد
 وكرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وانما كان الغالب في كاد وكرب
 التجرد لانهم ما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع
 في الفعل والاخذ فيه فتم يتناسب خبرهما ان يشترن بان غالبيا ونقل اقترانه نظر الى
 أصله - ما انتهى تصريحا (قوله كرب القاب الخ) قاله كحيلة البر بوعى وقيل رجل
 من طي وهو من الخفيف وكرب شخ الرائأفصح من كسر ها والوشاة جمع واش
 وهو الذي يشي بين المحبين بالافساد وغضوب ففعل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكور
 والمؤنث وهند علم امرأة جوز صرفة ومنعها (الاعراب) كرب من أفعال
 المازية القاب اسمها من جواهره ما يقيد بالجوهر شدة الوجود وينوب خبر
 كرب حين نظرف ليدوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر
 والجملة في محل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن
 (قوله ومثال الاقتران بم الخ) *فائدة* قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار
 هذه الافعال غير مبرون بان فهو وخبر بالاختلاف وما كان مقر ونايان ففيه
 مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل
 له بان المصدر يخبر به ما لغة الثاني ان ليس بخبر بل هو مشعوب على اسقاط
 الخافض او بتعمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيديوه والمبرد الثالث ان تبدل
 استعمال وما فيه فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد يانه ابدال قبل تمام الكلام
 وانه لازم والبدال لا يكون لازما قال في السبب والظن ان قواهم مني على ان هذه
 الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت
 المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته ان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ)
 هو من الخفيف يرثي به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفي
 في المعنى لانها المقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا
 نقيت انتهى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا اتقى مقارنة الفعل اتقى هو من باب
 اولي ولهذا كان قوله تعالى لم يكديراها أبلغ من ان لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم
 ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفس الثبات وثباتها في اه وعينها او جاءت
 من باب يخاف ويخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
 كقلت حكاه سيديويه وصار عها يكاد كخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني
 حكاه ابن أفلح في منية الاباب قال ابن هشام في الحواشي وقد اجمع على ان عينها ياء
 بقولهم لا فعله ولا كيدا وهو معارض بقواهم ولا كودا وقوله تقيض بالفاء والمثناة
 التثنية وآخرة ضاد مججمة على لغتهم ومثالة على لغة قيس يقال فاض الميت قبضا

القسم الثالث ما يرجح
 تجرد خبره من أن وهو فعلا كاد
 وكرب مثال التجرد منها
 قوله تعالى وما كادوا يفعلون
 وقول الشاعر
 كرب القاب من جواهره
 حين قال الوشاة هند غضوب
 ومثال الاقتران بم الخ
 قال الشاعر
 كادت النفس ان تفيض عليه
 مذئوب حشور بطه وبرد
 وقوله

اذا قضى ويقال فاض يقوض نادرا وقوله رطة بفتح الراء يسكون الياء المنة تحت
 وبالطاء المهمة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برود نوع من الثياب يثوي
 بها من اليمن والرادبها الكفن (الاعراب) كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وان
 تفيض خبرها وعائيه متعلق بتفيض والخبر عائد على الميت المرثى كان اسم غدا
 ضمير عائد على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا ورطة مضاف
 اليه وبرود عطف عليه والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل
 والاكثر التجرد وروى مذنوى بالمثلثة جمع في أقام قاله في التصريح وقال الغيشي
 مذنوى بالهاء المنة أي هلاك وروى غدا انتهى فهو مخلاف لما في التصريح وحرر
 (قويه سقاها ذووالاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير
 في سقاها يرجع الى العروق في الايات السابقة في قوله مدحت عروقا وذو
 الاحلام أصحاب العقول والمجمل بفتح السين يسكون الجسم الدلو اذا كان فيه ماء
 قليل أو كسير ولا يقال وهي فارغة والظما العطش وتقطع الاعناق اما المنة
 العطش أو اللذل الذي هو فيه (الاعراب) سقاها فاعل ومنعزل وذو واقاعل
 والاحلام بالطاء المهمة مضاف اليه مجل مفعول ثانى لانه تعدى لمفعولين على
 الظما متعاقبا سقاها وقد كريت الوثول للعال واعناقها اسمها وان تقطع خبرها
 وهو محل الشاهد (قوله ولم يذ كرسيويه في خبر كرب الا التجرد) وهو من دود
 بالسماع في قول أبي زيد المتمدن وقد كريت أعناقها ان تقطعها تصريح (قوله
 القسم الرابع ما يمنع اقتران خبره بان وهو افعال المشروع الخ) وقد تقدم وجهه
 وهو المناقاة بين المشروع وبين أن الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ماقت
 الخ) قوله أبو حية الخبرى بالطاء المهمة والياء المنة تحت وتقدم الكلام عليه
 والشاهد في جعل وبتعاقب خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء في جعلت والاصل
 وقد جعل ثوبى يتعاقب وفاعل يتعاقب وهو يد على الثوب وليس ثوبى فاعل بتقل
 لما تقدم ان خبره هذه الافعال لا يرفع السببى قاله في التصريح (قوله فاخذت أسأل
 والرسوم تجيبني) لم يذ كر في الشراهد تمامه وتماه وفي الاعتبار اجابة وسؤال *
 والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها الاصناف بالارض من أساس ونحوه
 واخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم اخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبني
 مبتدأ وخبر والشاهد في أخذ (قوله أراك عاقت تظلم من أجرا) تمامه كافي
 بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجرى * وعاقبت بمعنى شرعت والظلم الجور واعرابه
 أراك اصريه والكاف مفعول وعاقبت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فاعل وفاعل
 ومفعوله محذوف أي من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجرى

سقاها ذووالاحلام مجلا
 على الظما
 وقد كريت أعناقها ان تقطعها
 تقطع فاعل مضارع اسسه
 تقطع فحذف احدى التامين
 ولم يذ كرسيويه في خبر كرب
 الا التجرد القسم الرابع
 ما يمنع اقتران خبره بان وهو
 افعال المشروع ملحق وجعل
 وانحذف وعاقب وأنشأ وهب
 وهول قال الله تعالى وطفقا
 تخمفان وقال الشاعر
 وقد جعلت اذا ماقت يتعاقب
 ثوبى فان من نفس الشارب
 السكر
 وقال الشاعر
 واخذت أسأل والرسوم تجيبني
 وفي الاعتذار اجابة وسؤال
 وقال * اراك عاقت تظلم من
 اجرا *

مضاف اليه والشاهد في هاتين بمعنى شرعت (قوله انشأت اعرابهما) كان مكنونا
 هذا يحز بيت وصدره * اساتين من الكائنين لكم * انشأت الخ والاعراب البيان
 يقال اعراب الرجل عمما في ضميره ابانه والظهوره والمكنون المستور قال تعالى اكنتم
 في انفسكم اى سترتم واخبرتم وروى مكسوما بديل مكنونا الاعراب انشأت التاء
 اسمها وعراب خبرها وعن حرف جر وموصولة مجسورة بها كان فعل ماض
 واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في انشأ (قوله هيت الوم القلب)
 تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هيت بمعنى شرعت (قوله وطئنا ديار الخ)
 تقدم الكلام عليه والشاهد في هاتين بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر
 ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسبات قوله فيما سبق
 العاشر خبر كان واخواته ثم قال الحادى عشر خبر كادوا واخواته ان يقول والثانى
 عشر خبر ما حمل على ليس وهو اربعة كما هو وجوده في بعض النسخ وسياق قريبا
 توجيهه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) انشده الكسائى وهو من معطوع النسخ
 وان نافية عمالة حمل على ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المنة تحت
 ما فوق نجد الى ارض تسانة والى ما وراء مكة وما والاها واختلفت في جواز
 الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو عملى وأبو النخع ابن جنى الى الجواز وذهب
 الفراء وطائفة وأبو بكر البصرى الى المنع واختلف النقل عن سيدييه والمبرد فنقل
 المصملى الاجازة عن سيدييه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النخاس ونقل ابن مالك
 عنهما الاجازة هو اسمها وسنوليا خبرها على أحد متعاقى مستوليا الاحرف
 استثناء على أنه متعلق بحذوف ويحتمل أنه متعلق بالان فيهما معنى
 أمثلى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق بالحرف المعانى والمجانين مضاف
 اليه والشاهد في ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أنه متعلق بحذوف
 تقديره مستوليا * (قوله والنوع الرابع اسم الارض سواتها) المناسبات لقوله فيما سبق
 العاشر كذا الحادى عشر كذا ان يقول هنا الثبات عشر اسم ان واخواته ثم
 فيما أتى الرابع عشر اسم لا التنافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا التنافية للجنس
 ويكرر توجيهه كلام الشارح بأنه أراد بقوله والبواقي خبر كان الخ ان البواقي
 انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواته النوع الثانى خبر كادوا واخواته النوع
 الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا التنافية
 للجنس النوع السادس المضارع الخ لا ار الشارح تسميها أولا فعبر بقوله العاشر
 خبر كان واخواته او الحادى عشر خبر كادوا واخواته ثم يرجع لمسا اراد بالبواقي
 حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال

وقال * انشأت اعرابها
 كان مكنونا وقال * هيت
 الوم القلب في طاعة الهوى
 وقال
 وطئنا ديار المعتدين فهل هات
 نفوسهم قبل الامانة تترقى
 النوع الثانى عشر خبر ما حمل
 على ليس وهو اربعة احدها
 ذات كقوله تعالى فاذا راولات
 بعد من مناص والثانى ما كقوله
 تعالى ما هذا بشرا والثالث
 لا كقول الشاعر
 تعز فلا تثنى على الارض باقيا
 ولا وزر مما قضى الله وايقيا
 والرابع ان التنافية كقول
 الشاعر
 ان هو مستوليا على أحد
 الاعلى أضعف المجانين
 وقد تقدم شرح شروطه
 مستوفى في باب الرفع *
 النوع الثالث عشر اسم ان
 واخواته فخر ان زيدا فاضل
 واهل عمر اقدم وليت بكرا
 هاتر ثم قلت

والنوع الخامس اسم لا انسانية للجنس فتأمل في هذه العبارة المتعبة وقد رايت
 في بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب
 الذي قلناه فله الجهد (قوله وان قرنت بما الخ) أي وان قرنت ان واخواتها
 المتقدمة في قوله اسم ان واخواتها للضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه
 وليس عائد على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف لم يكن افظ كل أو مض
 تأمل (قوله أنغيت وجوب الاليت فجواز) اعلم ان المسموع بقاء العمل في لبت
 واما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فما قياسا وواقعهم انما لم
 ولذلك أطلق في قوله وقد سبق العمل وذهب سيويه المنع لما سبق من ان ما زالت
 اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قول انما لوحى الى آخر
 الاشارة المعلومة بخلاف لبت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب
 بعض الى وجوب الاعمال في لبت بخلاف قوله في شرح التسهيل ان الاعمال
 والاهمال في لبت بالاجماع من الاشعري فتصرف فقول المصنف وجوب بالاشارة
 لذهب ورد لذهب الزجاج وابن السراج فقوله الاليت فجواز أي خلافا لبعض
 النحاة القائلين بوجوب اعمال لبت (قوله انما الله واحد) انه مبتدأ أو انه خبر فقد
 وقع بعدها جملة اسمية (قوله وتقول الشاعر لعلمنا انما الخ) صدره * اعد نظرا
 يا عبد قيس لعلمنا الخ اعد فعل أمر ونظر اذ فعل ويا عبد قيس منادى ومضاف
 اليه وامل حرف ترج وما كافة لها اضاءت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور
 متعلق بأضاءت الحماره فعل مجول المقيد اسفله (قوله الاستسماذ هما) أي بالبت
 والآية الثانية اه فيشي (قوله لم يصح دخوله على الجملة الفعلية) وهي اضاءت و
 يصح جعل ماموصولة والا كان يجب رفع الحمار المقيد على أنه خبرها فاصب الحمار
 المقيد ادليل على ان بالبت موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيجسون انما ندمهم به
 من مال الخ) فبما موصولة اسم ان ونقد هم به صلة ما ومن مال وبين بيان الما فهو
 حال والخبر قوله نسارع لهم والماز محذوف قال البيضاوي والمعنى أيجسون
 ان الذي ندمهم به نسارعهم فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية
 نحو اعجبني انما) أي قيامك فخر ان محذوف أي اعجبني أن قيامك موجود
 أي أعجبني وجود قيامك فخر قيامك في الشرح بالنصب لان الكلام في ما
 المصدرية المتصلة بأن التي تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله بجته لهما) أي
 الموصولة والمصدرية ويراد بالوصول الموصول لاسمى فهو متغاير للمصدرية
 لانها موصول حرفي وقوله وعلى التأويلين أي الاعرابين وهم اجعل ماموصولة
 ومصدرية * (قوله النوع الخامس الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة قبل

وان قرنت بما المزيد
 أنغيت وجوب الاليت
 فجواز الخ واقول مثال ذلك
 انما الله واحد كأنما
 يساقون الى الموت وقول
 الشاعر
 لعلمنا انما لك النار الحما
 المقيد * وجه الاستسما
 بهما أنه لولا التأويل
 لم يصح دخوله ما على
 الفعلية ولو كان دخوله
 على المبتدأ والخبر واجب
 واحترزت بالمزيدة من الموص
 نحو أيجسون انما ندمهم
 من مال وبين أي أن ال
 بدليل عود الضمير
 ومن المصدرية نحو أعجبني
 قت أي قيامك وقوله تعال
 انما صنعوا ككيسا
 يحتملها أي ان الذي صنع
 أو ان صنعهم وعلى التأويل
 جيهما فان عامة واسمها الى الو
 الاول مادون صلتها ربي الو
 الثاني الاسم المنسب اليه
 مارساتها وقال النافعة

قوله ونص الزيادة الخ هذه
الزيادة موجودة في نسخة
الشرح التي بأيدينا وعلما
بأهل في الدروس اه

قوله النوع الخامس وعلما شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال النافية
قالت الالية هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

بروي به باب الحمام ورفعه على الهمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الهمال
فلا يتم بقواها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا لية ازيدا قائم ولم يقولوا لية
قائم زيدوا ما الهمال فللمعمل على اخواتها ثم قلت ~~و~~ وتخفف ذوالنون منها فقلني
لسكن وجوبا وكان قليلا وان غالب يغلب معها مهمل اللام وكون الفعل التالي لها
ناسخا ووجب استئثار اسم ان وكون خبرها جملة وتكون الفعل عمل منها دعائيا
أو جامدا أو مفصلا بتنقيس أو نفي أو شرط أو قد أو ولو يغلب لمكان ما ووجب لان
الا ان الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقصد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس
انما يظهر منه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام فرغ عندنا ولا طالع ماجلا
حاضر ~~و~~ وأقول يجوز في ان وان واسكن وكان ان تخفف استقالاتا للتضعيف فيما
كثر استعماله وتخفيفها يحذف نون الحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان
المكسورة جاز الهمال والاعمال والاكثر الهمال نحو وان كل نفس لما علمها حافظ
فمن حذف ميم لما وامن شدها فان نافية ولما يعني الا ومن الهمال المخفف قراءة
بعض السبعة وان كلاما يرفقهم وان كان المخفف ان المقترحة ووجب قاء عملها
ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو
ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية ووجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو
ان يورثكم في النار أو شر نحو والحمد لله ان غضب الله عليهم فممن قرأ من السبعة
بكم انضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان
الاماسي وان هسي ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصلا بواحد من امور احدها
الثاني ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو ويجب ان لن يقدر عليه أحد أي يجب ان لم يره
احد وحسبوا ان لا تكون فتنة فممن قرأ برفع تسكون والثاني الشرط نحو وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفرن الآيات والثالث قد نحو ونعلم ان
صدقتنا والرابع لو نحو وان لو نشاء امينهم بذنوبهم والخاص بحرف التنقيس
وهو ان سب نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقوله
واعلم فعلم المره ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا
وان كان الحرف ككان فيغلب لها ما ووجب لان لا يمكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه منقسم * كأن طيبة تعطوا الى وارق السلم

ينصب الطيبة على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان

ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو بالغ ورفع الظبية على انها الخبير
والجملة بعد هاء صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وسبحر الظبية على زيادة
أن بين الكاف وسبحر وروها والتقدير كظبية وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لم تتوخ لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت به نحو * لايم وإنما اصطلاح على الحرف فحذورها كأن قرأنا
أو لم نحو وكان لم تكن بالامر وان كان الحرف لذكر وجب العاؤه ما نحو وليكن الله
قتلهم فيمن قرأ بتخفيف الزون وعن يونس والاحفش اجازة اعمالها وليس بمسحوق
ولا يفتن فيه القياس لزوال اختصاصها بالجعل الاسمية نحو وليكن كانوا أنفسهم
يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة وشرح تلك الزيادة فنقول (قوله
قالت ألا ليتها هذا الحمام الخ) وقوله

واحكم كحكم فتاة الخى اذ نظرت * الى حمام شرع واريد الله

ويعد

فحسبوه ناقوه كذا كرت * سستا وستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فمأجماها * وأسرعت حسيبة في ذلك العدد

والعنى كن حكما كفتاة الخى وهى زينة العجامة وكانت تبصر من مائة ثلاثة
أيام وقصتها انها كانت لها فطاة ومربها سرب من انطابين جيلين فقالت

ليت الحمام ايه * الى حماميه وانصفه قديه * تم الحماميه

منظر فاذا انطاد وقع في شبكة صياد فاذا هوست وستون ونصفها ثلاث وثلاثون
فاذا ضم ذلك الى فطاتها كان مائة اه من شرح التوضيح وقوله شرع بالشرين

بين المهمة والهمد الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) اى على انه بدل من
الذى هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقولوه وانصفه بالنصب عطف

ذا الحمام ورفعه على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ وانا خبر ليت واوليس فيه
على القائل يوجب الاعمال لان سيدي به القائل يجوز اعمالها اجازي رواية

ان تكون موصولة اسم ليت وهذا خبر ليت محذوف والحمام نعت هذا
وانه خبر ليت والتقدير ليت الذى هو الحمام كأن لنا ولف صدر الصلة طولها

بانعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو واف ونشر
مرتب (قوله ثم قلت وتخفف ذوالنون الخ) اعلم ان الحروف الناصخة ستة فالذى

يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا أو مائت فهى مخففة فلا يشل تخفيفها وأما
الذى لا تخفف (قوله قلنى لىكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء هذا حكم

قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام ورفعه
على الاعمال والاهمال
وذلك خاص بلية أمال اعمال
فلا نرى أمثالها الاختصاص
بالجملة الاسمية فتألو اليها
زيد اقام ولم يقولوا ليها
قام زيد راما الاهمال
والعمل على اخواتهم فأت
لهم وتخفف ذوالنون منها
قلنى لىكن وجوبا

قوله هكذا الخ هي غير موجودة في نسخةنا اه

لواحد من الاربعة وقوله وكان قلب لاهكذا في بعض النسخ والاولى حذفها
 لانه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكان ماوجب لان اى من الاعمال اى
 ان اعمال كُن غالب فيعلم منه ان اهمها القليل فلا حاجة لقوله وكان قلبا ولذا
 لم توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالباً) لزوال اختصاصها بالاسماء
 واعمالها القليل استعمل بالاصل وهذا حكم اثنان من الاربعة (قوله ويغلب معها
 مهمل اللام) وذلك الغالب في الم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة
 لفظية فتحوان الحق لا يخفى على ذى بصيرة أو معنوية نحو قوله
 ونحن آية الضم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
 فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهمل ما اذا عملت
 فلا يحتاج للام لعدم الهمس وقوله مهمل بالنسب حال أو بالرفع خبر لم حذف أى
 وهى مهمل (قوله اللام) أى لتفرق بينها وبين النافية من ذهب سيبويه ان هذه
 اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها او يظهر أثر الخلاف فى قوله
 عليه السلام قد علمنا ان كنت ائمة نافع على الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب
 فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تصح الا المكسورة فلاما معلة لا عمل عن العمل
 ظاهر او اما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسطعها اقتنع بعد ان كانت
 مكسورة كما هو الموضع (قوله ويغلب الخ) أى انه اذا وقع بعدها فعل يغلب الخ وهذا
 لا ينافى انه يقع بعدها جملة اسمية كما أتى في الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل
 التالى لها تاسعا) لكن بشرط كون التاسع غير تاني فخرج بذلك ليس وغيره من
 فخرج بذلك زال واخواته ونحو ما كان وغيره فخرج بذلك مادام وانما كثير
 دخول ان المخففة على التاسع لانها لما آخر جوها عن وضعها من دخولها على
 الفعل آثر واول ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدأ وان لم يزل عن موضعها
 بالكتابة الا ترى انم اذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها وخرائها اذا لامان
 مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيدانما فتعنا ان زيدانما هذا معنى
 كلام بن الحاجب والاكثر في هذا التامع ان يكون ماضيا نحو وان كانت لكبيرة
 ويابه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليراقونك وأما وقوع غير التامع بعدها
 فتقابل نحو * شئت بينك ان تمات لسائيا * فان قتل غير تامع وأقل منه كون مضارعا
 غير تامع نحو * ان يزينك انفسك فعلت ان غير التامع اذا كان مضارعا
 أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استنار اسم المفتوحة) أى يجب حذف
 وايس المراد بالاستنار حقيقة لاها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الضمير
 منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب ان يكون ضمير الشأن محذورا

وان غالباً ويغلب معها مهمل
 اللام وكون الفعل التالى لها
 تاسعا ويجب استنار اسم
 ان وكون خبرها جملة

والحمد لله مبتدأ وقتة خبر ورب نعمت والعالمين مضاف اليه والجملة خبر ان
 والتقدير انه أي الطحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله ان يورك من في النار)
 أي يورك فان النداء فيه معنى القول أو بان يورك على انها مصدرية أو مخففة
 من الثقلة والتخفيف وان اقتضى التعريف بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء
 وهو يخالف غيره في أحكام كثيرة (قوله من في النار) أي من في مكان النار التي
 وجددها سيدنا موسى وهو التسعة المباركة المذكورة في قوله نودي من شاطئ
 الواد الاخر في التسعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليهما) يؤخذ من ذلك
 ان خبر ان الثانية لا يجب أن يكون جملة خبر يقبل ضمير الشان يفسر بالجملة
 الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أي في قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة
 وهو باع كافي البيضاوي واما على قراءة الباقيين يتشديدان فغضب اسمها او علمها
 خبرها فلا شاهد فيه (قوله وان ليس الخ) مثل الجهادين اشارة الى أنه
 لا فرق في الفعل الجاهدين أن يكون نفيهما لا فلا يشترط في التامخ ان يكون خبر
 متني بخلاف المذكورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخفة في واسمها خبر الشان
 وليس فعمل ماض ناقص ولا انسان خبرها رتبة هي اسمها أي وان ليس للانسان
 الاسم والجملة خبر ان الثانية ولما في الاخبار من ان الصدقة والخير يتبعان
 الميت فلهذا كون التامخ له كالنائب عنه اه بيضاوي (قوله أو مفعولا) أي أو كون
 الفعل متصفا غير دعاء مفعولا عطفا على جامدا وانما الخ لانه لا يصل للفرق بين
 الخفة أو الناصبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتي للدعاء والتي فعلها جامدا لا تقع
 بعد التامخ بل يتبعها فاصل بعد الخفة بخلاف التي فعلها متصرف وغير دعاء (قوله
 احدها الثاني الخ) الحاصل ان الفعل امض أو مضارع وكل منهما مثبت أو متني
 فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو متنيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا
 ففاصله حرف التثنية وان كان متنيا ففاصله ان أو لم أو لا ولما اشبهت لوان الثاني
 في الامتناع دخلت على الماضي والمضارع اه شيخنا دردير على الأشعري (قوله
 ولم يجمع الا في ان ولم ولا) وأما فلم يسمع فلا يقدّم عليه لانه اعترض الفصل بلا
 بان لا فائدة فيه لو وقع بعد الخفة أو الناصبة والجواب ان الخفة بعد فعل العلم
 لا تثبتس وبعض الظن محتمل له ما (قوله فيمن قرأ برفع تمكون) وأما من قرأ
 بنصبها فهي ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذي قرأ بالرفع أبو عمرو وحزرة
 والكسائي والذي قرأ بالنصب هم الياقوت من السبعة اه تصریح (قوله والرابع
 لو نحو ان لو نشاء أم بناه سم) هذا في المضارع ومثال الماضي ان لو استقام وافلوا
 امتناعية واستقام وافل التمرط ولاستقيانهم جوابه والجملة خبر ان (تنبية)

نحو ان يورك من في النار
 أو بشر نحو والخامسة ان
 غضب الله عليهما فيمن
 قرأ من السبعة
 الضاد وفتح الباء ورفع
 اسم الله أو كون الفعل جامدا
 نحو وان ليس للانسان
 الامسي وان عسي ان يكون
 قد اقرب أجلبهم أو مفعولا
 واحد من أمورا احدها الثاني
 ولم يجمع الا في ان ولم ولا نحو
 أنجب ان ان يقدر عليه
 أحد أي يجب ان لم يره أحد
 وحسبوا أن لا تكون فتنة
 فيمن قرأ برفع تكون والثاني
 التمرط نحو وقد نزل عليكم
 في الكتاب ان اذا سمعتم
 آيات الله يكفر بها الآية
 والثالث قد نحو ونعلم ان
 قد صدقتنا والرابع لو نحو
 ان لو نشاء أم بناه هم بدوهم
 والخامس حرف التثنية
 وهو السين نحو علم ان
 سيكون منكم مرفعي وسوف
 أقوله

ذ كر لوني كتب الحياة قليل وان الشغل بها اكثر في لسال العرب (قوله واء علم
 فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت ان هذا من جملة
 الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العيني انشد ابو علي ولم يمزه الى احد وهو
 من الرجز والشاهد في قوله ان سوف فانها مخففة من الثقيلة وتوقع خبرها جملة
 فعلية وفعلها متصرف وايسر بدعا وفصل بينهما وبين خبرها حرف التنفيس والجملة
 سدت مسددا معنوي اعلم وقوله فعلم المرء جملة معترضة والفاء هي التي تميزها
 من الحياية اه (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما
 علمت وقال العيني قاله عليا بن ارقم بن علي اليشكري يدكر امراته بعد حوا وقال
 الخامس هو لابن شريم اليشكري واسمه باعث بالثلاثة وهو من الطويل وقوله ويوما
 عطف على ثني قبله وانشد به بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع
 من التوافاة وهي التسمية بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للراة
 وتقسيم ضم الميم وقع التوافق وتثني المسمى المهمة أي حسن من القسامة وهي
 الحسن يقال رجل قسيم الوجه أي جميل والشاهد في قوله كأن ظبية يتسكن الثوب
 مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وخبرها مفردا وهو رشاد ومعنى يعطو
 تناول وشتمه معنى الميل فعدا بالي والوارق بمعنى الورق وهو نادرا ففعله
 أورق كاتبع فهو باع وفعل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا ظهر على
 الأصل والسلم شحمتين جمع سلة وهو شجر من شجر العضاة ويروي الى ناصر السلم
 من نضروجه بتقاييم الضاد احسن وأراد بالخضرة ان كلام العيني (قوله
 والجملة بعدها مضافة) فتؤول بعاطية كما قال النواف (قوله والخبر محذوف)
 ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحيد فلا عكس لتشبيهه قال العيني وتأمله فإنه
 لم يظن سرلي واعسل وجهه اناسه غير الظبية للراة أو كأنه قال كأن امرأة عاطية الى
 وارق السلم أي ان المرأة تشبهه بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه
 المعكوس) وهو جعل المشبه مشهبا والمشبه به مشهبا ووجه ذلك انه جعل الظبية
 اسم كأن وجعل هذه المرأة خبرها واقعا عدة ان اسم كأن هو المشبه وخبرها التشبيه
 به تقول كأن زيد أسد فقد جعل في الظبية مشهبا وهي في نفس الأمر مشبه به
 وجعل المرأة مشهبا وهي في نفس الأمر مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو
 ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب
 وهو من الزوج ورواه سيدي ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف
 في ثدياه أي ثديا صاحبه وروي صدره فعلى هذا التقدير ورواه النخشي ونحر
 مشرق اللون والواو فيه واو رب فلذا جرت الوجه والمعنى ورب رجه يلوح لونه وثديا

واعلم فعلم المرء يثقله
 أن سوف يأتي كل ما قدرا
 وان كان الحرف كأن فيغلب
 لها ما وجب لأن لکن يجوز
 ثبوت اسمها انفراد خبرها
 وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم
 كأن ظبية تعطو الى وراق
 السلم

بندب الظبية على العاصم
 كأن والجملة بعدها مضافة
 لها والخبر محذوف والتقدير
 كأن ظبية عاطية هذه المرأة
 على التشبيه المعكوس وهو
 ألتجو برفع الظبية على انها
 الخبر والجملة بعدها مضافة
 والاسم محذوف والتقدير
 كأن ظبية وتجر الظبية
 على زيادة ان بين الكاف
 ومجرورها والتقدير كظبية
 واذا حذف اسمها وكان
 خبرها جملة اسمية لم يخرج
 لفصل خبر قوله

ووجه مشرق اللون
 كان ثدياه حشان
 أو عايسة فصالت بذي نحر

لايم و لئلا اصطلا اظلى الحرف
 بلحذورها كان قد الما
 اولم نحو كان لم تعن بالامس
 وان كان الحرف لسكن وجب
 الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم
 فيمن قرأ تخفيف التوون
 وعن يونس والا خفش
 اجازة اعمالها وليس مجموع
 ولا يقتضيه القياس لان
 اختصاصها بالجمال الالهية
 نحو ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون * النوع الرابع
 عشر اسم لا التافية للجنس
 وهو ضربان عرب ومبني
 فالعرب يسا كان مضافا نحو
 لا غلام مفر عندنا او شبها
 بالمضاف وهو ما اتصل به شئ
 من تمامه امام وقوعه بنحو
 لا حسنا وجهه مذموم او
 متصرب بنحو لا مفيضا خيرا
 مكروه ولا طالعا جلا حاضرا
 او مخفوض بخافض متعلق
 به بنحو لا خيرا من زيد عندنا
 والمبني ما عدا ذلك وحكمه
 انه مبني على ما ينصب به لو كان
 مبرا وقد تقدم ذلك مشروحا في
 باب البناء ثم قلت في المضارع
 بعد ناصب وهو ان او كي
 المصدرية مطلقا وان

ساحبه كتحسين في الاستدارة والصفاء او ورب شجر بلوح لونه وثدياه كتحسين وقيل
 يجوز رفعه على الابتداء والظرف محذوف أي ولها وجه أو صدر ولكن النص اهم
 ان الواو او رب والشاهد فيه تخفيف كثرة وانما عملها حذف اسمها ووقوع
 خبرها جملة وأصله كانه والضمير للوجه أو الشعر أو الشان والجملة الاسمية خبر
 (قوله لا يهون لك اصطلا الخ) هو من الخفيف هاله الامر به انه اذا أفرعه يشجعه
 بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والافتحام فيها بقول لا تفرغ من دخولها
 فان ما تخففه قد وقع فلا فائدة به وذلك في الامتناع والاصطلاء من اصطليت
 بالنار وتصلبت بها واطى الحرب نارا انصيف اليه الاصطلاء الذي هو قاع
 يهون لك والفاء في محذورها التعليل وارتدادها على الابتداء وخبره كان قد الما
 وفيه الشاهد لانها حذفت اسم كان وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقدر مما
 تفصل به نحو كان لم تعن بالامس والالمام التزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله
 وعن يونس والا خفش الخ) قال الامموني واجاز يونس والا خفش اسمها اجبتد
 أي حين اذ خففت قياسا على ان وكان فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم م
 فمبني شأن والوجه له ضمير وحكي بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون
 سمع ولو كان ذلك لم يثبت عن يونس انه اسموني مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير
 (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التي في بعض النسخ وقوله النوع
 الخامس أي من الأنواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي كما تقدم ايضا (قوله
 ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من الأنواع الستة المندرجة تحت
 قوله والبواقي وهو آخر التصويبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أي عن التقييد
 بالتصدير وعدم النحل أي سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشباح
 نواصب المضارع لا تكون الامتصلا فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله
 اذن) والصحح انها بسيطة لامركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة الصحح انها
 الناصبة بنفسها لان مضمرة بعد ها واختلاف فهمها فيقول اسم وقيل حرف وهي على
 القول بالظرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل
 موضع وقال انصاره في الاكثر وقد تخفف للجواب بدليل على انه يقال احبك
 فتقول في الجواب اذن اذ لك ما اذا لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء
 اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب
 أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر موقوف بدأ ومقدرسوا وتعت في صدره أو في
 حشو أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه
 جزءا لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا

قرب لفظه امتهما وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل في فهمها وقد
جاءت على الاصل في الضرورية في قوله

يرجى المرء الا ان يلاقى * ويمرض دون ابعدده الخطوب

أي ان يلاقى ورد عليهم - به بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرا من كاولا
وقد لا يظهر احدهما وبانه يجوز تقديمه مع اول معهما واهما علمها بتخويزها ان اضر ب
والحرف المصدرى لا يجوز فيه ذلك وله ان يعيب عنه بانه قد حدثت لها بالتركيب
حكم آخر (قوله نذ - لا فالتفراء في زعمه ان اصلها لا) ووجهه انما حرفان ناقبان
ثابتان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان
المهمل هو دائما هو ابدال النون انما كنسفة الا العكس اه (قوله وهي والتعليق في
المستقبل) أي على انتهاء الحدث في الزمان المستقبل فانتفاء نفي الى المستقبل من
اشاقتا المظروف المظرف على حد مكر اليبيل اه مدايغي وبه اندفع ما يقال ان
مفادها انما نافية لازمة المستقبل وليس كذلك (قوله نفي المستقبل) اما اني غاية
ينتهي اليها نحو وان نبرح عليه ما كفيين حتى يرجع اليها موسى فان نفي البراح مستمر
الى رجوع موسى واما الى غير بقايتهم فمخالف واذا با فان نفي خلق الذباب مستمر
ابدال ان خلفه - م الذباب محال وانتهاء المحال مؤيد قطع اولا كان محكلا محالا اه
تصريح (قوله عاملة النصب دائما) أي في المشهور والانتقاد واداءها هو ورود
الجزم في قوله * ان يعزل للمعينين بعد ذلك منظر * وقوله * ان يعجب الآن من
رجائك من * حرك دون بابك الحلافة * اه فيسبى نفي التطور وليس قوله دائما راجعا
لقوله نفي المستقبل والأياد التأييد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كى تارة تكون جارة
وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله ان نبرح عليه ما كفيين) أي
ان نبرح على حالنا واذنا في عبادة العجل الى وقت رجوع موسى فان حرف نفي
ونصب ونبرح فعلى لقبوله قد ومضارع لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال
الناقصة من برح أي زال منصوب بمن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره
واسمه ضمير مستتر فيه وجوب تقديره نحن ونخبره ما كفيين والكف والكوف
اقبال الانسان على الشيء ملازماته لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بعا كفيين
اه مدايغي * (تنبه) * لا تقتضي ان تأيد النفي خلافة للزحشرى في انموزجه
لانهم لو كانت للتأييد لزم التناقض بذلك اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم
انسيا ولزم التكرار بذلك في قوله وان يقرنه ايد او ان تجتمع مع ما هو لا انتفاء
الغاية في قوله ان نبرح عليه ما كفيين حتى يرجع اليها موسى وتأيد النفي في قوله
ان يخلفه واذا با بالامر خارج لا من مقتضى ان ولا تقتضى أيضا تأكيدا للنفي خلافا

خلافة النفي في زعمه ان اصلها
لا وهي والاعلى نفي المستقبل
وعامة النصب دائما بخلاف
غيرها من أخواتها الثلاثة
فلهذا قدمت عليها في الذكر
قال الله عز وجل ان نبرح
عليه ما كفيين فان نبرح الارض
أعجب أن لن يدر عليه
أعجب ان نبرح الانسان أن
ان نبرح عظامه وأن في
هاتين الآيتين مخففة من
التقيلة وأصلها أنه وليست
الناقصتان على الناسب
كفي شرطها

لازم مخشري في كشافه في تفسير قوله ان تراني بل قولك ان اقوم محتمل لان تريد به انك
لا تقوم ابد او انك لا تقوم في بعض ازمته المستقبل وهو مراد في قولك لا اقوم في عدم
افادة التأكيده والتأنيب ولا تقع ان دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء بخلاف
لابن السراج وابن منصور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فان اكون ظهيرا
للمجرمين مدعين ان معناه فاجعاسي لا اكون ولا حجة لهم فيها الا مكان حملها على
الشيء المحض ويكون ذلك معاهدة منسبة الى الله تعالى ان لا يظهر مجرما جزاء لان
النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضع في شرح الفطر واختار في المعنى غيره قال ونأتي
ان لادعاء كقوله * لن ترالوا كذلككم ثم لا زلت لكم خالدا تحلوا الجبال
تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أي ولا مختصرة من كيف كافي قوله
كي تتحركون الى السلم وما اثرت فتلاكم واطى العنقيا تضطرم
اصله كيف والدليل على ذلك رفع تتحركون بثبات الازد ولو كانت ناسبة لحذفت التون
على ان المعنى اغما هو على الاستنهام التويحيى أي لا يصح منكم الجروح الى الملح
ولم تأخذ واثارة فلاكم اه من الاثمة في مع تفرير شين نادرد بر وقال بس أي كيف
تبلون والسلم بالفتح والسكمر الصلح وثرت مني اجمع ول من ثارت القليل قلت
قائله واطى مبتدأ وجملة تضطرم الجبروهي مع المتبدا حال اه فتحصل ان كي
اه ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله وتعين ذلك)
أي المصدرية في نحو الخ الحاصل ان كي تتعين لاه مصدرية في موضع واحد
وللتعليلية في موضعين فتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لثلا يدخل
حرف الجر على منسلة مع امكان الاحتراز عنه والتعليل اذا تقدمت هي على اللام
نحو جئت كي لأقرأ كي حرف جر واللام تأكيدها وان مضمره بعدها وينتفع ان
تسكون كي ناصبة لافعل بينهما وبين الفعل باللام كما ينتفع أن تسكون زائدة اذ لم تنبت
زيادتها في غير هذا الموضع حتى يجعل عليه أو تقدمت هي على ان نحو جئت كي ان
تسكون في وقوله * كيما ان تغرو وتتحد بها في كي حرف جر وينتفع ان تسكون ناصبة
اللا يدخل الحرف المصدرى على منسلة مع امكان الاحتراز عنه وتحتل المصدرية
والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بها ها أن نحو جئت كي ان تسكون في
والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بان لان أن هي الاصل
وما كان اصلا في بابها لا يكون مؤكدا تفسيره أو لا تقدم عليها اللام لفظا فيصح أن
تسكون مصدرية بتر اللام مقدره قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمره بعدها وقد
نظامت ذلك قلت

أن تسكون مصدرية
لا تعليلية وتعين ذلك في
نحو قوله تعالى لكي لا يكون
على التوئين حرج فاللام
جاءة دالة على التعليل وكي
مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية

كي مصدرية اذا تقدمت * لام عليها: دجيل العلماء

وهي لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كي لا عملا
 او وقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكي ان تكروما
 وجوز الوجهين ان توسطت * نحو لكما ان اتى منظما
 والراجع التعليل والتجوز * هذين فيما ان رلام، وما
 اه مدافعي (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) أي عند ما كان الاحتراز فلا يرد نحو
 قول الشاعر

فلا والله لا يلقى لمالي * ولا للسام ابد ادواء

فادخل اللام على اللام تأكيذا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أي
 الجمع بين كي وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب ان يعمران بعد
 كي التعليلية (قوله فقالت أكل الثامن الخ) الاصع ان قائله جوبل بن عبد الله بن
 معمر بن سباح وقال الزخشي قائله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة
 وقالت فعل ماض وأكل الهزرة الامة فهام وكل مفعول ماضق واسانك مفعوله
 الثاني واصبحت أسع واحمها وانما خبرها كي تعليلية لتأخران عنها ومازائدة
 وان مصدرية وتغربضم الغين المجهمة وبالزمن الغرور منصوب بان المصدرية
 وتخدعا من الخداع عطوف عليه والعنى اصحت ما تخا كل الناس خلاوة اسانك
 والغرور والخداع فهو عطوف تفسير وهو ارادة المذكور بالانسان من حيث
 لا يعلم والناهد في كيمان تغر حيث جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز الا في الضرورة
 (قوله ولا يجوز) أي هذا الاستعمال وهو الجمع بين كي التعليلية وان المصدرية
 (قوله ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية)
 ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارية هو مذهب سيدي والجهور
 ويحتم جئت لكي أعلم وقولهم كيمه وعن الاندلس ان كي دائما جارية وان النصب
 بعدها ان مضمرة أو ظاهرة وردة بقوله تعالي لكي لاتأسا وان زعم ان كي تأكيد
 للام كقوله * ولا للاهتهم ابد ادواء * رد بان الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن
 السكوفيين ان كي ناصبة دائما و برده قول العرب كيمه بمعنى له فان أجابوا بان الاصل
 كي يفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما لا يستهامة عن المصدر وحذف
 ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
 فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير
 وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيمه فيعود أي كيمه يسجد قلنا ان ثبت
 حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال
 لم أرف على حذفه اه تصریح (قوله فلانصب بها ثلاثة شروط) قيل لجواز النصب

لان الجار لا يدخل على الجار
 ويمتنع أن تكون مصدرية
 كي نحو جئت كي أن تكروني
 اذ لا يدخل الحرف المصدرى
 على مثله ومثل هذا الاستعمال
 انما يجوز للشاعر كقوله
 فقالت أكل الثامن أصبحت
 مانعا *
 لسانك كما ان تغر وتخدعا
 ولا يجوز في التثنية لا الكوفيين
 وقول جئت كي تكروني
 فتخذه كي أن تكون تعليلية
 فتكون جارية والفعل بعدها
 منه ويابان محذوفة وأن
 تكون مصدرية ناصبة ولو لها
 لام جر محذوفة وقول مطلقا
 راجع الى ان كي المصدرية
 فان النصب لا يتخاف منها
 ولما كانت كي تنقسم الى
 ناصبة وهي المصدرية وغير
 ناصبة وهي التعليلية أخرتها
 عن ان وأما اذن فلانصب
 بها لانه شروط أحدها

وقيل لوجوبه والاول ارجح فيجوز ان الغاؤه مع الشروط حتى يبدو عن بعض
العرب ان الغاءه مع استثناء الشرط وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعمالها
الاكثر من جملة على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها
وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والسر جمع في ذلك
كاه الى السماع (قوله مصدره) أي في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف
محلها فان كانت غير مصدرية بان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خيرا
عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان
تاتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جوابا للقسمة قبلها امد كور نحو والله اذن لا
أخرج ارم قد ركه لئن عاد لي الخ (قوله لئن عاد لي عبد العزيز الخ) فانه كثير
عزوة من الطويل يسلم يسلمح عمر بن عبد العزيز بن مروان أحد الخلفاء الامويين
وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز هذا الشاعر وذلك لانه امتدحه
بضمير صيغة فأعجبهم فقال له تن أعطيت ففني أن يكون كتابه فلم يجبه الى ذلك
وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمني وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى
وأتمى عليه أن اكون كتابه كما فعلت اولاً وعبد العزيز هذا هو أبو السيد
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * الاعراب * الادم لام القسم ويقال لها
المؤذنة لانها آذنت بالقسم وطأت الجواب له أي مهده له نحو لئن أخرجوا
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جارم عائد فعل ماض محله جزء لا يكونه فعل الشرط
لي متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمحله امتعاق بهاء وأمكنني فعل ماض
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعاق بهاء والجملة معطوفة على جملة عاد
اذا حرف جواب وجزء لانافية اقبلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء متعوله
وجملة لا اقبلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذا
لوقوعها في وسطه بين شيئين لا يتعنى بأحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه
العورة انعتت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوبه لا لاقا لما وقع
في المعنى تبعاً لما شارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكن تبرعزة (قوله فالرفع اعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركني فمهم شطيرا * اني اذن أهلك أو ألهبها

ينصب أهلك باذن مع انهم ما وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها ما نضرو رؤا وخبر ان
محذوف أي اني لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على
هذاهم مترضة بين اذن ومهي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء

أن تكون مصدرية فلا تعمل
شئاً في نحو قولك انا اذن
أكرمك لانها مترضة بين
الجملة والخبر وليست مصدرية
قال الشاعر
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا اقبلها
فالرفع اعدم التصدير لانها
فصلت عن الفعل لان فصلها
لا يعنفون كما يأتي الثاني أن
يكون الفعل بعدها مستقبلاً
فلو حدثت شخص بتحديث
فقلت له اذا تصديق رفعت
لان نواصب الفعل تقتضي
الاستقبال وأنت تريد الحال
فند انما

الى عدم اشتراط التصدير والشطب بيشين مجمعة الغريب وقال الاصمعي البعيد
وهو معمول لانه كفى لاحال **فائدة** قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان
ترزق في ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل همل
اذن لو قوعها حسوا أو على الجماعتين مما يجاز الرفع والنصب لتقدم العطف وقيل
بتعين النصب لان ما بعده هامة تأنف فتدافع أي تنافيا أي الحال والاستقبال
(قوله الثالث أن يكون الفعل متصلا أو منفصلا بالتسم الخ) في الحقيقة الشرط
عدم انفصال المضرو وهذا سادق بالاتصال وبالفصل غير المنضرب تأقل (قوله أو
منفصلا بالتسم أو بلا) وابن عصفور أجاز انفصال الظرف وابن بابشاذ انفصل
بالتداء أو باليدع والوكسائي ودهشام انفصل بمفعول الفعل أي الفعل الذي بعد
اذن والارجح عند الكسائي حينئذ النصب وعند دهشام الرفع مثال الظرف اذن
في الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المفعول اذن
صاحبك أكرم قال الاشموني والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك وقد نظم بعضهم
ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا نيتك أولا * وسنت فعلا بعد هامة متقبلا
واحذر اذا أهمتها أن تنفلا * لا تحذف أو تداء أو بلا
وافصل بظرف أو مجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النيبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعمللا

(قوله اذن والله نزهة بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد
ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة ففضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعرا
في الاسلام وفي الجاهلية وشاعرا عربيا ولله عليه وسلم وشاعرا عربيا كلها
في الاسلام وقال الاصمعي حسان أشعر أهل الحضرة فقال له أبو جهم يأتي له أشعار
ليته فقال الاصمعي نسبت له وليس له وقيل لحسان لان شعره في الاسلام يا أبا
الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتميز فقلنا يجوز شعر
من يتقى الكذب في سنة أربعين في خلافة علي رضي الله عنه وقيل سنة خمسين
وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة ستين جاهلية وستين
في الاسلام والبيت من نصيبه من الوافر (الاعراب) اذن حرف جواب وفصل
بالتسم نزهة مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنزهي ويشيب مضارع
مرفوع وفاعله مستتر فيه هو والفاعل مفعول والجار والمجرور متعلق ويشيب
والشيب مضاف اليه والجملة منتهية للحرب والشاهد في اذن والله نزهة والحرب
يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما ان يفترط النصب الخ)

الثالث أن يكون الفعل إما
متصلا أو منفصلا بالتسم أو
بلا انافية فالأول كقولك
اذن أكرمك والثاني نحو
اذن والله أكرمك وقول
الشاعر
اذن والله نزهة بحرب
يشيب الفاعل من قبل المشيب
والثالث نحو اذن لا تفعل
فالفعل بغير ذلك لم يجر العمل
كقولك اذن يا زيد أكرمك
وأما أن يفترط النصب بها
أمران أحدهما أن تكون
مصدرية

ونقل الجعاني عن بعض بني صباح الجزم بها كقوله
 اذا ما غدا ونا قال ولد ان اهلنا * تعالوا الى ان ياتنا الصيب نخطب
 قاله امرؤ القيس وغدا ونا بكرنا ونخطب بكرنا اطاعنا ملة مضارع خطب
 جميع الخطب اه يس وبعضهم اهل ان جلا على ما المصدرية عند وجود الشرط بين
 كقراءة ابن محيي من ان اراد ان يتم الرضاة وقوله
 ان تقرأ ن على اسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا احدا
 هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هي مخففة من التقييلة ردد بان عطف
 المصدرية في قوله وان لا تشعرا علمها منع من ذلك وقد يقال لا يرفع لانه من عطف
 المصدر المؤثر على الفعل وظاهر كلام ابن مالك ان اهمها السابق اه اشعوني
 مع زيادة من حواشيه (قوله بشرط اعمالها) مفرد مضارع فيصح الاخبار بقوله
 امران (قوله لازائدة الخ) ولا ان الائمة فانهم ترد في غير المتكلم نحو قولهم ان فعلت
 اه يس (قوله الشرطان) كونهما مصدر يتغير مخففة من التقييلة (قوله
 والذي اطمع) عطف على الذي خلفه في الواقع معتقرب من قوله فانهم عدوا لي الا
 رب العالين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بشرط) ترك رابعا وهو
 ان تأخر عن اجلة فلا يجوز ذلك كرت عمدا ان ذهب لعدم تأخر الجملة بل يجب
 الاتيان بأي او ترك حرف التفسير اه تصرح (قوله ان اصنع الفلك) هو تفسير
 لعمول مخذوف تقديره اوحينا اليه شيئا هو ان اصنع الفلك وهو ايم ان مضمرة
 أي لا فعل المخذوف لان نفس الفعل وبه اندفع ما يسأل انك اذا قلت كتبت اليه
 ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العمود في قولك هذا
 عمود أي ذهب واهذا الوجه بان مكان أي لم تجده مقبولا في الطبع واهذا ذهب
 الكوفيون الى انكار ان التفسير يتردد على قولهم ان افعل تفسير
 للمفعول المخذوف أي كتبت اليه شيئا هو افعل اه من حواشي القطر ومن
 التصريح قاله يس وقوله اوحينا اليه ان اصنع الفلك الجملة مفسرة فلا يحسن لها
 من الاعراب لسكن قال المصنف انها مضمرة للجملة وخالف غيره فقال انها مضمرة
 لعمول مخذوف او مذكور قال الكافيجي والظاهر ان الاصحاء متعلقين بها هنا
 متعلق متعوية فتكون منصوبة للمحل اه فتأمل (قوله واذا رحيبت الى الحوار بين)
 أي اوحيت شيئا هو امتواي الخ فامنا وتفسير للموحى لا للاصحاء (قوله أي انطلقت
 استهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس فيه معنى القول دون
 حروفه بل هو فعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشي في قوله ان امشوا المشي
 المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت استهم بلفظ هو امشوا

لازائدة ولا مضمرة الثاني
 ان لا تكون مخففة من
 التقييلة وهي الزائدة علما او طنا
 نزل منزلته مثال ما اجتمع
 فيه الشرطان قوله تعالى
 والذي اطمع ان يغفر لي
 خطيئتي يوم الدين والله يريد
 ان يتوب عليكم ومثال ما اتفق
 عنه الشرط الا قول قولك
 كتبت اليه ان يفعل اذا
 اردت بان معنى أي فهذه
 يرتفع الفعل بعدها لانها
 تفسير امولك كتبت فلا موضع
 لها ولا لما دخلت عايشه ولا
 يجوز لها ان تنصب كما تنصب
 لو صرحت بأي فان قدرت
 معها الجار وهو الباء فهي
 مصدرية ووجب عليك ان
 تنصب بها وانما تكون ان
 مضمرة بثلاثة شروط احدها
 ان يتقدم علمها اجلة والثاني
 ان تكون تلك الجملة فيها
 معنى القول دون حروفه
 والثالث ان لا يدخل عليها
 حرف جر لا فظا ولا تقديرا
 وذلك كقوله تعالى فاحينا
 اليه ان اصنع الفلك واذا
 رحيبت الى الحوار بين ان
 امتواي ورسولي وانطلق
 المأمهم ان امشوا أي
 انطلقت استهم بهذا الكلام

و بجلاف شعروا آخردهواهم أن الحمد لله رب العالمين
 و بجلاف شعروا ما مات لهم
 الا ما أمرتني به أن اعبدوا
 الله فليست أن فهم مفسرة
 لقلت بل لا أمرتني و بجلاف
 شعروا كنبت اليه بأن افعل
 و مثال ما اتفق عنه الشرط
 الثاني علم أن سيكون منكم
 مرضى أفلا يرون أن لا يرجع
 إليهم قولاً وحسبوا أن لا تكون
 فتنة فيمن قرأ برفع تكون ألا
 يرى انه في الآيتين الأولى
 وقعت بعد فعل العلم أما في
 الآية الأولى فواقع وأما
 في الآية الثانية فلان مرادنا
 بالعلم ليس افظ علم بل ما دل
 على التحقيق فهو فيهما
 مخففة من التثنية واسمها
 محذوف والجملة بعدها في
 موضع رفع على الخبرية
 والتقدير علم أن سيكون أفلا
 يرون انه لا يرجع إليهم قولاً
 وفي الآية الثالثة وقعت بعد
 الظن لان الحسابان ظن وقد
 اختلف اقراءتها فمنهم من
 قرأ بالرفع وذلك على اجراء
 الظن مجرى العلم فتكون
 مخففة من التثنية واسمها
 محذوف والجملة بعدها خبر
 والتقدير وحسبوا انها
 لا تكون فتنة ومنهم من قرأ
 بالنصب على اجراء الظن

أى هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر
 (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت) الا اذا أول بأمرت (قوله فتنة فيمن قرأ
 أى افعله وهو به (قوله نحو كنبت اليه بأن افعل) و بجلاف كنبت اليه
 أن افعل وقد رت الباء كالتفخيم للصفة (قوله و مثال ما اتفق عنه الشرط الثاني)
 أى من شرطى النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسك الشارح عن الزائدة
 فلم يشرحه مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة
 والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة وانتكلم عليها تقيماً للفتنة فيقول
 الزائدة هي الثانية للما الوقيية فلا الجازمة أو هي الثانية تولا الإيجابية التي
 بمعنى الاحتفال أن جاء الشيراً أتمه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله
 * كل طيبة أعطوا الى وارق السلم * فيمن جرت طيبة وسعنى أعطوا وتطاول الى الشجر
 لتناول منه والوارق اسم فاعل من ررق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله *
 واقسم ان لو انتم قبنا وأنتم * لسكان لكم يوم من الشر مظلم * وزعم الاخفش انه ارتاد
 في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والياء الزائدتان الاسم ويجعل منه وما
 لنا أن لا نذكر كل وانما نعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بجلاف من والياء
 الزائدة في فأنها الما الاختصاص بالاسم بحذف الجراءه تصریح (قوله فيمن قرأ
 برفع تكون) وهو أبو عمرو وجوزة والكماني والباقون يقرؤون بالنصب (قوله وأما
 في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس افظ علم) بقرأ فعلا
 ماضياً. تلك الحروف إشارة الى أن المراد للمادة لا الفعل الماضي فقط (قوله ما دل على
 التحقيق) سواء دل عليه جملة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أى لا يجرى
 مجرى الظن شعوراً ولا هم ماعلم إلا أن يقوم فيجوز بالنصب وانما بمثله قولك أشير
 به عليك أن تقوم ومن اجراء مجرى الظن قرأه بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب
 نه تصریح (قوله علم الله) بتثنية التثنية رجوعاً لاصل كالمصرح به بعض بخلاف
 ان توقف في قرأته عندنا أو مخففاً (قوله وفي الآية السادسة) وهي وحسبوا أن
 لا تكون الخ (قوله لان الحسابان ظن) أى أصل وضع الحسابان انه بمعنى الظن فلا
 ينافي انه يكون بمعنى العلم (قوله فيهم من قرأ بالرفع) وهو ثلاثة الثالثة
 أو عمرو ومن سمعه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع
 على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد
 اتصال الشك واليقين على اعتبار المنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن
 لا يقوم زيدان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن
 الواقعة بعد العلم ولا اجراء غير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة

بعده فاعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان جائزان عند
سيدويه وأما القراء وابن الانباري فينصبان بعد العلم الصريح انه تصريح (قوله
فلهذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لاعلى أرجحية لان
مرجع القراءة الرواية لا الرأى لان القواء سنة متبعة وانما يدل الاجماع على
الارجحية اذا كان مرجع القراءة الرأى (قوله القراءة الاولى) وهى قراءة
الرفع وقوله أيضاً كالأئمة القراءة الثانية بالاجماع اه فيشى (قوله اذا لا يدخل
ناسب) وهو أن فى الامتساق على ناسب وهو ان فى الآيتين الاولتين ولا على جازم
وهو لم فى الآية الثالثة (قوله وتضمن الخ) الحاصل أن لان ثلاثاً أحوال أحدها
لزوم الاضمار فيمساءد الام التعليل وما عدا العطف على اسم خالص تام الزوم
الانظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لانهما جوار الامرين وهو مع لام
التعليل اذ لم تكن مع لا ولا مع انفع العطف الا حرف الاربعه على اسم خاص
وهذا كله أشاره المصنف بقوله وتضمن أن وجز باقى غير اللام التعليلية وقوله
بخلاف لا يعلم أى فيجب الانظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولا شامعين ومع لام
التعليل انهار أن ويعلم من قوله وهى أى حروف الجر كى الخ أن كى تعليلية أى
موضوعه للتعليل سواء استعملت فيها لم تستعمل كالتى للدافيه والزائدة (قوله
تعليلية) حال (قوله أو مجودية) عطف على فعلية نسبة الى المجرود والمجود والمجرود
مصدر مجده وهو لغذا نكار ما علم فلا يكون الامع العلى قال تعانى ونجدها بها
واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا الذى مطلقاً فهو من المطلق اسم الخامس وارادة
العام وبهذا المذهب قول ابن النحاس الصواب تسميتها الام التى اه بس ومدابغى
(قوله ما كنت أوم أكن لأفعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى بعدها والفعل
الذى قبلها سار احدا كما فى المثلين خلافاً للكسائى بقراءته وان كان مكرهم اتزول
منه الجبال يكثر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائى لاختلاف فاعل كان
وتزول لاعلى الرابع مع أن قراءة الكسائى يشق اللام ورفع تزولتاه مدابغى وان فى
الآية نافية قال بس واما ان فشمها خلاف واستعمل المرادى على وقوع لام المجرود بعد
أن بقراءة الكسائى وان كان مكرهم اتزول ونظر فيه فى المعنى واستظهر انها لام كى
وان شرطية اه فقد نصب قراءة نصب اللام لكسائى وهو مخالف للمدابغى ولا بد
أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية اخوات كان ككأسج وأمسى ودون غير
باب كان كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلابعض وأجازهم بعضهم فى كل فعل منى
تقدمه ما نحو ما جئتنى لتكرمنى وهو فاسد لان هذه لام كى اه بس على الفا كهى
ولا بد أن يكون الثانى ما أول كما فى واختلف فى خبر الناسخ الواقع قبل لام المجرود

فلهذا أجمعوا على النصب
فى نحو أم حسبتم أن ندخلوا
الجنة أم حسبتم أن تتركوا
أحب الناس أن تتركوا
ظن أن يفعل بها فاقرة
و يؤيد القراءة الاولى أيضاً
قوله تعالى أوجب الانسان
أن ينجم عظامه أوجب
أن ان يقدر عليه أحد
أوجب ان لم يره أحد الا ترى
انها من مخففة من الثقله
اذ لا يدخى الناصب على ناسب
آخر ولا على جازم ثم قلت
وتضمن أن بعد ثلاثة من
حروف الجر وهى كى نحو كى
لا يكون دولة وحتى ان كان
الفعل مستقبلاً بالنظر الى
ما قبله نحو حتى يرجع اليها
موسى وأسلت حتى أدخل
الجنة واللام تعليلية مع
المضارع المجرود من لان نحو
ليغفر لك الله بخلاف لا يعلم
أو مجودية نحو ما كانت أولم
أكن لأفعل

على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف
غير جازز يذو كيد انتهى لكنه ما نصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه
التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية التوكيد
كما أدخلت الياء في ما زيدت ما هي عندهم حرف زائدة وكذا نصب بنفسه
واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الحرف في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل
في الأفعال وأجيب بأنهم لم يعلموا لا يعملون هذه الكتابة وإنما انهم لم يحذفوا وهذه
اللام جارة متعلقة بذلك الحرف المحذوف والناسب أن مضمرة والمصدر المنسب
من أن المضمرة والفعل المنصوب هما في موضع جبر باللام وهو مذهب البصريين
وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمداً كلاً فإنه
لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيزه لا يعمل فيما قبله او يجوز على رأى
الكوفي لان اللام لا تنفع العمل فيما قبله او اعترض المرادى على قول البصري
بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزايدة وتندبرهم من بداية تنضى
انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المعنى أن المقوية ليست بزايدة محضة ولا
معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيدي عند البصريين أن الأصل
ما كان قائداً للفعل وفي قصد الفعل أبلغ من نفسه واستشكاه الامامى بأن
التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب واردة في السبب وثالثها
قول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في من التمهيل
وصرح به ولده وان كان الذي في شرح التمهيل موافقة البصريين لانه قال
سميت مؤكدة لاجتماع الكلام بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن للنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد
ما كان يذم قدره أو هاهنا لان يفعل اه ويرد على القول الثالث انه اذا كانت
أن مقدره بعد اللام يلزمه الاخبار بالنصدر عن الجنة وهو لا يجوز أجيب بأن
الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجنة جائز وان لم يحجز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضماع
أن فصاره فخرط في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى
على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون مذهب اليه ابن مالك
كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوز التحقيق اه من مذهبنا ومن يس من
مخلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أي تضمير وجوباً بعد
ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوباً لان خصوص الثلاثة في الواجب وأما
فهي في حيز الجائز وهو اندفع قول القيسى لو قال به دار بعبارة كان أولى لتكون

وبعد ثلاثة لانه من حروف
العطف

الترجمة مطابقة لما به ها (قوله وهي أرا التي بمعنى الى الخ) اعلم أن تكون
أو بمعنى الاجمع عليه كافي شرح العمدة واتفق عليه سيويه قال الرضي أوفى
الاصول لا أحد الشين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
الامر من التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى
حصول الثاني نصبت ما بعد أو في سيويه يقدر بالأو غيره بالي والعينان يرجعان
الى شيء واحد فان فسرتة بالافاضة بعد المحذوف وهو الطرف أي لا لزوم
الوقت أن تعضني فهو في محل نصب على انه طرف لما قبل أو وعند من فسر به بالي
جعل ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر بأو
بخلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تدبيرها بالاولى
تقديره معنى واغراب ونص ابن مالك في شرح السكاكية على انه تقدير لحظ فيه المعنى
دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
وبعدها أن تامة للفعل وهما في تأويل مصدره طرف باره في المصدر قبلها
اه يس على الفاكهي وقال السيد ابن مالك ضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان
كان ما قبلها تفضي شيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ فشيأ
بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى اللام العلية فتعولاً طبع من الله أو بعقرى اه (قوله
وفاء السبية) أي انشاء المفيدة للسبية أي ان ما قبلها اسبب لها بهدها والمراد
السبية مع العطف لانها مع اعادة السبية عاطفة تم مصدرها مقدر على مصدر
متوهم والتقدير في ما تأتينا فتحدثنا ما يكون مثلك اتيان فتحدثت وكذا يعبر في
جميع المواضع وخرجت القاء التي مجرد العطف والاستثنائية كما يأتي ايضاً في
الشرح اه سداني يتصرف (قوله وراو العبة) أي المصاحبة أي ان ما قبلها
مصاحب لما به في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستثنائية (قوله بتني
محض) أي خالص من معنى الايات كما يأتي ايضاً في قوله ما تأتينا الا فتحدثنا
(قوله أو طاب غير اسم الفعل) اه شامل للطاب بالفظ الخبرية يدانصب
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد اناء وراو وراو ثم ان عطفن) لوقال
وبعدها و ثم ان عطفن لسكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجاهل سواء
كان مصدراً كافي الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد يحسن الى اه اكتب اه
اشعوني (قوله ولانهم) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم
خاص (قوله بخلاف اخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة) وهذا مذهب
الجمهور وأجاز ابن كيسان والسري في أن يكون التنصب بعد اللام بعد اذ يماركي
لانه يصح النطق بها بعد ان خرجت لا كرمك أي لكي أكرمك ورد بأنه لم يشب

وهي أو التي بمعنى الى نحو
لازمك أو تعضني حتى
أولا فتعولاً قتله أو يسلم
وفاء السبية وراو العبة
مبنيون بتني محض أو طاب
بغير اسم الفعل نحو لا يفضي
علمهم فهموا ويعلم الصابرين
ونحو لا تطعوا فيه فيعمل عليكم
غضبي * لانهم عن خان
وتأتي مثله * وبعد اناء
واو او وراو ثم ان عطفن على
اسم خالص نحو أو يرسل
رسولاً ونحو * ليس عبادة
وتعريفني * ولانهم من ومع لام
التعابيل اظهار أن كذا وأقول
اختصت ان بأنها تنصب
المضارع ظاهرة ومقترة
بخلاف اخواتها الثلاثة فانها
لا تنصب الا ظاهرة

اضمار كفي غير هذا الوضع فلا يثبت في هذا الموضوع اتهم بس (قوله وانما
تفهم في الغالب الخ) ومن غير الغالب رهو الشاذ قوله سم تسمع بالمعدي
خسيرة من ان تراه ينصب تسمع بانها ماران والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها
في ان تراه وقول طرفه

الايمه الزاجري أحضر الوغى * وان أنهد الذات هل أنت مخدري

ينصب أحضر بان مضمرة يؤيده وان شهد وقول بعضهم خذ المص قبل ياخذك
ينصب يأخذ وقراءة بعضهم بل تعذف بالحق على الباطل فيدفعه ينصب يدفع ولا
يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصر بين الى انه يقاس عليه
وأجاز الاخفش حذف أن قيا ما لو كان شرط رفع الفعل مثل تسمع في رواية
الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن المذكورة
في المتن وهي عشرة رفعت أو نصبت اه تصريح (قوله اما عني فمحو حتى تقي الخ)
اعلم ان حتى التي ينصب الفعل بعدها معتين تارة تكون بمعنى كي التعديلية وذلك
اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو سلم حتى تدخل الجنة فالا مر سبب الاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كانت ما قبلها
غاية لما بعدها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تقي محتمل
المعنيين معا فمحتمل ان يكون المعنى كي تقي أو الى ان تقي أو ما قبله حتى يرجع فهي
لغائية أي وهو مبني حذف مضاف أي الى زمن رجوع موسى اه تصريح والمراد
بالعلة الامر المنفي الى التصديق في الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح
المصدر قبلها امتدادا الى ما بعدها ادبلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه
عندهم ان اريد بالاسلام التيات عليه واستمراره في الدنيا يكون المدخول منتهيا
وحتى حينئذ للغاية اه يسر وقوله والمراد بالعلة الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد
حرف التعديل ان يكون علة فيما قبله الان هذا في العلة الحقيقية (قوله وليس النصب
بحتى نفسا خلافا للكوفيين) قال في شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انم الناصبة
نفسها اجازوا الظهار ان بعدها قالوا الوقت لا سيرن حتى ان اصح القاسية بجاز
وكان النصب بحتى وان تو كسب كما اجازوا ذلك في لام الجعود اه اذا علمت ذلك
فقوله ولا يجوز الظهار ان بعدها في شعر ولا في غيره أي خلافا للكوفيين أيضا حذف
قوله خلافا من الثاني لدلالة ما قبله تأمل (قوله ولا يجوز الظهار الخ) اي فالاضمار
واجب لا جاز تأمل (قوله ويشترط لاضمار الخ) أي ان الشرط في وجوب
الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لمن التكامل
أم لا وبذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لمن التكامل فان فقد

وانما تفهم في الغالب بعد
حرف جبر أو حرف هطفت تأما
حروف الجبر التي تفهم بعدها
ثلاثة حتى واللام وكى
التعديلية أما حتى فمحو حتى
تقي على أمر الله حتى يرجع
النياموسى وليس النصب
بحتى نفسا خلافا للكوفيين
ولا يجوز الظهار ان بعدها في
شعر ولا ترو بشرط لاضمار
ان بعدها ان يكون الفعل
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

هذا الشرط فذارة يجب الرفع ان كان الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان
 مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاثمنوني ويشترط
 لا ضمارة ان أي وجوب عند النصب أي سواء كان النصب واجبا أو جازرا ثم تأملت
 في التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان
 لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة
 يؤدي الى تفيد ان وهي منافية للعالم الملاحظة خلافا في المعنى المحوز الوجهين
 نظرا للاصلحية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى الغيبي أفادته عند النصب
 يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا أو جازرا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى
 زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولا أي ويجوز النصب وترفع (قوله فالقول)
 أي المستقبل بالنظر لما قبلها وزمن التكلم معاه كما تفاد المؤات بهما غيره
 واعترض بان الكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ما ضيان بالنسبة لزمن نزول
 الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للكوف فهو مساو للزوال وقول الرسول في الآية
 وأجيب بان قوله قالوا ان نوح عليه عا كذبن فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادقة
 منهم لما نظوره حكاية كلامهم اذ ذلك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل
 بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي نصبه الله عليه بخلاف آية الزلزال
 وليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو بعد اقرار من الله سبحانه وتعالى أو امره منه
 فالنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه متأسرل وحتى
 يرجع متعلق بتسريح على حذف مضاف أي الى زمان رجوع موسى ليس على
 التقا كهسى (قوله ألا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان
 للاستقبال بالنظر لما قبلها الذي هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة
 الى زمن التكلم مع أنه الحق والمحتاج اليه وقد علمه قريبا (قوله وهو لازمهم
 لالكوف) أراد بالالكوف التامس كما قال وهو لازمهم لان التامس بعبادة العجل
 وليس المراد بالالكوف الملازمة وقوله لازمهم أخذ من قوله ان نوح وقوله
 لالكوف أخذ من قوله عا كفين تأمل (قوله استلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام
 سبب في دخول الجنة كما يفيد ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها علة (قوله والثاني
 وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أي ازعجوا
 ازعجا شديدا مشها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله في قراءة من نصب) وهو
 ما عدا نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لانها انما بما قبلها من حيث
 الاعراب والفعل يؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه وانهم
 يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو ان يفرض ما كان راقعا في الزمن

سواء كان مستقبلا بالنظر
 الى زمن التكلم أولا فالقول
 كقوله تعالى ان نوح عليه
 عا كفين حتى يرجع اليها
 موسى ألا ترى ان رجوع
 موسى عليه السلام مستقبل
 بالنظر الى ما قبل حتى وهو
 ملازمهم لالكوف على عبادة
 العجل وكذلك قولك استلمت
 حتى ادخل الجنة والثاني
 كقوله تعالى وزلزلوا حتى
 يقول الرسول في قراءة من
 نصب يقول فان قول الرسول
 والثامن مستقبل بالنظر الى
 الزلزال لا بالنظر الى زمن
 الانخيار بان انه عز وجل
 نص على ان ذلك به ما وقع

الماضي فيعبر عنه بالضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصور ذلك
الحال العجيب واستحضار صورته في مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولولم
يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الا احد الاثر وهو في
حين انفي فيصدق بنفسه ما كأنه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمان التكلم ولا بالنظر
لما قبلها او حينئذ فيعرض على قوله سرت حتى ادخلها بان الدخول مستقبلا بالنظر
للسير وان كان حالا بالنظر لزمان التكلم بل هو حال تعين الرفع وان كان مؤولا
بالحال وهو المستقبلي بالنظر لما قبلها اجاز الرفع رايك هناك حال مؤول بالاستقبال
وعكس الجواب عنه بان قوله ولولم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد
الاعتبارين مراده احدى من وهو الاستقبال بالنظر لزمان التكلم والمعنى ولولم
يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمان التكلم بل هو حال امتنع اضمار الخ وقد ذكر
الماميني شايبا لذلك فقال وتخصيص مسألة حتى بأسهل طريق ان يقال ان صلح
المضارع بعدها الوقوع الماضي موقعا جاز فيه الرفع والتعجب نحو حتى يقول الرسول
والايات كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فانصب اه يعني بالنسبة لزمان التكلم
فانه الذي يجب نصبه كما مرح به في المعنى واما اذا كان استقبالا بالنظر لما قبلها
فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة
ان يكون الفعل حال وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فضلة أي تم الكلام قبله
وانما وجد الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال
والحال باقي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لانه لما يتعلق
ما بعدها بما قبلها انظر الى الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال
المعنوي جبرا لسافات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ
بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالحملة الواقعة بعدها مستأنفة
فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو ان نبرح عليه عما كفين حتى يرجع
الينام وسبي لانتفاء الحال ونحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلاد حتى
ادخلها أو أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فمن اما الاول فلان طلوع الشمس
لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث
فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع
السبب مع نفي السبب أو الثالث فيسه قائله المرادى ونحو سيري حتى أدخلها لعدم
الفضلة فسيري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولورفع الفعل انصار المبتدأ بلا خبر انظر
التوضيح وشرحه (قوله وأنت في حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول كما كان
المؤول بالحال فيجري فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)

ولولم يكن الفعل الذي بعد
حتى مستقبلا بالتعجب
الاعتبارين امتنع اضمار
وتعين الرفع وذلك كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت
ذلك وأنت في حالة الدخول
ومن ذلك قولهم سرت
الا بل حتى يجي البحر جبر
بطنه

أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى حالة مجئ البعير
 يعرطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما لو قيل بعير الخجى ففى
 حال تأويله لا يفيد الرفع بل كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى
 حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لئلا يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه
 يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالاً حقيقة بل حال تأويله ولا وجوب رفعه بالا اعتبار
 الذى قلنا أو نقول قوله ومعه أى من الرفع لا بقيد تعيينه تأمل وكلام الشارح الآتى
 يتبادر منه انه حال تأويله (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه
 فى قوة فهو الآن لا يرجى ومسيب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضله
 لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال
 التأويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضي والتعبير بالمضارع كذلك قلت حتى
 قلنا لا يرجونه اه يس على الفاكهين ويجرى على الاحتمالين ما جرى فى شربت
 الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة التعبير به يجر الخ) هذا
 المعنى يتبادر منه ان المقصد الحال التأويلى لان التوضيح انما قد مر مثل هذا التقدير
 فى الحال التأويلى وحينئذ يكون للفعل بقوله ومنه قولهم الخ فسكتة وهى ان ما قبله
 حال حقيقى وهذا حال تأويلى ويتجانب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقاً أى من
 الرفع بدون قبده الخ اعم عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجونه او فهو
 الآن يعرطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى وهى الخالية انك الخ
 وانما كان واضحاً لانه حال حقيقة اما لو كان حالاً تأويلياً فلا يتم الوضوح بل هو
 مثل ما قبله فى كونه حالاً تأويلياً وعلى ما قلنا ما لا مناسب ان يقول أى فاننا الآن لا احتاج
 للسؤال بديل قوله أى حتى حالى انى الخ لما علمت ان مثل التقدير قد روه فى الحال
 التأويلى ولك ان تقول قصداً شرح انه حال تأويلى ولكن انما كان واضحاً
 لان تقدير الخالية فيه ظاهرة لكونه فى الحالة وصفاً للمتكلم بخلاف الحال
 التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفاً للمتكلم بل للمعنى عنه المتكلم
 وهو البعير ويزيد المرئى وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالاً حقيقة لكان مثل قوله
 حتى ادخلها فلا يتم كونه واضحاً بالنسبة له بخلاف جعله حالاً تأويلياً فإيتم وضوحه
 بانظر السانبله من الحال تأويلياً تأمل هذا ما ظهر للفقهاء المتكدر بسبب الطاعون
 نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فانها أربعة أقسام) أى مشتمل بين ذلك
 وهو مذهب الكوفيين واما البصريون فيقولون استعملها فى العاقبة بحجاز وكذا
 بقية الاقسام ما عدا العلة (قوله ومنه انما فتحنا الخ) انما فصله عما قبله لكونه
 متعلقاً بالاشكال والجواب المذكور ان فى قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس

ومرض زيد حتى لا يرجونه
 فان المعنى حتى حالة البعير
 انه مجئ يعرطنه وحتى
 حالة هذا المريض أنهم
 لا يرجونه ومن الواضح فيه
 انك تقول سألت عن هذه
 المسئلة حتى لا احتاج الى
 السؤال أى حتى حالى الآن
 أى لا احتاج الى السؤال
 عنها واما اللام فله أربعة
 أقسام احدها اللام التعليمية
 نحو وأتينا البيت المذكور لتبين
 للناس ومنه انما فتحنا الخ
 مبدأً بغيرك الله ما تقدم
 من ذنبك وما تأخر فان قلت
 ليس

لاجتماع الامور الاربعة
 للذي صلى الله عليه وسلم وهي
 المغفرة واتمام النعمة
 والهداية الى الصراط
 المستقيم وحصول النصر
 العزيز ولا شك ان اجتماعها
 له عليه السلام حصل حين فتح
 الله تعالى مكة عليه وانما
 مثلت بهذه الآية لانها قد
 يحق التعليل فيها على من لم
 يتأملها الثانية لام العاقبة
 ونهي ايضا لام الصبرونة
 ولام المال وهي التي يكون
 ما بعدها ايضا مقتضى
 ما قبلها نحو فالتقطه آل
 فرعون ليكون لهم عدوا
 وحزنا فان التام لهم له انما
 كان لاقتهم عليه ولما التي الله
 تعالى عليه من المحبة فلا يراه
 أحدا الا حبه فقصدا وان
 يصبروه فرة عين لهم فسألهم
 الامر الى ان صار عدوا لهم
 وحزنا الثالثة اللام الزائدة
 وهي الآية بعد فعل متعد
 نحو يريد الله ليلين احكم
 انما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس وامرنا بالتسليم لرب
 العالمين فهذه الاقسام الثلاثة
 يجوز لك اطهار ان بعدهن
 قال الله تعالى وامرنا لان
 اكون الرابعة لام الجود
 وهي الآية بعد كون ما مضى مني

فتح مكة علة للغفرة الخ) مفاده ان ما قبل اللام علة وما بعدها معلول وهو خلاف
 المقرر الا ان يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة
 وقوله كذا كرت أي من ان المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله وليكنه
 لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير وليكنه لم يجعل علة له وكذا قوله وانما
 جعل علة لاجتماع الخ قد يراد بها اجتماع الامور الاربعة للذي صلى الله عليه وسلم
 مكة والاطهر في الجواب ان عبارته غير متقوية ومرادها بالعلة السبب المفضي الى
 المقصود ولا شك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح
 عليها التي شأن ان تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح في حتى
 حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد
 بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كمالها
 كما هو مقدر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لا بد لها من حكمه
 وان لم نطلع عليها أم لا فنقول ان مقدران في فن الكلام (قوله ولا شك ان اجتماعها
 الخ) أي فاجتماع الاربعة سبب عن الفتح (قوله وانما يكسر اللام وتخفيف الميم
 عطف على قوله لاقتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله
 ولا يراه أحدا الا حبه) ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من
 المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة مني انتهى ما مش
 نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليلين احكم) أي البيان احكم وكذا قوله ليذهب
 عنكم أي الذهاب (قوله وامرنا بالتسليم) أي وامرنا بالاسلام وبالاسلام هو فاده
 ان امر متعدهم وكذلك لانه يتعدى لمنعولين الأول بنفسه والثاني بالياء فنقول الله
 أمرنا بالاسلام أو بنفسه كفاي قول الردة أمرت الخير فصع قوله بعد فعل متعد
 أي لمنعول واحد كفاي المائلين الاولين أو لمنعولين اثنان الثاني بالياء أو بنفسه كما
 في الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أي التعليلية والتي للعاقبة والزائدة
 واختلاف في الناسب للفعل فقال جمهور البصر بين وتبعهم الموقوف الناسب هو أن
 وقال جمهور الكوفيين الناسب اللام ويجوز اطهار ان بعدها توكيد او قال نعلب
 الناسب اللام كما قالوا وان كان انما يتبعها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والاسيراني
 يجوز ان يكون الناسب أن القدرة بعدها وأن يكون كي ولا تدين ان لذلك ودليلهم
 صحة اطهار كي بعدها فجملة الاقوال اربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا
 الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواته نحو ما أسجيز يذلي فعل وزعم بعضهم
 انه يجوز في لمن قياسا على كان نحو ما طنت يذلي فعل كذا التصريح (قوله بعد
 كون ما مضى) أي لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد ان يكون ناقصا وقوله مني أي بما

في الماضي افظاومعنى اوبلم في الماضي معنى مضارع افظادون غيرهما من أدوات
التي لان ان تختص بالاستقبال ولا كذلك اذ في غيره من اقبل ولما تدل على اتصاف
ذوقه بالحال بخلاف لم واما ان فيرى فيها خلاف كما تقدم اه ليس ويشترط أن
لا يتنقض التفي فلا يجوز ما كان زيدا الا يضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال
للماضي افظاومعنى وتركه مثال الماضي بمعنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
(قوله وهم يجب انهم ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان
لم يفعل رد على من قال سيفعل او سوف يفعل فاللام في مقابلة السين او سوف فكما
لا تذكر ان مع السين او سوف لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم -م انه يجوز اظهار ان
بشرط حذف اللام تحتها بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ورب ان
يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان
المراد بالقرآن المقروء ولا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما
الخير فيه مریدا ونحوه اه مني التصريح (قوله وأما كى في نحو الخ) تقدم انها
حرف مصدرى وتظهر ان بعدها اذا سبقت اللام افظا او تدبر (قوله الا في الشعر)
كقوله * فقالت أكل الناس اسحت ما تخا * اسانك كى ان تغرو وتخذعا * (قوله
خلافا للكوفيين) الثالثين يجوز ان تصريح بان بعد كى المصدرية في النشر فيجوز
عندهم حيث كى ان تكرمنى على ان كى المصدرية هي الناصبة وان مؤكدة لها وتقدر
اللام قبها (قوله واما حروف العطف فاربعة) أى باعتبار الاعداد بعدها بقول
الظهير عن كونه واجبا أو جائزا واما جعل المتان الثلاثة اعتبارا الواجب (قوله منها
لا يجوز مع الاظهار وهو او) فيه نظير بل او وانما والواو تارة يجب الاضمار كما
اشاره المتان بقوله وبعد ثلاثة من احرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار
كما اشار له بقوله وبعد الفاء والواو واوان عطفن على اسم خالص وقد اشار المصنف
الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وتم ان عطفن وهذا الذى اخذناه
من ان هو ما بينه بقوله ولك معين ومع لام التعليل الخ فهل العطف في الاربعة جائز
اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة لا يجب فيها الاضمار كان
حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتي لها عاقبة
فيدخل في حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح في موضعها
الى او ال) المناسب مقالة في الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى او الا لان الحتى
متممين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثاني التعليل مثل كى جملة المعاني
لا وثلاثة الى والاو كى مثال التعليل لارض من الله او يغفرلى ولا يناسب فيه معنى
الى او الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فية من هذا التعليل وتعين

كقول الله تعالى ما كان الله
ليذرا المؤمنين على ما أنتم عليه
وما كان الله ليظلمكم على
الغيب وهذه يجب انضمار ان
بعدها * وأما كى في نحو
حيث كى تكرمنى اذا قدرتها
تعليلية بمنزلة اللام والتقدير
حيث كى ان تكرمنى ولا
يجوز التعبير بـمـجـ بان بعدها
الاقى الشعر خلافا للكوفيين
وقدمضى ذلك * واما حروف
العطف فاربعة وهي او
والواو والفاء وتم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز مع
الاظهار وهو او ومنها ما لا
يجب مع الاضمار وهو تم
ومنها ما تارة يجب مع
الاضمار وتارة يجوز مع
الاضمار والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كاه يفهم مما
ذكرت في المقدمة فاما
أوفيت صب المضارع بان
مضمره بعدها وجوبا اذا صح
في موضعها الى او ال

الغاية في لا تنتظره أويحيى والاستثناء في قولك لا قتلان الكافر أو يسلم ويصلح
 للتقديرات الثلاث لا لزمنك أو تقضي حتى وخرج بقوله إذا صح الخ التي لا تصلح
 في موضعها إلا الأولى أو كرهى الـ المأخوذة على اسم خالص فتعذر أن يجوز أن كما يأتي
 (قوله فالأول كقولك الخ) أى بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح اعطاني
 أو الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حتى) مفعول ثان لتقضي والياء مفعول أول
 (قوله لا تسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للمشيء جده سهلا والصعب
 ضد السهل والتي جمع أمثلية وهي اسم لما يفتناه الانسان وانما ياد الآمال موافقتها
 للسراد وجببها على حسيه وهي هنا المأمولات وانشادها حصولها والآمال
 جمع أمل وهو الرجا والصبر حبس النفس على السكر (الاعراب) اللام لا ابتداء
 واستسهلن مضارع مبني على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد التقييدية وفاعله مستتر
 والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وادرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله
 مستتر والمشي مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الا اذا
 استثناء لصار متعلق بانقادت والشاهد في قوله وادرك حيث جاء فيه أو بمعنى الى
 واشتبب الفعل بان مضمرة وجو أو أنت خير بيان جعل أو على بابها لاحد الشيين
 أو الاشياء يمكن فيها جعله وفيه معنى الا الأولى نحو لا قتلان الكافر أو يسلم ولا زمنك
 أو تقضي حتى وهذا البيت اذا المضارع في الكل منصوب بان مضمرة تقول مع صلتها
 بمندر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم أى ليكون قتل منى أو اسلام منه
 أو ليكون لزوم منى له أو قضاء منه لحي أو ليكون استسهال منى الصعب وادراك
 للمنى اه من التصريح (قوله والثاني) أى كون أو بمعنى الا (قوله لا قتلان الكافر
 أو يسلم) أى الا ان يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الا عجم قيل له ذلك
 للسكنة كانت في اساه من قبيد من الوافر في هجاء شاعر كان بينه وبينه
 مهاجاة غمزت بالعين المعجمة والزاى جوهى عصرت والقباء بالقاف والنون الريح
 وكهوب الريح التواشر في أطراف الانابيب قال الشمني في حاشية المعنى اختلف
 في معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الملاينة تولدناه بالخاشنة الا ان يستقيم وقيل
 المعنى اذا هجوت قوما أيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى وقيل المعنى اذا اشتد
 على جانب قوم رأيت تليدهم حتى يستقيموا الذلوت عهد الكسر لم يستقيم بعد اه وقال
 في التصريح وفيه استهارة تشبيلية حيث شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا
 بالفساد فلا يتكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم
 بحاله اذا غمزت قناه معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها
 ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في تأويل مصدر في هذا ونحوه أى

قلا قول كقولك لا زمنك
 أو تقضي حتى وقوله
 لا تسهلن الصعب وادرك
 المبنى
 فما تقادت الآمال الاعراب
 والثاني كقولك لا قتلان
 الكافر أو يسلم وقوله
 وكنت اذا غمزت قناه قوم
 كسرت كهوب الوتسعيها

ليكون

ليكون منى كسر الكهوب أو استقامة منها اه (الاعراب) الواو عاطفة كذا كان
 واهما اذا طرف غمزت فناة قوم فعمل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله
 كسرت كهوبم أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيم منسوب بان مضمرة والجملة من
 اذا وما بعده خبر كان والشاهد في أو تستقيم (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت
 كهوبم الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح
 ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خير بأنه يصح
 هنا الغاية لان الاستقامة لا ياتي غاية الكسر المفسد ولذا قرر شيخنا الدردير في
 الأشعرى في صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق
 الكهوبون بذلك ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم
 يغتسل منه جزواين مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يسيرا معنى النهى عن الجمع
 بين البول والاعتسال وليس الخوض خاصا به بل لو بال في الماء فقط كأن داخل
 تحت النهى ويجوز فيه الجزم أماده يس (قوله ولا يدارفع) أى ولا جل اشتراط هذا
 الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رجع الخ لفقدر الشرط منه لانها للاستئناف (قوله
 * ألم تسأل الربيع القواء فينطق) * وتسامه * رهل تخبرنا اليوم بيدها * سملق * قاله
 جميل بن عبد الله بن مهلب بن الحارث بن جبير بن فصيحة من الطويل والربيع المنزل
 حيث كان والجمع أربع وربع وربع وربع والمرجع المنزل في الربيع خاصة والقواء
 يشع القاف والمد الخالى الذى لا أنيس فيه ومدها أكثر من قصره وبالبرداء القراء
 التى تبيد من سكرها أى تراكه والسملق يقع السين منه قوله الاملس وذلك العيسى
 الارض التى لا تثبت شيئا (الاعراب) الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم
 والربيع مفعوله القواء صفة فينطق القواء للاستئناف وينطق مرفوع وهى حرف
 استفهام بمعنى النفي وتخبرنا مفعار ع مبنى على النسخ لاتصاله بنون التوكيد
 الحفيزة اليوم طرف لتخبر ويدها ماعل تخبر وسملق صفة لبيدها (قوله وذلك) أى
 وبيان الرفع في البيت (قوله عاطفة) أى لمجرد العطف والاقالسببية عاطفة أيضا كما
 تقدم (قوله الجزم ما بعدها) اعطفه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية
 ان تصب ما بعدها) اذكره في جواب الاستفهام وتوزع في اقتضاء السببية للتصويب بانه
 قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما مرح به بعضهم ودفع بان
 اقتضاءه للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال
 في المغنى والتحقيق ان الفاء فيه أى في البيت للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة
 لا الفعل وحده وانما يقدر الخويون كلمة هو اي يبترا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف
 انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أى فتقد العطف المقارن للسببية

أى الا ان تستقيم فلا كسر
 كهوبم ولا يجوز ان يكون
 التقدير كسرت كهوبم الى
 ان تستقيم لان الكسر
 لا استقامة معه واما الفاء
 والواو فينصب الفعل
 المضارع بان مضمرة بعدهما
 وجوبا بشرطين لا بد منهما
 احدهما ان يكون الفاء
 للسببية والواو للعبية فلهذا
 رجع الفعل في قوله * ألم تسأل
 الربيع القواء فينطق * وذلك
 لان الفاء لو كانت عاطفة
 لجزم ما بعدها ولو كانت
 للسببية ان تصب ما بعدها فلما
 ارتفع دل على انها للاستئناف

في الاشتراط (قوله على انها الاستئناف) أي الخالي من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذون لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المقدم وكأنه قال واللهذا رفع في قوله ألم تسأل الخ اشتد العطف وفي قوله تعالى ولا يؤذون الخ لفقد السببية بل هي مجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضي النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قاله المغيرة بن حنبل من عمر والحظلي وحنبل لقب أم مغاب على أبيه * واعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبنى تميم مبتدأ بمن بأترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستتر بحا من صوب بان مضمرة بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستتر بحا حيث نصيبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين انه روي لاستتر بحا ولا اشكال عليه انه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما في العيني وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يبيدانه بالنصب فيكون فيه شاهداً وان كان المصنف انما اطلق بقوله فاستتر بحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل في غير الطلب فيتركب اخف الضرورتين وهو النصب بدون نفي او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا استفاد من الفيشي (قوله وقوانا طلب يشمل الخ) ان الطلب صادق بكونه بالفعل او بالحرف فيعم العرض والتخصيص والاستثناء والتمني واما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قبل الاسم فيعم الحرف (قوله الامس) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى الكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب النهم والعرض طلب بالبين ورفق والتخصيص طلب بحث وازعاج والتمني طلب مالا طمع فيه أي المستحيل او ما فيه عسر كقول الفقير ايت لي مالا فاجع منه والنفي هو الاخبار بالنهم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقر بالحصول فالجمله ثمانية وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال
مر وادع وانه رسل واعرض لحضهم * تمن وارح كذا الذي قد كلا
انتمى مداغى وقال في التوضيح وشرح وألحق الفراء الترجي التمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة وجوابها ابل قراءة حفص عن عامر فاطلع بالنصب في جواب لعل ابلغ الاسباب ومذهب البصر بين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأزوا قراءة حفص بان لعل امر بت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المر جو وتوقع الرجوع لازم للتمني وفي الارشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب

وقال الله تعالى ولا يؤذون لهم
فيه تذكرون الفاء هنا عاطفة
كما سيأتي الثاني ان يكونا
مستوفين بنفي او طلب فلا
يجوز النصب في نحو زيد يا تيا
فقد ثما انا ما قوله
سأترك منزلي استنى تميم
والحق بالحجاز فاستتر بحا
فضرورة وقيل الاصل
فاستتر بحا بنون التوكيد
الطيفة فأبدلت في الوقف
الفتا كما عطف على الفعا
بالالف وهذا التخرج
هروب من ضرورة الى ضرورة
فان توكيد الفعل في غير
الطلب والشرط والقسم
ضرورة وقوانا طلب يشمل
الامر والنهي والدعاء
والعرض والتخصيص
والتمني والاستفهام فهذه
سبعة مع النفي صارت ثمانية
وهذه المسئلة التي يعبر عنها

ولكل من انما يب من القول يخصه فلتسلكم على ذلك بما

يكشف اشكالك فتقول أما
التي فجو قولك ما تأتيني
فأكرمك ولك في هذا أربعة
أوجه أحدها ان تقدر الفاء
لمجرد عطف لفظ الفعل على
لفظ ما قبلها فيكون شريكه
في امره فيجب هذا الرفع
لان السعل الذي قبلها
مرفوع والمعطوف شريك
للمعطوف عليه فكذلك قلت
ما تأتيني فإنا كرمك فهو
شريك في التي الداخلة
عليه وعلى هذا قوله تعالى
هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون فالفاء هنا
عاطفة كإلا كرنا والفعل
الذي بعدها داخل في سلك
التي السابق فكأنه قيل
لا يؤذن لهم فلا يعتذرون
الثاني ان تقدر الفاء لمجرد
السببية وتقدر الفعل الذي
بعدها مستأنفا ومع استئنافه
ان يقدر مبنيا على مبتدأ
محذوف فيجب الرفع أيضا
لخالف الفعل عن التسايب
والجائز فتقول ما تأتيني
فأكرمك يعني فإنا كرمك

الغراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلت ان من زاد اترجي نصره على الفعل
بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو ما قد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب * واسكن في شرح الازهرية اه الى اراجع الشيخ فيفهمني أرو يفهمني (قوله
بمسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو
ليست أجوبة للطلب والتي وانما الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات
اسكن الثاني يترتب على حصول الأول كجزء فسميت أجوبة لقوله يس اسكن
هذا الترتيب انما يظهر في النساء لا الواو فتأمل (قوله أما التي) سواء كان بالحرف
نحو لا يقضي عليهم فيموتوا وبالفعل نحو ليس زيد حاضر فيكلامك أو بالاسم نحو
أنت غير أن فتحدنا أو التعديل المراد به التي نحو قلنا أتعتنا فتحدنا اه تصریح
وقوله غير أن فتحدنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثر على
منه نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله ان يقدر مبنيا على
مبتدأ) أي مجراه عن مبتدأ محذوف قال في المعنى يحتمل ان تقدير المبتدأ الايضاح
الاستئناف ويحتمل انه لا يستأنف الاعلى هذا الوجه ويكون هذا امر الاصطلاحيا
اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا مرفوعا لان ترتب العطف على عدم
التسوية أمر ظاهر فيمتنع الخفي (قوله ويذكر الخويون هذين الوجهين) أعني
عطف الفعل على الفعل فيشارك في التي واستئناف ما بعد الفاء فيكون مبتدأ وما
قبله اه تي والمعنى على الوجه الأول ما تأتينا فتحدنا فتاتي في الاتيان والتحدت
وعلى الثاني ما تأتينا أنت فتحدنا أي قبت التحديت لعدم الاتيان وهذا الوجه
الثاني معترض لانه لا يمكن تحديت بدون اتيان اذا علمت ذلك فتقول الشارح وهو
سهو أي ما ذكره الخويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه
الأول لا سهو فيه ولا خطأ ويبدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد
الحديث أي كما مر معنى الوجه الثاني وما الوجه الأول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو
الخ) وذكر في المعنى توجيه الماذكرة الخويون وهو ان المعنى ما تأتينا في المستقبل
وقال القيسي يمكن ان يكون قائل ذلك بذكره اتيان الحديث في المستقبل فيقول له ذلك
فيمكن الحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون القول له والقائل
بمكانين متقاربين يمكنهما التكلم ويقعدهنهما الاتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه

لكونك ما تأتي وذلك اذا كنت كلهما الاتيان ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو
لاتقاء التسوية عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الأول سهل التي فيه ما قبل
الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب التي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك تجعل الفاء عطف الفعل
الذي بعدها على التي الذي قبله فيكون شريك في التي وانما الخاصتها للسببية ويذكر الخويون هذين الوجهين في
قولك ما تأتي فتحدنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث

والسواب ما مثلت لك
 الثالث أن تقدر الفاء عاظمة
 لعطف مصدر الفعل الذي
 بعدها على المصدر المؤول مما
 قبلها وتقدر التي منصبا على
 الماعطوف دون الماعطوف
 عليه فيجب حينئذ انصب
 بان مضمرة وجوبا والتقدير
 ما يكون منك اتيان فا كرام
 متى أي ما يكون منك اتيان
 فيعقبه معنى اكرام بل يكون
 منك اتيان ولا يكون معنى اكرام
 الرابع أن تقدر أيضا الفاء
 لعطف مصدر الفعل الذي
 بعدها على المصدر المؤول
 مما قبلها ولكن تقدر التي
 منصبا على الماعطوف عليه
 فينتفي الماعطوف لانه مسبب
 عنه وقد اتفي ويكون معنى
 الكلام ما يكون منك اتيان
 فكيف يكون معنى اكرام
 وهذان الوجهان ساغنان
 فيما تأتينا فخذنا اذ يصح أن
 يقال ما تأتينا محذوبا بل تأتينا
 غير محذوف وان يقال ما تأتينا
 فكيف تحذفنا وتخلص ان
 لنا في الرفع وجهين وفي
 النصب وجهين * فان قلت
 هل يجوز ان يقرأ ولا يؤذن
 لهم فيعة نروا بالنصب على
 لحد الوجهين المذكورين
 لانه في وقت

وقوله ويوجد الحديث أي المترتب على الاتيان هـ ذاه والسجيل أما وجود حديث
 عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله ما مثلت لك) وهو
 ما تأتينا فا كرامك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء
 للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين ان أ كرامك عطف على تأتينا وان
 الا كرام مسبب عن الاتيان ولذا اوجب النصب فهم ما الا أنه في الوجه الثالث
 يلاحظ التي منصبا على العطف الذي هو السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ
 انصبا على الماعطوف عليه فنتفي الماعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من نفي
 السبب نفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل
 بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أي المصدر السابق لها (قوله أي ما يكون منك
 اتيان فيعقبه معنى اكرام) يتبادر من تلك العبارة ان الفاء لعطف والتعقيب بدون
 سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أي على طريق السبب
 تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون نبي اكرام) هذا مرشح في ان الماعطوف
 عليه مثبت لانه متفي ضمنا خلافا لقول الفيشي ان الماعطوف عليه متفي ضمنا
 تأمل (قوله منصبا على الماعطوف عليه) أي صراحة والاف الماعطوف متفي ضمنا
 وكان المناسب للفيشي أن يقول هنا مثل ما قلنا ويحذف مقاله أو لا في قوله منصبا
 على الماعطوف دون الماعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي انه
 منصب على الماعطوف عليه ضمنا لما علمت قريبا تأمل (قوله وقد اتفي) أي الماعطوف
 عليه الذي هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع ساغنان الخ
 وعلى ما قدمنا لا يصح جريان الاوجه الاربعة في ما تأتينا فخذنا فالوجه الاول
 من الاربعة معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثاني انتفاء الاتيان واثبات
 التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان
 فينتفي انتفاء التحديث تأمل (قوله ما تأتينا محذوبا) هذا محل معنى والمناسب
 لما قدمه في بيان الوجه الثالث ان يقول ما يكون منك اتيان بدون تحديث
 (قوله وان يقال ما تأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه في بيان الوجه الرابع
 ان يقول ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفي
 التحديث السبب عن الاتيان فلا يمرض ما تقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان
 تأمل (قوله ان تأفي الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفي الماعطوف
 والماعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن التي فقط فينتفي الماعطوف
 عليه دون الماعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فهما للسببية مع العطف
 لسكن تارة يلاحظ التي منصبا على الماعطوف فقط أو منصبا على الماعطوف عليه

وهو ثانياً فكيف تحدثنا أي لا يؤذن لهم بالاعتذار

فكيف يعتذرون ويمتنع
 صلى الوجه الاول وهو
 ما تاتينا بمحدثنا بل ثانياً غير
 يحدث الا ترى ان المعنى
 حينئذ لا يؤذن لهم في حالة
 اعتذارهم بل يؤذن لهم
 في غير حالة اعتذارهم
 وليس هذا المعنى مراداً
 به فان قلت فاذا كان النصب
 في الآيات جازاً على الوجه
 الذي ذكرته فما باله لم يقرأ
 به أحد من القراء المشهورين
 قلت لوجهين أحدهما
 ان القراء سنة متبعة وليس
 كما يجوز العربية يجوز
 القراءته الثاني ان الرفع هنا
 بثبوت النون يحصل بذلك
 تناسب رؤس الآي والنصب
 بمحدثنا فيزول معه التناسب
 ومن عجيبة النصب بعد النفي
 قول الله عز وجل لا يقضى
 عليهم فموتوا والنصب هنا
 على قولك ما تاتينا فكيف
 تحدثنا لا على قولك ما تاتينا
 يحدثنا بل غير يحدث ولو قلت
 ما تاتينا الا فتحدثنا أو ما تزال
 تاتينا فتحدثنا واجب الرفع
 وذلك لان النفي في المثال
 الاول قد انتقض بالا وفي
 المثال الثاني هو داخل على

ويتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف
 والمعطوف عليه متفقان في الوجهين انه في الوجه الاول النفي من نصب علمها
 مراحة وفي الثاني مراحة على المعطوف عليه وشمتا على المعطوف تأمل (قوله نعم
 يجوز على الوجه الثاني الخ) أي والله صدق المعطوف والمعطوف عليه لكن مراحة
 في المعطوف عليه رضه نافي المعطوف وقال البيضاوي لوجه له جواز بالدل على
 عدم اعتذارهم لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اهتدنا
 حة ثالث لعدم قراءة النصب وبقيدانه لم يقرأ بالنصب وحينئذ قول الشارح
 لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أي ولا الشواذ وحينئذ عمل انه قرئ في الشواذ
 لانها لا تخصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أي في وجهه اذن بدون
 اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد كرام فان في نصب على المعطوف (قوله وليس
 هذا المعنى مراداً) أي ليس اراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد في
 الامرين (قوله رؤس الآي) أي واخر الآيات (قوله ومن عجيبة) خبر مقدم وقول
 الله متبداً ثم خرق قال يس قوله لا يقضى الخ أي لا يقضى عليهم فكيف يجبون
 لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين إذ يقع ان يقضى عليهم ولا يموتون أي
 لا يمكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدرنا هذا التقدير في وفي نظائره لان ان تجعل
 ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفرداً فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل
 الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطاف المفرد على الجملة التي لا تشملها من
 الاعراب اه وقال البيضاوي لا يحكم عليهم بموت ثان فموتوا ويستريحوا وقرئ
 فموتون على حديث لا يؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تاتينا
 الخ) أي والله صدق القضاء فيلزمه نفي الموت (قوله لا على قولك الخ) أي ليس القصد
 نفي الموت ويثبت القضاء فيقضى عليهم فلا يموتوا لان هذا فاسد (قوله ولو قلت
 ما تاتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقض فيه النفي بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف
 المنتقض بالا بعد فتحدثنا فتحدثنا الا في الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافاً
 لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع وينتشر على ذلك ما لو قلت ما جاعني أحد
 الا يزيدنا كرمه فان جاءت الاء الاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي
 وان جعلتها الزيد فنتسه لتأخره عنه (قوله ونفي النفي ايجاب) أي يستلزم
 الايجاب لانه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله باناق الخ) قاله أبو النجم الجلي
 والناقبة نفي الابل أصله انوفة تتحركت الوار وانفتح ما قبلها قلت الفاء وتجمع
 في القلة على أنوف قدمت الوار على النون فصارت أنوف ثم قلبت الوار ياء فصارت أبنوق

و يجمع ايتق على اياتق وايتق بفتح تين سيمر مع تحريك الابل فيه اعنا قها
 (الاعراب) يا حرف ندا وناق منادى مرخم ولفظ الضم القساف على لغة من لا ينتظر
 وفتحها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنا فاعول مطلق نائب
 عن المصدر أو صفة المصدر محذوف أي سيرا عتقا قاله العيني وفتح عتقه ومعناه
 واسعا الى سليمان جار وجرور مفعول سيرا فستر يحا منسوب بان مضمرة لانه
 جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدأ
 خبره حديث أي كافيك الحديث أي كفف عن الحديث واصل المثال المسموع
 حسبك فينام الناس واختلاف في امر ايد فالجمهور على ان حسبك مبتدأ خبره
 محذوف أي حسبك انكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في
 معنى ما لا يخبر به وهو كفف وقيل الضمة لانه واسم مسمى به الفعل وبنى على
 الضم لانه كان مفعول أو أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بافظ الخبر انتهى
 تشرح ويؤس على ان الكسائي (قوله لم يعجزوا لاقالكسائي) أي انما لم يعجزوا
 النصب بعد الخبر (قوله والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم
 الفعل موشع للطلب على قول بخلاف القبي والترضحي فانه مستلزمه لامر موشع
 فاسم الفعل أولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضي عطف مصدر موشع على
 مصدر موشع واسم الفعل جامدا لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما
 المصدر الصريح إذا كان للطلب فقال المنصف الحق انه نصب ما بعده وينبغي ان
 يقيدهم بالطلب باسم الفعل خاصة ما لم يظهر قبله شيئا موشع القبي والغيشي
 ونحوهما على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه
 موشع على كونه يعرف الفعل ومعناه محصورا وقيل انه موشع للطلب كالفعل
 وأعطى حكم الفعل ويرد بان فعل الامر ماضى وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر
 المنسوب منه مع ان خلا اسم الفعل فانه لا يلحق لذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى
 شرواني مع زيادة ووهي اجدر احق (قوله واما النهي فذكر قولك لا تفعل فأعاقبك)
 فان أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة في جواب النهي بعد فاء السببية (قوله
 لا تفعلوا) مجزوم بلا التاهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسببكم يمحبت
 فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه في جواب النهي بعد لا
 قال البيضاوي و يمحبتكم يمحبتكم ويسببكم (قوله ولا تطغوا) مجزوم
 بلا التاهية وعلامة جزمه حذف النون ويحتمل منصوب بفتحة ظاهرة لانه في جواب
 النهي ومثل بثلاثة أمثلة الاول لفعل الصحيح اللام والثاني للفعل بالياء والثالث
 للفعل بالالف والفعل الاول لا تفعل والثاني لا تفعلوا والثالث لا تطغوا

والقوات حسبك حديث
 فينام الناس بالنصب لم يعجز
 خلافا للكسائي والثاني ان
 لا يكون بافظ اسم الفعل
 ولا يجوز ان يقول حسب
 فتسكروا بالنصب هذا
 قول الجمهور وخالفهم
 الكسائي فاجاز النصب
 مطبوعا وفصل ابن جني وابن
 عصفور فاجازاه اذا كان
 اسم الفعل من افظ الفعل
 فتوزال فتسكروا ومعناه
 اذا لم يكن من افظه فتعوضه
 فتسكروا وسأجدر هذا
 القول بان يكون سوايا
 واما النهي فتسكروا لا تفعل
 فأعاقب لا تقول الله تعالى
 لا تفتر واعلى الله كذبا
 فيمحبتكم بعذاب ولا تطغوا
 فيمحبتكم فاضي

(قوله ولو نفضت النهي بالا) قال يس وهل اتقييد بالاشترط ليجز غيرهما أم لا محل
 نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان النقص بالابعد فالعالم يمتنع النصب نحو
 لا تضرب زيدا فبغضب عليك الا ناديا اه يس على انما كفى (قوله واما الدعاء)
 كان المناسب ذكر جواب الاتمساس الذي هو الطلب من المساوي أو يقتصر وا
 على الامر ويجعل شاملا للدعاء واللاتمساس كما هو الظاهر بتسهة الراجحة وقوله
 الدعاء أي بشراً ويخبره قوله اللهم تب دعاء بخير وقوله ربنا اطهس الخ دعاء بشر
 وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وقتي الخ) هو
 من الرمل ورب منادى حذف منه باء النداء وهو مضاف لاء المتكلم المحذوفة
 تخفيفاً ووقتي فعل دعاء والنون للوقاية وانما مفعول وانما في الجواب وأعدل
 منصوب بان مضمره وجوباً وعن سنن متعاقب بأعدل وفي خبره متعاقب محذوف حال
 وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدره منع من ظهورها الساكن العارض لاجل
 القافية والشاهد في قوله فلا عدل والله نبي يارب وقتي حتى لا يبلى عن طريق
 الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشروطه ان يكون بالفعل) أي على
 طريق الاسالة فخرج بالاسم وهو سمي فانه مصدر وخرج بقوله تعالى طريق
 الاسالة الدعاء اللفظ الخبر نحو رحم الله زيدا يدخل الجنة اه يس على انما كفى
 (قوله واما الاستفهام) عرفه العلماء بقوله هم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم
 فهم نفسه قال في الفهم لا عهد فخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لا كنه ففهم المخاطب
 نعم يرد عليه فهمني الان يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشارح واتي لوقال
 طلب الافهام لسكانه وجهه اذا استفهم لا يطلب الا ما يمكن ان يتعلمه المخاطب وانما
 يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره واجيب بان المطالب الحقيقي من الاستفهام
 هو الفهم أي فهم المتكلم مافي ضمير المخاطب والافهام وسيلة لذلك المطالب واعتباره
 المتبادر من اعتبار الوسائل لذلك جعل اطلب الفهم لا الافهام اه
 (قوله فشرطه ان لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام ان لا يتبين وقوع
 الفعل نحو لم تضربه فيما زال يله فان الضرب اذا وقع بتعذر سبب مصدره - تقبل
 منه قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا بشرطه أحد من أصحابنا اذا تعذر سبب مصدر
 مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا مافي معناه واما الاستفهام فبطلب مصدره مراد
 استقباله لاجل معنى الفعل فانما يندفع به مصدره فدراستقباله مما يدل على المعنى
 فاذا قبل لم يضرب بتزيد فاضربك اي يمكن مثل تعذر يف يضرب زيد يضرب منا واما
 الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقبل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر ان الله
 انزل من السماء ماء فصيح وقيل ينصب اه يس على انما كفى (قوله خبرها جامدا)

ولو نفضت النهي بالا قبل الفاء
 لم تنصب نحو لا تضرب
 الا عجزاً في نصب فيجب في
 نصب الرفع * واما الدعاء
 فيكون انما كفى
 فأجاب وقول الله تعالى ربنا
 اطهس على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا
 يؤمنوا حتى
 الا ايم وقول الشاعر
 رب وقتي فلا أعدل عن
 سنن الساعين في خير سنن
 وشروطه ان يكون بالفعل قلو
 قلت سقيا لك في ريبك الله
 لم يحجز النصب واما الاستفهام
 فشرطه ان لا يكون باداة تلها
 جملة اسمية خبرها جامدا فلا
 يحجز النصب في نحو هل
 أخوك زيد فأكرمه بخلاف
 هل أخوك فأكرم فأكرمه
 ولا فرق بين الاستفهام
 بالحرف

لانه لا يمكن تصديده من غير اختلاف لو كان مشتقا فبقي تصديده من المصدر اه تقرير
 (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدأ وانما خبر مقدم ويجوز ان
 يكون شفعاء مفعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء
 عاطفة للمصدر المؤول على المصدر التصديدي مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة
 منهم لنا اه يس على الفاعل كهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من ان تكون
 مركبة مع ذوا وما بعد ها خبر وان يكون مبتدأ وذا خبر والذى صفة له أو بدل منها
 وينبغي ان تكون ذاعلى الثاني اشارة للايلزام دخول الموصول على مثله كقولهم
 من ذا الغائب ماذا التواني اه بما مش (قوله برفع يضاعف) أي على الاستئناف
 وقوله واصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروي بالرفع على الاستئناف
 والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاعقرله (قوله أين بيتك) اين خبر مقدم
 وبيتك مبتدأ مؤخر و اين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول
 لتسير فهو مبنى على السكون محله نصب قال في التمهيد ولا يتقدم هذا الجواب
 على حده بخلاف الكوفيين قال شارحه بدر الدين مكمل الشرح والله لا يجوز تقديم
 الجواب بانفائه على سببه لانه معطوف ولا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز
 السكوفيون متى فآتيك فتخرج ومتى فاستجيب اه والراجع الاول (قوله وكيف
 يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة
 وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فيشي واهل مقاله الفيشي ان المصنف
 ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف منسأل كيف لما احتج لمقاله الفيشي
 لان التمران يكون تاما وكيف حال ويجوز ان تكون نامة وكيف خبرها مقدم
 ولم يذكر وانما الظرف اصلا بل هي اسم استفهام حال أو خبر لانه يكون تأمل (قوله فان
 قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا
 مع انه جائز الا ان يقال قوله فما بال الفاعل لم ينصب أي لم يصح نصبه (قوله فما بال
 الخ) ما اسم استفهام مبتدأ أو بال خبره (قوله فتصبح) أي فهي تصبح والضمير عائد
 على القصة وانما قدره وثبتا لان المختار ثابت هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث
 غير فضلة نحو قام الاعمى الابعار تصد الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث
 ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وعلى ما قررنا فتصبح خبر فهو
 في محل رفع ويجوز ان يكون أصبح بمعنى اصبحت عطفا على أنزل الامل وضع له
 (قوله قلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه
 الاثبات) أي لكونه تقرير بانه دخول الشيء وان شئت قلت انكار بالثبوت فيعلم
 منه أنه لا ينصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من قواين (قوله والثاني

تخوفه هل لنا من شفعاء
 فيشبهه والنوا الاستفهام
 بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
 الله فرضا حسنا فيضاعفه
 يقرأ برفع يضاعف وانصبه
 وفي الحديث حكايته عن الله
 تعالى من يدعونني فاستجيب
 له من يستغفرونني فاعقرله
 والاستفهام بالظرف نحو
 أين بيتك فازور لك ومتى تسير
 فأراقتك وكيف تكون
 فأصعبك فان قلت فما بال
 الفعل لم ينصب في جواب
 الاستفهام في قول الله عز
 وجل ألم تر أن الله أنزل من
 السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة قلت لوجهين
 أحدهما ان الاستفهام هنا
 معناه الاثبات والمعنى قد
 رأيت ان الله أنزل من السماء
 ماء والثاني ان اصباح الارض
 مخضرة لا يتسبب عمادخل
 عليه الاستفهام وهو وثبة
 الطر

واعيا يتسبب ذلك من نزول
المطر نفسه فلو كانت
العبارة أنزل الله من السماء
ماء فتصيح الارض مخضرة
ثم تدخل الاستفهام مع
النصب فان قلت يرد هذا
الوجه قوله تعالى أعجزت
ان أكون مثل هذا الغراب
فأوارى سواة أخى فان
مؤاراة السواة لا يتسبب عما
دخل عليه حرف الاستفهام
لان العجز عن الشيء لا يكون
سببا في حصوله قلت ليس
أوارى منصوبا في جواب
الاستفهام وانما هو منصوب
باعتطف على الفعل المنصوب
وهو أكون فان قلت فقد
جعله الزمخشري منصوبا في
جواب الاستفهام قلت هو
غاطفي ذلك وأما العرض
فكقول بعض العرب ألا تقع
الماء قسح وكقولك ألا
تأيننا فتعدنا وقول الشاعر
يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
تسد ثوبك فبارك الله
وأما التخصيص فكقولك
هلا انقبت الله تعالى فيغفر
لنا وهلا أسلمت قد دخل
الجنة وهو والعرض متقاربان

الح) وعلى هذا فالإفناء ليست للسببية بل للاشتتاف ولو كانت للسببية لانسب في
جواب الاستفهام التقرير وهو قول آخر فالجواب الأول مبني على قول والثاني
على قول وقد تقدم عن يس الخلاف في ذلك والخامل ان الجواب الأول يقول ليس
هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست السماء لسببية وان
وجد الاستفهام انه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اسبب الارض مخضرة
(قوله فلو كانت العبارة أنزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال ألم أنزل
هكذا ظاهره والذي في الآية ألم والم لا تدخل على الماضي فالمناسب ان يقول فلو
كانت العبارة أنزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم أنزل وهو استفهام تقرير
فيمنصب في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أي الثاني بالذي أفاده عدم النصب
بعد الفاء اذا كان ما بعده لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب
في قوله فأوارى مع عدم النصب عن مدخول الاستفهام والجواب بالفتح حاصله
لا يستلزم انه نصب في جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الح) ارادة
الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو
غاطفي ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكاري فيفيد عدم
العجز وعدمه يتسبب عنه المؤاراة اه ثورير لكن كلام النسر ين يدل على ان
استفهام تقريرى أي اقرار بالعجز لانه كان تخبيرا قبل رؤية الغراب (قوله
واما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطاب بيان رزق (قوله ألا تقع انشاء
تسبيح) أي ألا تنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الح) هو من
اليسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلف في
الكريم لغة فسيل الكثير الطير والعرب تسمى الكثير بكر بما وقيل هو الذي
يدوم نفعه ولا يتقطع وقيل هو الذي يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذي له قدر عظيم
وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرء عن النقائص والآفات (الاعراب) بالحرف
بداوين منادى والكرام بضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع رفاعة مستتر
وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء او ما وسولا وقد حرف تحقيق وجملة
حدثوك صلته والعاث محذوف تقديره به والموسول وصلته في محض نصب مفعول
تبصر والفاء لتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكم من عا خبر ومن موسولة (قوله
التخصيص) بجاء هملة وضادين محجمة بين يمينها ما مشاة من تحت وهو الطلب
بفتح وازعاج (قوله متقاربان) أي في المعنى وقوله يحجمهما في قوة العلة كانه قال
متقاربان في المعنى لانه يحجمهما التنبية على الفعل أي على طلب الفعل والفرق
بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وان تخبير بان حقيقة

العرض متميز بقوله وانما يرفق واين وحقيقة التخصيص مقيدة به وانما بحث وازعاج
 فهو ما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالانتماء من حيث
 جهة ما في التنبية على الفعل كدل وقوله التنبية على الفعل أي ذو التنبية لان العرض
 والتخصيص حالة نفسية (قوله يجزمه ما التنبية الخ) قال الفيشي استفيد من
 هذه العبارة ان التخصيص والعرض لا يطلب فمهما لان التنبية لغة الايقاظ
 وهو مذهب المحققين من ان التخصيص حالة نفسانية يلزمها الطاب بحث
 وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق واين وهذه العبارة لا توجد له
 في غير هذا الكتاب وهى عبارة الفقيه بين التخصيص الطاب بحث والعرض الطاب
 برفق فمما سألنا اه (قوله وما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على
 فواهم العروض الطاب برفق والتخصيص الطاب بحث فانهم الايتان بيان في الآية
 اه فيشى والذى في الاشموني التمثيل للتخصيص بآية لولا اخرتني الى اجل قريب
 فاستدرك واعلم ان المتبادر من لولا التخصيص وهو غير متناسب في جانب الرب
 فتستعار لولا من التخصيص الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان
 المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التخصيص لا العرض
 بدليل ان الاشموني مثل لم بالتخصيص تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أى تقام
 العبارة لادالة على التخصيص واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه
 استعار دونه تور من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبهه بطلق الدعاء بطلق
 التخصيص أو العرض عنى ما قال ثم استعير اسم التشبيه لانه تمسرى التشبيه الى
 الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا المراد به لا عرض أو التخصيص
 الخاص الدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض والتخصيص) وهى لولا فان لولا
 يكون عرضا لعرض والتخصيص وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتخصيص
 الذى هو المتبادر من لولا فالأولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثلها
 لتخصيص (قوله وما التمنى) هو حقيقة محبة النفس أى ميلها الى حصول الشيء
 الغير الواجب محبلا كالأهوى كما غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل اكثر ولما
 كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله قالوا فى التمنى طلب
 ما لا طمع فيه او ما فيه غير فهو تفسير بالالزام اه حل قال الشنوافى قولهم طلب
 ما لا طمع فيه الخ أى بليت يخرج الطلب بصيغة فاعل المطلوب به اذ لك فانه لا يسمى
 تمنايا اه والترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشئ الممكن غير الواجب حصولا
 مترقبيا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشئ يطلبه قالوا فى الترجى هو
 طلب الامر المحبوب اه حل أيضا (قوله بالبنى كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد

تجزمه هو التنبية على القول
 الآن فى التخصيص ليدل
 فوكيد وحسب واما قوله تعالى
 لولا اخرتني الى اجل قريب
 فاهم فممن باب التخصيص
 جواب الدعاء والتمنى
 استعيرت فيه عبارة التخصيص
 أو العرض للدعاء *
 واما التمنى فكأنه تعالى
 بالبنى كنت معوم فأنزول
 فطما وقول الشاعر

الفتحى سواء كان الفعل المنصوب به الفاعل له الفعل الاول كافي الآيه التى مثلها
 الشرح اول غيره نحو اينك تأتىنا فخذ لك اى ايت ايماننا منك فتجده ديت منا ولا
 يقدر ايت كان ايمان منك في ديت مثالان ذلك تصدرا لا يحتاج له واما اذا
 كانت ديت داخله على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب انفسه بمن له الفعل الاول
 فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ايتمه يا تيتى
 فيكرمنى فيصيح ان يقال انه فى تقدير ايت الشأن ان يكون منك ايمان ما كرام وايت
 الشأن يفعل ايماننا كراما وقوله يا تيتى كنت معي الخ اى ايت لي كوناهم ففوز
 اه يس على الفاعل (قوله الارسل الخ) قاله امية بن ابي الصلت من السبب
 وناسه ما بعد غايةنا من رأس مجرانا * ويجرى بضم الميم مصدر وتسمى بمعنى الاجراء
 اضيف الى نون المتكلم * الالفنى ورسول منى على الترخ لان الالف عمل لا التبرئة
 وانما فى محل نصب على الصفة ومسا فى محل الخبر لا وقال بعضهم رسول مبتدأ وانما
 مفعول من ما خبر فمجرم منصوب فى جواب الفتنى وهو محل الشاهد باسم رسول
 مفعول يخبره بعد خبره بخلاف أى المسافة التى هي بعد غايةنا حال كونها كالتين
 رأس مجرانا وقال فى الشواهد يا حرف تداءى من ذوف أى يا قوم وبعد
 مفعول يخبرنا بخلاف قول الشواهد يا مفعول لذكوف وغايةنا ضاف اليه فعلى
 نسخة الشواهد يا بعد غايةنا بحرف الداء والذى فى النسخ ما بعد (قوله فهداه امثلة)
 التصب بعد الفاعل الخ) اختلاف فى الناسب الالف فذهب البصر بين ان الناسب من
 مضمرة وهو ما درج الموقوف عليه وذهب بعض الكوفيين الى ان ما بعد الفاء
 منصوب بالخالفون بعضهم الى ان الفاعل هى الذات بقول الجميع مذهب البصر بين
 لان الفاعل عاطفة فلا عمل لها الكثرة اعطفت مصدرها قدر اعلى مصدر متوهم كما تقدم
 والخلاف فى الواو كالتلافي فى الفاعل اشمونى (قوله فسمع الخ) وفي بعض النسخ
 فسمع فى خمسة وقاسه النحويون فى ثلاثة وهذه هى الموافقة لما ياتى ثابته ذكرا امثلة
 خمسة وفي بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى أربعة وهى الصواب
 لان قوله وتأتى مثله من كلام المرادين وفي بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه
 النحويون فى ثلاثة وهى فاسدة دلالة يقتضى ان الجملة معبعة مع أنها ثمانية قال
 ابوحيان ولا احفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهى الدعاء والعرض
 والتضيض والترجي فينبغى ان لا يقدم على ذلك الا بسمع اه وحينئذ فيعلم من
 كلام ابى حيان انه مسموع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجي أحدا الاربعة
 وعليه فالناسب ان يقول فسمع فى ثلاثة وقاسه النحويون فى خمسة تأمل (قوله ولما
 يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم فى الآية مجاز عن المعلوم وانه

والماء رسول تمامها فخيرنا
 فهداه امثلة التصب بعد الفاء
 السببية فى هذه المواضع
 الثمانية واما التصب بعد
 الواو السببية فى المواضع
 المذكورة فسمع فى أربعة
 وقاسه النحويون فى أربعة
 فالاربعة باجموع قبحها
 احدها الفنى كقوله ايماننا
 ولما يعلم الله الذين جاهدوا
 منكم ويعلم الصابرين والفتى
 والله اعلم انكم قضاة دون
 ولا نصرون

مع جهادكم الصبر على ما
يصببكم فيه فيعلم الله حينئذ
فلكم واتعابكم والواو من
قوله تعالى وساواوا الحال
والتقدير بل احسبتم ان
تدخلوا الجنة ومالتكم هذه
الحالة والثاني الامر كقوله
فقات ادعى وادعوان ائدى
لصوت ان ينادى داعيا
والثالث النهي كقول الشاعر
يا أيها الرجل المعلم غيره
حلا لنفسك كان ذاك التامع
ايدأ بنفسك فانها عن غمها
فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهذا الجمع ما تقول ويستثنى
بالقول مثلث وينفع التعليم
لا تندع عن خلق وتأتى منه
طار عليك اذا فعلت عظيم
وتسول لا تأكل السمك
وتشرب اللبن فاذا اردت بالواو
عطف الفعل على الفعل جزم
الثاني وكان شريك الاول
في النهي وكانت قامت لان فعل
هذا ولا هذا حينئذ فيلغى
ساكنان الياء واللام فتكسر
الياء على أصل التثنية الساكنين
وان اردت عطف مضارع
الفعل على مصدر مقدر عما
قبله نصبت الفعل بان مضمرة
وكان النهي حينئذ عن
الجمع بينهما وان اردت
الاستثنائي رفعت الثاني

انتم اعدتم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يسأل لما لا ينبغي وكيف يهجع نفي علم الله
وعلمه قد يمتنع بالواجب والجايز والمستحيل فتدبراه يس على الفا كهي وقال
البيضاوي وساواوا لم الخ أى زلستجاهدوا والفرق بين لما ولم أن لما توقع الفعل فيما
يستقبل وقرئ لما يعلم بفتح الميم على ان اسمه يعلم فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين
يرفع يعلم والواو للفعال أى وساتجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وتطعمهون الخ) هذا
تفسير لمستم (قوله بل احسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام حسبتم للاضراب مع
الاستهزاء الانكارى (قوله ومالتكم هذه) أى عدم المجاهدة مع الصبر أى اتقى
جهادكم المصاحب لجهادكم (قوله فقات ادعى الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعين
الخطيبية وقال الزمخشري ربيعة بن جشم وقال ابن بري دثار بن شيان الغمري عن
الوافر وادعى أصله ادعوى استعمل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت
الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدئ بالفعل فثقال البدورين ثالث يضم
الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانما يجوز الكسر ذكره في فصل همزة
الوصل ولذا قال ابو في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على مانعه وقول المرأة أغزى
أدعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله
وأدعوه وحمل الشاهد واندى أهدشونا والتدى بعد الصوت اه يس والمعنى
فقلت لها ينادى ان يجتمع دعائى وده ولثان أرفع صوت وأهدد دعاهداهين معا اه
تعتريج (الاعراب) فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعى وأدعوا منه وبيان مضمرة ان
حرف هو كذا اندى اسمها واصرت بكسر اللام منه اق ينادى وان بفتح الهمزة ينادى
بكسر اللام منصوب بان وداهيدان فاعل وان ينادى خبران (قوله كقوله لا تنه)
أى قول ابى الاسود الهذلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله التووي وتقدم
الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وثأنى مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد
النهي وبعده في بعض النسخ قبل قوله ايدأ بنفسك بيتان وهما
تدفع الدواى الذى السقام وذى الضنا * كهيما يهجع به وأنت ستعجم
* وارالتكافح بالرشاد عقولنا * منها وأنت عن الرشاد عقيم
ايدأ بنفسك الخ (قوله وكانت قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أى فهو مفيد للنهي عن كل
واحد منهما اقل الامامين وقية نظر لانه يجتمع نفي الجمع بينهما كما يجتمع النفي عن
كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما يجاز يدومرو ويحتمل ان يكون المراد نفي كل
منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما وقت الجبى عذا حاجى بلا صائر الكلام
نصا في الاول اه وأجاب الشئنى بأن معنى قولهم كل واحد أى ظاهره فلا ينافى انه
يجتمع نفي الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكون منك أكل السمك وشرب

لان واشار المؤلف بذلك الى ان واو الهمزة عطفة فاصدر مؤول على مصدر متوهم
 نظير ما قيل في الفتح وجعلها الماصحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله بالية تزد
 ولا تكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) ينصب تكذب وتكون في قراءة حمزة
 رحة نص واقتصر في التوضيح على قوله بالية تزد ولا تكذب ولم يذكر وتكون وهو
 صحيح ايضا عبارة لا تهوني كما اشارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد في
 تكون واما تكذب فهو بالرفع عطف على تزد اه والواو ما قد مناه تأمل (قوله
 والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة) تصغير خطأ وهي الضميمة المالك الخ
 هذا البيت لم يوجد في شواهد هذا الكتاب وله على معنى على اسوة لقوله والخامس
 الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق ومع في أربعة على ما هو في بعض النسخ والقبيل
 بالبيت للاستفهام مبنى على ان الاستفهام التقريري ينصب المضارع في جوابه
 وهو أحد التارئين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب
 المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد في قوله وتكون بانصب
 والهمزة للاستفهام ولم جازم والثم يجوز وبالكون على التوالت المحذوفة تصغيرا
 وانهما ضمير وجازم خبره ويكون بانصب والواو والهاء اسمها او بنى وبينكم
 خبر يسكون (قوله بعد اربعة احواف) قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها اه يس
 على الفاكهسي (قوله او يرسل) على قراءة النصب بان مضمرة بعد ا ووالنقد برأوان
 يرسل وان يرسل في تأويل مصدر عطف على وجبا كانه قيل وما مع اشتران يكلمه
 الله الاموحيا او سمع من وراء حجاب او مر لافا لكل مما در وقعت احوال امن
 القائل اما الوحي والارسال فامرهما اي وامن وراء فهو متعلق بمصدر محذوف
 وكانه قيل او اسماعلم وراء حجاب او كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
 او اسماعلم وراء حجاب او ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا مطلقا على هذا
 التفسير ويجوز ايضا ان يكون المعنى وراء ~~كان~~ بشران يكلمه الله الا الوحي
 او بان يسمع من وراء حجاب او بان يرسل رسولا فيكون كل منهما مفعولا بواسطة
 حرف الجر واما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء هنا
 استثناء منقطع نظر الظاهر القول ليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون
 الكلام اه يس والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي يشرك بسر عيسى بحرف
 ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع لاني ليلة العراج وقوله او من وراء حجاب كما وقع
 الوحي وقوله او يرسل رسولا المراد بالرسول الملائحة كما في كذا يستفاد
 من البيضاوي (قوله يقرأ في السبع برفع يرسل) وهي قراءة نافع بناء على ان يرسل
 مستأنف والفعل خبر لمحذوف لام عطف على الاسم ويلزمه ان يسكون

والرابع التثنية كقوله تعالى
 بالية تزد ولا تكذب بآيات
 ربنا ونكون من المؤمنين
 والخامس الاستفهام كقوله
 وهو الخطيئة
 ألم لك جارم ويكون بيني
 وبينكم المردة والاشياء
 وينصب الفعل المضارع
 بان مضمرة جواز الاوجوب
 بعد الواو وما حرف وهي
 الفاء واو وواو وواو في ذلك
 عطف على اسم مبرمج مثال
 ذلك بعد او قول الله تعالى
 وما كان لبشر ان يكلمه الله
 الا وحيا او من وراء حجاب
 او يرسل رسولا في سبب
 يقرأ في السبع برفع يرسل

أولاً استئناف على نوع من الأضرب لأنك إذا قلت الزهريدا أو يقضيك
 حقلك وجعلت أو يهضيك مستأنفاً لانهني أو هو ويقضيك حقلك أي يقضيك على كل
 حال لزمته أم لم يلزمه فكانه قال بل يقضيك أه يس (قوله ونصبه) وهي قراءة غير
 نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) وأما على
 قراءة رفع آوى فهو خبر ليد المحذوف وآوى مرفوع بضمه مقدرة على اليا مع منع من
 ظهورها الثقل أي أنا آوى قرره شيخنا ديدير وجواب لو محذوف أي لبطشت بكم
 (قوله في محسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جنى
 لا بالجسر عطف على محسبه بديان قوله وقالوا أي قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر
 السبعة) وهم ما عدا نافع (قوله يسون) بفتح مفتوحة فتاة محسبه ساكنة فسین
 مهملة في آخره تون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بجدل)
 بوحدة مفتوحة فاء مهملة ساكنة فدا ل، هملته مفتوحة فلام اسم رجل ويسون
 هذه زوجة معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو
 إلى الشام فكانت تسكن الحنين إلى ناسها وانتدكر إلى مستط رأسها فسميها ذات
 يوم تشده هذه الآيات

- أبيت تتحقق الأرياح فيسه * أحب إلى من قصر مشيف
- وليس عبادة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشغوف
- وأكل كسيرة في كسر بيتي * أحب إلى من أكل الرثيف
- وأصوات الرياح بكل فج * أحب إلى من تقر الدفوف
- وكلب ينسج الطسراق دوي * أحب إلى من قسط ألوف
- وبكر يتبع الأطمعان صعب * أحب إلى من بغل زفوف
- وخرق من بني عمي خفيف * أحب إلى من علج عنيف
- خشونة عيشي بالبدواشمي * إلى نفسي من العيش الطريف
- فأأبغني سوى وطني بديلا * فغني ذلك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الآيات قال لها ما رزيت حتى جعلتني علما عن بقاذ كره الحريري
 في درة الفواص وقال العيني الآيات من بحر الوافر تذكرة لها ضيق نفسها
 واستيلاءه عليها حين تسرى علمها معاوية والصحيح وليس يواو العطف لأنها جمل
 عطفت على جملة قبلها أو من ر وألبس باللام فهو خطأ والشاهد في تقر حيث
 نصب بأن مضمرة ويجوز رفعه على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو سمع بالهيدوي
 خبر من ان تراه والشغوف بضم الشين المجعوم وبالغما من الثياب الرقيقة أه
 قال اللدائمي والارواح جمع ربيع وتحقق بكسر الفاء مضارع حقت الرمح أي

ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد
 القمري رحمه الله تعالى أو أن تر
 لي بكم فسوة أو آوى بنصب
 آوى ولا ويجعله ورد عليه ابن
 جنى في محسبه وغيره وقالوا
 وجهها كوجه قراءة أكثر
 السبعة أو يرسل رسولا
 بالنصب وذلك لتقدم الاسم
 المبرمج وهو قوة فكانه قيل
 لو أن لي بكم قوة أو ابوا إلى
 ركن شديد ومثال ذلك بعد
 الواو قول يسون بنت بجدل
 لا يس عبادة وتقر عيني *
 أحب إلى من لبس الشغوف

دوى جريها والمثيق العالي والعباءة ضرب من الاكسية والشقوف جمع شق
 يفتح الشين وهو ستر وقيق من سوف يشق ما وراءه كذا في الصحاح وقال في
 القاموس الشق بالسكر الثوب الرقيق يحكى ما تحتها انه شقني في كسر بيتي بكسر
 السكاف أسفل شقة الجباء التي تلي الارض من حيث يكسر جانبها والرياح جمع ريح
 والياء بدل من الواو لسكونها اثر كسرة كافي ميزان وتقول العرب الرياح كراهة
 الاشتباه بجمع روح وانجح الطريق الواسع بين الجبلين وفيه ل الطريق الواسع
 مطلقا والمدفوق جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحيكى أبو
 هيبه ان الشق لغة والبكر يفتح الباء الواحدة الفتي من الابل والحريق بكسر
 الخاء المعجمة الكرم السخى والحجل من ولد البقرة والعليف الذي يعاف ولا
 يرسل للرعي والعليج الرجل من كفار العجم والعنيف الذي لا رفق فيه (الإعراب)
 وليس مبتدأ أو عباة مضاف اليه وشره فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد
 الواو وعيني فاعل تقرأ أحب خبر المبتدأ من ابن جابر وحجر رمت عاق بأحب
 والشقوف مضاف اليه والشاهد في وقر والتقدير واپس عباة وقرة عيني (قوله
 الرواية في من نصب تقرأ) قال في شواهد هذا الكتاب وروي وقر الرفع على ان
 الجملة حال من الشاعر المتدر في التمدد يروى عباة وقرة عيني أو على تنزيل الفعل
 منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون مفعولا على الاسم لان الفعل لا يطف على الاسم
 الخالص اه لكن مجي الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو وتوقع فالإحسان
 الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتبر العين الموهلة والذاء المتناة
 فوق وقال في التصريح العترة المعترض للمعروف والمهني لولا توقع من يعرف
 عن فعل المعروف وارضاه ما آثر الشاعر المساوي لغيبه في السن على
 المساوي له في السن (الإعراب) لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف
 أي وجوده والجملة فعل الشرط وفأرضية منصوب بان مضمرة جوارزا بعد انقائه وان
 أرضية في تأويل مصدر عطف على توقع أي لولا توقع معترفاً سنئي له وما للنية كنت
 أوثر كان واسمها وخبرها وأترابا مفعول أوثر وفاعله مستتر على تريب متعاق
 بأوتر (قوله اني وقتلي سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخنعمي من البسيط وسليكا
 اسم رجل والثورذ كالبقر لان البقر تبهه فاذا طاف الماء عابته فيضرب ليرد الماء فترد
 معه وقيل المراد به الطحلب وهو الذي يعلوه على الماء فيضرب البقر منه فيضربه صاحب
 البقر ليذهب عن الماء فيضرب البقر والمناسب للأول لان الغرض من وقوع
 الفعل تخويف غيره وعادت كرهت النساء فلم تشربه وأقل مضارع فعل القمبل
 أعطى ديقه لأعراب اني وان واسمها وقتلي مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا

الرواية فيه بنصب تقرأ وذلك
 بان مضمرة على أنه معطوف
 على اللبس فكأنه قال لابس
 وقرة عيني ومثال ذلك يعظم
 انشاء قوله
 لولا توقع معترفاً أرضية
 ما كنت أوترابا على تريب
 ومثال ذلك بعد ثم قول
 الشاعر اني وقتلي سليكا
 ثم أعقبه * كالشور
 يضرب لما عاقبت البقر
 كانت القرب اذا رأت البقر
 قد عافت وورد الماء تعهد
 الى الثور فيضربه فترد البقر
 حينئذ الماء ولا تمنع منه

منه قوله ثم أفضله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازاً والمصدر المؤول
 عطف على قتلى والخبر محذوف أي موجود وكالثور خبران ويضرب مبنى للفعول
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما طرف يضرب وعانت البقرة فعل وفاعل ولاشك
 انه قتل مصدره في تأويل الفعل وكونه عاملاً وشروط العمل ان يصح حصوله ان
 أو ما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل (قوله فرقاً) أي خوفاً وفي بعض النسخ
 خوفاً (قوله من حمله) أي الضرب (قوله وقولي اسم صريح احتراز الخ) ذكر محترز
 صريح لم يذ كر محترز اسم وذلك بأن يكون عطوفاً على فعل كقوله تعالى ان تضل
 احداها ما فتمذكري في قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليرى حكمكم ويهـديكم
 وفوارم اما ان تطلق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازاً
 وانما هو بالعطف على ما قبله والعمل الشارح لم يذ كر هذا لانه مع لوم من باب
 العطف لا بد ان يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليجري الطائر في غضب
 زيد الذباب فال اسم مؤصول مبدأ نقل اعرابها الى ما بعد فعلها لكونها بصورة
 الحرف ويعطف زيد جملة عطف على جملة ال واعطتها بالفاء لم تحتاج الى
 والذباب خبر المبتدأ كذا في التصريح وأنت خير بأنه اذا كان من قطع الجملة
 فلا يحتاج لاجراجه لان الكلام في عطف فعل على اسم صريح وهو اء عطف جملة
 على اسم مؤول وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله حينان جهة الاسمية الخاصة
 اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم حكم كاهل وغارب فلاشك في هذا التقدير
 في نصب الفعل بعد نحو مجبى فاضل وبتسكروم وعلى هذا التقدير يصح قولك
 عجبت من رجل ضارب ويستم النصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها
 في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم
 الذي يعطى معنى الفعل اعمال المعزاء واهم الالفاظه فكأنه ليس باسم صريح
 بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اهـ ومنه يعلم ان اخراج الذي يطير الخ
 يحصل بقول المترادف صريح تأمل

قوله من الضرب ان يصيب
 وانما النية هو من ضربها
 انما نوعاً من حمله بخلاف الأورد
 وقولي اسم صريح احتراز
 من نحو ما تأتينا فحدثنا فان
 العطف فيه وان كان على اسم
 منتهزم فاننا قد قدمنا ان
 التقدير ما يكون مثل اتيان
 فيه يشاهد كقولك ذلك الاسم
 فافهم ان
 ليس بصريح
 هناك واجب لا جاز بخلاف
 مسئلتنا هذه فان اضمماراً
 جازي يسل نص ان ما لك في
 شرح العمد على ان الالهوار
 أحسن من الاقهار ثم قلت
 باب الجبرورات ثلاثة
 أحدها الجبرور بالحرف

باب الجبرورات

الجبرورات جمع جبرور أي لفظ جبرور أو مجرورة أي لفظه أو كلمة مجرورة وال
 للاستغراق أي جميع الجبرورات ثلاثة أي ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التاء
 ولا تهل ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والاحذف التاء هكذا توضيح كلام الفيشي
 واعترض بأنه اذا حذف المعداد يجوز التذكير والتأنيث (قوله الجبرور بالحرف)
 أي ما كان الحرف آله جره والا فالجاره والمتكلم وقد تم الجبرور بالحرف لان
 الامس في الجران يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة أو التضمين

اعني الحرف (قوله وهو من الخ) أي حرف الجر من رما عطف عليها فلا يقال
 يلزم عدلى ما قاله الاخبار من ضمير الجمع بواحد لساعت انه لا حظ العطف قبل
 الاخبار هذا حاصل ما في الفيشي (قوله وهو من الخ) الحصر اضافي أي بالنسبة
 لا كثيرا المشهور والافتد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا
 وعد أو حاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها وانما شاذان في عمل الجر أحدهما
 متى في الغده ذيل وهي عندهم بمعنى من الابتداءية سمع من بعضهم أخرجها متى
 كما أي من كنه وقال الشاعر * متى ليج خضر لهن شبح * والثاني امر
 في لغة عقيل قال شاعرهم

اهل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم

والشريم يشع الشين المضافة ومجرو راصل في محل رفع مبتدأ وأولهم في لامها الاولى
 الاثبات والحذف وفي لامها الثانية التثنية والتثنية التثنية التثنية التثنية التثنية
 الاربع لا يجوز الجبره اه تصریح وقد ذكر فيه ن كمن جملة الشواذ والمصنف
 هنا ذكر مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسهيت حروف جرائع عملها الجبره قبل
 لجرها الافعال الى الاسماء وبسبب الكرفيون حروف الاشياء لانها تضيف الفعل
 الى الاسم أي تربط بينهما وحروف المضافات لانها تتحدث صفة في الاسم من طرفية
 او غيرها اه تصریح قال الفيشي قوله من الخ مفعول به بيان عملها لسان معانيها
 لان هذا اوطيفة الغوى والاصولى اه كلام الفيشي وانما قدم المصنف من لام أم
 حروف الجر قاله صاحب درة الغواص بغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو شبه
 الملك وبغيره لا اختصاص والاستحقاق في القسمة ثمانية فان وقعت بين ذاتين
 احدهما مائة ففهي للملك نحو المال لزيد والافهى لشبه الملك ولا استحقاق
 والاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احدهما
 مائة ففهي للملك أو غيره مائة ففهي للاختصاص أو بين معني وذات ففهي
 للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يفرق عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل
 وقال الفيشي قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال لزيد للاختصاص نحو الجنة
 للؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه ويانما ان وقعت بين ذاتين
 احدهما مائة ففهي للملك أو بين ذاتين احدهما مائة ففهي للاختصاص بالاختصاص
 الغير مائة ففهي للاختصاص أو بين ذاتين احدهما مائة ففهي للاختصاص بالاختصاص
 للاستحقاق وبغيره فيكون ساكنهما اذا وقعت بين معني وذات تأمل لان
 قوله الجنة للؤمنين فيه اختصاص الجنة بالؤمنين وأما قوله النار للكافرين
 فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أي وأما

وهو من والى ومن وعلى
 والبا وانهم وفي مطلقا
 والاصناف وحتى والواو
 لا ظاهر مطلقا

جرها الضمير في قول المهاج

خلى الذنابات شملا لا كمنها * وأم أو عال كها أو أقربا

فقال المؤلف في التوضيح إنه ضرورة وقال في المعنى والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية فهو ذان قولان والغيشي يقيد قولنا لا وهو عدم جر ما للضمير مطلقا أي لا شذوذ في ضرورة فجملة الاقوال الثلاثة كما قاله الغيشي وقوله خلى أي الحمار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وأم أو عال اسم هضبة بعينها وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وشملا الطرف وكتابتها فتح التاء مستقلة ومعناها قريب أو المعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شملا فربما منه وترك أم أو عال كالذنابات أو أقرب منها اه تصریح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله ضافا) أي حال كون رب مضافا للكعبة أو ولياء المتكلم كما يأتي في الشرح ونذكرنا الرحن وتحياتك فيما حكاه سيديويه أي دخول التاء على الرحن وعلى الحياة نادرا فلذا تركها ما المصنف (قوله المضهرة) أي المحذوفة (قوله ورب الضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها الشنواني في حاشية الآجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء وسكان الباء المخففة وال خامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة ومخففة بعد هاء تاء اه (قوله لضمير غيبية) واختلاف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون إلى أنه معرفة وقيل نكرة واختاره الشيخ شري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التكبراه تصریح (قوله بمطابق) للمعنى كما يأتي أمثاله في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكي الكوفيون جواز مطابقته لفظ الخور به الصراة ورم مار جدير ورم رجالا ورم نساء اه تصریح قال الغيشي قوله ضمير مطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التميز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال ابو حيان لا أعرف من اشترط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أي مع مخالفة لفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها الضمير الغيبية (قوله ومجورر بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح ان الجر بالاضافة قبل بحرف جر قد رجملة الاقوال الثلاثة سيأتي انه يمكن تأويل عبارة المصنف فيتمشى على الرابع (قوله ومجورر بالمجاورة) سيأتي ان هذا قول مرجوح أيضا فيفيد الراجح ان الجاراما حرف وإمام مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان إلى وعلى اه تصریح

والهاء لله ورب مضافا للكعبة أو الباء وكما الاستفهامية أو أن المضهرة وصلت أو منذ ومدلزن غير مستقبل ولا مهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكرة غير مطابق للمعنى قليلا ولا تكرم وسوف كذا راجح وأقول لما أنهيت القول في السرفوعات والضمير بات شرعية في المجرورات وسماها إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجورر بالاضافة ومجورر بجاورة ومجورر بدأت بالمجورر بالحرف لانه الأصل وانما أذكر كراجر وربا التبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البديل وعامل محذوف في باب البديل فرجع الجري في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالاضافة وسمت الحروف الجارية إلى ستة أقسام * أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الأصل وهو سبعة أحرف من وإلى وعن وعلى والباء واللام وفي

(قوله ومن أمثلة ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان كل واحد من السبعة له مثالان
 مثال الجرة لظاهر ومثال الجرة للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فهو
 بمعنى بعد ويحتمل ان تكون على باب أو الة يد رطبيا متباعد في الشدة عما قبله قاله
 الدماميني (قوله رضى الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن منهاها المجاوزة وهي بعد
 التي عما بعد سبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه ينحل المعنى بتباعد عنهم انتقام
 الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفة سبب رضاهم (قوله
 الثاني مالا يجرا الا الظاهر) وجه اختصاص مذومته بالظاهر انهما لما احتضا
 بالوقت لانه معناه اذا كانا معين لخصا بجزر الاوقات للناسية بمرغابها ما احسن
 وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليعتبر الاختصاص وفي حتى
 بانها انما قسمت عن الى بانها لا تجر الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوصا بالظاهر
 وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كانه وطرد
 النوع في الباقي وفي الواو يحط رتبها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين
 وخص الظاهر لاصلته وفي ريب لا اختصاصها بالمتكبر لانها علم على القوة والكثرة
 وانما يحتاج لاملامة في المحتمل للقوة والكثرة حتى يصير بالعلامه متصافي أخذ
 المحتملين والمعرف ما دل على التسوية فلهذا وفي التاء يحط رتبها عن أصلها وهو الواو
 بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم الله وألحق به
 نحو ريب (قوله وحتى) وهي لغاية ولا تجر الا الآخر نحو أو كذا حتى لا تحرك حتى
 رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرق البارحة حتى العياض
 والجر بها واجب وجازر فالواجب اذا كان ما بعدها اسم ضمير داخل فيما قبلها
 كما كونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جرا له ولم يقع الفعل له نحو
 سمعت الايام حتى يوم العيد وانما تمنع العطف بها في الاول لانها انما تمنع عطف بعضها
 على كل وفي الثاني لان العطف يراد به انفصال ما بعده في حكم ما قبلها وهو متقدر
 هنا والجزا اذا كان ما بعدها اسم جزا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو سمعت الايام
 حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الإسلام * (تنبيه) * ان
 دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرآن القرآن من أوله الى آخره ونحو

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى
 ومنك ومن نوح الى الله
 مرجعكم اليه مرجعكم
 طبقا عن طبق رضى الله عنهم
 ورضوانه وعلمها وعلى
 انذلك فتعملون آمنوا بالله
 هو رسوله وآمنوا بالله ما في
 السموات وما في الأرض له
 ما في السموات وما في الأرض
 كل له فانون وفي الأرض
 آيات للوقت وفيها ما تشهرون
 النفس الثاني مالا يجر
 الا الظاهر ولا يختص بظاهر
 معين وهو الاشارة الكاف
 وحتى والوارث الثالث ما جرح
 لفظه بين بعينها وهو التاء
 فانها لا تجر الا اسم الله عز
 وجل وربا مضافا الى الكعبة
 أو الى اليا قال الله تعالى
 تالله فتؤثرون ان الله لقد
 آثرنا الله علمنا وتالله
 لا كيدن أصنامكم وقالت
 العرب ترب الكعبة وتربني
 لانلقن * الرابع ما يجرح

قوله أتى العجينة كي يخفف رحله * والراذ حتى نعله ألقاها
 أو هل عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله
 سقى الجيا الأرض حتى أمكن عزيت * اه سم فلا زال منها الخير مجذولا
 عمل بها والافا الضمير في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حلا على الغالب فهم ما عند
 القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزا فهو

الخاص يقال لان جئتك
أمن فتقول في السؤال عن
هذه الجي ما أو كيه من مكان
أه جار ومجرور كذلك كيه
والاصل لما وكه ما وكن ما
الاستفهامية متى دخل عليها
تحرف الجر حذفتها
وجوبا كما قال الله تعالى فيم
أنت من ذلك ما عم
يشاملون بهم يرجع المرسلون
وحسن في الوقت ان تردف
بهاء السكت كما قرأ البيهقي
في هذه المواضع وغيرها
التالي ان المضمرة وصلتها
وذلك هو النوع الخاص
تقول جئتك كي تكرمي
فان قدرت كي تعليلية
فالتصيب بأن مضمرة وأن
واضحة مع هذا الفعل في
تأويل مصدر مجرور كي
وكانت قلت جئتك لا كراه
الخاص ما يجزى نوعا خاصا من
الظواهر وهو مندوم فان
مجرورهما لا يكون الاسم
زمان ولا يكون ذلك الزمان الا
معينا لا مبهما ولا يكون
ذلك المعين الماضي أو
حاضر الامستقبلا تقول ما
رأيت من ذنوب الجمعة ومد

داخل والافه وخارج واتفقوا على ان حتى العاطفة تدخل ما بعد ما والخلاف انما هو
في الجارة الشرق ان العاطفة تنزله الواو او اشمع في معنى زيادة من حواسيه (قوله
فرد الخاص) المراد بالانفراد الخاص الشخص أي انظمة خاصة بخلاف النوع فانه كل
مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والافه كل يصرفي بأن يضرب ان يأكل
وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله من علة الشيء ما أو كيه) هو انما ذكر
له جمعا لا نظير وقدمه مع انه ليس مما سخن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء
قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا ما باللام والمعنى لا شيء كذا (قوله
التالي ان المضمرة وصلتها) وذلك ثانيا وهو المصدرية وصلتها فانها في
تأويل الاسم كقول النافعة

اذا أنت لم تنفع فضر فاعا * يراد الفتي كيه يضرو وينفع

في جارة مصدره وقول من ما وصاتها وهي حرف تعليل تنزله اللام أي انما يراد الفتي
لضر وانفع أي اضهر من يستحق الضرر وينفع من يستحق النفع ويرى يرجي الفتي
وكون ما فيه مصدرية قوله الاخفش وهو قليل وقيل ما ككافة لكي عن عمل الجار
متمها في رجمها اه تسريح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار ان صلة
ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي متبايع فصلة أن امر كل في تحتها افعال
كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال الموضع والاول فيما اذا لم يذكر أن
بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصية للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبيلها استغناء عنها
بينها بديلا ظهر وهما معا نحو لا تأسوا انهمي مع شارحه (قوله الا
ماتيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضر) وهما بمعنى في (قوله من ذنوب الجمعة) إشارة
للماضي وقوله من ذنوبنا إشارة للحاضر ويكونان بمعنى من وان جميعا أي دالان
على ابتداء الغاية وانها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيت من ذنوبنا
يومين أي من ابتداء هذه المدة الى انتم انما (قوله لا أراه من غد الخ) محترم ماضيا أو
حاضرا (قوله وكذا تقول الخ) محترم معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرة)
أنت خبرين بأن فمجرور الغيبة لفظه واجد كما الاستفهامية الا ان قال ان ضمير
الغيبة وان كان لفظه واحدا الا انه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا
فصار كما يجب هذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتعليل دائما خلافا لالاكثرين
ولالاكثرين الخ الا لابن درستويه وجماعة بل ترد لكثيرا وكثيرا والتقليل فالاقل في
الغنى فالاول نحو يارب كسبية في الدنيا عار يقيم القيامة والتالي كقول رجل

يوم الجمعة ومن ذنوبنا أو ذنوبنا ولا تقول لا أراه من غد ولا مد غد وكذا لا تقول ما رأيت من
وقت السادس ما يجزى نوعا خاصا من المضمرة ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضمير فلا يكون الا ضمير
غيبه فمردا مذكرا مراد انه المفرد المذكر وضميره ويجب تفسيره بشركة بعد مطابقة المعنى المراد منه صوبه على التمييز

من ازيد السراة الارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان
 وذى شامة سوداء في حروجه * مجللة لا تنفقى لاوان
 ويكمل في تسع وخمس شبايه * ويهرم في سبع معاوشان
 وعن الفارسي ان عمر الجيني سأل امرأه اقبس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك
 عيسى وآدم كاهما ما السلام واقدم وولده يكون اللام ونجح الدال وضعها
 وأصلها يلد بكسر اللام وبكون الدال فكأن اللام تشبهها اها ابتداء كتف
 فالتقيا ساكتان فخركت الدال بالفتح اتيان الفخمة الباء أو بالضم اتيان الفخمة
 الهاء والشامة الخال وهي التكمة السوداء هي الجسم الحساف للون اوقى رواية
 شامة غرامه وهو غير مناسب للشامة اذا الغسراء البيضاء والشامة سوداء والحسر
 من الوجه ما بدأ من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجلة ذات عرو
 وجلال وروى مجلته بتقدم الخيم على الحاء أى منكرة ويهرم أى يكيب قاله
 الحلبي اه تصرح وليس من حروف الجر له صدر الكلام سواء اما اه شيخ
 الاسلام ولا تتعاقب شي لانها تشبه الحرف الزائد (قوله يريد رجالا لقبه) يتجمل
 ان يحور ورهبه معول لقبه ومعشيه على انه مبتدأ والبيت خبره (قوله اما بنوع الخ)
 الحاصل ان مذومته مختصان بنوع وان كى مختصة بفرد بنوع وان رب مختصة
 بنوعين وان التاء مختصة بفرد بنوع (قوله وكان يقضى قديم الخ) سؤال فان (قوله ان
 يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقدم رب على كى ان رب مقدمة على مذومته
 المتأخرين عن كى (قوله والمختص بنوع) أى أو فرد بنوع أو نوع أو نوعين وقوله اشرد
 أى جنس فردا السادق بفرد بنوع (قوله من أحكام رب) أى من قوله محير بمطابق الخ
 وهذه الاحكام لاكثرها لا يناسب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد)
 وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المتأخر من تأخير التاء قطع الظير عن نظيره
 والمتأخر من تقدم رب قطع الظير أيضا وانفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل
 (قوله قطع لا نظير) وهو التاء وقوله عن نظيره وهو الواو وقوله لا نظير وهو حذف رب
 وقوله عن الظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشي (قوله كان ذلك قطعا أيضا)
 أى كان تقدم رب قطعا لا نظير أيضا كما ان فى تأخير التاء قطع الظير وفى بعض
 النسخ كان فى ذلك أيضا قطعا لا نظير والمناسب رفع قطعها لانها اسم كان تأمل (قوله
 ويجوز حذفها مع) أى مع الظير والنتكرو والتبادر من العبارة حذفها وليس
 مراد بل المراد حذفها مع بقاء الظير بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله
 وذلك بعد الخ) وبدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن يعمر
 رسم دار وقفت فى طلاه * كادت أفضى الحياة من جللاه

نساء وكل ذلك قليل وان جرت
 ظاهرا فلا يكون الا نكرة
 موصوفة فتخو بر رجل صالح
 لقبه وذلك كثير * فان
 قات قد كان من حقه ان
 تؤخر التاء فى الذكور عن
 الحروف المذكورة بعدها
 لاختصاص التاء باسم الله
 تعالى ورب العالمين
 واختصاصه من اما بنوع
 أو نوعين أو فرد بنوع كاقصبات
 وأصل حرف الجر ان لا يختص
 والمختص بنوع أقرب الى
 الاصل من مختص بفرد وكان
 ينبغي ان يقدم المختص بنوعين
 وهو رب على المختص بفرد
 بنوع وهو كى * قلت انما
 ذكرت التاء الى جانب الواو
 لانها تسير بكنها فى القسم
 فتأخيرها عنهما أقطع للنظير
 عن نظيره ولما أردت ان
 أذكر شيئا من أحكام رب
 اقتضى ذلك تأخيرها لتأثيرها
 ذكر أحكامها افاضلا بين هذه
 الحروف وأيضا فاننى ذكرت
 حكم رب فى الحذف وذا كرت
 حكم بقية الحروف فى ذلك فلو
 كانت رب مقدمة كان فى ذلك
 أيضا قطعا للنظير عن النظير
 بالنسبة الى الاحكام ثم قلت
 ويجوز حذفها مع فيجب
 بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير

فرسم بحر و ررب محذوفة ورسم الدار ما كان ملامقا من آثارها بالارض كالرماد
وتحويه والاطلال ما يخص من آثار الديار واقضى أموت ومن جلاء جهنم من أجله
وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم ويروي بدل الحياة الغداة وهي
ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله واناء وبل قليل) لكن بعد بل أقل فاشتركا
في أصل القلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله
ان وان يشع الهمزة فيها وشد في النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف
خافض ان وان أمن اللبس والافتقار للحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوم ان
المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكك عليه قوله تعالى وترغبون ان تنسكوهن لان
المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والافلامع لانهم من مقاصد اللغة لا وهما
قد دليلة تجر به من يرغب في نكاحهن الجمالهن وما لهن ومن يرغب عنه لانه منهن
وقهرهن انتهى شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الالاق
سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له
بقوله قبل ~~كفى~~ وعياره تقتضى انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى
* (تكملة) * سكت عن بقائه العمل وعدمه به حذف اللام وخافض ان وان للتحلاف
في ان محل المحذوف نصب أو حذف أو لا محل لهما وقد جزم في التسهيل بالاول انتهى
شيخ الاسلام (قوله ان الكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو
والنصب ان الجر برب المقدره وهو مذهب البصريين وأما الفراء وبل قليل فليس الجرهما
بإتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارشاف وزعم بعض النحويين ان الخافض انما هو
باناء وبل انما بينهما ما نابت انتهى انتهى (قوله ثم نبت ان حذفها وبقاؤها الخ)
وقد يحذف الجار غير رب وبقى عمله وهو ضربان - معاني كقول رؤبة خير
والحمد لله جوايا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخير أرى على خير فحذف الجار
وأبقى عمله وقياسي كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم بحرور بمن مقدره أى بكم
من درهم انتهى تصريح (قوله وبالغبرة الخ) ويروي ومهسه أى مفازة
ومغبرة ملونة بالغبرة وهو لون يشبهه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجي مقصور
(الاعراب) بلاد بحرور برب محذوفة نابت عنها الواو فغبرة اسم مفعول صفة بلادة
ارجاؤه نائب ذال مكان لون أرضه كأن واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفي
السطر الثاني القاب فان فيه عكس التشبيه مما الغسة في وصف لون السماء بالغبرة
حتى صارت بحيث يشبهه لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف
في القاب فعليه السكاكي بطنا وقال انه يورث الكلام ملاحظة ورده غيره مطلقا
لانه من عكس المطلوب وتقبض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبار الطيف اغبر

والقاء وبل قليل وحذف
اللام قبل كى وخافض ان
وان مطلقا) وأقول لما
ذكرت ان رب يتخسل على
المسكوبت أنها يجوز
حذفها معه وأشرت بهذا
التعمية الى انها لا يجوز
حذفها اذا دخلت على ضمير
القضية ثم نبت انها اذا
حذفت وجب بقاء عملها
وان هذا الحكم أعني
حذفها وبقاؤها عملها على نوعين
كثير وقليل فالكثير بعد الواو
كقوله ~~هو~~ بلده غبرة ارجاؤه
* مكان لون أرضه سماؤه
وقوله

الملاحه التي أوردها نفس القاب قبل كقوله * وبلد الخ والاعتبار اللطيف
المباينه في وصف لون السماء بالعبارة وان لم يتضمن اعتبار الطبغالم يقبل كقول
القطامي يصف ناقة بالسمن

فلما ان جرى سمون عليها * كما طبخت بالقدن السباعا

والعنى كما طبخت القدن بالسباعا أي كما طبخت القصر بالطين (قوله وابل الخ) قاله
امرؤ القيس بن حجر الكندي وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الستم (قوله
كروج) يقال طاج البحر موجا أي اضطربت أمواجه والبحر خلاف البرعى بذلك
لا تساعه ويطاق البحر على الشق والسدول جمع سدول وهو السدور والابتلاء
الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل في هول وضعوبته بموج البحر والسدول
السدول لما يحول منه بين البصر وادر الثا بصرات (الاعراب) وابل بحر ورورب
المخدرة وكروج صفة ابل والبحر مضاف اليه وأرخى فاعله ضمير الليل
وسدوله مفعوله والجملة مفعول ليل وعلى متعلق بأرخى بأنواع متعلق بأرخى والباء
لما صاحبته والهموم مضاف اليه وابتلى مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام
العله وسكن لا وزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذوالرمة من بحر الطويل
والدوية أحد أسماء الارض وقوله اغتسقت بالغير والمضاف في دال السين دخلتها
عسا وهو الظلام قاله في الشواهد وفي بعض النسخ اغتسقت بالعين المهملة
و بالفاء بعد السين أي أخذتها على غير طريق لان الاعراب الاند على غير
الطريق (الاعراب) دوية بحر ورورب مخدرة مثل السماء مفعول دية ومضاف اليه
واغتسقت فاعل وفاعل ومفعول وقد صيغ الليل الحصى الواو للسال وقد حرف
تقريب وصيغ الخ فاعل وفاعل ومفعول بسواد جار مجرور (تنبيه) انما مثل
الموافق للواو بثلاثة امثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقق الكثر في الواو
وتحقق العلة في الفاء وبل تأمل (قوله مثل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي
وهو من الطويل والطروق الاثيان ابل او اهبتم اشغلتم والمرضع التي له اثر في صيغ
والثام جمع تميمية وهي المعوذة التي تعاق نمل الصبي وقاية له من اسامة العين والسم
وتحذ ذلك وقوله محمول بضم الميم وسكون الحاء وكه الواو وهو الذي تم له حول أي
سنة وفي نسخة مفعول بضم الميم وسكون العين المعجمة وقع الباء آخر الحروف وهو
المرضع وأمه حبل أو الذي يرضع وأمه تتجامع وأما المغير بكسر الباء فهي التي تؤن
وهي ترضع أو حامل وانما خص الحبل والمرضع لانهم الزهد النساء في الرجال وأقلهن
شغفاهم والمعنى قد خدمت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتهقهما بما أنفسهما
فكيف تتخلصين مني (الاعراب) الفاء نائبة عن رب ومثل ذلك بحر ورورب وحبل

وابل كروج البحر وأرخى
سدوله * على أنواع الهموم
ابيتلى * وقوله * ودوية
مثل السماء اغتسقتما *
وقد صيغ الليل الحصى بسواد
والقابل بعد الفاء وبل مثال
ذلك بعد الفاء يقول امرؤ
القيس * قتل حبل قد
لمرقت ومرضع * قاله بنها
عن ذي ثمام محمول * في
رواية من روى بحبر مثل
ومرضع وأما من رواه بنصهما
قتل مفعول لطرقت وحبل
بدلته ومثاله به بدل قوله

حرف آخر في موضع خاص
 وفي جميع الحروف في موضعين
 خاصين أما الأول ففي لام
 التعديل فانه اذا جرت كي
 المصدرية وصلت ما جازت
 حذفها فبما مطردا وهذا
 تسمع التخوين يجيزون في
 فتوحنت كي تكبرني أن
 تكون تعليلية وأن مضمرة
 بعدها وأن تكون كي
 مصدرية واللام مذكورة قبلها
 وأما الثاني فاذا كان المجرور
 أن وصلت ما أو ان وصلت ما فالأول
 كقولك عجبت انك فاضل أي
 من انك وقال الله تعالى
 وبشر الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات أن لهم جنات
 تجري وأن المساجد لله فلا
 يدعوا أي بأن أو هم جنات
 ولأن المساجد لله والثاني
 كقولك عجبت ان قام زيد أي
 من ان قام وقال الله تعالى
 فلا جناح عليه ان يطوف
 بهما أي في ان يطوف بهما
 يخرجون الرسول وأياكم
 ان تؤمنوا بالله أي لان تؤمنوا
 وقيل في بين الله لكم ان
 بلوا ان الاصل لان لا تضلوا

مفعول محذوف أي اعني يروى برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف
 العائد أي طرقتها وفيه حذف العائد الراجع للابتداء وكون المبتدأ انكرة
 لانه لم يعرف بالاضافة ويروى بنصب مثل مفعول طرقت وحيل بدل منه وقد
 طرقت فعل وفاعل وموضع عطف على حيل فانه يتم فعل وفاعل ومنعزل عن ذي
 تمام متعلق به ومغفل أو محذوف صفة لذى (قوله بل بالذماني الفجاء منه) تمامه
 لا يشترى كنهانه وجهره * فالهروين الججاج والفجاء بكسر الفاء جمع فجع وهو
 الطريق الواسع بين جبلين والفتح الشاف والتاء لمتناة فوق الغبار والجهرم
 قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعضيلان بقارس
 والجهرم ثياب مسوجة من شعر البساط وهي من الكتان وهي بفتح الجيم
 (الاعراب) بل حرف عطف واضراب بالمدحجور ورب برب محذوفة ومل قال
 في الشواهد فعل ماض والفجاء مذكول وفيه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط
 مل وخبره ابتداء وفيه مبتدأ مؤخر والفجاء مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع
 مبني للذم ول كنهانه نائب فاعل وجهره م عطف عليه (قوله وفي جميع الحروف
 في موضعين الخ) اراد بجميع الحروف مجرورة لان التاء لا تجوز ان وصلت ما
 وكذا استدلوا بقدم ان التاء خاصة باسم الله ورب ومنه من خاصة بالوقت
 ورب لا تجوز الاضمة غيبة أو انها منكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على ان
 لا تكون الا جارة تأمل (قوله وهذا) أي ولاجل الجواز قيا بما مطردا تسمع التخوين
 يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت ان قام)
 ان مصدرية وقام لا محذور له كما ان الداخلة على الامر كذلك فتكون ان الداخلة
 على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان التامة) متعلق
 بالخارة وفيه حذف أي التي جرت ان التامة وصلت أي جرت المصدر المؤول من
 ذلك تأمل (قوله اسهل) أي من حذف اللام وحذف لا التامة * (قوله الثاني المجرور
 بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب
 فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا يجعل البناء
 للسببية أي المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا ان تكون هي العاملة
 لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشئ وقيل العامل
 الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الأول بأن اضمارا بالخارج ضعيف وبأن
 معنى غلام زيد غير معنى فلام لم يرد الثاني بأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند

حذفت اللام الجارة ولا التامة وقيل الاصل كراهة أن تضلوا وحذف المضاف وهذا اسهل
 وقال الله تعالى وزغبرون ان تنكحوهن أي في ان تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن على خلاف في ذلك بين أهل
 التفسير ثم قلت في الثاني المجرور بالاضافة كقلام زيد

تعذر الظاهر شيخ الاسلام (قوله ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهذا الخبر يد
 واجب وأما حذف التاء التائبة الاشارة عند أمن الناس فله رجاؤن كقوله
 * وأخلفوا عبد الامر الذي وعدوا * أي عمدة الامر وقراءة بعضهم
 لأعدوا له عدل أي عتبه اه أتموني بتصرف قال الفيشي ولكنه رده عليه بأنه سماعي
 اه (قوله من تنوين) ظاهر كما في غلام زيد أومة در كتنوين دراهم لان غير
 المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه
 تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو وأحسن وجبا اذا نصب نحو هذا الامن
 تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لان يدل على الاتصال
 والاشارة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصرح بوجوب ما أحسن قول بعضهم
 كقائي تنوين وانما اضافة * فأين تراني لا تخون مكاني
 (قوله أونون تشبه) من جهة كونها تأتي علامة اعراب (قوله مطلقا) لوقال
 من غير اشتناء شئ كما في أمثلة الشارح ليكون أولى لان الاملاق لا يقابله إلا
 التقييد وليس في كلامه بعض تقييد وانما هو اشتناء والاستثناء محص لا مقيد
 فيقابله العموم لا الاطلاق فلو قال لا اشتناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الأفعال
 مس) في المحلى بال من المراضع التي يجوز فيها دخول ال على المضاف وهي أن يكون
 المضاف صفة والمضاف اليه معروفا وهو بال أو المضاف اليه مضاف اليه ما فيه ال
 أو يكون المضاف المذكور متنى أو مجرورا جمع مذكور سالما اه شيخ الاسلام وبه
 تعلم أن تفسير الشارح الآتي فيه مقصور (قوله والمضاف اليه) أي وكان المضاف اليه
 فهو عطف على المضاف وكان مسيطرة عليه (قوله معمولا لها) أي منسوبا بالافه
 في حال الاضافة معمولا لها أيضا لکن مجرورا وان شئت قلت معمولا لها قبل
 الاضافة ليخرج المعمول مائة الاضافة وقوله معمولا أي بأن كون الوصف بمعنى
 الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشابهة لقول ابن مالك وولي
 استفهاما أو حرف ندا * وسيأتي تسكيم على الخلاف في المصدر واسم التفضيل
 والوصف الذي بمعنى الماضي (قوله والاقتضية) هذا شامل للظرف نحو
 عندك فهي معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتي (قوله
 الا ان كان المضاف شديدا لاجرام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين
 ضدتين أم لا وهو ما يفيد كلامه في الشرح حيث مثل لانكرة بقوله ما الحيا
 غير الذي ككأن عمل وهو مذهب المبرد وقيل بذلك في التوضيح وشرحه بما اذا
 أريد به ما مطلق المائة والغاية لا كالأه من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد
 بغير الغاية من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحرة كغيرها لكون

في خبر المضاف من تنوين
 أونون تشبه مطلقا ومن
 التعريف الأفعال مس وإذا
 كان المضاف صفة والمضاف
 اليه معمولا لها سميت اقتضية
 وغير محسنة ولم تقدر بمرفعا
 ولا تنصبا كضار بين يد
 ودعوى الديار وحين
 الوجه والأفعال مقحضة
 تقيدهما الا اذا كان المضاف
 شديدا لاجرام كغير ومثل
 ونحن أو موضعه مستحقا
 لانكرة كما وحده وكم ناة
 ونسبها لك ولا أبالة فلا
 تعرف

وان أريد به ما غير ذلك لم تتعرف لان المقابلة بين الشيئين لا تخص وجهها بعينه اه
 فجعل المقتضى لتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع
 من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبين الابهام
 فيها انك اذا قلت غير زيد في كل شيء الا زيدا غيرك وكل ما صدق عليه فهو بالمقابلة
 صدق عليه المماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف
 ولا تكاد جهات المماثلة تتحصر وذهب سيديويه والمبرد الى أن سبب تشكيه ما أن
 اضافتهما للتخفيف لاشابهتهما اسم الضاعل بمعنى الحال الاترى أن غيرك ومثلك
 بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في التلخيص الحسان وهذا النوع مرجعه
 السماع ومنه شبهك وضربك وتوتربك ونحوك وزدك ونحوك وسببك وشريكك اه
 نصريح قال الفيلسوفى فاذا أريد مطلق المماثلة والمقابلة لا تتعرف بالاضافة ويرد
 على ابن مالك القائل بأنهما تعرف بالاضافة اذا وقعت بين متضادين بقوله تعالى
 ما الحيا غير الذي ككنا عمل اذ لو كانت غيرهم مرة فلما وقعت صفة انكرة محضة
 اه وجوابه أن غير في الآية يدل لاضافة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه
 اه تقرر شيخنا الدردير على الاصحى (قوله وتقدر بمعنى الخ) أى تقدر بالاضافة
 المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها ليست بمعنى حرف أسلا وصرح ابن جنى
 والشلوبين بأنهما على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة المحضة
 ثلاثة تبين فيها ابن مالك وهو تابع لابن الحناجب وهو تابع للبرجاني قاله فى التصريح
 وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما
 أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع
 الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يدرى فى توب خرو ونحوه
 و يقول التوب مستحق للغز بما هو وأصدله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست
 على تدبير حرف مما ذكره ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى فى) ولا نقل
 على معنى فى كما قال ابن الحناجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارة تقتضى بناء
 المضاف ومعنى ككنا على معنى فى انها تفيد النسبة والخصوصية التى تفيدها
 فى وكذا فى الباقى (قوله وبمعنى من) ومنها اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن
 السراج واختاره فى التسهيل قال فى شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
 المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى القدرات كطول زيت اه ومذهب
 الفارسي انها بمعنى اللام وانفقا أى الفارسي وابن السراج فيما اذا أضيف عدد
 الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أتمونى (قوله واتباعه للاول) أى
 على أنه نعت له (قوله وبمعنى اللام) أى ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومماثلك

وتقدر بمعنى فى نحو
 مكر الليل والنهار وثمان
 شهيد الدار وبمعنى من فى
 نحو خاتم الحديد ويجوز فيه
 ذهب النابى واتباعه للاول
 وبمعنى اللام فى الباقى
 وأقول الثانى من أنواع
 المحرورات المحرور بالاضافة
 والاضافة فى اللغة الاستناد

او يؤول الظرف بالمرادف او المقارب كمكان ومصاحب وأقول الفيشي من ذلك بقوله أى عنده مضاف لك أو منسوب لك قال الفيشي أيضا والصحيح أن إضافة الظرف ليست على معنى حرف أم لا ومشي في التصريح على أنها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الضم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس أى ابن سحر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل البناء عاطفة على آيات قبلها ولما جئني حين وانزائته ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه وجدده صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله فلما دخلناه هذا البيت) اعلم أن أقطا البيت ليس طرفا وإنما هو مفعول به يدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة بخاري في النظم بالخاء المهملة نسبة الى الحيرة بكسر الخاء المهملة والقياس بحري الكهم قالوا حارى شدوذا قلب الياء الفاء وقوله الى كل رجل بالخاء المهملة الساكنة لا بالجيم ورأيت في بعض النسخ حارى بالجيم والحيرة بالجيم ورجل بالجيم فاعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أى فيه صيرورة مختلفة تأمل (قوله وللهذا) أى لأجل التنزيل المذكور (قوله يبدأ أى لهب) أى يبدأ منسوبان لأنى لهب واسمه عبد العزى وإنما كنى مع أن التسمية تشعر بالتعظيم بالنسبة كنيته ما يصلاه من الاله (قوله مرسل لواناثة) هذا ملحق بجمع المذكور السالم لاجمع حذبة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لأن نونهم الانشبه التنوين لأن النون فيهما تليها علامة الاعراب وهي الحركة يساء على أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده اه تصریح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هي النون التي تلي علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارن لها أى لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أى غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهى ال (قوله بأمر معنوى) وهى العلية (قوله مع بقا زيد على تعريف العلية) راجع لقوله ولا يزيد عمرو واحترز به عما اذا قصدت تكبير زيد فانه يحتمل زاضافته كفى قوله * علاز يدينا يوم القصار رأس ز يديكم * (قوله والتكبير) تفسير للشبوع

أى لما دخلنا هذا البيت
 أسندنا ظهورنا الى كل
 رجل منسوب الى الحيرة
 بخطط فيه طرائق وفي
 الاصطلاح اسناد اسم الى
 غيره على تنزيل الثاني من
 الأول منزلة تنوينه أو ما يشوم
 مقام تنوينه ولهذا وجب
 تحريك المضاف من التنوين
 في نحو غلام زيد ومن النون
 في نحو غلام زيد وضاربي
 عمر وقال الله تعالى تبت يدا
 أبي لهب أنا مرسلوا لواناثة
 أنا هؤلاء أهل هذه
 القرية وذلك لان نون المنى
 والمجموع على سعته قائمة
 مقام تنوين المفرد والى هذا
 أشرت بقولى ويجرد المضاف
 من تنوين أو نون تشبهه
 واحترزت بقولى تشبهه من
 نون المفرد وجمع التكسير
 كشيطان وشياطين بقول
 شيطان الانس ثم من
 شياطين الجن فثبتت النون
 فصار لا يجوز غير ذلك وقولى
 مطلقا أشرت الى أنها قاعدة
 عامة لا يستثنى منها شئ بخلاف
 القاعدة التي بعدها وكان

الإضافة تستدعى وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تحريك المضاف من
 التعريف سواء كان التعريف بعلمة لفظية أم بأمر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقا زيد على
 تعريف العلية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وان ثم تقذف زيد بالشبوع والتكبير وحينئذ يجوز لنا إضافة
 وهذه هي القاعدة

والضارب رأس الرجل
والضارب يزيده والضارب يوزيد
وقد تقدم شرحه في فصل
المجلى بال فأغنى ذلك عن
إعادته فلذلك قلت الا فيما
استثنى أي الا فيما تقدمت
استثناؤه ثم ثبت بعد ذلك
أن الاضافة على قسمين
محمضة وغير محمضة واذا غير
المحمضة عبارة عما يقع فيه
أمران أمر في المضاف وهو
كونه صفة وأمر في المضاف
إليه وهو كونه مفعولا لا
الصفة وذلك يقع في ثلاثة
أبواب اسم الفاعل كضارب
زيد واسم المفعول كعطى
الديار والمفعلة المشبهة كمن
الوجه وهذه الاضافة
لا يستفيد بها المضاف تزيينا
ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد
تزيينا فانه لا يجمع ويبدل عليه
الصفات كذا في قوله قول
مررت برجل ضارب زيد
وقال الله تعالى هذا بالغ الكعبة
هذا عارض محطراتنا لم تعرب
محطراتنا خبرا تانيا ولا خبرا مبتدأ
مخذوف وأما انه لا يستفيد

(قوله التي تقدمت الإشارة إليها آنفا) أي قرىبا وهو عند الهـزة وكسر التـون
أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فذلك قلت الا في ما استثنى) اعترض
بأنه قال الا فيما مر والجواب أن قوله فذلك قلت أي بمعنى لا انظما (قوله عما اجتمع)
أي عن مركب اضافية اجتمع فيها أي في مفعولها (قوله انك تصف التـكرة
الح) قد يقال انه بدل لاصفة فلا ينضم دلالة لكن لما كان وصفا والاصول في
الوصف أن يكون صفة مع ما قاله ويؤيد ذلك ما أتى أن البدل في المشتق قليل (قوله
الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة للرجل (قوله محطراتنا) قلت اعترض أي يأتينا
بالطرا هـ يضاهي (قوله ولا خبر مبتدأ مخذوف) فيه نظر لان زعت التـكرة الا قول
لا يجوز قطعه قال الامموني اذا تعددت نعوت التـكرة تعين في الاقول الاتباع و يجوز
فيما بعده انقطع اهـ فيعلم منه انه اذا لم يكن الاعوت واحدا للتـكرة لا يجوز قطعه (قوله
وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبع لالابن الضائع والحاصل أن ابن مالك
اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تحفيضا فقال أي ابن مالك بل تفيد
أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وأما قوله ابن مالك تجمع فيه من
الضائع في اعتراضه على ابن صفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح
لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصت المضاف بالمضاف اليه مع كون
الاضافة غير محمضة اهـ من التصريح (قوله أفادت أمر الفظيا) أي أمرا
مرجعه للفظلا المعنى وذلك الامر هو التحفيف (قوله وهو التحفيف فان ضارب الح)
قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الانشاء التحفيف لان الاصل في الصفة
أن تعمل التصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا تنون قاله في المعنى
أو تفيد رفع التبع أما التحفيف فيحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد
رضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه في هذه الصفات تزيين ظاهر
حذف للاضافة وكافي ضارب زيد وحواج بيت الله في هذين التنوين مفسد
بدليل نصهم المفعول قاله الموضع في الحواشي أو يحذف تنوين التثنية كما في ضارب زيد
ارنون جمع كافي ضارب زيد في التثنية والجمع حذف التنون للاضافة وأما رفع
التبع في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
فج خلوا الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول

تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيدة بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب
والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب
زيدا بالتنوين والتصب فالتخصيص حاصل بالمفعول أفادت أم لم تصف وانما سميت هذه الانشاء غير محمضة
لانها في نية الانفصال اذا انفصل ضارب زيد كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمر الفظيا وهو
التحفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد

به فتح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المقبول
 في رفع الوجه فتح وفي نصبه فتح وفي الجر تخالف من تمام انتهى كلام التوضيح
 وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب
 ولذا قدمها التوضيح وكان المناسب للؤلؤف هنا أن يندمها (قوله عما اتفق منها
 الاسمران) أي اتفق عن متعلقها الاسمران (قوله وضرب زيد) فان اضافة
 المصدر له وهو محض بخلاف ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة في دليل نعتهم
 بالعرفة في قوله

ان وجدى بلسا الشدي اراتى عاذا فيك من هودت عندولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى باب المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع
 منه ولله نحو جئت اكرامك فان اضافة محضة بخلاف الروايات وكذا اسم التفضيل
 نحو افضل القوم فان اضافة محضة عند الاكثرين بخلاف ابن السراج والفارسي
 وابن أبي البقاع والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
 هصون ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم
 ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالعرفة وان الخالف خرج ذلك على
 البديل فيكون من بدل المعرفة قال بذلك باطل لان البديل بالاشتراك انتهى كلام
 ابن هصون وهذا الذي حكاه من سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن
 الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تفسيرا (قوله
 وضرب زيد امر) فان اضافة محضة على الصحيح بخلاف الكسائي وخرج أيضا
 الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضى وكاتب عياله فان اضافة محضة (قوله
 وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل
 والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا منى على أن غلام امرأة أسله غلام فقط لا غلام
 لامرأة وحينئذ يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أسل
 ضارب زيد ضارب زيد وأولتم أسل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن
 ضارب يفتقر للفعل لانه متعدي بخلاف غلام فانه جامد فلا يطلب معه ولا تأمل
 (قوله والدليل على ذلك انك نصف الخ) قد يقال ان البديل للاسفة (قوله ربنا
 أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير الذي سفة للنكرة وهو صالحا
 فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير في الآية

ذلك غلام زيد فان الامرين
 فهما منتفبان وضرب زيد
 فان المضاف اليه وان كان
 معمولا للمضاف لكن المضاف
 غير منتف وضا رب زيد أمر
 فان المضاف وان كان صفة
 لكن المضاف اليه ليس معمولا
 اه لان اسم الفاعل لا يعمل
 اذا كان بمعنى الماضي فهذه
 الامثلة الثلاثة وما أشبهها
 تسمى الاضافة فهم محضة أي
 خالصة من شائبة الانفصال
 ومعنى بقائها أفادت أمرا
 معنويا وهو تعريف المضاف
 ان كان المضاف اليه معرفة
 نحو غلام زيد وتخصيصه ان
 كان نكرة نحو غلام امرأة
 اللهم الا في مستثنى فانه
 لا يتعرف واكن يتخصص
 احدهما أن يكون المضاف
 شديد الإبهام وذلك كغيب
 ومثل وشبه ونحو بكر
 الخاء المحضة وسكون
 الدال المهمة بمعنى صاحب
 والدليل على ذلك انك نصف
 بها النكرات فتقول مررت
 برجل غيرك وبرجل مثلك
 وبرجل شهن وبرجل خذلك

قال الله تعالى ربنا أخرجنا من عمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية
 أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالا أو تمييزا أو ما لا النافية للجنس فالحال كقوله
 يا عازيد وحده والتمييز كقوله كم ناقة وفصيلها

معرفة وانما يبدل لاصفة كما تقدم (قوله فكم مبتدا) خبره محذوف اي لك كما
 ذكره في المستر (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحناجب في شرح الكافية
 اندشيد بالاضاف (قوله ايا الموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة العرب على
 معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقة اياه والثاني بمعنى الوجود والعدم
 كقوله لشمس مادامت موجودة حية فاذا عدت قالوا اها ميتة الثالث بمعنى
 العز والذل والنع والقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى
 أو من كان ميتا فأحييناه أي من كان ضالافه سديناه أو من كان جاهلا فاعلمناه
 الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجذب قال تعالى فاحييناه
 بلا رمية السابع المنتظمة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وان
 لم تمت في مناها وقال الشاعر

توفى وتغيبا كل يوم وابلة * ولا يدوم ان توفى ولا تخيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وتحمودها التاسع بمعنى المحبة والبعضاء العاشر بمعنى
 الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي
 يخرج السقيلة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادي عشر الرجا والظوف
 كقول أبي الطيب

ترى كني في حيلة * أمرت مرة وأحي مرارا

الاعراب الهمزة بالاستفهام وبالمتجر ومجرور متعلق بخوفيني والموصول مفعلة
 للموت لانافية بداهة ساوان وان واسمها وملاق خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا
 واسمها وخبرها سلسلة الوصول لا اباك لا واسمها أو الكاف مضاف اليه وخبرها
 محذوف أي موجود وتخوفيني مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول
 محله نصب والشاهد في اباك (قوله ثم بينت ان الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام)
 وتقدم الكلام على الخلاف في الاضافة اللفظية وان الصحيح انما ليست على تقدير
 حرف أسلا **بالتبعية** هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها في تأويل
 المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجسم له تكدرات احتمالا لان صاحب
 البسيط وميل أبي حيان الى الثاني وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافي قواهم الجملة
 صفة لا تكرر دون المعرفة لان ذلك نظرا لظاهرا انتهى من حواشي الأشموني وأما
 قولك ضرب اليوم زيد اقتيل الاضافة على معنى في وقيل لادنى ملاسة أي نوع
 تعانق (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى اللام **كثروا** التي بمعنى من كثيرة
 والتي بمعنى في قليلة كافي التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان
 أو مكان فالزمان مكرر الابل وتر بص أربعة أشهر والسكان نحو شهيد الدار وشهيد

وهكم مبتدا وهي
 استنهامية وناقصة منصوب
 على التمييز وفصلها عاطف
 ومعطوف والمعطوف على
 التمييز تمييز واسم لا سكونا
 لا بالزبد ولا على امر وفان
 الصحيح ان من باب الضفاف
 واللام متعجمة بديل مقولها
 في قول الشاعر
 ابا الموت الذي لا يد أني
 ملاق لا اباك تخوفيني
 فهذه الانواع كما انكرت
 وهي في المعنى منزلة ذلك الجاء
 زيد مفردا وكم ناقصة وفصلها
 لا ساوة اباك ثم بينت ان
 الاضافة المعنوية على ثلاثة
 أقسام ممتدة في ومقترة
 من ومقترة باللام فالمقترة في
 ضابطها أن يكون المضاف
 اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله
 تعالى بل مكر الابل والنهار
 تر بص أربعة أشهر ونحو

قوله

على معنى في ان

الظرفية فلا تضافه على

مصر وسائر الشام فيشدد

في هذا حاصل ما في القيشي بايضاح وى

المدنية يقتضى أن علم مالك في المدينة وليس

العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنًا لها اهـ (قوله وأكبر

وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام

ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أى انه اذا قلنا شرط الاضافة

التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية

وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام تحويزين يدور علامه على الاضافة فيه

للك وحسب المجدد وتبدله على الاضافة فيه تشديد الاختصاص فان المضاف في

الاربعة ليس بعض المضاف اليه الا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف

ولا انصاف اليه فمطرفة للذئاف وتحويز يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح

أن يتحويزه بانظميس فيقال هذا اليوم الخميس امسكن اليه ليس بعض

الخميس وليس الخميس طرف اليوم فهو من اضافة المسمى للام فقدره بشرط من

شرطى الاضافة التي معنى من وتحويز يدقان اليدوان ككذات بعض زيدان كن

لا يصح أن يتحويز عنها بزيد فلا يقال هذه اليد ز يدوايس زيد طرف الاضافة

من قبيل اضافة الجزاء الى كاه والاضافة في هذه الامور على معنى اللام * (قوله

الثالث الجور والمجاورة) ظاهرة انه معرب لان الجر من اقسام الاعراب

والاقسام المسكورة وان حركته حركه اعراب وان العامل هو المجاورة وقال

الماميني التحققي أن حركة المجاورة حركه مناسبة لان حركة اعراب وان اعرابه

مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للتبوع لغير قطع ولا اتمام وانما قاطنا ظاهره

لانه يمكن جعل الباءية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدر

بأخص معنى والمجاورة الملاصقة أى ملاصقة الاوّل للثاني (قوله خرب) مرفوع

بضمه تشدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله

وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ناسي القضاة أو لا فتى آخر

(قوله كاهم) منصوب مفتحة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

اللام
والخاتم جزء
يقال الخاتم جزء
بالحاديد عن الخاتم وجمعي
اللام فيما عدا ذلك تحويز يد
وعلام عمرو وتوب بكرتم
فان الثالث الجور
للمجاورة وهو شاذ نحو هذا
بحر ضرب خرب وقوله * باصاح
بلغ ذى الزوجات كاهم *
وليس منه وامسكوا برؤسكم
وأرجلكم على الاصح *
وأقول الثالث من أنواع
الجور ورات ما جرم الجاورة
الجور

م اسم المندرة على

وذلك انه شبه الذئب

بين واشارت ترشيح (الاعراب)

م شذوذا لانه خال من الماء وليس على

بن خروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى

بن مخيم يحذف الكامة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد

حذف الراء من صاحب وهذا تعسف لاداعي اليه وبلغ فصل امر

رفاعه مستتر وذوى منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول

بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض لمجاورة الزوجات ان مخففة واصله غير

الثان وايس وسلي اذا الخ خبر ان اذا شرطية اشخات فعمل ماض وعسرى فاعل

مرفوع بضمه متصدره (قوله وكان حق كلهم التمسب) يحتمل ان التمسب اسم كان

فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاورته الخفوض)

وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه التمسب) أي ليس حقه الا التمسب (قوله كما

هو) أي التمسب (قوله وهو) أي التمسب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدي)

فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تشكلت على

الأول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض بالمجاورة في الآية قول الخ وهو

متبادل الاصع في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعنون بالعطف

المجاورة شاداسته مالا اشخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في الجرح

بالمجاورة في الآية (قوله نعم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا

الكلام يثير اثار الجرح بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن أن

الجرح وبالمجاورة شاذ أي لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله محجوز)

أي مفصول عما قبله بالمعامل المقدر (قوله ورأي هؤلاء) أي المحققون (قوله

بالعطف على لفظا الرأس) والمعنى فامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ

فقبل اهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا مسوحة فلا يصح عطف

الارجل على الرأس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله

لان

ب واسكنه

ص لمجاورة الخفوض

وأما المعطوف فسكوله

تعالى اذا تم الى الصلاة

فاغسلوا وجوهكم الآية في

قراءة من جرال اربل لمجاورته

للمخفوض وهو الرأس

وانما كان حقه التمسب كما

هو قراءة جماعة آخرين وهو

العطف على الوجوه

والايدي وهذا قول جماعة

من المفسرين والفقهاء

وخالفهم في ذلك المحققون

ورأوا ان الخفض على

المجاور لا يحسن في العطف

لان حرف العطف ما جازين

الا يمين ويوصل للمجاورة

ان نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيار لانه كانتعت والتوكيد في مجاورة المتبوع وينبغي امتناعه في البديل لانه في التقديم من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأي هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقبل الارجل مغسولة لا مسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين

ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل بما يستعمل كونه محاذاً
 للأوف من ان المسح قسم والغسل مغايرة فكيف يفسر أحد المتغايرين بالأخر وقد
 ذلك التارخ بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى له أس لايتهم) الذي لايتهم هو الثقة
 كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا سمعت
 لأصلاة) أي غسل لاجر الصلاة وأنت خير بان قوله سمعت يستعمل تفسيره
 بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما قال اذا كان المراد بالمسح
 في جانب الأرجل الغسل الخفيف فصارت الأرجل كالأيدي والوجود في الغسل
 في وجهه تخصيص الأرجل بالمسح دون الأيدي والوجود (قوله ليقتصد) الاقتصاد
 تقليب الماء في حالة صبها على الأعضاء والمعنى ليقتصد وهو المراد بعدم الإسراف
 (قوله اذا كانت الخ) صلة للأول مع علمه كانه قول وانما خص الرجلان باسم المسح
 لتلك العلة لانهما مظنة للإسراف تأمل (قوله مظنة) أي محتمل يظن فيه جواز
 الإسراف وهو عدم تقابل الماء حاله السيل على العوض (قوله والثاني) أي والوجه
 الثاني الخ وحاصله ان المسح على خفيفه أكن متعاقباً بل لا بالرجل كما يتم السنة
 أي فعل النبي فانه مسح على الخفيف (قوله شتان) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله
 والسنة بينت ذلك) أي غسل الأيدي ومسح الخفيف (قوله ويرجع هذا القول)
 أي قول الحقيقة ان الجرا إلى العطف على الرأس وقول بالوجهين السابقين (قوله حمل
 على شاذ) أي مع امكان العطف وهو ان كان يمكن التخصيص فلا يعمى حمل القرآن
 عليه (قوله فيتمى) أي يجب وايضاً المراد التطلب الاكيد الذي هو حثيثة الاستبعا
 (قوله الثاني انه) أي الشأن اذا حمل على ذلك أي الجرا بالمجاورة كان العطف
 في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجرا بالمجاورة يكون الأرجل منسوبة عطفاً على
 الأيدي وعلامة نصبه فتحة قد رقت على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 المجاورة للرأس واذا كان الأرجل عطفاً على الأيدي لزم الفصل بجملة وانما سموا
 برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرأس
 حمل على المجاور فلا فعل بين المتعاطفين وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور
 أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجرا بالمجاورة صير العطف على غير المجاور
 فصيحة فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ
 لان حاصلها ان الجرا على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة
 تأمل (قوله للتوجيه الاول) وهو الجرا بالمجاورة اللازم له عطف الأرجل على الوجوه
 وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجرا على
 المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجرا على التوهم من

أحدهما أن المسح هنا
 الغسل قال أبو علي حكى
 لنا من لايتهم ان أبا زيد قال
 المسح خفيف الغسل يقال
 مسحت للصلاة وخصت
 الرجلان من بين سائر
 الغسولات باسم المسح ليقصد
 في صب الماء عليها اذا كانتا
 مظنة للإسراف والثاني ان
 المراد هنا المسح على الخفين
 رجعل ذلك مسحا للرجل
 مجازاً وانما حذيقته أنه مسح
 للخفف الذي على الرجل
 والسنة بينت ذلك ويرجع
 هذا القول لثلاثة أمور
 أحدها أن الحمل على
 المجاورة حمل على شاذ فينبغي
 دون القرآن عنه الثاني أنه
 اذا حمل على ذلك كان
 العطف في الحقيقة على
 الوجوه والأيدي فيلزم
 الفصل بين المتعاطفين بجملة
 أجنبية وهو وانما سموا
 برؤسكم واذا حمل على
 العطف على الرأس لم يلزم
 الفصل بالأجنبي والاصل
 أن لا يفصل بين المتعاطفين
 بمجرد فضلاً عن الجملة
 الثالث ان العطف على هذا
 التقدير حمل على المجاور وعلى
 التقدير الأول حمل على غير

المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل التوجيه الأول قراءة النصب

حيث اشتركا في العطف على الرجل (قوله قلت لان سلم انها عطف على الوجوه)
 أي الذي هو مبنى التأييد للجر بالمجاورة وإذا انتفى العطف على الوجوه الذي هو
 مبنى التأييد فأيقتف تأييد قراءة نصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار
 والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لأن محله نصب متعول لا مسحوا وعلى هذا
 فقراءة نصب محمولة على المسح على الخطين أو على الفعل الخفيف (قوله يسلكن
 في نجد وغورا فأثرا) تمامه * فواستماعن قصدها جوارثا * يسلكن من السلوك
 وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشيء في الشيء فأنسلك أي دخلته فيه فدخل *
 وأعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون
 فاعل وفي نجد متعاقب يسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله
 نصب عاثراسة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

باب * المجزومات الخ *

جمع مجزوم أو مجزومة والخبر لا يعين الأول خلافا للفنشي لأن العدو إذا حذف
 جاز التذكير والتأنيث (قوله الأفعال) خرج الأفعال والحروف وهو واضح
 والجملة توقيه نظرقان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات انقطاع الجملة
 مجزومة محذورا لا تقبول الفعل إذا اتصل به إحدى النونين مجزوم محذورا والجواب ان
 المراد المجزومات بالأصالة وخرج بالمضارع الأمر على مذهب البصريين والمضارع
 وفيه نظرقان الماضي يعجز محذورا والجواب ان المراد المجزومات بالأصالة (قوله الداخل
 علمها جازم) أي المنصرفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعني وجزمها احترازاً عما
 إذا لم يعجزها نحو قوله لم يرفقن بالجار كما يأتي أيضا (قوله وهو ضربان) أي
 ذو ضربين الأول يلزم الاختيار بالمتنى عن ضمير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان
 في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والماضي والمجزم والقاب للمضارع وجواز
 دخول همزة الاستنهام ويقتربان في خمسة أمور الأول ان لهما لا تقتربان إذا بشرط
 فلا يقال ان لهما تقوم بخلاف لم تقول ان لم ولولم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما
 مستمر التني الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم
 ينفعه ان ندم كان المعنى الى وقتها هذا ولذلك جازم يمكن ثم كان وامتنع لما يمكن ثم كان
 بل يقال لما يمكن وقد يكون الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط
 ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبلا ولا يجوز ما يمكن الرابع ان
 منفي لما متوقع الحاصل كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف
 منفي لم فلا يقال لما يجتمع مع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما وأما الضمران فان كان
 يتوقع اجتماعهما فإنه يصح ان يعجز رافعهما ابسا والافلا بخلاف لم ولهذا أجازوا

قلت لان سلم انها عطف على
 الوجوه والأيدي بل على محل
 الجار والمجرور كما قال *
 يسلكن في نجد وغورا فأثرا
 ثم قلت * باب * المجزومات
 الأفعال المضارعة الداخل
 علمها جازم وهو ضربان جازم
 زهول وهو لم ولما

لم يقض ما لا يكون الخامس ان منفي لما جاز الحذف لا يسيل اختيارا تقول قارب
 المدينة وما أى ولما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لام الا في الضرورة كقوله
 احفظ ودبعتك التي استودعتها * يوم الا عارب ان وصلت وان لم
 اه مدا بغي (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم يخرج لما الايجابية وهي التي
 بمعنى الا نحر عرشت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما علمها
 حافظ عندهم شدد الميم وبخرج لما الحينية نحو ولما جاء امرنا وقال البعض لا حاجة
 الى هذا الاحتراز لان الحينية والانتعابية لا يعفظ دخولها على المضارع اه
 مدا بغي (قوله ولا لام الامر) اعلم ان حركة اللام الطلية الكسرة وفتحها الغنة ويجوز
 تسكينها بعد الواو والفاء ونحو تسكينها بعد الواو والفاء ~~بكثر~~ من نحو يكره او كل
 من التثنية والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشعوقى (قوله ولا لام الامر) أى ومسمى
 لام الامر وهو لانه الجازم لان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان
 كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على معناه لا التثنية والمراد به اللام الموضوعه
 لطلب الفعل على أمر ا كان الطلب نحو لاني ذوسعة أو دعاه نحو لا يقض عليه نار بل أو
 التماسا كقولك لساو بل لاني فعل فكيف كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد
 بها أو نحو غيرها الخبر نحو قول من كان في الضلالة فلم يدله الرحمن مدا أى فمدا وانتهى
 نحو فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وينضاف اللام الى الامر لان لفظ لام تكرة قابلة
 للانضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهى ولم يضاف لانهى بل فصله بغي لان لا علم
 على نفسها لانه قصد لفظها فغير عن ما يفسر علم معناه على نفسها فلا تقبل
 الانضافة اذا العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع هنا
 دخله لام الامر شبه أمر الخطاب وهو مبني ولم يكن بنسأ ذلك لوجود حرف
 المضارعة مع عدم تعدد الاعراب فاعرب باعراب شبه البناء وهو الكون لانه
 الاصل في البناء ويجوز حذف لام الامر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله
 محمد فقد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

ولا لام الامر ولا في النهى

أى وبالآى حقا وعداوه اه مدا بغي (قوله ولا في النهى) قال بعض أصل لا
 الطابية لام الامر زيد فيها ألف فانشجت وزعم بعض انها لا التافية والجزم
 بعدد بل لام الامر مضمره وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ اه اشعوقى
 (قوله في النهى) أى المستعملة في النهى فهي صفة للا أو المعنى مستعملة في النهى
 فهو حال والمراد الموضوعه لتستعمل في النهى بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء
 استعملت في النهى نحو لا تخف أوفى الدعاء نحو لا تؤاخذنا أوفى الالتماس كقولك
 لتظيرك غير مستعمل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تطعن

فانما هو التمهيد ويخرج بقوله في النهي لا التامية والرائدة وقد سمع الجزم بلا التامية
 اذا صلح قبلها كي تشرب حتمه لا يمكن له على حجة ولقته لم يتعرض له المصنف وانما
 عملت لا التامية الجزم ليكونا نظيرة لام الامر من جهة انها المطلب أو تقيضها
 من جهة ان اللام المطلب الفعل وهي اطلب تركه بخلاف لا التامية اذا لم يطلب فيها
 اه مدابهي (قوله وجازم الفاعلين) أي اسالها أو غالبا والاقدم يجزم فعلا وجملة
 والغرض ما ثبت له هذا الحكم وأما الاحتمالية والإكثريه فشيء آخر (قوله
 أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاقرب من الفاعلين أو الجملة
 الاولى من الجملةتين وعلى التعليق والاضافة على الاول سانية أي أدوات هي شرط
 وعلى الثاني حقيقة أي أدوات للفعل الاقرب من الفاعلين أو للجملة الاولى من
 الجملةتين وعلى الثالث من انما نسبة الدال للدلول أي اخوات دال على التعليق
 أي تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذا
 الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل
 بالنظر للجمعية (قوله مجرد التعليق) من إضافة المفعلة للموصوف أي التعليق
 مجرد أي عن الزمان والمكان والعامل وغيره (قوله وهما احرفان) فيه
 تعريض باسمية البراق في لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي اني الحكم عن غيره
 وان كانت متاعده أعلية (قوله غيره) أي وهو غير زمان فيهما قاله في المعنى
 (قوله ومن العاقل) المناسب لعالم يشتمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم)
 قضيه ان الجازم للفعل في نحو فان لم تعلموا هوان وبقال بعضهم وقال بعضهم
 الجازم لم وان عاملة في لم ومدحوا بها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة علم) وقد
 تمهل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم واسوتهم * يؤم الصليفا علم يوفون بالجان

وهل هو ضرورة أو لغة فيمخلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب
 السعد وغيره الى انه ضرورة والتعريب لغة واستشهد به بعضهم بألم تشرح شرح
 الخاء وفيه نظر اذا تحل ابن هنا وانما يفتح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما
 قد سنا وقبل أصله تشرح ثم حذف الون الخفية وأبقى الفتح دليل لاعلمها وفي
 هذا شدوا ان توصف كيد المنفي يلم مع انه كان فعل الماضي وحذف الون لتعريف
 متضمني مع ان المؤكد لا يليق بحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الخاء
 في تشرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها (قوله لما) قال
 الشراء أصلها الا فادات الالف مما كما قال في ان أصلها لا فادات الالف فونا
 والصحيح قول الجمهوزان نسا مركبة من لم وما قيل بسيطة اه اصريح (قوله وقد

وجازم اشعاعين وهو
 أدوات الشرط اذا واذما
 مجرد التعليق وهما احرفان
 ومن للعامل وما هو بالغيره
 ومتى وأيان للزمان وأين واني
 وحدهما للكان وأي بحسب
 ما تصاف اليه ويسمى أو وهما
 شرطان ولا يكون ماضيا للمعنى
 ولا انشاء ولا جامدا أو لامتروا
 بتفويض ولا قد ولا نف غير
 لا ولم وثانها ما جوا ويا وجزاء
 وأقول لما أنه ثبت القول في
 الجزومات شرعت في الجزومات
 وهذا الباب تتم أنواع
 امر بات ويثبت أن
 الجزومات هي الافعال
 المضارعة الداخلة عليها اداء
 من هذه الادوات الخمسة
 عشر وان هذه الادوات
 عشر بان ما يجزم فعلا واحدا
 وهو أربعة لم فعل ولم
 يولد ولم يكن له كفو أحد
 ولما شئوا ما يقض لما أمره
 بل لما يدونوا عذاب ولما يعلم
 الله الذي جاهدوا منكم
 ولا ام الامر نحو ما يفتق ذومعة
 من سمته ولا في النهي نحو
 لا تحزن ان الله معنا وقد

يستعاران للدعاء أي يستعملان في الدعاء وفي الالتماس أيضا كما قدمناه (قوله وما يجزئنا فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا بعد انما نسير نحو وان عدتم عدنا أو ض مضارع نحو من كان يريد حث الآخرة نزله في جهنم أو عكسه وهو قليل والصحيح جواز احتيار الحديث من قيم ليلة القدر بما لا يوافق احتسابه وقوله تعالى اننا نهبّل لهم من السماء آية فقلت أنا قوم لان الماطوف على الجواب جواب فالصواب أربعة وان اعترت في الضارعين كقولنا معجور يعلم أو مختلفين فالصواب سبع لانها ما ماتت بين وهذته سورة أو مضارعين وتحتنه أربع لان كاهما المصعوب لم دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أي آخر والثاني مضارع معجور يعلم أولا والثاني ماض فهذه أربعة فالجملة تسعون في صورة الاختلاف على الراجح انه مدابغي **تبيين** فهم من قوله وما يجزئنا فان ان اذنا الشرط جائزة له ما عاوه وهو ذهب الجوه من البصريين واختاره ابن عسوق والأبدى واعترض بان الجازم كالجارف فلا يعمل في شيئين وبانه امر تاما تعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان تعاقب حكمه على الخبر عمل فيهما اختلاف الطار وان اورد العمل قد عهد من غير اختلاف كفهولم يظن ويختلف عن شرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ وانسب الى الاختش واختاره في التسهيل وقبل الشرط والجواب تشاركه كقائل الكوفيين في المبتدأ والخبر انهما ترفعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقبل الاداة والشرط كلاهما مجزوم الجواب كقوله في الابداء والمبتدأ كلاهما مرفوع الخبر ونسب هذا لقول سيده والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه وبقى الآخر فعمل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل في وان احد من المشركين استنجاك واجيب بان فصل الشرط هو المحذوف وهذا مشعره وقبل الجواب مجزوم بالخوارق له الكوفة ون قياسا على الجورور ورد بانه قد يكون بينهما معولا لا فاسلة فلا تجاوزه تصریح (قوله وهو الاحد عشر) اسقط المؤلف من الجوزام كيفة ما اذ ولو دلل ان كيفة الميرد الجوزم في ان نزلوا شمر لكن اجازة الكوفيين قياسا على حيثما وأما اذن فلا تجزئ الا في الشعر كقوله واذن تصيبك خصاصة فحمل وأما لو فلا تجزئ الا في الضرورة كقوله لو شأطار به اذ ومبعة (قوله وامان) بالهمزة المكسورة وباتون الساكنة احقران من ان وأذرتان (قوله وأما اذما الخ) قال في التصريح فادسيويه انها حرف تنزلة ان الشرطية فاذا قلبت اذما تقيم اقم فعاها ان تقيم اقم وقال الميرد وابن لسراج

يستعاران للدعاء كقوله تعالى
 ليقفن علينا ربنا
 لا تنزلنا وما يجزئنا
 وهو الاحد عشر الياقية وقد
 قسمها الى ستة أقسام
 احدها ما وضع للدلالة على
 مجرد تعليق الجواب على
 الشرط وهو ان واذما قال
 الله تعالى وان تعودوا بعد
 وتقول اذما تقيم اقم وهما
 حروف اذما لا جماع وأما
 ذما فعدسيويه والجمعه
 وذهب الميرد وابن لسراج
 والميرد الى انها اسم وفهم
 من تخصيصه هذين بالحرفية
 ان ما عداهما من الأدوات
 سماه ذلك بالاجماع في غير
 ههنا

والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تم اقم واحجبوا بانهم اقبل
 دخول ما كانت امة والاصح عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها
 كانت للماضى فصارت للمستقبل يدل على انها نزع مما ذلك المعنى البتة واعترض
 بانه لا يلزم من تغيير زمانه تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال
 والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقائه ذاته على أصلها اه
 (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجمهور وان اسم بدليل عود الضمير
 اليها في قوله هو ما تأتينا من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بهما انهما حرف اه
 (قوله من يعمل - وأجزه) فن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء من يعمل فعلى
 الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه الكسرة وفاعله مستتر فيه جواز يعود على من
 وهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر
 جواز محله رفع بالابتداء عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على
 الخبر بآية على التخيير من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما ما الخبر والاول
 أرجح لان توفيق الفائدة على الجواب من حيث التعاقب فقط لان حيث الخبرية اه
 مداغى (قوله ومهما) فانه اوتى من غير الاعمال غير الزمان ثم ضمته من معنى الشرط
 وهي اسبطة رأينا التأييد اه قيويني (قوله نحو قوله) أى مقول الله وقوله تعالى
 جملة حالية أو مستترضة بين المبدل والمبدل أو بين الموقوف عليه والموقوف
 عطف بيان للتعظيم والتعزيب أى ارتفع سبحانه عما لا يقابره وقوله وما تعلقوا بادل
 من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أى نحو مقوله الذى هو وما
 تعلقوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئى من جزئيات ما قبلها
 يقصد بكثرة توشيحها وهو أقوله فلا يصح ان يراد حقيقة وهو التلطف اذ ليس من
 جزئيات من جاز الفاعل المجزوم بها فوجب جملة على المقول اه مداغى (قوله وما
 تعلقوا من خير) انما اقتصر على الخبر خائليهم على قوله دون الشرط والافعال يتعلق
 باقسام الحكم العقلى (قوله مما تأتينا الخ) فهما اسم شرط وجزم على الصحيح يعود
 الضمير عليه من به والضمير لا يعود الاعلى الاسماء قال الزمخشري وغيره عادهما
 ضميريه رضى بهما حملا على اللفظ وحلا على المعنى اه وفي المغنى والاولى ان
 يعود الضمير فيهما على الآية اه ومحلها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أى
 نبي تأتينا أو التصب بمعنى أى شئ تحضر تأتينا اه مداغى وتأنا فعل وفاعله
 ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوباً من آية بيان
 لهما وفي الحقيقة البيان هو الجزور لانه هو الحال كما قاله النبي (قوله الآية الخ)
 تمامها فنحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ ال قدرت ما تمهية واسم ما ان قدرت بحجازية

وهي على الاصح فيها والدليل
 عليه قوله تعالى وهما تأتينا
 من آية فعادة الضمير الجور
 ولا يعود الضمير الاعلى اسم
 الثاني مانع للدلالة على من
 يعمل ثم ضم من معنى الشرط
 وهو من نحو من يعمل سوءاً
 يجزيه الثالث ما وضع
 للدلالة على ما لا يعمل ثم ضم
 معنى الشرط وهو ما وهما
 نحو قوله تعالى وما تعلقوا من
 خير يعلم الله وهما تأتينا
 من آية الآية ال اربع ما وضع
 للدلالة على الزمان ثم ضم
 معنى الشرط وهو متى وان
 قول الشاعر

وهو الرابع وعشرون في موضع نصب خبر ما على انه اجازية وفي موضع رفع خبر
 المبتدأ على انه تعجبية والباقر ائمة على كلالا ائمة تدبرين لاسلامية الله مدابني (قوله
 واستبحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعر جاهلي يكنى ابا عمرو واثب بطريقة
 بيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة وتولتلك قيل له بن العشرين والبيت من قصيدة
 من الطويل والالال بالخاء المهملة وتشديد اللام من حل اذا نزل روى بحلال
 بكسر الميم وضبطه بهض بفتح الجيم والتسلاخ جمع نعة وهو ما ارتفع من
 الارض والتخفص منهال الاسترفاد طلب الرغد وهو العطية وقيل العونة (الاعراب)
 استايسر واسهوا والسائر ائمة في خبر ليس وبحلال في محل نصب التسلاخ
 مضاف اليه وخافة مفعول لا يجله لكن حرف استدرالك متى اسم شرط وتستر
 فعل الشرط مجزوم بمعنى وانوم فاعل وارفع جواب الشرط وضمه لاناسبة القافية
 والشاهد في متى حيث جرمت القوم لانها ناجزة والعنى واست عن يستر
 في التسلاخ مخافة الضيف (قوله ايان تؤمنك الخ) هو من البسيط وايان اسم شرط
 وتؤمنك فعل الشرط مجزوم ويدر انكاف ضمير المفعول محله نصب وامن جواب
 الشرط وفاعله مستتر فيه وتعتبر ان الطويل مضاف اليه اذا طرقت مستقبل لم تدرك
 جازم ومجزوم وفاعله مستتر وامن لفعوله ومثامته ان محذوف حال ولم تزل جازم
 ومجزوم وجواب اذا وحذرا بفتح الخاء المهملة وكسر اللام تهرزل وانهما مستتر
 فيها والشاهد في ايان حيث جرمت تؤمنك وامن انه شواهد وان مني على الفتح
 محله نصب على الظرفية الزمانية قلما تقدم انه كنى وناسبه الفعل بعده (قوله ايانما
 تسكونوا يدرككم الخ) ان اسم شرط جازم محله نصب يدرككم والموت فاعل وجمله
 يدرككم الموت جواب الشرط وتكون تامه بخلاف القول التبتتي ان يدرككم خبر
 تسكونوا تامل (قوله خليل الخ) من الطويل وخطيل ماضى مضاف وانى اسم شرط
 واتياني فعل الشرط مجزوم بحذف النون واما النون بالذكورية فهي للوقاية
 وتاليا جواب الشرط مجزوم بحذف النون واخامة مفعول وضمة عيون مقدم
 لقوله يعاول وما موصولة ويرضيكاملة وجمله لا يعاول صفة انما أي انما لا يعاول غير
 ما يرضيكما وحاول الشيء اذا اراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والتجاح الظفر
 بالمصود والغابرين بمعنى وموحدة ورا يطلق على المستقبل وهو المراد هنا
 ويطلق على الماضي أيضا فهو من الاضداد (الاعراب) حيثما اسم شرط جازم
 وتتم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويدر جواب الشرط مجزوم وميم ايضا ولاك
 تتعلق به والله فاعل ونجا حاملة مفعول وفي غايته معلق يتقدروا الزمان مضاف اليه
 والشاهد في حيثما انها جرمت فعلى (قوله بين الاقسام الاربعة أي باسمه الهسم

وانت بحلال التسلاخ مخافة
 وانك متى تسترفد القوم اربعة
 وتول الآخر
 ايان تؤمنك امان غير ناو اذا
 لم تدرك الامن من الم تزل حذرا
 الخامس ما وضع للدلالة على
 المكان ثم ضمن معنى الشرط
 وهو ثلاثة ابي وانى وحيثما
 كقوله تعالى ايانما تسكونوا
 يدرككم الموت وقول
 الشاعر
 خليلي اتي تاتياني تاتياني
 احاضر ما يرضيك لا يعاول
 وقوله
 حيثما تستقيم بقدر لسان الله
 تجالسا في غابر الازمان
 السادس ما هو متردد بين
 الاقسام الاربعة وهي أي
 ما تم بحسب ما انصاف اليه
 فهي في قولك ايجم بضم اجم
 مع من باب من وفي قولك
 أي الدواب تركب اركب
 من باب ما وفي قولك أي يوم
 تهم اسم من باب متى وفي
 قولك أي مكان تجلس اجلس
 من باب اين ثم بيئت أن الفعل
 الاوّل يسمى شرطا وذلك
 لانه علامة على وجود الفعل
 الثاني

لا جمع شرط يسكون الراء
لان فعلا لا يجمع على أعمال
قياسا الا في مثل الواسط
كأثواب وأيات ثم بينت أن
فعل الشرط يشترط فيه ستة
أمور أحدها أن لا يكون
ماضي المعنى فلا يجوز أن قام
زيد أمس أمم معه وأما قوله
سالى ان كنت فله فقد علمت
فالمعنى ان يتبين أنى كانت
تلك كقوله * اذا ما اتينا
لم تلدني لثيمة * فهذا الى الجواب
نظير الآية الكريمة
في الشرط الثاني أن لا يكون
ظاهرا فلا يجوز أن قام ولا ان
ليتم أولا في قسم الثبات أن
لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس الرابع أن
لا يكون مشروفاً بالثبوت فلا
يجوز ان سوف يتم الخامس
أن لا يكون مقرونا بقد فلا
يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يتم السادس أن لا يكون
مقرونا بحرف نفي فلا يجوز
ان لم يتم ولا ان لن يتم
وبينتهى من ذلك لم ويجوز

الأول وهو ان واذا لانها لم يوشم بالثبوت سوى التعالقي كما تقدم (قوله والعلامة
سالى ان كنت فله فقد علمت
فالمعنى ان يتبين أنى كانت
تلك كقوله * اذا ما اتينا
لم تلدني لثيمة * فهذا الى الجواب
نظير الآية الكريمة
في الشرط الثاني أن لا يكون
ظاهرا فلا يجوز أن قام ولا ان
ليتم أولا في قسم الثبات أن
لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس الرابع أن
لا يكون مشروفاً بالثبوت فلا
يجوز ان سوف يتم الخامس
أن لا يكون مقرونا بقد فلا
يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يتم السادس أن لا يكون
مقرونا بحرف نفي فلا يجوز
ان لم يتم ولا ان لن يتم
وبينتهى من ذلك لم ويجوز

اذا انت اكرمت الكريم ملكته * وان انت اكرمت اللئيم تردا
ونخص اللادم في قوله لم تلدني لثيمة لانه يعلم الاب بالاول فان العرب لا يترجون
من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني أى يتبين انى لم تلدني والتبين أمر يحصل
في المستقبل وتامه * ولم تلدني عن بشره بدأ * (قوله وقد يكون) أى الجواب
بالدعاء المشهورة من ان الضمير يرجع الى أمره بدأ * وان كانت القاعدة
أعلى (قوله فيثبون) أى يثبون أى يثبون الجملة الواقعة جوابا لاه فيثبي (قوله
أو اذا النعانية) أى لا بد من شرطها المذموم كقوله تعالى حتى اذا فطحت بأجوج
وما جوج وهم من كل حدب ينسلون وترابا أوعدا الحق فاذا هي شاحصة أصار
الذين كذروا اه فيثبي وقال اشعوف فيهم كلام ابن مالك ان الربط باذا انفسها
لا ينافاه مقدرة قايها خلافاً لمن زعمها وانها ما يستأسل في ذلك بل واقع موقع الفاء
وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام النيشي ثم رأيت التصريح قال وقد
يجمع بين الفاء واذا كما كيد اخلافاً لمن منع (قوله فيجب ان يثبون الخ) الحاصل ان
الثناء تدخل لا متناع الجملة من استقع شرطها المذموم أو لما اقترن به من نفي أو
إثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الظلية والجملة التي فعلها جامد والثاني
ثلاثة أيها الماولن وان النافيات والثالث ثلاثة أيضا فداقظ أو تقديرها والسين
وسوف اه تصریح وخصت الفاء بالربط إذ فهم من معنى السببية والتعقيب المناسب
للجزاء المسبب عن الشرط وانتهت ببعده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا

اقترانهم ما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة في الارض
ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جوابا وجزءا تشبيها به يجواب السؤال وجزء الاعمال وذلك لانه يتبع
بعد وقوع الأول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفاعل المجازى عليه ثم قلت ويجوز قد يكون
واحد من هذه فيقترن بالفاء نحو وان كان فيصه فتم قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخف بخسا
أو جملة اسمية فيقترن بها أو اذا النعانية نحو وهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون * وأقول قد يأتي
جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطاً فيجب ان يثبون بالفاء مثال ماضى
المعنى ان كان فيصه فتم قبل فصدقت وهو من السكاكين وان كان فيصه فتم من دبر فكذلك وهو من الصادقين

قالوا

تعلقا والوجه ما امتناع كونه ماضيا المعنى كاشرط لان حصوله معاق على حصول
مضمون الشرط في المستقبل وامتناع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل
فلاية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اهـ من خط بعض الفضلاء
(قوله ومثال الطالب قل ان كنتم الخ) قال في التصریح وتيسر عليه بقرينة أنواع الطالب
من التمسى والله اعلم ولو بصيغة التمسى والاستعجاب والاعراض والتمنى والتخصيص
والترجيح ولا نظير بأشتمه اقله كى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الفصحى ألف مثال
وقد اجتمعت الطالبية والاسمية في قوله وان يجزأكم فن ذا الذى يصركم من بعده
لعله فن ذا الذى يصركم بقرينة لان صدرها التمسى وطاوية لان من فهم الاستفهامية
وهى مبتدأ وذا التمسى اشارت بغيرها والذى نعمت له اذيان ويحتمل ان تكون ذات المعادة
والجبر الموصول والجملة جواب الشرط اهـ (قوله على ان لانه اسمية) نسبة التمسى اليها
مجاز وانها هى والناكلم (قوله ولا انما فى فنن بقول الشرط الخ) هذا قيدان
الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يترن بالفاء وقال ابن الحبيب ان كان الجواب
مضارعاً مبتدأ أو مشروفاً لا فاء وان اهـ فشى وقال فى التصریح مع كل جواب يصح
جعله شرطاً ان كان معنى اللفظ برون المعنى مجرداً من قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً
أو منياً لم أر لافاً كترخا لوعسى الفاء ويجوز اقترانه ما يوجبى الماضى على حاله
ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيدة فكذب ونحو فن يؤمن بقرينة فلا يعاقب فاه ابن
الناظم وقال غيره اذا رفع المضارع والجواب جملة اسمية والتقدير يرفع ولا يعاقب اهـ
وللتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هى الجواب لان الفعل
المقترن بالفاء هو الجواب كى يفيد ابن الناظم وان الماضى المنصرف المجرد على
ثلاثة اقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد او وعد
وضرب بيجب اقترانه وهو الماضى لفظاً او معنى نحو ان كان قبسه قد من قبل فصدق
وقدمه من مقدرة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلاً معنى وقدمه وعد
او وعد نحو ومن جاء بالسيدة فكذب ويجوز اقترانه باعتبار انه ان لوحظ مستقبلاً
فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما فى الاسموى (قوله
ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال فى شرح الكافية فان اقترن ما على
خلاف الاصل وينبغى ان يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف ولو لا ذلك أى جملة
خبر المحذوف حكمكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعاً لان الفاء على ذلك
التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعد ما فعل انها
غير زائدة وانها داخله على مبتدأ مقدر كالتدخل على مبتدأ مخرج به اهـ وقوله
ذلك التقدير أى تقدير كون الفاء داخله على الفعل الذى هو الجواب وقوله

ومثال الطالب قوله تعالى
قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوا ما يحيبكم الله فمن
يؤمن بربه فلا يخف خطراً
ولا رهيباً فمن قرأ فلا يخف
بشياً الجزم على ان لانه اسمية
وأما من قرأ فلا يخف بالرفع
فلا تافية ولا انما فى فنن
بقول الشرط كى يفيد ان كان
مضارعاً الظاهر ان لا تدخل
الفاء وان كان هذا الفعل مبنى
على مبتدأ محذوف والتقدير
فلا يخاف والجملة اسمية
وساوى ان الجملة الاسمية
تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا
يجب هذا التقدير فى نحو
ومن عاد فبنتهم الله منه أى
فهو بنتهم الله منه ولو لا ذلك
التقدير لوجب الجزم وترك
الفاء ومثال الجامة وقوله
تعالى

و ينبغي الخ أي يجب أن يكون خبر مبتدأ و حينئذ فالقرن بالغاء واجب و قواهم يجوز
 دخول الغاء أي يجوز الابدوم على ذلك و يجوز هدم الابدوم عليه فاذا اقدم على ذلك
 خرجت على وجه يجب فيه دخول الغاء قررره شيخنا الدرديره الى الاشعوني (قوله ان
 ترفي انا اقول الخ) الياء مفعول أول و انما كيد له اراقل مفعوله الثاني و مثل متعلق
 بأقل و ملا غير و ولد اعطف عليه (نعم ما هي) ناهي رابطة للجواب و نعم فعل ماض
 و ما تمير و قيل فاعل وهي مخصوص بالمدح او الجملة قبله خبر على أحد الاوجه
 فها أو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف و قال في المغني فزعم شيخنا ابتداءها
 حذف المضى فان اتصل الضمير لان المذوح ابتداءها لا هي تمام (قوله عيلة) أي
 فقر او قيل كثرة عيال و انصرف على الاول البينواوي (قوله وقد يكون الجواب جملة
 اهمية الخ) و قد جاء حذف الغاء في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشراياتر عند الله مثلان

أراد الله يشكرها كجاء حذف الغاء من الجملة الطائفة كقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يبن كعب بن لاسأله عن الماةطة فان كعبا و الا استمع بهما أخرجه
 البخاري و يبرده على المراد السابق لحذف الغاء مطلقا و زعم ان الرواية في البيت
 المذكور من فعل الخبر فان من يشكره و حذف الغاء أيضا من القرون بالسين
 في قوله

ومن لا يزال يتقاد لفي والعبا * سياتي على طول السلامة نادما

أراد سياتي أي سيوجد من التي بمعنى واحد اه تعريج (قوله فيجب اقترا
 أمرين) قال في التصريح و قد يجتمع بين الغاء و اذا تا كيد اخلافا لمن منع ذلك قال
 تعالى حتى اذا فقت أجوج و ما أجوج الى ان قال فاذا هي شاخصة أحوال الخبر
 كقروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية و قد تقع في الجازاة سادة مسد الغاء
 فاذا جاءت الغاء مع ما تعاو و تعالى و صل الجزاء فيتا كد ولو قيل اذا هي شاخصة
 أو فسي شاخصة كس سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله الفيثي سابقا و يرد
 ما قاله الاشعوني (قوله أو اذا الفجائية) لانها اشبهت الغاء في كونها لا يبتدأ بها
 ولا تقع الا بعد ما و معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان
 لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها
 تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم و الجواب فيها جملة اسمية موجبة
 شرطية و غير مقررته بان التوكيدية نحو وان تصمهم سبعة بما قدمت أيديهم اذا هم
 يقتلون بجملة هم يقتلون جواب ان والرابط اذا الفجائية و نحو اذا دعاكم
 دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة

ان ترفي انا اقول مثلك مالا
 و ولد انه سى ربي ان يؤتى
 خبر من جئت ان تبدوا
 الصدقات ذمها هي ومن
 يكن الشيطان له قربانا
 قريبا و مثال القرون بالتفسير
 قوله تعالى وان خفتم عيلة
 فسوف يهنيكم الله من فضله
 ومن يستكف عن عبادته
 ويستكبر فسيجزيهم الله
 جهنم او مثال القرون بقصد
 قوله تعالى ان يسرق فقد سرق
 أخله من قبل و مثال القرون
 يذاب خبر لا ولم وان لم تقل في
 بلغت رسالته و ما تدهلوا من
 خبر ان تكفروا و من يقلب
 على عقبيه فلن يضر الله شيئا
 وقد يكون الجواب جملة
 اسمية فيجب اقترا به بأحد
 أمرين انما الغاء أو اذا
 الفجائية فالاول كقوله
 تعالى وان عسى ان يخبرفوه
 على كل شيء قدير و الثاني
 كقوله تعالى وان تصمهم
 سبعة بما قدمت أيديهم
 اذا هم يقتلون ثم قلت

بإذنا الضمانية اه تصریح وقد أعطى المذاهب الشروط بالمثل فإذا كانت الجملة
 انشائية نحو ان عصي زيد فويل له أو دخل ما لها نافي نحو ان قام زيد فما هم وقاتم
 أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان هم اقامتم فلا يجوز فيها اذا وتمعين اننا كما اذا
 كان الجواب غير جملة اسمية أو كان أداة الشرط غير ان واذا جملة الشروط
 خمسة كعلم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ)
 ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وايضا الأداة كقول النحويين جواب
 فإن الأمنية من يحشها * فسوف تصادفها ايها

أي أيضا يذهب تصادفها وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه
 وسلم فأتياها صاحبها والا استمع ما حذف من الاول والجواب ومن الثاني الشرط
 والتقدير فان جاء صاحبها فرددنا اليه وان لم يجئني فاستقم بها اه تصریح بإذاعات
 ذلك فتقول المصنف من شرط أو جواب أو مانعة تخلو فلا ينشأ في جواز الجمع وهذا
 أحسن من قول الفيثي أو جواب أو جملة شرط أو مانعة تخلو اه فانه يؤهم ان
 الراد أو الداخلة على جملة شرط أو جواب كذا بل التي هي مانعة تخلو هي أو الداخلة
 على جواب تأمل (قوله أو جملة) بل كحذف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ
 (قوله ان تقدمها) أي تقدم علم ما أي على الشرط واداته طلب أن وسقطت
 الفاعل دليل ما في في التصيب وقصد الجزاء أي قصد ان ما بعد الواو تصيب بها أو ما
 ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط واداته لانه يفهم من قوله تصادف
 الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير التي جزما تقدم * أن تسقط الواو والجزاء قد تقدم

ولا يرد على المصنف الذي لانه ليس طلبها فهو خارج بقول المصنف طلب اه فيثي
 فالشرط ثلثه فان كانت الفاء موجودة فالضارع منصوب بان مضمورة وجوبا
 بعداء السببية نحو باليتي كنت معهم فأفوز وبقية الأجزاء التمامية المتقدمة
 في التواسب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو خدمت من أهو لهم صدقة تطهرهم
 فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان منصوبا بالطلب وهو كذلك كونه ليس
 مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خدمتهم صدقة مطهرة
 لهم فتطهرهم صدقة لصدق ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ولذا
 قرئ ذهب لي من لاندوليا يرثي بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثي صدقة لوليا
 لا جواب بالهب والجزم جواب بالهب وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما تبين بعد الذي
 نحو ماتنا نينا نتجدنا ولا يجوز الجزم بعد الذي خلا فاللزماحي والكوفيين ولا جماع
 معهم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الأتيان سببا

ولا يجوز حذف ما علم من
 شرط بعد الواو لا نحو فعل
 هذا ولا عاقبتك أو جواب
 شرطه ما ض نحو فان
 استظهرت ان الذي نتقاني
 الارض أو جملة شرط واداته
 ان تتقدمها طلب

ولو باسمه أو باسم فعل أو بما
 لفظه الخبر نحو قوله ما لولا أن
 نحو أين بيتك أترك وحسبك
 الحديث بنم الناس وقال *
 مكانك تعمدى أو تستريحى
 وترط ذلك بعد النهى
 كون الجواب محبوبا نحو
 تكفر تدخل الجنة وأقول
 مسائل الحذف الواقع في باب
 الشرط والجواب ثلاثة
 المسئلة الأولى حذف الجواب
 وحده وشرطه أمران
 أحدهما أن يكون معلوما
 والثانى أن يكون فعل الشرط
 ماضيا تقول أنت ظالم إن
 قامت لوجود الأمرين ويمتنع
 أن تقوم وإرتقاء ونحوهما
 حيث لا دليل لانتفاء الأمرين
 ونحو أن قامت حيث لا دليل
 لانتفاء الأمر الأول ونحو
 أنت ظالم إن تفعل لانتفاء
 الأمر الثانى قال الله تعالى
 وإن كان كبيره إليك اعراضهم
 فإن استطعت أن تتبني نفاقا

لأنه حديث اه من التصريح من محلا متفرقة (قوله ولو باسمه الخ) قال شيخ
 الاسلام ولو كان الطلب باسمه أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر كما يكون بالفعل
 مثاله بالذمعية أو اللوا أنل ومثاله بالأسمعية أى لفظ الاسمية المراد به المطلب نحو أين
 بيتك أترك ومثاله بما لفظه الخبر نحو وحسبك حديث بنم الناس فلاحظ الجملة
 خبر والمراد الطلب وهى جملة اسمية مغايرة لقولك أين بيتك ومثاله باسم الفعل نحو
 مكانك تعمدى وقال قيسل ذلك ولا فرق في الطلب بين أمر ونهى ودعاء واستفهام
 وتمن وعرض وتخصيص نحو زرتنى أترك ولا تمدن من الاسد تسمى ورب اغفرلى ادخل
 الجنة وهى تسكرمنى اكرمك وايت مالا انشئتة وألا تنزل عندنا تصب خيرا ولولا
 تأمننا نتخذنا ساءا والتقدير ان تترنى أترك وان لا تمدن من الاسد تسلم وان تغسرك
 ادخل الجنة وان تسكرمنى اكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام (قوله المسئلة
 الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانياً فى المتن والذى جعلها اشارة ثانية على الاولى
 فى المتن (قوله معلوما) وعلمه اماميا فى اربعة غير قطعية (قوله ونحو ان قامت حيث
 لا دليل) فان وجد دليل نحو ان قال هل يجلس فى قولك قامت هو متر (قوله حيث
 لا دليل) حيثية تشييد أى يمنع ان تقوم وان تقوم والحال نه لا دليل فان وجد الدليل
 امتنع لانتفاء الامر الثانى وقوله لا تنمى الامرين غلبة لا امتناع هذا وانما سب
 واما قول الغنشى الحديث قلته لعل أى عدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين بدل من
 قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فقيرطاهر لان عدم
 الدليل انتفاء أحد الامرين لا لامرين وايضا جاز قوله حيث لا دليل يقتضى
 ان قولك ان تتم الخ لا يأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قل زيدا عمر وهل
 تاسر فل عمر ووان تقوم أو تفعل أى فانا اجلس فهنا وجد الدليل فلم يتف الامران
 تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
 الجواب جوارب هو مما حذاف فيه وجوبا كما يأتى فى قوله ويجب الاستغناء الخ
 فان المؤلف فى الشرح مثل لو اوجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل
 هو الجملة المتقدمة لفظا فالحذف واجب الا أن يراد بالحوار قابل الامتناع فيهم
 الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل
 للحدث عند وجود الدليل ومضى فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والحوار
 وان كان كلام المتن فى الجواز لكن الشارح فى شرحه انقل لما هو اعم فتأمل (قوله
 قال الله تعالى الخ) مثال ما جمع فيه الامران ولو قال مثال ما جمع فيه الامران
 قوله تعالى لكان أو نزع ولو اقتصرت فى التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله
 فان استطعت) شرط حذف جوابه للدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط

الثاني اعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول اعني وان كان ككبر
 والمعنى ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفسد اتحت الارض
 فنفذ فيه فطلع لهم بآية ارسال تصد به الى السماء فنزل منها بآية فاعل انتهى
 تصريح (قوله في الارض) صفة لتفقا وفي السماء صفة لسما ويجوز ان يكونا
 متعاقبين يقتضي أو حائنين من المستكن والقصوديان حرصه البالغ على اعلام قومه
 وانه لو قدر ان يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لأتى بها اربابهم
 انتهى بضاوي (قوله بشرطه أيضا امران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط
 بالمراد وعدم شذوذ دليل قوله بعد وأكثر ما يكون ذلك بعد والافاد ان هذا الشرطان
 فاما متعق وهو ما لم يكن للدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن بعد والافاد (قوله واقفا
 بعد وال) أي راقعا بعد ان الشرطية المتروكة بالانافية (قوله فطلة واليخ) الفاء
 للمعطف على ما قبلها وطلقة فاعل امر وفعول والفاعل مستبروا الضمير يعود على
 امرأة مطرف فالتاء للتعديل والتأنيست ليس ويكثر خبرها واولها متعلق به وان
 لا يعمل ان حرف شرط سد عنهم في الانافية ويحل جواب الشرط وفعل الشرط
 محذوف أي والاطاقتها ومفرقة مفعول أي رأسك والحسام يضم الحاء فاعل
 يعمل أي السيف والشاهد في اليه في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكثير
 النظر والمصدر الكفاة بالفتح أي المسمى المراد بالطلاق التبريح لافقت العصبية
 لان المحاولة صكانت على فرس لا على امرأة انه وهو خلاف قول التصريح
 كقول الاحوص يحاطب مطرا وكان مطرد مع الخائفة وتخشه امرأة جميلة
 فطالها الخ فحذف الشرط لدلالة فطالها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في
 امرأة مطرا لفرسه وكذا تدوم عند الكلام على المبيات في النادى ما يوافق
 كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد وال) قال في التصريح وقد يتخالف
 واحد من ان والاقران بلا وقد يتخالفان معا والاول ما حكاه ابن الانباري في
 الانصاف عن العرب من يعلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به أي ومن لا يعلم
 عليك فلا تعبا به قال الشافعي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت
 فحذف الشرط مع انتفاء اقران ان بلا والثالث كقوله

متى فخذوا قسرا ظنة عامر * ولم يبع الا في الصفا بغير

أي متى تتفقوا تؤخذوا وحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة
 بكسر المشالة المجهمة التهمة والصفاد بكسر الصاد المهمله ما يوثق به الاسير من قيد
 أو غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحتها لان صور كعلمتها
 من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو ان خبر الخ وان احد الخ

في الارض أو سما الى السماء
 فأتهم بآية تنفد به فاعل
 والحذف في هذه الآية في
 فاقية من الحسن لانه قد
 انضم لوجود الشرطين
 طول الكلام وهو مما يحسن
 مع الحذف المسئلة الثانية
 حذف فعل الشرط وحده
 وشرطه أيضا امران دلالة
 الدليل عليه وكون الشرط
 واقعا بعد وال كما هو لالتب
 والاعاقبة أي والالتب
 عاقبة وقول الشاعر
 فظلمها فقلت لها بكف
 والاعمال مفروقت الحسام
 أي وان لا تطاقتها اعمل وقد
 لا يكون ذلك بعد وال لا يكون
 شاذ الا في نحو

فلاشذوذ فيهم - او قوله على أن الخ اس در الهملي قوله الا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضي الدخول فيهما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخل فيهما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعتراض بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشي لان قوله والا يعمل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقي منه لا النافية فيقتضي ان لا يكون ايضا مما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على أن الخ ويقول الا في نحو وان خيرا الخ والاقى في نحو وان أحدهم من الشرطيين استجارك الخ واعتراض الفيشي عن الاستدراك مبني على تسليم ان المحذوف في ان كان نيرا هو البعض وسبأ في ان المحذوف الكل وحينئذ فالمحذوف في قوله والا يعمل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو وتطلعي واما فلا ليست قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا (قوله كما مر في بانه) وهو باب كان واخواتها لان هذا مر في حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملة ما قبل بعضها) لانه بقي خبر كان وهو خيرا واعتراض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالحمل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الالو كان عمل الشرط جملة كان خيرا فتأمل (قوله وان أحدهم الخ) أي وان استجارك أحدهم فعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان أحدهم الخ أي المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ بقوله فليس مما نحن فيه أي المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لانه ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصنا (قوله الاداة بالالخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلغظ الشرط ومعناه) أي بجادته ومعناه وليس المراد شخص النفس فان قولك انتهى اكرمك تقديره انتهى فان تأتى الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتجد الفعلان لفظا بل المادة محددة وقوله او بمعناه الخ أي والمادة مختلفة بقي شيء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك ان بيتك ازرك فعل الشرط المقدر وهو ان تعرفه فبانه ليس لفظ الطلب وهو ان ولا معناه لان معني ان الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله ان بيتك عرفته فيكون المعنى واحدا وكذا في قولك لا تنزل عندنا اكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل في المقام فانه صعب المرام وكذا يقال في التخصيص وبقيمة أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال في التصريح واختلاف في تحقيق

ان خيرا غير قديس كما مر
 في بانه على ان ذلك لم يحذف
 فيه جملة الشرط بجملة ما قبل
 بعضها وكذلك نحو وان
 أحدهم من الشرطيين استجارك
 فلا يستعملان فيها أكثر
 مما يكون ذلك مع اقتران الاداة
 بلا النافية كما مثلت في المسئلة
 الثالثة حذف أداة الشرط
 وفعل الشرط وشروطه ان
 تقع ثم عليها طلب بلغظ
 الشرط ومعناه أو معناه
 فقط نحو انتهى اكرمك
 تقديره انتهى فان تأتى
 اكرمك فأكرمك مجزوم
 في جواب شرط محذوف
 دل عليه فعل الطلب المذكور
 هذا هو المذهب الصحيح

والثاني نحو قوله تعالى قل
 تعملوا أعمالا تهم بهاكم
 عليكم أي تعملوا فإن تأتوا
 أتت ولا يجوز أن تقول
 تعملوا لأن عمل فعل جامد
 لا مضارع له ولا ماضى حتى
 توهم بعضهم أنه اسم فعل
 ولا فرق بين كون الطلب
 بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم
 الفعل كقول عمرو بن الأظينة
 وتغلط أبو عبيدة فتنسبه إلى
 قطري بن الفجاءة
 أتتلى عنتى وأبى بلاتى
 وأخذى الحمد بالثمن الربيع
 وأما كى على المكروه نفسي
 وترى هامة النطل المشيع
 وقول كفا جشأت وجاشت
 مكانك تحمدى أو تستريحى
 لا دفع عن ما أثر سالحات
 وأحمى بعد عن عرض صحى
 تجزم تحمدى بعد قوله مكانك
 وهو اسم فعل بمعنى أتت
 وشروط الحذف بعد النهى
 كون الجواب أمرا محبوبا
 كدخول الجنة والسلامة في
 قولك لا تكفر تدخل الجنة
 ولأنك من الأسماء التي
 كان أمرا مكروها كدخول
 النار أو كل السبع في قولك
 لا تكفر تدخل النار ولأنك
 من الأسماء التي

جائزه فالجمهور يجعلونه جوابا للشرط
 شرط مقدره هي وفعل الشرط وقال الخليل
 ويؤيدوه بالسيراني والفارسي هـ و
 جواب للطلب المقدم فيكون مجزوما بنفس
 الخليل ويؤيدوه بما جزم الطلب اتصمته
 معنى حرف الشرط كان أمراء الشرط
 جازمت لذلك وقال السيراني والفارسي
 لثباته من باب الجازم الذي هو حرف الشرط
 المقدر كما أن النصب بضم ياء في قولك
 ضمير يزيد الثباته عن انصب لا اتصمته
 معناه ومذهب الجمهور أن جمع لان الحذف
 والتضمين وإن اشتركا في أنهم ما اختلف
 الاصل لكن في التضمين تغيير معنى
 الاصل ولا كذلك الحذف ولأن نائب
 الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
 معنى الشرط ولأن الأريحي في ضمير
 يزيد الذي زيد المنصوب بالفعل
 المحذوف لا بالاصدر اقدم حلولة محل
 فعل مقرون بحرف مصدرى هـ (قوله
 والثاني) أراد بالثاني ما كان الطلب
 فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسبات
 ان يقول فيما سبق فالاول نحو أنتى
 كرمك (قوله قل تعملوا أتت) تقدم
 الطلب وهو يعملوا وتأخر المضارع
 المجرد عن الفاعل وهو أنتى وقصد به
 الجزاء المحض بحرف شرط مقدر
 وان تقديره كما قال المؤلف فالتلاوة
 عليهم مسببة عن محبتهم وعلامة جزم
 حذف الواو اه تصریح (قوله أتت
 أنتى عنتى الخ) هذه اربعة آيات من بحر
 الوافر ما عادت مناهة لثمتنا وفتننا
 ما أحب التواهد على الكلام على البيت
 الثابت وهو قوله وقول كفا جشأت الخ
 والمشج اسم فاعل من أشاح وهو الخ
 وهو وقيل المقبل عليك المنافع لما وراء
 ظهره والشج يضم الميم والشين
 المحممة وقوله ما ترا الخ ما ترا
 العرب مكاره ما وراءها التي تؤثر
 على أى ترى وتدكر والعرض موضع
 المدح والذم من الانسان سواء كان
 في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمر
 وقيل هو جانيه الذي يصون من نفسه
 وحسبه ويجامى عنه أى يمنع عنه
 وقال ابن قتيبة عرض الرجل نفسه
 والصريح من كل شئ اه بهم امش
 نسختهم بعض العلماء (قوله جشأت)
 بالجيم والشين المحممة والهزة ارتفعت
 وقال الجوهري جاشت نفسى لى غشيت
 وقولى مبتدأ وكما طرف بمعنى
 حنين يتفق بالمصدر وجشأت فعل ماض
 واتناء للتأنيث وجاشت معطوف
 عليه مكانك اسم فعل وجشأت
 تحمدى خبر لان الفصحى هذا اللفظ
 على حد قولى لا اله الا الله
 وتحمدى مضارع مجزوم في جواب
 شرط مقدر تقديره ان أتت
 مكانك تحمدى وعلامة جزمه حذف
 النون أو تستريحى معطوف عليه
 والشاهد في اليد في تحمدى اه
 شواهد قوله كون الجواب أمرا
 محبوبا هو مسأله ولهم ان تضع
 ان لا يمكن ان هذه أحسن لان
 أشعربا اعتبار الجازمة وان كانت
 موجودة في نفسها بخلاف الاولى
 ولا يرد على هذه العبارة ان لا

تسلم تدخل النار لا تقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشي
 (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن العتق
 نفسه اه تصریح (قوله خلافا للكافي) لان الكسائي فيسئل والكوفيون
 لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تمدن من
 الاسديا ككث بالنصب واجاب البصريون بالذلول مع القياس على النصب اصح
 الجزم بعد النبي قياسا له على النصب وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم
 بعد النبي كما تقدم واستدل الكسائي والكوفيون ايضا بقول أبي طلحة لاني
 صلى الله عليه وسلم لا تشرف بصوتك همهم ويروي ايضا الاطاول بصوتك وفي
 الحديث لا ترعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض واجاب البصريون بان
 بصوتك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب مدغم اه تصریح (قوله في قراءة بعضهم
 الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بان محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتي وجهه وبالسكون
 وسيأتي وجهه أيضا (قوله الافعال قبله) وهي قوله فانذروا فاجهر (قوله ولا يحسن
 ان يقدرا بدلا مما قبله) قال في الكشاف تستكثر من فروع كما سري به منصوب
 المحل على الجمال أي ولا تعظم مستكثرات انما المعطية كثيرا أو طائلا لا كثيرا
 نهى عن الاستكثار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب به
 أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ يقال ان النهي خاص بالنهي لان الله اختار
 له اشرف الآداب واحسن الاخلاق او النهي تنزيهه ولا تمه وقيل الاحسن
 تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمنن كأنه قيل ولا تمنن
 ولا تستكثر على أنه من المن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا وما ناولا أذى
 لان شان المن بما يهبط ان يستكثر أي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبهه بعضهم
 قد يسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم
 بل المؤاف نفسه مشى في القطر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لا اختلاف
 معنيهما أي وبدل الكل وبدل البعض يشترط فهم الاتعاذ وقوله وع دم الخ أي
 فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لا بدقيه من الدلالة واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ
 لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المتكلم لا اختلاف معنيهما
 مبطل لبطل البعض والكل وقوله وع دم دلالة الخ مبطل لبطل الاشتمال وسكت
 عن بدل الغلط لانه لا يقع في الفصح فيبطل البديل بجميع أقسامه امكن فدعت
 ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا في حذف
 الجواب جواز او هنا تكلم على حذفه وجوب بالانه لا يجمع بين العوض والمعوض
 (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال في التصريح ويوجب حذف الجواب ان كان المدال

تعين الرفع خلافا للكسائي
 ولا دليل له في قراءة بعضهم
 ولا تمن تستكثر الجواز ان
 يكون ذلك موصولا بنية
 الوقف وسهل ذلك ان فيه
 شخصه لا تناسب الافعال
 المذكورة قبله ولا يحسن
 ان يقدرا بدلا مما قبله كما زعم
 بعضهم لا اختلاف معنيهما
 وعدم دلالة الاقول على الثاني
 ثم قلت ويجب الاستغناء
 عن جواب الشرط بدليه
 متقدمة انما ان نحو هو ظالم
 ان فعل

عليه ما تقدم منها هو جواب في المعنى دون التصانعة اما كونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أي فانت ظالم واما كونه جملة منفية فلم يقترب
بالفاء نحو فسلم أرقه ان يخرج منها واما كونه مضارع فاعلم فاعلم فاعلم ان قلت
فالجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدمة عليه وليس المتقدم بجواب عند
جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يقدّم عليها الجواب
ولا التزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للأداة مانسبها كما يلتزم ذلك حيث
يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا لجملة الاسمية فلهذا لم
اقتربها بالفاء واما الفعلية المحزوم فاعلم بالمتقدمة بالفاء لان الجواب المنفي لم
لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه يساقى بعد له نحو يا وذهب الكوفيون
والبريد وأبرز يداني الله لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الا قول بان الفاء
انما تدخل لان التناسب الصدور لانها خاف عن العمان ولا عمل مع التقديم
وبان الفاء قد تدخل على المنفي لم أجازوا المحضري في قلبه فلوهم الآية ان يكون
التقديم ان اقتصرتم بقايم فلم تقبلوه هم وعن الثالث بان رفع المضارع اضعف
الحرف ان يعمل مؤخرًا وجميعه لا يشبهه عيب والذي يدل على ان المتقدم ليس
جوابا ان المنكلم أخبر جازما ثم يبدئه بالتعليق فهو كال تخصيص بعد التعميم بخلاف
من نفي كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنى بتأخر في كلامه
فيكون جوابا في الصناعة والمعنى اه تصریح (قوله أو نية نحو ان نيت أو يوم الخ)
هذه المسئلة أشارها ابن مالك بقوله

أو نية نحو ان نيت أو يوم
تم امتنع

وبعد ما ضرر ملك الجراح حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعاً متقبلاً لم يحسن رفع المضارع
بعدهما نحو ان نيت أو يوم وان لم تقم أو يوم والذي حسن الرفع ان الاداء لم تعقل
في لفظ الشرط مع قربها فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع
غير المنفي لم يضعف وعليه قراءة طهة بن سليمان في الشراء إذا نيت أنك وتوايدركم
الموت برفع يدرككم ووجهه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس
عملها في الجواب انتهى تصریح اذا عملت ذلك فقوله المستف ومن ثم امتنع
في النثران تقم أو يوم بقيدانه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التسهيل وهو
ظاهر كلام سيويه فإنه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص
بالضرورة وهو ظاهر اللفية ومقاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن
ثم امتنع) قال الفيسى أي من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون أو يوم دليلا
مقدمانية لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أي من هنا وهوانه

يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أي من أجل ذلك امتنع المحو بكلام شيخ
الاسلام يعلم ان قول المصنف ويحب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين
فالحاصل انه لا بد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل ان كان الدليل
متقدما للحذف واجب والاحتياط وهذا يؤيد ان المراد بالحوار فيما سبق ما قابل
الامتناع فيعم الواجب ويكون قوله ويحب الح تخصيص بعد تعميم (قوله في النشر)
وأما النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا قرع ابن حابس يا قرع * انك ان يصزع أخوتك تصرع

وقوله

فقلت فعمل فرق طرقت انما * مطبقه من ياتها لا يضيرها

واختلف في تخرج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير
أو اثنان الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطالب المرفوع المذكور
كقوله ان يصزع الخ والاولى اثنان الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فمما لان
ما عمل محلا يمكن ان يكون له لا ينوي به غير وهو هذا ان الخبر يعجزان ضعيفان لان
التقديم والتأخير يخرج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلا خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض ان الخبر وانما الفاء مع غير القول
يغتنم بالضرورة فاه تصرح بوزاد الأهم في قول لا يفصل وهو ان كانت الاداء مع
شرط فعلى اثنان الفاء والاولى على التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم
في القولين وتساوي الكلام على تخرج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله)
ويجوز ما تقدم الخ قال شيخ الاسلام ويحب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط
وقسم في كلامه اجتمعا في جواب ما تقدم اه فاشار بذلك التقدير الى ان قول
المصنف ويجوز متعلق بحذف وهو من عطف الجملة على قوله اولا ويجب
الاستغناء الخ وليس عطفه على قوله بدليله لان عطفه على دليله بصير التقدير ويجب
الاستغناء عن جواب شرط ويجوز ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط
انما هو عن جواب القسم لانه عن جواب شرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن
جواب الشرط فتأمل منصفاه (قوله مطلقا) أي سببه ذو خبرا لا بدليل ما بعده
(قوله أو قسم الا ان سببه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذ لم تكن
الاداة لاول ولا لالا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشئ قال الأشعري وأما الشرط
الامتناعي فتحو لولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فأقسم لو أئدى الأئدى سواده * لما سمحت تلك المالات عامر

وكقوله * والله لولا الله ما هتديا * نص على ذلك في الكفاية والتسهيل وهو الصحيح

في النشر ان تقدم أقوم ويجوز
ما تقدم من شرط مطلقا
أو قسم الا ان سببه ذو خبر

وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك القسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغنى
 عن جواب لو ولو لا وجوابه ما لا يكون الاستنبا اه كلام الاشعري وقول الاشعري
 ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم ما التزم كونه ماضيا فالترام
 كونه ماضيا دليل على انه جواب بالشرط والشاهد في البيت الاقول في قوله ما سحبت
 فانه جواب لو هو جواب القسم المشار اليه بقوله أفسم الخ محذوف وكذا في البيت
 الثاني ما هتديا جواب لو لا وجواب القسم محذوف والقسم في البيتين متقدم
 اه تقرير شيخنا دردي (قوله ان سبقة ذو خبر) المراد بذي الخبر ما يطلب خبره من
 مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله في يجوز ترجيح الشرط) التماس في ترجيح الشرط قاله
 الفيشي ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى في يجوز ترجيح الشرط بك كرجاءه كأنه قال
 في يجوز كرجواب الشرط فالتنوين على استجاز لا واجب وقال في الترجيح ويجب
 مراعاة الشرط بخلاف المتن والحاصل ان في المسئلتين قوانين فيسبيل يجوز ان يرجح
 الشرط بك كرجوابه وقال في السكافية والتسمين ان ذلك على سبيل التعميم وليس في
 كلام سيبويه يستدل على التعميم وانما جعل الجواب بالشرط مع تقدم ذي خبر لان
 سقوط جواب الشرط يتخلل بينه وبين الشرط الواقعة خبر التي من جملتها جواب الشرط
 بخلاف القسم فانه مسوق للجرد والشرط لا يتخلل بينه وبين (قوله ما اتقى
 فيه الشرطان) وهما كونه معلوما او كون فعل الشرط ماضيا (قوله وان آه خليل الخ)
 قاله زهير بن أبي سلمى بضم السين من قصيدة من السبيط يدحجها هرم من زمان من
 أجود ملول العرب له عطايا خارقة عن العادة فدحجهم ذمة القصيد وأواها
 قف بالديار التي لم يعشها القدم * بلى وغيره الارواح والديم
 ان الخيل ملوم حيث سبحان وليكن الجواد على علاته هرم
 هو الجواد الذي يهطيك نائله * عفوار يظلم احيانا فيصطم
 وان آناه خليل يوم مسئلة * يقول لانها تبالي ولا حرم
 وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسلطت عند
 نزول قوله تعالى يا أرض ابعثي ماءك ومن الاربعه التي قيل فيها الشعراء أربعة
 امرؤ القيس اذا ركب والنابعة اذا رهب وزهير اذا رعب والاعشى اذا طرب
 والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر رسال سؤال والمسئلة ويروي
 مسغبة بتدل مسئلة وهي الجماعة وبه انشدده الجوهري والحرم بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع (الاعراب) ان حرف شرط آناه خليل فعمل
 وفاعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة نظير لاناه ومضاف
 اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان آناه يقول وقيل هو الجواب بتقدير

فتدور ترجيح الشرط المؤخر *
 وأقول حذف الجواب على
 ثلاثة اوجه متمنع وهو ما اتقى
 منه الشرط ان المذكوران
 أو أحدهما أو جاز وهو ما وجدنا
 فيه ولم يكن الدليل الذي
 دل عليه جملة مذكور في
 ذلك الكلام متقدمة الذكر
 لفظا أو تدبرا أو واجب وهو
 ما كان دليلا له الجملة
 المذكورة فالتقدمة لفظا
 كتواهم أدت ظالم ان فعات
 والتقدمة بتقديرها اسوران
 احداها أقول ان تمام يد
 أقوم وقول الشاعر
 وان آناه خليل يوم مسغبة
 يقول لانها تبالي ولا حرم

الفاء والمبتدأ أي وان آناه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لاعاملة عمل ليس وغائب
 اسمها ومالي خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أي ولا عندى حرمان وقال الاماميني
 غائب خبره مقدم ومالي مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالي على تارة بله باعم المقبول
 أو على حذف منافي أي لا مالي غائب ولا محروم أو لا ذو حرمان ويحتمل ان يكون
 خبرا عن مبتدأ محذوف أي لا غائب مالي ولا محروم أو ذو حرمان والعطف على
 الاحتمالين من عطف الحمل أو المفردات ولا ينبغي جعله على حرم خبرا عن المسأل
 أوه مطوف على خبره مع بقائه على مصدريته مراد به البالغة من غير تأويل
 ولا حذف كما في قولنا وانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح باباها اذ لا يلزم من
 ذوق الحرمان الباطح نقي مطاق الحرمان والقصود الثاني اه شواهد واضعترض على
 قوله اذ لا يلزم من ذوق الحرمان الباطح الخ بانه اذا بقى الحرمان على مصدريته فالمراد
 ذوق الحرمان من أصله لا الحرمان الباطح وقوله يحذف المصدر مراد به البالغة المراد
 انما يتعنى في الذات حتى جعلنا هانفس المصدر وليس المراد بالبالغة الكثرة كما
 يره سمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على اداة الشرط في مذهب شيبويه)
 أي الاولى عنده والافه يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف
 والتقدير أقوم ان قام زيد أعم (قوله والمبرد) أي والكثير فيون يرون ان الفاء مقدرة
 مع مبتدأ الجملة اسمية أي فأنما أقوم وترك الشارح قولنا ثالثا وهو ما ذهب اليه
 بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة
 الشرط تأثير في فعل الشرط ~~وهو~~ ماضيا ضعف عن العمل في الجواب أي
 في المضارع اه أشعوى (قوله والثانية ان تقدم الخ) أشار به هذا الى ان قول المصنف
 أو قسم ان سبقته الخ من افراد قوله أو يسمون كان ظاهرا للتخلافه (قوله
 أو كيد الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو متفيا بلا أو ان أو ما
 وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح ان يكون شرطا ويجزوم لفظا في المضارع
 أو محلا في الماضي اه ملخصا من الأشعوى بإيضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أي فان
 قوله أي وان مؤكدا بالثبوت فهو جواب القسم (قوله ورفع) أي والدليل على ان المذكور
 جواب القسم رفعه في قوله الخ فان قوله ثم لا يصحرون عطف على لبون والمعطوف على
 الجواب جواب زالحال ان يصحرون مرفوع بثبوت الثبوت فيكون جواب القسم كان
 المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشرت الى انه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكره انه
 ان تقدم ذو خبر فالذ كور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذ كور ذو خبر فالذ كور
 جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا
 فالذ كور جواب الشرط ان تقدم والالجواب القسم فيكون المسد كور جواب

وان الضاع المرفوع المؤخر
 على نية التقديم على اداة
 الشرط في مذهب شيبويه
 والاصل أقوم ان قام ويقول
 ان آناه خليل والمبرد يرى انه
 والجواب وان الفاء مقدرة
 والثانية ان تقدم على الشرط
 والقسم نحو والله ان جاءني
 لا كرمته فان قولك لا كرمته
 جواب القسم فهو نية
 التقديم الى جانبه وحذف
 جواب الشرط لدلالته عليه
 زيد الخ على ان المسد كور جواب
 للقسم وكيد في نحو المال
 ونحو قوله تعالى ولئن نصرهم
 لبواتق الا دبار ورفع في قوله
 تعالى ثم لا يصحرون ثم أشرت
 الى انه كما وجب الاستغناء
 بجواب القسم المتقدم

القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم
 ذو خبر تأمل (قوله الى انه كوجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء
 الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر وانما لم يكن ذو خبر متمسكا بقوله
 ان كان ما حدثه اليوم سادقا * اعم في غير ان القبط لشمس بادبا
 ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد عن جعل الام زائدة وليست لام القسم اه اشعوني
 (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم
 فالجذب جواب القسم ^{بقرينة} اذ اتوا الى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما
 والثاني مقيد للاول كقيد لا بحال واقعة موقعة نحو ان تأتي ان تحسن الى احسن
 اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأتي محسنا الى احسن اليك وان كان
 مع عطف فالجواب هو ما معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأتي وان تحسن الى
 احسن اليك وان كان بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جائد او جات ههنا كرمه
 او فاكرمه وان كان بالفاء فالجواب للثاني والسابق وجواب الاول اه
 اشعوني (قوله ثلاثة اوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركين المستثنين
 وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة اقسام والثانية في
 المسئلة الثانية مثل منه في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير
 الشرط غير واجب فكان قريباً من الإبتداء في الامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
 اه نصريح (قوله وكانا هما يكون الفعل فهما واقعا بعد الفاء او الواو) قل في
 التصريح ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم جرى الياء والواو فيقولون ان تأتي ثم
 تجدي أي اكرمك بالنصب تجديني واحججوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يدرك الموت
 من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع
 اجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان وابراهيم الخليلي بالرفع وقرأ السبعة بالجرم
 وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما تدورها اه نصريح ومقاده ان الحاسي
 الكوفيين ثم خص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسيط وهو كذلك كما يفيد
 الاشعوني أيضا لكن الاشعوني نسب قراءة ثم يدركه بالنصب للحسن وذكر ان
 يضم اسم ألق أو الفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدأ والخ) هذا مثال الفاء
 ومثال الواو ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويذرهم بالرفع
 على الاستئناف مع الياء والباقيون مع التون وقرأ الكسائي وجرم بالجرم مع الياء
 عطفا على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد
 الواو ولم اقف على من قرأه اه نصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالتون أو الياء
 واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجرم) أي قرأ نافع وابن كثير
 وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر

يجب العكس في نحو وان أقم
 والله أقم وانه اذا تقدم عليهما
 شيء يطاب الخبر وجبت مراعاة
 الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد
 والله ان يقيم أقم ثم قلت
 وجرم ما بعد فاء او واو من
 فعل تال للشرط أو الجواب
 قوي ونصبه ضعيف ورفع
 تالي الجواب جائز ^{بقرينة} وأقول
 ختمت باب الجوارم بمسئلتين
 اولهما يجوز فيها ثلاثة
 اوجه والثانية يجوز فيها وجهان
 وكانا هما يكون الفعل فهما
 واقعا بعد الفاء او الواو أما
 مسئلة الثلاثة الالوجه
 فضابطها ان يقع الفعل بعد
 الشرط والجزء كقوله
 تعالى وان تبدوا ما في
 أنفسكم أو تخفوه الآية
 قرئ فيغفر بالجرم على
 العطف وفيغفر بالرفع على
 الاستئناف وفيغفر بالنصب
 باضمار أن وهو ضعيف

فبغير الرفع على الاستئناف (قوله وهي عن ابن عباس) قال في التصريح وقرأ ابن عباس وأوجبوا الرفع في غير الرفع بالنصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء اه (قوله ان تأتي وتثنى الى الخ) هو زال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقرب الخ) هو من الطويل والرواية ينصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والضمم بالاضاد المعجمة يقال هضم آخاه اذا لم ينصفه ولم يوفقه حقه وقوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلماً ولا هضمها والقرب الذنوب والخضوع التواضع ونوره من الايواء وهو التزول بالثني (الاعراب) من اسم شرط جازم ويقترب مجزؤه وفاعله متفرقة ويخضع منصوب بتقدير ان ونوره جواب الشرط ولا يخش مجزؤه يخذف الالف عطفاً على نوره المجزوم بخذف الياء وظاماً منه قول ما لاقام اي مداقاً له فاعله ممددة ولا هضمها عطفاً على ظلمها والشاهد في يخضع حيث نصب بتقدير ان والاعطف على الشرط قبل الجواب

باب في عمل الفعل

أي في كيفية عمله من كونه رافعاً أو ناصباً أو رافعاً لا ناصباً في بيان العمل وعدمه أي لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع أو ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أي ان الافعال قاصرها ومتهديها تامها وانصبها ترفع لانها أبدأ مستندة فلا بد لها من مستند اليه لتوقف الاستناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما ينبت له أو نائبه فيما ينبت له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها فالضمير في قوله المشبه بما تدعى على الفاعل لا على أقرب من كونه هو الفاعل مستندة وقوله ترفع وتنصب مع هوده على كل لاكتساب كل التانيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للخذف (قوله كل الافعال ترفع) أي اسالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكشوفة نحو طار فصر ما وكثرنا وقام ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لا يبدل بحصصها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أي على البداية أي ضمها يرفع الفاعل ويضمها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أي ان كل الافعال تنصب الاسماء الخمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وال في الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا ينصبه فعل أصلاً وينصبه بعض الافعال فان شبه بالفعل بلا ينصبه شيء من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالفعل به مطلقاً أي لا تنصبه مطاقاً عن التقيد ببعض الافعال والا كان مشعولاً به لا مشهياً به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان عامل الا قول لا يكون فعلاً

وهي عن ابن عباس رضى الله عنهما * وأما مثله الوجهين فباطل ان يقع الفعل بين الشرط والجزاء كما ولان تأتي وتثنى الى اكروك فالوجه الخبر ويحوز النصب كقوله * ومن يقرب منها ويخضع ثمرة * ولا يخش ظلمها أقام ولا هضم ثم قامت في باب في عمل الفعل * كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه وتنصب الاسماء الا المشبه بالفعل به مطاقاً والا الخبر

بجلاف ما بعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتميز) لا ينصبه شئ من الافعال
(قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال وهو المنصرف التام ومصدره ووصفه
قوله فتاسم الخ راجع للخمسة على طريق الكلف والنشر المرتب (قوله الوصف)
أي الصفة المشبهة (قوله والتاقيص) وفي نسخة والناصح وهي أول (قوله والا للمفعول
به) أي فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمهم المعنى) أي العامل
المهم المعنى والمهم المنسبة فالعامل المهم المعنى اسم والعامل المهم النسبة مشتق
مهم النسبة سواء كان فعلاً أو وصفاً قوله أو النسبة عطف على المعنى وأول التنوين
(قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على ان التاقيص لا يدل على الحدث والذي
اختاره ابن مالك وتبعه المصنف في أوجه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال
الشاطبي في قول ابن مالك أو وصفه فضيحه ان الصفة المشبهة وأفعال التفضيل
ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أي
للعامل فيه (قوله ما) أي فعل (قوله أصلاً) هو مفعول مطلق مشتق من المفعول
فيه عامل من معنى الثاني على مذهب الجمهور أي ما اتفق عليه أي الفعل اليه
التفقاء أصلاً أي متأسلاً أو حرف التثنية على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية)
المراد انها تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس
بحركة جسم من وصف غير ثابت لا تميز ولولم يتكلم عليه في الشرح للاستغناء عنه
بالصفة الحسية (قوله كموض وفرح) كذلك في بعض النسخ واليهود استأط فرح
لما بقي في الشرح من انه احتجرت بقوله حسية فمن فرح فانه يتعدى بالبناء
فلا ناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلاً وفي بعض النسخ عرج بدل فرح وهي ظاهرة
وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالسحونة قالوا حسية فهو مفعول لاجله (قوله
وكالموازن لا تفعل الخ) قال السبكي يقال علمه فاعلم ولا يقال كسرته فما انكسر
والفرق ان العلم في القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن العلم فكان علمه
هو شوق الغيرة الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من الخلق من حصول به العلم ولا بد
بجلاف الكسر فان أثره الانكسار لا وانطمة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب
ومن الغريب ان لم استعملت لانفي المنقطع والمتصل استعملت الا واحداً في قوله
نعالي وهاتم مالم تعلموا أنتم ولا آباءكم ففي العلم عنهم منقطع وعن آباءهم متصل
والفائدة في ذكر المفعول وهو مالم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا مالم يعلم
التصريح بذكر حالة الجهل التي انقلبوا عنها فانه أوضع في الامتتان (قوله اللذين
وصفهم ا على فعل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقت في تحوذك اه فيشي وقال بعضهم قوله

والتميز والمفعول المطلق
فتاسم الوصف والتاقيص
والمهم المعنى أو النسبة
والمشتركة التام ومصدره
ووصفه والا للمفعول به فانها
بالنسبة اليه سبعة أقسام
ملا يتعدى اليه أصلاً كالأل
على حدوث ذات كحدث وبت
أو صفة حسية كطال ونخا
أو عرض كمرض وفرح
وكالموازن لا تفعل كأنكسر
أو فعل كطرف أو فعل أو فعل
الذين وصفهم ا على فعل

تخوذ من وما يتعدى الى
واحد دائما بالجار كغضب
بمرأودا ثمانية كفعال
الحراس أو تارة وتارة كسكر
ونصع وقد صد وما يتعدى له
بنفسه تارة ولا يتعدى اليه
أخرى كغفر وشحا وما
يتعدى الى اثنين فاما ان
يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى
أخرى ككفص وزاد
أو يتعدى اليهما دائما
فاما ثانيا كما كفعال شكر
كلمه واستغفر واختار
وصدق وزوج وكفى وسمى
ودعا عناءه و \equiv كال ووزن
أو أوله ما فاعل في المعنى
كاعطى وكسا أو أولهما
وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل
وهو افعال القلوب ظن
لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى
صرف ورأى لامن الرأى
ووجد لا بمعنى حزن أو حذر
وجبالا بمعنى تصد وحسب
وزهم ونال وجعل ودرى
في الغيبة وهب وتعلم بمعنى اعلم
و يلزمان الامر وافعال
التصيير كجعل وتخذ واتخذ
ورد وترك ويجوز الغناء
القلبية المنصرفة من وسطه

فمبيل أى فقط اما اذا كان له وصف آخر كعسلم فهو عام وعالم فانه تارة يتعدى
كهذا المثال وتارة لا يتعدى كسلم في يوم الوسام (قوله في تخوذ من ومن) وفي
نسخة زيادة بتخل وانصواب حذفه بالباقي في الترح (قوله ما يتعدى لواحد) تحت
اربعه اقسام من السبعة (قوله كغصيب) بالاصاد الموهلة المفتوحة (قوله كفعال
الحواس) أى ان افعال الحواس التي مدلولات لها من صادرة عن الحواس (قوله وما
يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة
(قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس واما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة
وسياتى ان المتعدى الى اثنين تحت اربعة اقسام كان المتعدى لواحد كذلك لكن
المصنف لم يعر المتعدى لاثنين اربعة والا كانت الاقسام عشرة لاسبعية تأمل (قوله
كفعال شكر) في انه ليس خبرا في الاصل ليخرج ثانيا من عولى ظن وفي انه يتعدى
بنفسه تارة ويصرف الجسر أخرى (قوله معناه) أى بمعنى دعا ليخرج دعوت الله
فانه يتعدى لفعول واحد (قوله أو اوله ما وثانيهما مبتدأ وخبر) أى غالبا أو بحسب
أكثر الافعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو افعال القلوب) كان اللائق
ان يقدم ظن الخ ثم يقول القليات كما فعل في النظر لانه ليس كل قلبى ينصب من عولين
بل بعضه ينصب من عولين كظن وبعضه واحدا كعرف وفهم وبعضه لا ينصب
كسكر ونسكر ويحتاج أن قوله ظن الخ يدل من قوله افعال القلوب وعن نص على
ان البدل يكون مخصوصا الامام الشافعى رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ
يكون التصدير \equiv كما هو البدل اتساوى عبارته هتاء عبارة القطار اه
فيشى وسميت افعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لامن الرأى
وسكت عن نفي البصرية لان الكلام في افعال القلوب ولانه قدمها في افعال
الحواس (قوله حزن وحذر) بكسر العين فهما (قوله ونال) نحو خذات الهلال لا شحا
(قوله في الغيبة) أى لغة قليلة وهو راجع لدرى والاكثر فهم انهم بالباية كما بأتى (قوله
وافعال التصيير) قضيت ان افعال التصيير تنصب مفعولين أصلاهما المبتدأ والخبر
ويشك كل عليه جعلت الطين ابريقا ويحتاج بان مراده يكون أصلاهما المبتدأ والخبر
أى غالبا وسميت افعال التصيير لانها تدل على التحول والاتقال من مسافة الى
أخرى (قوله ويجوز الغناء القلبية) قضيت ان الالفاجز وانته يطرد في جميع الصور
مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الانغناء وصورة تختلف فيها
فالتراجع الامثلة ويحتاج من الصورة الاولى بان مراده بالجواز ما قابل الامتناع
فيه صدق بصورة الوجوب وعن الثانية بان المراد يجوز الانغناء أى فيما كان صالحا
لذلك (قوله ويجوز الغناء الخ) قضيت ان الانغناء والاعمال مستويان وليس

كذلك لان الالغاء متوسطه مرجوح ومتأخره راجح (قوله أو متأخره) قضيته
 ان لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على
 جميع العمولات نحو تنزيها فاقامها وجب اعمالها عند الجمهور و جاز
 الالغاء عند غيرهم و يجب بان المراد اذا تقدمت جار الغاؤها في الجملة وبعبارة
 وليس كذلك بدل قوله والحكم الخ اه فيشي (قوله أو القسم) عطف
 على الابتداء أي اولام القسم (قوله أو استفهام) قضيته ان تعليقها قبل
 الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدان هو فانه يجوز هنا فزيد على الالغاء
 ونصبه على الاعمال و يجب بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة
 (قوله أو استفهام) أي مقيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ
 أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو مفعلة (قوله مما طائفا) أي في جواب قسم
 أو غيره (قوله أولو) ظاهر كلام ابن السبكي انها تتعلق بعد علم وغيره ما قبل
 بعض المتأخرين منه انها خاصة بعلم والعهد عليه اه فيشي (قوله وسليم يعبر
 اجراء لقول الخ) هذه الزيادة توضح في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح
 هنا وسيأتي شرحها بعد هذه أقوله ووجه ذكرها هنا انما هي لاداب لانها بمعنى
 لمن وتعدى لمفعول واذا عمل الفوق عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى
 الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي للصنف في شرح القولة الآتية ان الشروط
 ثلاثة وسيأتي ما يتعلق به الثالث (قوله بطرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتي
 في القولة الآتية مذكرة الجوز وأيضا فراهم الظرف هنا ما يهملها المتأخرين انما
 كالفتير والسكين ان اجتمعوا فترقا وان اختلفا اجتمعا (قوله أو معمول) هذا
 يقتضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمفعول فلا تقول أفى الدار جالسا تقول زيدا
 وقال سم يغتفر لانه فم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل
 اغتفار الكثير اه فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب
 الكوفيين فان سيبويه لم ينص الاعلى الخاق انبا أعلم وأرى والكوفيون
 وافشروا على ذلك وزادوا عليه من الخ فم لا يقال المصنف اتفق من الظرف يتسعين
 (قوله عقدت) أي جمعت (قوله فاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلا
 أو يتعدى بحرف جر (قوله وتعدىها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تأمها
 وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله ونافصها) وهو الذي يكون
 له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله راما
 تام آت الخ) هذا على القول بان المبني للمفعول فرع المبني للمفعول وهو الصحيح
 وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أي لجميع الافعال

أو متأخره ويجب تعليقها قبل
 لام الابتداء أو القسم أو
 استفهام أو نفي جملة طائفا أو
 بلا أو ان في جواب القسم أو
 فعل أولو وان وكم الخبرية
 وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم
 وأرى وما ضمن معناه من
 انباء ونبأوا وخبر وخبروا حدث
 وأقول عقدت هذا الباب
 لبيان عمل الافعال فذكرت
 ان الافعال كلها فاصرها
 وتعدى تأمها ونافصها
 مشتركة في أمرين أحدهما
 انها تعمل الرفع وبيان ذلك
 أن الفعل اما ناقص فيرفع
 الاسم نحو كان زيد فافصلا
 واما تام آت عمل صبغته
 الاسمية فيرفع الفاعل نحو
 قام زيد واما تام آت على غير
 صبغته الاسمية فيرفع النائب
 عن الفاعل نحو قضى الامر
 وقد تقدم شرح ذلك كله
 الثاني انما تنصب الاسماء
 غير خمسة أنواع

أحداهما المشبه بالفعل به
فانما ينصبه عند الجمهور
الصفات نحو حسن وجهه
والثاني الخبر فانما ينصبه
الفعل الناقص وتصاريفه
نحو وكان زيد قائما ويعني
كونه قائما ولم أذكر
تصاريفه في المقدمة
لوضوح ذلك والثالث التمييز
فانما ينصبه الاسم المهم المعنى
كمرط زينا أو الفعل المجهول
النسبة كطاب زيد نفسه
وكذلك تصاريفه نحو هو طيب
أو الرابع المفعول المطلق
فانما ينصبه الفعل المتصرف
التام وتصاريفه نحو قوم قياما
وهو قائم قياما ويعتنع
ما أحسنه أحسانا وكنت
قائما كونا والخامس
المفعول به وانما ينصبه الفعل
المتعدي بنفسه كضربت
زيدا وقد سميت الفعل
بموجب المفعول به تسميا
يدعى فذكرت أنه مسبوقة
أنواع أحداهما لا يطلب
مفعولاه البتة وذكرته
علامات أحدها أن يدل على
حدوث ذات كقولك حدث
أمر وعرض سفر ونبت
الزرع وحصل الخصب وقوله
إذا كان الشتاء فأدقوني
فإن الشيخ يرمي الشتاء *

تنصب كل الأسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات
وان التافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل
المضارع فسد خمسة فالباقي من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز
وخبر الفعل النامع والشبيه بالفعل والحال فهذه تسعة تسكن التاسع تحتها
اثنان كان وكادقت الشرة هي التي تنصبها الأفعال فأخرج المصنف خمسة منها
الأب واحد من الخمسة وهو خبر النامع شامل تسمير وهما كاد وكان فهي
في المعنى ستة فالباقي أربعة وهي المفعول لأجله كقمتا كراماله وضربته
تأديبا والمفعول فيه كقمتا امامك وضربته امامك والمفعول معه كقمتا وزيدا
وضربته وزيدا والحال نحو قمتا صاحكا وضربته مكنة وفا (قوله أحداهما المشبه
بالفعل به فانما ينصبه عند الجمهور والصفات) أي النصفة المشبهة واحترز بقوله
عند الجمهور عن قول غيرهم من انه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه في
حسن تسمير مستتر وجهه شبيه بالفعل اه من هامش ثم رأيت في التصريح
في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا
اسم تفضيل (قوله وتصاريفه) أي ودانصرف منه وفي كلامه ادخل المصدر
في التعاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل تشبيرة بتصرف منه فاعله أراد
بالتصارييف ما أخذ من المادة والمصدر أو من مادة الفعل (قوله هو طيب
نفسا) طيب اسم ناعل (قوله ويعتنع ما أحسنه الخ) الأول فعل التعجب وهو
جامد مستتر المتصرف والثاني مثال الناقص فهو محذوف الزانم (قوله وانما ينصبه
الفعل المتعدي بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدي بالتضمين والمتعدي بالهمنة
نحو أكرمت زيدا والمتعدي بالتضعيف نحو فرحت زيدا في الحصر نظر اه
فشي والجواب عنه انه أراد بالمتعدي بنفسه ما لا يتعدي بالحرف سواء تعدي
بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله يديعا) أي على غير مثال سابق فهذا
يقضي انه استكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على
مدلول الفعل سواء كان معناه أو إذا والاعتروا السفر والشتاء أمر زائد على مدلول
الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة نداء الجذب
بالدال المهملة (قوله إذا كان الشتاء الخ) قاله الريبع وكان من أطول من كان
قبل الاسلام عمر اطش ثلاثا ثم وأربعين سنة ولم يسلم وأول انقصيدة

ألا ابغيتني بني ربيع * فاسترار البين لهم فداء
أني فدكبرت وطال عمري * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعد

فاذا ما حين يذهب كل قر * فسريال خفيف أو رداء
اذا عاش القتي مائتين عاما * لقد ذهب المروءة والفتاة
قد كلفنا وضحمت أخرى * الما اولاد هور لها انشاء

الشا من البرد والمعروف فيه التمدد كبر فأدقوني أي سخوني والدفاء ممدود
والدفاء هي السخونة قال ابن سيده دقني يومنا بالضم والكسر فأما الانسان اذا
استدفا فدقني مكدور لا غير ولا يخال دقني بالشد يدو بصغر شيخ على شيخ يضم
السين وكسرهما ولا يخال شويج وقوله يدهم بالمدال الهملة من هدم البناء وروي
يهدمه بالمدال المججمة بمعنى يقطع بسرعة و يروي يهزمه بالراء الهمزة والمعنى
يصف كبر سنه ويضعف قوته فيقول اني شيخ كبير وقت الفلحى ورفي عظمى
فاذا دخل هذا الفصل قد روي في الشيا بان قد كبرت وضعفت وان لم تقع الحوا
هلكت (الاعراب) اذا ظرف وكال بمعنى حدث والشيء فاعل والقاع في جواب
الشرط وأدقوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ اذا لم يعلل والشيخ اسمها يدهم
خبرها والشيء فاعل والشيء الذي كان فاعله التامة بمعنى حدث (قوله فان قامت
فانك تقول الخ) وادد على قوله لا يطلب مفعولا به البتة الذي هو معنى قول
المتن لا يتهدى اليه أصلا أي لا يفتنه ولا يخرف جبر وقد تعدى هنا الى المفعول به
بجرف الجر وقوله فانك الخ على الحدوث والتقدير فان قلت لا يصح ما ذكرته من أن
حدث وعرض لا يطلب مفعولا به البتة لانك تقول قولوا ما نقلنا عنه حدث الخ وقوله
فهدى الخ هذا جواب قوله فان قامت فهو في قوة قلت ان هذا الظرف الخ وأراد
بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما
له الحدوث الا ان يقال المعنى حدث أمر منسوب الى (قوله فقله أولًا) أي عند
تقدمي وقوله آخر أي بعد تأخرني منه الذي هو الاصل (قوله طال) أصله طوله
بضم الواو وتحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء (قوله وخلق) بضم اللام (قوله
ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح وهو جعل طهر
ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقههاء ان الظاهرة صفة حكمية وكذا
التخصاصة نظر وكذا انظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله
ان الأول) وهو علم والناسي فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تتميل
لثلاثة على طريق الالف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ مانه وان
كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احتراز من علم) هذا يفيد ان مضموية
أي لا تظهر عادة (قوله بالضم) أي بضم الهمزة بطريقي الاسالة لا برد نحو

فان قلت فانك تقول حدث
لى أمر وعرض لى سفر
فهدى ان هذا الظرف صفة
للرفوع المتأخره تقدم عليه
فصار حالا فقله أولًا وآخرًا
تحدوف وهو الكون المطلق
أوهو متعلق بالفعل المذكور
على انه مفعول لأجله والكلام
في الفعل به التائية أن يدل
على حدوث صفة حد يفتحو
طال الليل وقصر النهار وخاقى
التوب ونظف وطهر ونجس
واحتزرت بالحسية من نحو
علم وفهم وفرح الأتري أن
الأول منها متعلق بالثاني
والثاني لواحد بيقه والثالث
لواحد بالحرف تقول علمت
زيدا فانه لا وفهمت الشئ
وفرحت بزيد التامة أن يكون
على وزن فعل بالضم كظرف
وشرف وكرم واتوم وأما قوله
رحمتكم الطاعة وطابع العين

فصحة ما عني وسع وبلغ الرابعة
 أن يكون على وزن انشعل
 نحو انكسر وانصرف
 والخامسة أن يدل على عرض
 كعرض زيد وفرح وأثر
 و نظر والسادسة والسابعة
 أن يكون على وزن فاعل أو
 فاعل اللذين وصفهما على
 فاعل كذلك في دليل وسمن
 فهو سمين ويدل على أن ذل
 فعل بالفتح قواهم يدل بالكسر
 وذات في نحو ذل احترازا
 من نحو بخل فانه يعمد
 بالجواز في قول بخل بكذا *
 والنوع الثاني ما يتعدى
 الى واحد دائما بالجواز
 كفضيات من زيد ومررت
 به أو عليه فارقت وكذلك
 نقول فيما تقدم ذل بالضرب
 وسمن بكذا فقلت المجروران
 في مفعول لاجله لا مفعول به
 فانما يتعدى لواحد بنفسه
 دائما كفعال الحواس نحو
 رأيت الهلال

قلته وظلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير وزم حذف
 عينه حوّل الى فاعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التي حذفقت واو
 وأما على قول ابن الحماجب ان انضم في نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل
 واقع في الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تشديد الضم بكونه بطريق
 الاصالة (قوله فضم ما عني وسع وبلغ) لف وثم مرتب لان وسع راجع لرحب
 و بلغ راجع اطلع (قوله انشعل نحو انكسر) برده عليه كسوت زيد اجبسة
 فانكسها هار الجواب أن قوله الموازن انه ممل أي غير المطاوع للتعدي لانهين
 فهو منه لو احد كما في التصريح (قوله على وزن فاعل وفاعل) الاوّل مفتوح
 العيز والثاني مكسور ورعا (قوله وسفهما) أي اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل
 فعل) أي فاصله ذل فتح اللام فأدغمت اللام في اللام كما قال ابن مالك * أقول
 مثلير محو كين في * كلمة ادغم (قوله يدل بالكسر) وأصله يدل بكسر اللام
 وسكون اللال فتمت حركة اللام الاولى الى اللال وأدغمت اللام في اللام
 ولو كان ذل أصله ذل بقية اللام الاولى انيسل في المضارع بذال كشرب يشرب
 (قوله وقلت في نحو كذا) أي في نحو ذل وسمن احد التزام بخل الخ أي قوله في
 نحو الخ فييد قوله اللذين وصفهما على فاعل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ
 أي مما كان الوسط على فاعل ليس الا يخرج بخل فان وصفه بخصيل وياخل
 ولخرج علم فهو السمع وعالم وسلم فهو وسلم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما
 تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) أي حال كونهما مثل ما تقدم في التعمد ببحرف
 الجاز فيكون مثل النوع الثاني هكذا فاده لكن أنت خير بأنه قال في النوع
 الثاني يتعدى الى طرف دائما وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا
 السؤال على النوع الثاني ويكون السؤال واردا على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة
 وذكر من جملة ذلك ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب
 مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان المجرور بعدهما مفعول لاجله
 فان المفعول لاجله يجز باللام وبالباء النسبية وسمن والسكاف التعليمية (قوله قلت
 المجروران مفعول لاجله) أي كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع ما يقال ان
 المجرور ان متنى مفعول مقدر فيلزم الاخبار بالقرءن المتنى وعلامة المفعول
 به أن تأخذ اسم مفعول وتحملة عليه فيصع الحمل في قولك مررت بزيت تقول زيد
 ممرور به أي وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل في قولك ذل
 بالضرب لا يصح كون الضرب مفعولا به أي وقع عليه اللذاه شيخنا دردير (قوله
 الحواس) وهي خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال)

أى أبصرته (قوله وشمعت) بكسر الميم الأولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة النحوية وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الائمةوني (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعدياً واذا تعدى بحرف الجر كان لازماً وقال السعدي في شرح نصر يف العزى الحق انه متعد لان معناه مع الادم هو معناه بعد ونها فاللام زائدة على كلام السعدي تصريح (قوله فغرفاه وشماه) هي ذات متعد بنفسه وقوله وفغرفوه وشماه فوه مثال لغزير المتعدى (قوله بالتخفيف فهم) أى فى نفس الازم والمتهدى واحترز به عن المشدقانه متعدى من ألا (قوله واجاز بهضم الح) وعليه فيكون نفس متعدياً لمفعول واحد (قوله مفعولاً مطلقاً) أى نائباً عن المفعول المطلق (قوله واعطيته) فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم اعطاء وأصله عطوا بالواو لانهم من عطوت الشئ باليد والعاطاة المناولة وحينئذ فوله اعطيته أسس له أعطونه فقلت الواو ياء اتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لايس وأخذ) فوشمر مرتب (قوله فاعليه معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئى للمكلى (قوله فى الاصل) أى قبل دخول هذا الفعل التاسع عليهم (قوله قبل) أى فى كلام المتن ولو حذف ما ضم (قوله وشاهد افعال القلوب الح) قال فى المنصوح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يقيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وانى وقسم بمعنى اعلم ودرى الثانى ما يقيد الرجاء فى الخبر وهو خمسة جعل وشما وهب وزعم ومثل شارحنا للجمع الاعد ومثاله فلا تعدد المولى شريك فى الغنا * وليكما المولى شريك فى العدم * فالمراد بمعنى صاحب هاتين مفعول أول وشريك شمول ثان والعدم يضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغائب كونه لايقين وهو ثانى رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريباً الا أول للرجحان والثانى لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثى ونحوه وحسب ونحوه مثال لظن لايقين يظنون انهم ملاقور بهم ومثال حسب حسب زيد قائماً وقوله

حسبت التقي والجود خير شجاعة * رباحا ان المراه أصبح ناعلاً

ومثال حال خلت الالال لا تحا و خلت العلم ناعماً (قوله وانى لا ظنك يا فرعون متبوراً) قال كلفه مفعول أول وشبوراً مفعول ثان والجملة خبران ويا فرعون

يوم يرون الملائكة يوم يسعون
الصحة لا يذوقون فم الموت
أولاً مست النساء * الرابع
ما يتعدى الى واحد تارة
بنفسه وتارة بالجار كشكر
ونصع وقصد تقول شكرته
وشكرت له ونصعته ونصعت
له وقصدته وقصدت له وقصدت
الى فقال الله تعالى واشكروا
نعمة الله أن اشكر لى
ولو ا لذيت ونصعت لكم
الخامس ما يتعدى لواحد
بنفسه وتارة ولا يتعدى أخرى
لابنفسه ولا بالجار وذلك نحو
فقر بالقاء والغين المجمة
وشما بالشين المجمة والحاء
المهملة تقول فقرناه وشماه
بمعنى فخره وفقره وشماه
بمعنى انتق * السادس
ما يتعدى الى اثنين وقسمته
قسمين أحدهما ما يتعدى
اليهما تارة ولا يتعدى أخرى
نحو نقص تقول نقص المال
ونقصت زيدا بنار التخفيف
فهم ما قال الله تعالى ثم لم
يتصوركم شيئا واجاز
بعضهم كون شيئا مفعولاً

٢٥

عباده فى مطلقاً أى نقصاً اما الثانى ما يتعدى اليهما دائماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما ثانى مفعوليه كقوله شكر كافر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرت الشا بالخبر وسياقى شرحه ما بعد والثانى ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كونه جبة واعطيته ديناراً فان المفعول الأول لايس وأخذ فمفعوليه مفعوليه مفعوليه الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما او ثانى مفعوليه فى الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصدير وشاهد افعال القلوب قوله تعالى وانى لا ظنك يا فرعون متبوراً

متأدى ومعنى مشهور مصر وفاعل من الخبر مطبوعا على الشر من قولهم ما تبرك من
 هذا أى ما صرفك أو هالك كما ه مضارى (قوله فان علموه من الخ) فهن مفعول أول
 ومؤنات مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فإلهاء
 مفعول أول وخبر مفعول ثان وهو ضمير فصل ويجوز بدل على اليقين لان من وجد
 الشيء على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألغى ودرى تفيد اليقين قال تعالى
 انهم ألقوا آياتهم ضالين فآياتهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجدوا
 الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وانما مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة
 للملائكة (قوله قد كنت أجوا الخ) قاله تميم بن أبي مقبل وهو من التيسيط واجمعه على
 الظن والملمات جمع ملة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها واواجموع
 أياهم وفعل وفاعل ومفعول أول وأخاف مفعول ثان منسوبا إلى انب وحتى حرف
 غاية وبروالت فعل ماض وملمات فاعل وبناء معلق بالمت ويوما ظرف والشاهد في
 اجمعه ولم يذكر أحد من النحاة ان جمعا يجمعونه على الرفع فواين غير ان مالك
 (قوله زعمتني شيئا الخ) قاله أوس الخنزي من قصيدة من الحفيف قال ابن هشام
 في شرحه بان سعاد الزعم قول يدعيه المدعي يتعمل الحق والباطل وغلب
 استعماله في الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن ان يعثوا فقالوا هذا الله بزعمهم
 ومن استعماله في الحق قول أبي طالب يخاطبهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 ودعوتهم وزعمت انك ناهي * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا
 وقول كثر عزة

فان علموه من مؤنات
 تجدوه عند الله هو خبرا
 لا تتحسبوه شرا لكم وجمعا
 الملائكة الذين هم عباد
 الرحمن انما أى اعنتهم
 وقول الشاعر
 قد كنت أجوا يا عمر وأخاف
 حتى ألت بنا يوما ملمات
 وقول الآخر
 زعمتني شيئا ولست بشيخ
 والاكثر زعمى زعم الى أن
 أو ان وصانهم ما تخوزع الذين
 كفروا ان ان يعثوا وقوله

وقد زعمت اني تعيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير
 تغير جسمي والخليفة كاتي * عهدت ولم يتغير بسركه مخبر
 (الاعراب) زعمتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور
 انما سميت نون وقاية لانها تاتي الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك
 لانها تاتي اللبس في نحو زعمتني في الامر فلولوا النون لا التبت باء المتكلم بياء
 المخاطبة وأسر المذكر بأمر المؤنث ونهل الأمر أحق من غيره ثم حمل الماسخ
 على المضارع وهو الأمر اه مرادى والياء مفعول أول وشخاء مفعول ثان
 واستليس واسمها او شيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن
 موصولة ويذب صلة وهو خبر عن الشيخ ويذب بمعنى يدرج في المشي وديب ما منصوب
 على المصدرية ويذب بكسر الدال والشاء على زعمتني (قوله والاكثر زعمى زعم
 الى ان) أى الخفة من الثقبلة وان المشددة (قوله أن ان يعثوا) ان مخففة
 من الثقبلة واسمها غير الشأن وجملة ان يعثوا خبرها وان ومعمولاها في محل

نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء
 للتأنيث وانى تغيرت ان واسمها وخبرها وهى فى محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج
 الى مفعول ثان وقيل تحتاج لمفعول ثان تقديره ما صلا ومن ذا اسم استغنى عن خبر
 مقدم والذي مبتدأ مؤخر ولا يتغير صيغة وقوله يا عزم ادى مرخم واسله يا عزة
 ولم يتكلم فى شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفى الخ) من
 بحر الطويل ودريت بمعنى للجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول
 والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهدي الفاعل وبالنصب على التشبيه
 بالمفعول به وبالجر على الانساقه وعرو وما دى من مرخم فاغضب جواب شرط مقدر
 أى ان دريت فاغضب من الغبطة وهى ان يعنى مثل اللطيف من غير ان يريد
 ز واليهاء فان اراد ز واليهاء كان حسدا والاكثر فى درى انه يتهدى بالياء نحو
 دريت بز يد فاذا دخلت علمها الهمزة تعدت لآخر بقية نحو ولا ادراككم به
 فضمير الخطاب بين مفعوله الاول والجرور بالياء مفعوله الثانى والفاء لانها
 وان اغتباطا حميدان واسمها وخبرها وبالوقف متعلق بحميد (قوله فقلت اجرنى)
 من المنقوب والمعنى اجرنى يا ابا خالد واغتنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين
 فقلت فعل وفاعل واجرنى فعل وفاعل ومفعول واأبناك المنادى مضاف وان حرف
 شرط وفعل الشرط محذوف أى وارلهم تفعل والشارط راطة وهب فعل أمر والياء
 مفعول أول وامرأه مفعوله الثانى وما الكانتم والشاهد فى هب قائم فى الثانى وفروع
 هب على ان وصلتم انادر كفى للمثلة الحمارية فى الفروض هب ان أبانا كان حمارا
 (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى ظننى لان هب يدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء
 النفس فها الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء
 مفعول أول والنفس مضاف اليه وفهر مفعول ثان وعندها مضاف ومضاف اليه
 وتسام البيت فبالتعريف بالطف فى التحيل والمذكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول
 منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها والجملة مفعول تعلم مدت
 مستد الفصولين (قوله جعلناه هباء منثورا) قاله ابيهم من قول اول وهى مفعول ثان
 ومنثورا نعت هب واليهاء غبار يرى فى شعاع الشمس (قوله لو يردونكم الخ)
 فالكاف مفعول أول وكفار مفعول ثان ومفعول لاجله (قوله واتخذ الله الخ)
 ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركتنا بعضهم) فبعضهم مفعول
 أول وجملة يوج فى بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلمة بضم العين
 كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من رأى) وتأتى رأى
 بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى ابصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به

وقد زعمت انى تغيرت بعد ما
 وقال
 دريت الوفى العهد يا عرو
 فاغضب *
 وان اغتباطا بالوقف حميد
 والاكثر فى درى ان تتهدى
 الى واحد بالياء تقول دريت
 بكذا قال الله تعالى ولا
 ادراككم به وانما تعدت الى
 الكاف والياء بواسطة همزة
 النقل وقوله
 فقلت اجرنى ابا خالد
 والانهى بنى امرأه الكا
 أى اعتقدنى وقوله
 تعلم شفاء النفس فها
 والاكثر فى تعلم ان يتهدى
 الى ان وصاتها كقوله
 تعلم رسول الله انك مدركى
 وشاهدا أفعال التصدير وقوله
 تعالى جعلناه هباء منثورا
 واتخذ الله ابراهيم خليلا
 لو يردونكم من بعد ايمانكم
 كذا راجدا وتركتنا بعضهم
 يوج يوج فى بعض واحترقت
 من ظن بمعنى اتهم قائم اتهدى
 لواحد نحو قولك عدمى مال
 فظننت زيدا ومنه قوله تعالى
 وما هو على الغيب بظنين أى
 ما هو عنهم على الغيب وأما
 من قرأ الضاد فمناه ما هو
 بخيل وكذلك علم بمعنى عرف
 فخرجكم من بطون أمهاتكم لانهم
 لا تعلمون شيئا ورأى من رأى

فخرجكم من بطون أمهاتكم لانهم لا تعلمون شيئا ورأى من رأى

ومعنى ضرب شعور رأيت الصيداى ضربت رثته وتأتى رأى حلية وتعدى لمفعولين
 شعور أراهم رفقتى ومصدرها الرؤى أو تقع الرؤى مصدرها البصرية كقوله تعالى
 وما جعلنا الرؤيا التى أرى لك الا ابتداء لآياتنا قال ابن عباس هي رؤيا عين (قوله
 رأى حل كذا الخ) وقد تعدى لمفعولين شعور رأى أبو حنيفة قوله الوزر واجباً ورأى
 الشافعى سببه (قوله شعور معنى فصل) ومعنى غلب فى الحاجة شعور حجاز يدعها
 أى غلبه فى الحاجة ومعنى رد شعور حوت السائل اذا رددته ومعنى ألقى شعور حوت
 الابل أى سبها ومعنى كتم ومعنى حفظ شعور حوت الحديث أى كتمه أو حفظه
 ومعنى أقام شعور حيا بكرة أى أقام أو بمعنى بخل يقال حيا بكرة أى بخل به ومعنى
 وقف كقولك حيا بكرة أى وقف (قوله ومن وجد الخ) أى واحترزت من وجد
 وتأتى بمعنى أصاب شعور وجد يز يدعى باله أى أصاب أو بمعنى استغنى يقال وجد
 فلان أى استغنى **تتمه** تأتى بمعنى حسب شعور عدت المال أى حسبته
 احسبه بضم السين فى المضارع وتأتى زعم بمعنى كذل شعور زعمت أى كلفته
 وزعمته قال تعالى وأنا بزرعهم ومعنى رأس باله من ترك شعور زعم زيد اذا رأس
 ومنه زعم القوم فلان أى زعمهم ومعنى قال ويومئذ من وهزل يقال زعمت
 الشاة بمعنى هزأت وسمنت ومعنى طبع يقال زعم فى غير مطمع أى طمع فى غير
 مطمع وتأتى درى بمعنى خلع شعور درى الثوب الصيداى اذا خدعه واستغنى له ليعترسه
 وتأتى حسب بمعنى احملونه وايض يقال حسب بزرع اذا احملونه وايض كالبصر
 وتأتى خال لتعجب يقال خال الرجل تكبروا تعجب بنفسه ومعنى طاع بالمشاة يقال
 خال النرس طاع أى غمز فى مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحياصل ان وجد بمعنى
 علم مصدرها الوجود كما قال السيرافى وقال الاخفش الوجدان وان كانت بمعنى
 أسباب تعدت لمفعول واحد مصدرها الوجدان ونقل بهض ان مصدرها الوجود
 وان كانت بمعنى استغنى او حزن فهى لازمة مصدرها وجد اي بالذبح وان كانت بمعنى
 حقد فهى لازمة أيضا مصدرها موحدة (قوله بل تقول حزن الخ) المناسب
 أن يقول بل تقول وجدت على الميت ، وجدت على المسي لان الكلام فى وجود
 فى نفس حزن وحقد وقال فى التصريح تقول وجد زيد اذا حزن وحقد اه فاذا
 انهما الاية - بيان بعد حرف الجر (قوله ان لافعال القلوب ثلاث حالات) أى
 المجموع مختص بفاعال القلوب والافعال اعمال وهو الاصل واقع فى أفعال الباب
 بتمامها الجامد والمتصرف والتامى والتصبيرى وأما الالغاء والتعليق فمختصان
 بأفعال القلوب (قوله وهو واجب اذا تقدمت عنهما الخ) أى ولم يتقدم عليهما
 شئ فان تقدمها شئ نحو منى طنت زيداً قائماً فالاعمال راجع وقيل واجب وقوله
 وهو واجب اذا تقدمت ولا يجوز الالغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والاعفسيين

كقولك رأى أبو حنيفة حل
 كذا وأحرته وجماعه
 فصل شعور حوت بيت الله
 ومن وجد بمعنى حزن أو وجد
 فانها لا يتعدان بأنفسهما
 بل تقول حزن على الميت
 وجدت على المسي ثم اعلم
 ان لافعال القلوب ثلاث
 حالات الاعمال والالغاء
 والتعليق فأما الاعمال فهو
 قسمها المفعول به وهو واجب
 اذا تقدمت عليها ولم يأت
 بعدها معلق نحو طنت
 زيداً طاملاً وجاهز اذا توسطت
 بينهما نحو زيداً طنت طاملاً
 أو أخرت عنهما نحو زيداً
 طاملاً طنت وأما الالغاء
 فهو وابطال عملها اذا توسطت
 أو أخرت عنه قول زيداً طنت
 طاملاً زيداً طنت

(قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه
 وحينئذ فقوله فيما سبق وجاز إذا تأخرت أي بأرجحية (قوله والأعمال مع
 المتوسط أحسن) لأن العامل اللاحق أقوى من الاتصاف وحينئذ فقوله فيما سبق
 ووجاز إذا توسطت أي بمرجوحية (قوله وتل هما - بيان) أي الإلغاء والأعمال
 - بيان لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء فكل منهما مامرجح
 (تنبية) هذا الإلغاء بالعسبة إلى المقربين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه فتوز
 قام ظمنت زيد فيجوز عند البصري ويحجب عند الكوفي ووجهه أنه انما نصب
 بظمنت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز
 قوله سبحانه أظن ربيع الظاعنين يبروي برقع ربيع على الفاعلية وينصبه معه ولا
 أول وشجاعت مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربيع قاله في المعنى وقال في التصريح
 لا يلزم ان تحال فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ أو ربيع خبر على تقدير
 رفعه ومفعول أول، تقدم ربيع مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اه (قوله
 وتقدم عملوا من اشتراء) من مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراء صلة من وعائد لها
 فاعل اشتراء المستتر فيه، ومأنافية وله وفي الآخرة متعلقان بالاستقرار خبر خلاف
 ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من تلاق خبر من والرابط الضمير في له وجملة من
 وخبره في محل نصب معاقبها العامل بالام الاشتراء لأن لها المصدر فلا يخطأ لها
 عامل وانما يخطأ ما في باب ان فرغ الخبر لانها مؤخره من تقديم لام صلاح اللفظ
 وأصلها التقديم على ان قال البصري وأند على أي علمي ودل اشتراء أي تستبدل
 ما تملوا الشياطين بكاتب الله (قوله من خلاف) أي نصيب اه (تنبية) اذا وقع العامل
 بعد اللام فلا تعلقه نحو زيد اظنت قائما وقد احتز عنه المصنف بقوله قبل لام
 الابتداء لكن تنبيهه ان شجيته بعد العامل يبطل العمل في الجزأين سواء جاء
 المعاق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو قول ضعيف قال لرضي اذا صدر المفعول
 الثاني بكامة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول بخبر
 علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليلته عن المفعولين لان معنى الاستفهام
 بهم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أي من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على
 النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيدا قائما اه (قوله
 ولقد علمت الخ) قاله البيهقي عامر من قسيمة من الكمال قالها في وصف بقرة
 سادتها الذئب فأصبن ولدها والنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف
 اذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن أحد (الاعراب) الواو والقسم
 واللام موطنة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فاعل وفاعل ولتأتين اللام القسم

والا تخامع التأخر أحسن
 من الأعمال والأعمال مع
 المتوسط أحسن من الإلغاء
 وقيل هما - بيان وأما التوليق
 فإبطال العمل في التظنون
 التقدير لا اعتراض ماله صدر
 الكلام بين يدي من معمولها
 وهو واحد من أم وعشرة
 أحدها لام الابتداء نحو علمت
 زيد فاضل وقوله تعالى ولقد
 علموا ان اشتراء ماله في الآخرة
 من خلاف الثاني لام جواب
 القسم نحو علمت ليقوم
 زيد أي علمت والله ليقوم
 زيد وقوله
 ولقد علمت أن أتيت مني
 ان التناي لا تطيش سهامها

وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل
بلام القسم لاجملة الجواب فقط لانم الاحتمال لها فقط ما قيل ان جملة جواب
القسم لا محل لها وان الجملة المعلقة عنها العامل لها محل فيذنا فيان واليهذا
قال أبو حيان وأكثراً أصحابه الا يذكرون لام القسم في المعلقة وفي الغرة ولا م
القسم لا تعلق كقوله

قد علمت أسدنا * لهم يوم نصرنا نعم التمييز

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد يقول بفتح ان اه
وفي المعنى ان أفعال القلوب لا تأتي بالتحقيق نجاب بما يجاب بها القسم نحو
وقد علمت ان تأتير مني * اه فأخرج لام لتأتير عن كون القسم اه تصریح
وتأتير فعل مضارع معني على الفتح لاتصاله بتون التوكيد وفاعله مثنى وان المتأيا
لا تطيش بها ما بان واحدا وخبرها وسماها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت
أزيد في الدار أم عوف) أي علمت جواب هذه الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب
والاستفهام متعلق بالسؤال فاندفع ما يقال ان العلم يقتضي التحقيق والاستفهام
يقتضي الشك وهما متناقضان ومعنى علمت الخ اني لو سئلت بهذا الاستفهام
لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهم له يعني في الدار (قوله وان أدري أقریب
الخ) ما اه مرة للاستفهام وقریب خبر مقدم وأمهيد عطف عليه واما موصول اسمی
في محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة
المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة وان نافية أي ما أدري
ما توعدون من الحشر كما قاله البيضاوي (قوله تعلم أي الحزبين الخ) فاي اسم استفهام
مبتدأ واحده معني خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء
تجوز في الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها العلم لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة
معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أي من زيد) فأی مبتدأ ومن مضاف اليه
وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي علمت جواب هذا
الاستفهام أي لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بأن زيد والد فلان (قوله علمت
سبيحة أي يوم سفرك) فشرک مبتدأ وسبيحة ظرف في محل رفع خبر وأي مضاف
ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فاي منسوب على المصدر)
أي انه مفعول مطلق منصوب بيقبلون مقدم من تأخير والاصل يقبلون أي
انقلاب وجملة يقبلون معلق عنها العامل وهو يعلم فهي في محل نصب لكن أنت
خبر بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في محالها فما الفرق بين الاحتمال

الثالث الاستفهام سواء كان
بالحرف كقولك علمت أزيد
في الدار أم عوف وقوله تعالى
وان أدري أقریب أم بعيد
ما توعدون أو بالاسم سواء
كان الاسم مبتدأ نحو علم
أي الحزبين احدهم وان
أي أسد هذا أو خبر ان نحو
علمت متى السفر أو مضافا
اليه المبتدأ ان نحو علمت أبو
من زيد أو الخبر نحو علمت
سبيحة أي يوم سفرك أو فضلة
نحو وسيعلم الذين ظلموا أي
منقلب يقبلون فاي منه وب
على المصدر كما بعد وتقدريه
أي يقبلون

والالفاء

والانحاء واجاب بهض جواشي الاشعوني بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة
 لا الهاء وبعد التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أي انقلاب) أشار به الى
 ان منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسبه ان يقول أي منقلب (قوله علمت
 ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هو لا ينطقون) كما نافية وهو لا مبتدأ
 وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب علمت وهي معنوق عنها العامل
 في اللفظ بما النافية ولولا التي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل
 التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكرنا ان ما
 النافية معاقبة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالأجواب قسم مقدم ومثال
 المفوط علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا النافية في جواب قسم)
 أي مفوط كامل أو قدر كما في قولك أقدم علمت لزيد قائم وكذا يقال في ان النافية
 ومثال المنصنف لأمذكور ومثال المقدر أقدم علمت ان زيد قائم في الامثلة
 أربعة والجملة فيها معنوق عنها علم فهي في محل نصب وما ذكره المنصف مذهب
 بعض النحاة والصحيح ان لا وانها المصدرية سواء كان في جواب قسم أم لا كما هو
 مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل نفي ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ)
 أي فلا الواقعة في جواب القسم أي المصدرية ان قلت يأتي في ذلك تقدم القسم
 على الجواب فكأنه هو والجواب ثلث واحداه من جواشي الاشعوني (قوله السابع
 اهل) أي لان الترجي كالاتي في ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص بتعليق
 اهل يدري اه يوسف الحفني (قوله وان أدري لعنه الخ) اهل حرف ترح والهاء
 اسمها وقتنة خسرهما والجملة في محل نصب بادري وان نافية قال البيضاوي
 أي وما أدري اهل تأخير جزائكم استدراج لئلا تزيد في اقتنائكم أو امتحانا
 لينظر كيف تعامون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدرفائه وحاتم هو الجواد
 المعروف والثراء محدود اكثر المال والوفر بالاشياء الساكنة من المال والتبسات
 الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع ووفر وبسائل وفرت عرضه أي
 لم أشتمه كأنه ابقاه كثيرا لم يقصه بشتم ووفر الشيء كله ووفر الثوب قطعه والوفر
 السقاء اذ لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم (الاعراب) الواو عاطفة
 وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في ان وصلتها بعد لو
 هي ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه
 ان فانها تقتضي التبع وهذا قول السكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني انه
 مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام من أكثر البصريين
 الثالث انه مبتدأ لا خبر له اصلا لا اكتفاء بجزءان المسند والمسند اليه في التقاء كرمع

أي انقلاب وليس منهويا
 بما قبله لان الالف تقام له
 المصدر فلا يعمل فيه ما قبله
 وهذه الانواع كلها اذ انحلت
 تحت قولي استقام الرابع
 ما الالفية فتحو علمت ما زيد قائم
 وقوله تعالى أقدم علمت
 ما هو لا ينطقون الخامس
 لا النافية في جواب القسم
 نحو علمت والله لا زيد في الدار
 ولا عمر والسادس ان النافية
 في جواب القسم نحو علمت
 والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد
 قائم السابع اهل نحو وان
 أدري لعنه فتنه لكم ذكره
 ابو علي في التذكرة الثامن
 لو الشرطية كقول الشاعر
 وقد علم الاقوام لو ان حاتم
 اراد ثراء المال كان له وفر

الطول تسله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف
 توكيد وحائما اسمها وخبرها ارادوا ان يفعل ماض وفاعله مستتر وثرا عمه معول
 والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفرا خبرها وله خبرها والشاهد في لوقاتها
 علفت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التي في خبرها اللام) والظاهر
 ان اللام مع معول الظهير اذا كان في اللام كالحب بر نحو علفت ان في ذلك المعبره
 وعلمت ان زيد التي الدارقا ثم اه حقتي (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا استقط
 المؤلفان في المتن وعدتها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدرالك على ما توهم
 من كون المعلق اللام ان لا تعنى قافا دائما تعاقى على ما حكاه ابن الخباز عن
 سيبويه قال الفيشي قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب احد الى ما قاله ابن الخباز وانما
 في المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر ان المعلق ان بشرط ان تكون
 اللام في خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أي حمل ذلك البعض وقد رد ذلك
 البعض واعراب الآية الهمز فلا استنفها م ولم تحرف في وجزم وقام ويروامضارح
 محزوم ولم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى المبروا
 اهلكنا كثيرا من القرون ووجه صلة اهلكنا ما عاقبها يروا بكم الخبرية (قوله
 بتقدير بأنهم) وهو متعلق بخذوف أي حكمتها بأنهم وقرر بعض ان الباء للابسة
 أي اهلكناهم اهلا كما تنبأ بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استنصاهم
 كنه قال اهلا كما تنبأ بالاستئصال أي باذهابهم بالسكاية ولا بد من تقدير الباء كما
 علمت في قول الفيشي انما قدروا الباء لانهم مقرين بلانه تعدى بنفسه اه غير صحيح
 لان اهلكنا قد أخذت مفعوله وهو كم فلا تعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالباء ولذا
 جعلنا الباء للابسة قائل (قوله بل يجوز ان تكون استنصاهمية) وتكون داخلة
 في الاستنصاهم فلا تعدى قائل استنصاهم فلا تعدى أي شيء من القرون
 اهلكنا وهي مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق منها يروا لان
 كم لها الصدارة كانت خبرية او استنصاهمية (قوله ويؤيده قراءة) أي يؤيد
 الابسة فهامية قراءة الخ وورد بان من يجهل ان تكون موصولة فتؤيدكم الخبرية
 ويجهل انها استنصاهمية فتؤيدكم الام استنصاهمية والجواب أن قوله ويؤيده
 أي يؤيد جواز الابسة فهامية فان من تحتها موصولة والاستنصاهمية فهي مبطلة
 اتعيين خبرية كم ويجوز فيها الوجوه ان (قوله من اهلكنا) فعلى ان من استنصاهمية
 تكون الجملة معانقة وعمل ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز ان تصاب
 كم يروا) وجملة اهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أي
 وهو سهو ولا خراج كم عن صدر يتم اسواء الخ حذف العلة والحاصل ان كم لها

التاسع ان التي في خبرها اللام
 وعلمت ان زيد القافم ذكر
 ذلك جماعة من المغاربة
 والظاهر ان المعلق انما هو
 اللام لان الا ان ابن الخباز
 حكى في بعض كتابه انه يجوز
 علمت ان زيدا قائم بالكم مع
 عدم اللام وان ذلك مذهب
 سيبويه فعلى هذا المعلق ان
 العاشركم الخبرية نص على
 ذلك بعضهم وجاه عليه قوله
 تعالي المبروا كم اهلكنا
 قبلهم من القرون انهم الهم
 لا يرجعون وقد ركم خبرية
 منصوب بقاء اهلكنا والجملة
 سادسة مفعول يروا وانهم
 بتقدير بأنهم وكأنه قيل
 اهلكناهم بالاستئصال
 وهذا الاعراب والمعنى
 صحح ان لا يمكن لا تعين
 خبرية كم بل يجوز ان تكون
 استنصاهمية ويؤيده قراءة
 ابن مسعود من اهلكنا
 وجوز ان تصاب كم
 يروا وهو سهو

الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها
معمولة لاهلها كما فلا يخرجها عن الصدارة لأنها مقدمة على عامها وتكون الجملة
بقسامها في محل نصب متعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هذا اللفظ يخرجكم
الخبرية عن الصدارة لانها في اللفظ بعبارة فلا يصح تخريج القرآن عنها كقبي
المعنى (قوله بدل من كم) أي بدل من كل أي المبروا واهلها كنا اهلا كما مشتملا
على عدم الرجوع (قوله لزم ما أوردنا) أي من لغة السهو والقدرة وهي قولنا
لاخراج الخ (قوله لزم تسلط اهلنا) أي تسلط عامل مثل اهلنا لان البدل
على تسمية تكرار العامل (قوله والذي يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشتمل
(قوله بدل من كم) وما بعدها وهو جملة اهلنا العامة في كم أي انه بدل من
الجملة والمعنى المبروا اهلنا كثيرا من القرود المبروا وعدم رجوعهم هذا على
ان كم خبر بقوله لا يصح ان تكون استفهامية واللاقي في البدل بالاستفهام كما هو
القاسم (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان انما جواب شرط مقدر تقديره فاذا
عامت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان يروا مسيطرة الخ ولا يلزم من
تسلطه على ان وصلتها بتسلطه على كم لام اسارت كالجزم من الجموع ولا يلزم
من ذلك خروجها عن صدارة الام التي صدرت عنها وهي معمولة لاهلها كما على حالها
(قوله يجوز ان اعطف على محلها) شرط في المفرد المعطوف على محل الجملة
المعلق عنها العامل ان يكون في معنى الجملة لان المطلوب هذه الافعال وهو مضمون
الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يتردى معنى الجملة مع ان تتعاقب في الافلام مثاله
قولك عات لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول عات لزيد قائم وعمرا اه تصرح
(قوله وما كنت ادري الخ) من بحر الطويل والبيكا عدو يقصر في مدح جملة على
الغويل ومن قصره جملة على البيكا الدموع قال ابن مرزوق في شرح البردة وترتب
البيكا ان تها الرجل له قيل له اجهس قات اذ ثلاث عينه دموعا قيل انحرورقت فان
سالت قيل دمعت وهمعت فان حكمت دموعها المطرفيل هطلت فان كان بصوت
قيل تخيب وان صاح قيل عويل (الاعراب) الواو لا تعطف وباللاني كنت كان
وايهما وادري خبرها وقيل عزمة على به وما اسم استفهام مبتدأ والبيكا خبره
والجملة في محل نصب سدت مسد المنعولين ولا نافية وموجعات عطف على محل
الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء العاقية والشاهد في موجعات
بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البيكا الذي علق عنه ادري بالاستفهام
(قوله يروى بنصب الخ) قال في المعنى هكذا استدل ابن عصفور ولك ان تدعى ان
البيكا فاعوا وما زائدة والاصل ولا ادري موجعات من عطف الجمل أو ان الواو

سواء قد درت خبرية
أراسة استفهامية وقال سيدون
أن ومعمولا هابدل من كم
وهذا مشكل لانه ان قدر كم
معمولة لغير والزم ما أوردناه
على الفراء من اخراج كم
عن صدرتها وان قدرها
معمولة لاهلها لزم تسلط
اهلنا على انهم ولا يصح
ان يقال اهلنا عدم
الرجوع والذي يصح قوله
عذري أن يكون مراده انها
بدل من كم وما بعدها فان
يروا مسيطرة في المعنى على ان
وسانها في جملة العلامات
والجملة المعلق عنها العامل
في موضع نصب بدل ذلك المعلق
حتى انه يجوز لك ان تعطفها
على محالها بالنصب قال كثير
وما كنت ادري قيل عزمة
ما البيكا
ولا موجعات انقاب حتى
تولت *
يروى بنصب موجعات
بالكسر عطفا على محل قوله
ما البيكا

للحال وموجبات اسم لا أي ربما كانت أدري قبل عزوة الحال انه لا موجبات
 للقلب موجودة ما اليك اه قال في التصريح فالعنى على الاول وما كانت أدري أي
 شئ اليك وضع عطف موجبات على محل الجملة لانه يؤثر في معنى الجملة لان
 معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبي وهو في معنى قلبي له موجبات اه
 (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان المعاني غير عامل في اللفظ وعامل في المحل (قوله اخذا
 من المرأة) أي نظير المرأة فتراد به بالاخذ انظر أي العامل بالمعنى بالمرأة التي قد
 زوجها فليست مبروجة ولا مطابقة فهي العامل بالمعنى كما سميت المرأة المذكورة
 مطابقة (قوله التي لا مبروجة) أي اعدم تمكنها من زوجها ولا مطابقة لعدم تمكنها من
 الزواج عندنا الا اذا شكك ضرر الوطئ وخافت على نفسه الزنا ولو كان عندها
 الثقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا
 تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أي لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب
 لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة قوله أجاد أي أتوا بما امر جيد من حيث ان
 التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة فتراد به بعض المتابع (قوله في وضع هذا القلب) أي
 الاسم وهو لفظ تعليق (قوله هذا المعنى) وهو الغناء العامل لفظا وعمله محلا (قوله
 أمرتك الخير الخ) هو عمرو بن معدى كرب وقيل لياس بن موسى وقيل لحناف بن
 نذبة وقيل للعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الهرة ومدها بمعنى واحد
 والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق
 الجملة والبرقة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما
 أو غيره على المواشي كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر
 اتوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيئا دون شئ وانما هي المال مالا
 لا مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبه الى شوقه وقوله نسب
 يروى بالمجتمعة وبالهمزة والاولى هي المشهورة وبالهملة رواه الجوهري في نوادره
 ومعناه بالمجتمعة المبال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالأرواح والعمار وقال السيرافي
 العين والورق والمناج وأما بالهملة فهو مبروف وقيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع
 فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه امرتك بالاحسان والانهام فافعل
 ما أمرتك به ولا تجلس فاني قد تركتك مة ولا فلاح ذر لك في الخيل وترك البذل
 (الاعراب) أمرتك فاعل وفاعل ومفعول والخبر مفعوله الثاني فافعل الفاء
 عاطفة وافعل فعل امر ومام وصوله مفعوله امرت فعل ماض مبني للنائب وانما نائب
 فاعل وبه مفعوله الثاني فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق وتركتك فاعل وفاعل
 ومفعول وذامال مفعوله الثاني وذان شب عطف عليه والشاهد في أمرتك الخير حيث

ومن ثم هي ذلك تسمية لان
 العامل ملغى في اللفظ وعامل
 في المحل فهو عامل لا عامل
 فهي معنفا أخذان
 المرأة العالقة التي لا مبروجة
 ولا مطابقة واهـ لذا قال ابن
 الخشاب لتبدأ أجاد أهل
 هذه الصناعة في وضع
 هذا القلب لهذا المعنى
 والشريح ما تقدم أنواعه
 بشرحه من الافعال التي
 تنعدي الى مفعولين أو ما
 مسرحة دائما أي مطلق
 من قيد حرف الجر والثاني
 نارة مسرحة منه وثارة مقيد
 به وقد ذكرت منها في المقدمة
 عشرة افعال أحدها أمر
 قال الله تعالى أأمرون
 الناس بالبر وتسون أنفسكم
 وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
 فقد تركتك ذامال وذان شب
 يجمع بين اللفظين

عداء بنفسه وأمرت به عداء بالياء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين اللغتين أى
تعدية بنفسه وبالياء تأمر (قوله الثانى استغفر الخ) هو قول الأكثر فى المعنى وهو
مردود لان استغفر فعل تصير المنعدي لواحد مع عد بالانين واما قولهم استغفرت الله
من الذنب فهو على تضمين استغفرت أى طليت التوبة من الذنب فليس من باب
اختار هذا حاصل مافى المعنى (قوله استغفر الخ) السين والتاء للطلب كأنه قال
الطلب من الله استغفر مغار ع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو
المفعول الاول والثانى من عمدي ومن خطي عطف عليه وذنبى بدل من عمدي
وكل مبتدأ أو امرئ مضاف اليه لاشك مؤخر لانه نافية للجنس واسمها وخبرها
والشاهد فى استغفر حيث عداه للمفعول الثانى بحرف الجر والبيت من بحر البسيط
(قوله استغفر الخ) من بحر البسيط وذباه مفعوله الثانى والست محصية مضافة لذنب
ورب مفعول ثانى أو خبر محذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدأ
والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى تقومه مفعول ثان وسبعين
مفعول اول ولم يحرف المفعول الثانى بحرف الجر فى المعنى ان من محذوفه والتقدير
من قومهم (قوله وقالوا تأت الخ) من بحر الطويل والتأى البعد والغليل حرا الجوف
وقالوا فعل وفاعل ونات فعل ماض والتاء ثنائيت فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر
مفعول ثان والاول محذوف أى أحدهما واليك مبتدأ وأتى فعل ماض خبره اذن
حرف جواب مفعولة والغليل متعلق بأشنى والشاهد فى اخترا فانه تعدى للمفعول الثانى
بحرف الجر وروى وقالوا تأت فاختر لها الصبر واليك فقال بعض من اللواتى من
اليك بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه معنى (قوله ويقال
أيا كنوته) أى انه يأتى بالواو كىأتى بالياء (قوله هى الحمر) الخ هى مبتدأ خبره
الحمر تكنى مضارع بنى للتائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والظلال
مفعول ثان كما اليك حرف جر وما كافة والذنب مبتدأ ويكى خبره ونائب الفاعل
مفعول أول وابعده مفعوله الثانى والشاهد فى تكنى فى الموضعين حيث تعدى
للمفعول الثانى بنفسهما وقوله هى الحمر الخ قال ابن برى الصواب وقالوا هى الحمر
الخ فاستقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فأتى الى كسر الوزن وانشده الجوهري
قالوا بدون واور ويكون دخله الحرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكما نسا الخ) لا يعلم
قائله ولا تمامه والكتابة لفظ اریده لازم معناه وام فلان كنية تجبو بته وكما نسا
مبتدأ ومضاف اليه وا كنى بام فلان خبره وا كنى بالتاء للمفعول ونائب الفاعل
مفعول أول وبام فلان مفعوله الثانى تعدى اليه بالياء وهو محل الشاهد فى بعض
السخ وكما نسا كنى بام فلان وضمير تكنى يعود على المرأة ويكون كذا امر تبطا

اشانى استغفر قال الشاعر
استغفر الله من عمدي ومن
خطي *
ذنبى وكل امرئ لاشك مؤخر
وقال الآخر
استغفر الله ذنبا است محصية
رب العباد اليه الوجه والعمل
الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين
رجلا وقال الشاعر
وقالوا تأت فاختر من الصبر
واليك
قدات اليك اشنى اذن الغليل
أى اختر من الصبر واليك
احدهما الرابع كنى بتخفيف
التون تقول كنيته ابا عبد الله
وابى عبد الله ويقال أيضا
كنوته قال هو هى الحمر لاشك
تكنى الظلال * كما الذنب يكنى
الاجدة * وقال
وكما نسا كنى بام فلان
الخامس كنى تقول سميته
زيد او سميته يزيد قال

دعوتيه يزيد وقال الشاعر
 دعوتى أخواها أم عمر ولم أكر
 أخاها ولم أرضع لها بلبان
 السابع صدق تخفيف الدال
 نحو واتد صدقكم الله وعده
 ثم صدقناهم الوعد وتقول
 صدقته في الوعد الثامن
 زوج تقول زوجته هذا
 وهم يد قال الله تعالى زوجنا كما
 وقال وزوجناهم بخور
 عيين التاسع والعاشر كال
 ووزن تقول كانت لزيد
 طعامه وكانت زيد الطعامه
 ووزن زيد ماله ووزن
 زيد ماله قال الله تعالى وإذا
 كالوهم أو وزنوهم يخسرون
 والمفعول الأول فهم ما محذوف
 * السابع ما تعدى الى
 ثلاثة مفاعيل وهو سبعة
 أحدها علم المقوات بالهمزة
 من علم التعدية لاثنتين تقول
 أعامت زيداً وعمرافاً فلا الثاني
 أرى المقوات بالهمزة من
 رأى التعدية لاثنتين نحو
 أريت زيداً وعمرافاً لا قال
 الله تعالى كذلك يريم الله
 أهمالهم حسرات علمهم
 فأنها والاسم مفعول أول
 أهمالهم مفعول ثان وحسرات
 مفعول ثالث والباقي ما ضمن
 عنى أعلم وأرى المذكورين من أنبا

عاب بعده ويحتمل ان ضمير تكفى عائد على السكتان واكتسب التأنيث
 من المضاف اليه (قوله وسميت به يحيى الخ) سميت به فعل وفاعل ومنه قول أول ويحيى
 مفعوله الثاني ويحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بان مضمرة والمصدر مجزوم
 باللام فلم يكن جار مجزوم وبداءه واو من زائدة ولا من جرير يكن وقضاء الله فعول
 وفاعل ومنه قول وفي الناس متعلق به ر الجمله فة لا مرو والشاهد في سميت به حيث
 تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعوتى أخاها الخ) قاله عبد
 الرحمن بن الحكم تغزل في أم لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عمه أخيه مروان
 ابن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعراً يحبها وكان كثير التغزل في
 نسب أخيه دعوتى فعمل ماض وانما التأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول
 وأخاها مفعول ثان ولم أكر أخاها جار مجزوم والضمير المستتر اسم أكر وأخاها
 خبرها ولها حال من لبان لانه كان نعتا له ولبان متعلق بأرضع وأهل اللام
 في ليا معني مع ليناسب الاخوة المنفية والمعنى لم أكر أخاها من الذب ولم
 أرضع مهي بلبان فلا أكون أخاها من الرضاع والمباين وانين يستعمل في الآدمي
 وغيره خلافاً لمن قال لا يقال في بني آدم ابن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام الابن
 للثعلب والشاهد في دعوتى أخاها حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله واتد
 صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول أول ووعدة مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم
 الوعد (قوله صدقته في وعده) أى فتعدى بلفظ قول الثاني بحرف الجر (قوله
 زوجنا كما) زوج فعل ماض ونافاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان
 فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بخور عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف
 الجر (قوله كانت لزيد طعامه) المزيمة مفعول ثان كما قاله الخليل وطعامه مفعول
 أول لان الذى يتعدى بالحرف تارة وتارة لاه والمفعول الثاني (قوله والمفعول
 الأول فهم ما محذوف) تقديره وإذا كالوهم طعامهم أو حقهم ادرز نوهم ماله
 وقال البيضاوى وإذا كالوهم في ذوق الجارة تصل الضمة برأوا والاصلى كالوا
 مكيلهم في حذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريم الله الخ) فيرى بضم الياء
 مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل وأسماءهم مفعول ثان وحسرات
 مفعول ثالث قاله الرخسرى وهو عنى ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر
 قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال
 تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصرية على هذا وحسرات حال ولعزلة يقولون عليه
 وحسرات مفعول ثالث والذى اجازوه يمكن عندنا فهم اذا ابصروها فقد علموها

والذي نقوله نحن ممنوع عندهم اه وفي تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن
 الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعدلا لثلاثة الاء وهو مبني للانعول ويرد عليه أيضا
 بقوله تعالى اذير بهم الله في منامك قليلا ولو اراهم كثيرا لكانت فمما فعل
 أول والياء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للثاني وهذه
 الآية في رأى الخلية قام بالحقبة بالحقبة (قوله وتبأ) تشديد البناء وكذا الخبر وحدث
 بتشديد الباء والبدال (تثنيه) لا يجوز تعدى تشديداوات هذه الافعال فلا
 تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله يتدوني بعلم) هذا والذي قبله تعدى للانعول الثاني
 بالياء (قوله وينعمهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) اى فيتعدي
 بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما
 وحذفه ما معا كما يأتي في الشرح (قوله ولا غير الأول في باب الخ) قال في التوضيح
 وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الأول استغناء عنه كما علمت كدشات
 سميان ولا تدكر من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تدكر ما علمته
 بل ان الفائدة لا تعد في الاستغناء عن الأول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد
 الاخبار مجرد العلم به او مجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس رأى
 بكر وابن كيسان رخطاب وابن في الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه
 وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عمشور الى انه لا يجوز حذفه ولا
 الاقتصار عليه كقائل علم وهو قائل قول الاخفش لا بد من الثلاثة ثم ضم الثالوثين
 انه يجوز الاقتصار عليهم ما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن
 مالك الصواب جواز حذف الثلاثة بدليل وغيره وان لم يجوز في باب ظن الحذف
 لغير دليل لان قولك علمت ووظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخاور البيا عن علم وظن
 واما الاعلام فانه يتلوه اه كلام ابن مالك اه تصریح قاله حذف ما شئى على
 ما قاله الثالوثين وقال النيشى قوله ولا غير الاول اما الاول في باب اعلم فيجوز حذفه
 لانه فاعل في الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا سائر شعولا واما الثاني والثالث
 فهما ما يتسدا وخبر في الاصل وكذلك مفعولا باب ظن اه (قوله الادليل)
 ويسمى اختصارا والحذف الغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد
 في بعض النسخ تأخيره الى هنا وفي بعضها ذكره عندكم الخبرية قال في التصريح
 وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جندام من
 اليمن اه (قوله يخصه) اى الجواز (قوله اومة منفصل بظرف الخ) واجاز بعضهم
 الفصل بالجميع لان الاصل في ضم الجائز الجواز اه حقي (قوله اومة ممول)
 المراد به ما يعم المفعولين نحو ازيد قائما تقول ومعمول المعمول نحو ازيد قائما تقول

وما واخبر وخبر وحدث تقول
 اثبات زيدا عمرا قائما لا معنى
 أعلمته وكذلك تقول في
 الرواق وانما اصل هذه
 الكلمة ان تعدى لاثني الى
 الاول بنفسه اولى الثاني بالياء
 او عن نحو انبئهم باسمائهم
 فلما اتاهم باسمائهم نبئوني
 بعلم ونبئهم عن ضيف
 ابراهيم ونحو حذف الحرف
 نحو من ادراك هذا ثم قلت
 لا يجوز حذف مفعول
 في باب ظن ولا غير الاول
 في باب اعلم وارى الادليل
 وبنو سليم يخبرون اجزاء
 القول مجرى اظن وغيرهم
 يخصه صبغة تقول بعد
 استفهام متصل او منفصل
 بظرف او مفعول او مجرور
 واقول ذكر في هذا
 الموضع مستثنين منهم

زيد اضاربا أو المفعول الاوّل أو الثاني اه حفتي (قوله لهذا الباب) أي باب ظن
 واخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين له دليل جائز
 بالاجماع واما حذف أحدهما فليس له دليل فنعناه أو احتجنا ان يكون من الغاربية
 وطائفة وحتّم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل
 فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرّر طائفة امتنع حذفه كذا قالوا
 وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا
 دل عليه دليل واجازة الجمهور اه تصریح بقول شارحنا يجوز حذف المفعولين
 اى اجماعا وقوله أو أحدهما أى عند الجمهور (قوله كما أقروا) ومشى عليه
 المصنف في التوضیح قال في التصريح وعُدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان
 هو الكذب يراد الى تزعمون هم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين مع الا في حذف
 ما يسلم سدهما اه فحينئذ يكون ما قدره له وجه كان تقدير المصنف هناله وجه
 والحاصل انه ان نظرت قاعدة الباب يرتكب ما قدره وان نظر لاسلوب الآيات
 يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفهم بعضها بعضها فكل وجه تأمل (قوله
 ولا يجسبن الذين الخ) في قراءة من قرأ بحسين بالياء المضافة تحت واما على قراءة
 من قرأ بالياء الفوقية فالذين منه وله والفاعل ضمير الخطاب فان قلت لا يصح
 الاختيار بقوله خبرا عن الذين فكيف يكون اسما للمبتدأ والخبر والجواب
 ان الكلام على حذف مضاف أى تجل الذين الخ (قوله أى بخلافهم) وقال في التصريح
 ما يتخلون به والاسباب ما قاله هنا لان الخبر يتوصف بالفعل (قوله في حذف المفعول
 الاوّل الخ) والفاعل الذين ويتخلون منه وهو ضمير فصل لا محل له وخبر ما مفعول
 ثان (قوله ولقد نزلنا الخ) من بحسب السكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال
 الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرتبة تولد عن النظر
 والسمع ويجعلون له علاجا كإثر الأمراض البدنية وهو مراتب ودرجات
 بعضها فوق بعض قول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر
 والسمع ثم تسمى هذه المرتبة بطول الفصحى في محاسن المحبوب وصفاته
 الجميلة فتصير مودة وهى الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأ كالمودة فتصير محبة
 والمحبة هى الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من
 الآدميين هى تمكن محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر
 فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهوان المحب لا يخالطه فى محبة محبوه به تغير
 ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو أفرط المحبة حتى لا يتخلو العشوق من
 تحيل العاشق وفكره وذاكره ولا يغيب لاشتهغال النفس عن القوة الشهوانية

لهذا الباب احدهما انه
 يجوز حذف المفعولين
 أو أحدهما له دليل ويتبع
 ذلك ما ورد دليل مثال حذفه
 له دليل قوله تعالى أين شركائى
 الذين كنتم تزعمون أى
 الذين كنتم شركاء كما أقروا
 تزعمون هم شركاء منى ان
 والا حسن منى ان
 بقدر انهم شركاء وتكون ان
 وصحتها سادتها ما يدل
 طه ورد ذلك في قوله ويرى
 معكم شفعا كم الذين زعمتم
 انهم فيكم شركاء ومثال
 حذف أحدهما الدليل وبقا
 الآخر قوله تعالى ولا تحسبن
 الذين يتخلون بما آتاهم الله
 من فضله وخبر اللهم أى
 يتخلون وخبر اللهم أى
 المفعول الاوّل وابقى ضمير
 الفصل والمفعول الثانى
 وقال غيره
 وامتدزات ولا تطنى غيره

و يمتنع من الفكر والفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوى العشق - ار
متما في هذه الحالة لا يجد فضلا غير صورة المشوق ولا رضى نفسه سواها فاذا ترايد
الحال صار لها ما يصير مشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يهجر
عن مداواته وتقصير آرائهم عن معالجة الخلق لمروجه عن الحد الضابط واقدا جاد
القائل

يقول اناس لو نعت لنا الهوى * ووالله ما أدري اهم كيف أنعت
فليس شئ منه حسدا أحده * وليس شئ منه وقت موقوت
اذا اشتد ساني كما أخرجني * له وضع كفي تحت خدي وأصمت
وأضع وجه الارض طوعا بعبرتي * وأقرعها طورا بظفري وأنكت
وقد زعم الواشون اني سلوتها * فإلى أراها من بعد فأميت

اه (قوله المكرم) يقع الراوي الاكرم مكان المكرم والعني انت عندى بمزلة
الحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا (الاعراب) او اول القسم واللام للتأكيده وقد
للتحقيق ونزلت فعل وقاعل واناء عاطفة ولانها مية وقظني فعل مضارع مجزوم
يحذف النون والجملة جواب القسم معتد به بين الجار ومثاقفه لان مني متعلق بنزات
وغيره فمفعول اول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز
ان تقول علمت أو طنت) مقتصرا على من غير دلائل على الاصح) قال في التوسيع
وشرحه واما حذفه ما اقتصرا أي لغير دلائل فمن سيديو به فمعنا نقول ابن مالك
عن الاختس والجرمي وشيخه ابن طاهر والشلوبين المتع مطلقا سواء في ذلك افعال
الظن والعلم واختاره ابن مالك وخطهم في ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى
القسم فتتقاهما كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف
فكذلك ما هو بمنزلة ورديان تضمنها معنى القسم ليس يلزم وعن الاكثرين الجواز
مطلقا مجي ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم انك الخ اعنده علم الغيب
فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنه ويرى ما اعتقده حقا وفي افعال الظن
نحو وظنتم ظن السوء فظن السوء فمفعول فظن مضمون مطلق وقواهم في المثال من
يسمع يخجل أي يسمع منه خجلة والمعنى من يسمع خيرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخجل
معه مصادقا فوجه من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف
الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فم ادون افعال العلم وعن
ابن الاعراب ليس يجوز في ظن وخار وحسب لانه سمع فيها ويمتنع على الباقي ونسبه
لسيبويه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين غير دليل قال
في التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبر كما لا يجوز ان يثنى بمبتدأ دون خبر

منى بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
او فإنا حذف المفعول
الثاني ولا يجوز ذلك ان تقول
علمت أو طنت مقتصرا
عليه من غير دليل على الاصح
ولان تقول علمت زيدا لا
علمت فإتسا وتترك المفعول
الاول في هذا المثال والمفعول
الثاني في الذي قبله من غير
دليل علم ما أجمعوا على ذلك
المسئلة الثانية ان العرب
يجري الظن في افعال القول
على اثنين فيو وسليم

ولا يجوز أن يثبتي بخبر دون مبتدأ قبل دخول النايح فكذلك بعده وانما اجمع هنا
 واختاف في حذفها ما معالان مضمون ما هو المقبول في الحقيقة اذ معناه ما
 الاحداث المضافة لذوات حذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكامة وانما
 الاختاف في حذف احدهما اقتضار لان الحذف في ذاته بنية فهو بمنزلة
 المذكور اه حسي (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصریح
 (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكي عند جميع
 العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيئا كما يعمل الظن
 لان الظن يقتضي العمل من جهة معناه فخر آه اذ كلفوا في باب اعطيت
 فصح ان يشبه ما واه اقولوا فقتضى الجملة من جهة قسطها فلم يصح ان ينصب
 جزايعا من جنسها لانه لا يقتضيها من جهة معناه فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصب ما
 مفعولا واحدا لان الجملة لا اعرابها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناطم
 (قوله الاثلاثه شروط الخ) الشروط والحقيقة خمسة والشروط الاول محرز كونه
 مضارعا بمعنى الحال مبتدأ وابتداء الخطاب فيه ومحرزات الاثلاثه شروط فخرج بالمضارع
 المصدر والوصف والمناهي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة
 المضارع في هذا الباب وسوى به السير في قلبه في الخطاب وسوى به الكوفي
 قل فيحوز على قولها الاعمال المنهية المستدلثة المخاطب وفعل الامر نحوقات زيدا
 منطوقا او قر زيدا من انما يجمع الاستناد الضمير المخاطب وما قلنا من اشتراط كونه
 بمعنى الحال هو ما قاله في التسهيل ورد بقوله به متى تقول الدار تجتمعنا انشدته سيوي به
 ينصب الدار على انها مفعول اول وتجمعها مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على
 من اشترط الحال لانه لم يسه فهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجتمعها واحبا به
 بل استفههمه عن وقوع ظنه لانه ظنه في الحال اه وهو مني على ارضي طرف
 انقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا تقول اه وفيه نظر لان تقول
 على هذا يكون غير مسموعة فهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام
 الاعلى قول من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحدا فقط
 على ما حكاه ابن الجباز في شرح الجزواية وليس التفريع عليه قال السهيلي ويشترط
 ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطوقا برفعه ما قال
 ذلك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من
 افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقرار كلام العرب نقله عنه
 المرادى في شرح التسهيل واقره اه تصریح فعلت من هذا ان كونه بمعنى الحال
 وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا

معروف ذلك طاعة اهل بيوت
 الامة ولقلت زيدا منطوقا
 وعبره يوجب الحكاية
 فيقول في التارخ منطوقا ولا
 يحجز اجزاء القول بحري
 الظن الاثلاثه شروط اول
 ان تكون الصيغة تقول
 ابتداء الخطاب الثاني ان
 يكون مسبوقا باستفهام

فلا تزل المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلافت
 لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال في التصريح هذه الشروط لجواز اجراء
 القول بحري الظن وتجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان
 ابراهيم الآي في قراءة الاخيرين وابن عامر رخص بالتساوي وكسر همزة ان (قوله
 الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قوله سار به والاختصاص من البصريين وخالفهما
 الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا التصيب في قولك أنت تقول زيد منطلق ولم
 يعتدوا بالضعف فاصلا ووجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل ففعل
 مضموم وذلك الفاعل يقع على الاسمين فيتمهم ما ورد بان الحكم انما هو للذكور
 وانما المضموم فلا يعمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر
 وهو لم يتصل بالاستفهام ففعله الموضح في حواشي التسهيل لم يتعقبه و به يرد على قول
 المصنف في توضيح الاضية فان قدرت الشهير وهو أنت فاعلا يجوز وف والتصيب بذلك
 الجوز فاجاز اتفاقا اه تصریح (قوله أو يفعل القول) فيه قدور فالاحسن عبارة
 التوضيح أو يفعل القول سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما في التصريح (قوله
 متى تقول القاص الخ) قاله هدي بن خشرم الغدري وكان هو وزياد بن زيد قد ابتلا
 من الشام في نشر من قومهما وكانوا يتعاقدون السوق بالابل وكان مع هدي اخته
 فاطمة فنزل زياد السوق باحصان فارتجز فقال

عوجي علي سارار بعي ياطانها * من دون ان ترى اليه يرانها

فغضب هدي بن حين سمع زياد ارتجز باخته فنزل فارتجز يا بنت زياد وكانت تدعى ذها
 روى البيهقي أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القاص البيت فمارصلا
 الى ديارهما جميع زياد رهط امن أهل بيته وأتى بيت هدي فذم به على ساعده وشجع
 اياه خشرم فاقم يزل هدي يتطلب زياد حتى اصابه بيته وقتله وهرب والقاص جميع
 قلوب وهي الشابة من الابل بمسزلة الجار بق من الانبي وتجمع على قلاتين
 وقلاص والرواسم جميع راسمة وهي التي ترسم رسما أي تؤثر من شدة وطئها ومعنى
 يدين يقربن والمعنى متى تظن القاص دانية لنا من احبابنا أي متى تظن هذه الابل
 السائرة تقربك من احبابنا لانهم كانوا يربونها ففهمهم حيث ارادوا (الاعراب
 متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع تصيب دفعوا بين الاول والقاص
 والثاني يحملان والرواسم صفة القاص وأم مفعول يدين وقاسم مضاف اليه
 وقاسم عطف على أم والشاهد في تقول بمعنى تظن (قوله أبعده بتقول الخ) هو
 من البسيط والهزة للاستفهام وبعده الاول بفتح الباء طرف زمان وبعده الثاني
 بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار

الثالث ان يكون الاستفهام
 متصلا بالفعل أو منفصلا
 عنه بظرف أو مجرور
 أو مفعول أو متول مثال المتصل
 قولك أنت تقول زيد منطلقا
 وقول الشاعر
 متى تقول القاص الرواسم
 يدين أم قاسم وقاسم
 ومثال المنفصل بالظرف
 قول الشاعر
 أبعده بتقول الدار جامعة
 متى أم تقول البعد
 محتوما *
 ومثال المنفصل بالذم قول
 الشاعر

فـ قوله الا قول وجاءه من قوله الثاني وشمل في مفعول جاءه من قول عطف على
 أقول والبعده مفعول أول ومحتومانان والشاهد في تقول في الموضوعين والتعميل
 الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعاه ليقامه (قوله أجهالات تقول الخ) قاله كميته
 ابن زيد الاسدي من قصيدة من الرافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤي
 ثم قرئش والجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وايسر به والمعنى أنظن بني لؤي
 جها لا أم متجاهلين حيث استهملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضربين
 مع فضاهم عليهم (الأعراب) الهمزة للاستفهام وجه الامة مفعول ثان لتقول الذي
 معني أنظن وبنو لؤي مفعول الا قول واللام لا ابتداء وعمر أيبك مبتدأ وعضاف اليه
 وغيره محذوف وجوباً أي قبحي والجملة منترضة بين المعطوف عليه والمعطوف
 والشاهد في تقول معني أنظن وفصل بالمفعول الثاني

باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل

أظاهـ سران باب يقرأ بالاشافة بدل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب
 لان الجار والمجرور ليس اسماء في بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة
 الخ) هذه طريقة وخالف في القطر بعد ما سبعة لان القطر فسوا الجار والمجرور أيضاً
 عامين في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل في المصدر اوتون
 عمله قبل والى قوله اشار ابن مالك بقوله ولا سم مصدر عمل قال ولده أي نوع من
 العمل فكلامه هنا مني على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للتلول
 ثم الحدث انما قام بالفعل كخرج زيد فرحاً أو صادر عنه حقيقة كقوله قعوداً
 أو مجاز كخرج صرماً أو واقع على المفعول كخرج المرمي بسم فاعله كزهر أو جنونا
 وقوله الجارى خرج اسم المصدر والمراد بجرانه على الفعل أن يقع عند اشتقاق
 الفعل منه تأكيده ويأتى بأشياء أو عدده مثل حلت جلوساً وجلسه قبل الفارسية
 والجمالية ليس مصدر او يتعمل ان المراد بالجران الاشتغال على جميع حروفه (قوله
 جارى) نعمت لاسم لا للحدث (قوله اذ لا يصغر) فلا يجوز أن يجنبني ضربك زيداً
 لان التصغير بعد عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يجرد) أي فلو
 جردنا لم يعمل نحووا يجنبني ضربك زيداً وما قوله

بإني به الجلد الذي هو جازم * بضم بة كفيه الملائم راكب

نشأذوالام مفعول انضربة المحذوفة بالذاعر كفيه مضاف اليه من اضافة المصدر
 انا عليه والملا التراب وقوله بجاني أي يجني والجلد القوي وهو فاعل بجاني وقوله به
 أي بالماء ونفس مفعول بجاني أي يجني الرحيل القوي نفس راكب بسبب بضم بة
 كفيه التراب وذلك ان رجلاً اعطى الماء الذي يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم

أجهالات تقول بني لؤي
 لعمر أيبك أم متجاهلين
 ولو نضات بعوذك أعبت
 الجاهل فتقوا أنت تقول
 زيداً نطاق ثقلت جواب
 الاسماء التي تعمل عمل
 الفعل وهي عشرة أحدها
 المصدر وهو اسم الحدث
 الجارى على الفعل كضرب
 واكرام وشركه أن لا يصغر

(قوله ولا يجذب التاء) أى فقط كفى الإشعوى والتصریح وبفادالتن خلاف ذلك
ولذا قال شيخ الإسلام قوله ولا يجذب التاء أو بثنائية أو جمع انتهى كقوله
وضربات (قوله نحو ضرب به الخ) فضر به محذود بالتاء فلا يعمل فى المفعول
قال الفيتسي قوله نحو ضرب به الخ ككتم فى بعض النسخ وهذه تسمى على جواب
الشاطبي ذابوا جمع اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مضمرا
ولا محذودا بالتاء ولا متنى ولا مجمعا قال

واهمل الضمير والمحدود * ومصدر قارفة التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فأجابه المصنف متنى ومجموعا وهو اختيار ابن عمه فور
واختار أبو جحان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال الأول بأن المصدر لا يعمل
جمعا أبعد شئى لأن عمله لطلوه محل الفعل فلا ينافيه جمعه رابعه أن يكون مذكرا قال
الشاطبي والجواب عن المصنف أعنى ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يعنى عن
الأربعة لأنه دعها لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان تسمى المصدر لا يسمى
مصدرا حقيقة اه وبه أعلم ان جواب الشاطبي عن الثانية (قوله ولا يتبع الخ)
يؤلم منه بالأولى اشتراط عدم الفاسد بالأجنبي يذمورين مفعوله ولذا لا يصح فى يوم
من قوله انه على رجهه ما قدر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجوعه للفعل بالحسب وهو
فأدركه معمولا لمحدود أى رجهه يوم تبلى واشترط أيضا أن لا يتقدم مفعوله فلا
يجوز أن يجنبى زيد اضرب حجره قال الرضى لأنه عند العمل مؤول يحرف مصدرى
مع الفعل والحرف المصدرى مؤهول ومفعول المصدر فى الحقيقة معمولا للفعل
الذى هو صلة الحرف ومفعول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا
لا أرى منعا من تقديم مفعوله عليه إذا كان طرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارفعنى
من عدوك البراءة وأبلك الفرار قال تيمالى ولا تأخذكم بهم مارأفة فلما بلغ معه
السعى وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكافؤا من بسكل مؤول بشئ له
حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف فالمصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح اضعف عمله والظرف ونحوه يكتم ما
راشحة الفعل حتى انه يعمل فى ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النقي فى قوله
ذمالى ما أنت بنعمه ربك مجنون أى اتقى بحمد الله ونعمته عنك الجنون انتهى
كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل)
وأما بعده كفى قوله * ان وجدى بك الشديدة أرانى * فخارقان الشديدت
لوجوده قد تم رجدى بمفعوله وهو بك قال الإشعوى ومن الشروط أن يكون مفردا
وأما قوله قد جربوه فما زادت تجارتهم * اباقامة الالجد والفتحا

ولا يجذب التاء نحو ضرب
ولا يتبع قبل العمل

بالفاء والنون والعين المهملة أى السكره فشاذ وتجار بهم جمع شجرية وهو مضاف
 لفاعله وأيا قدامه مفعوله فتدعمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجهه
 بز لان اصل صيغته التى هى أصل للفاعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلواضحه
 لم يعمل خلافا لالكوفيير فلا يجوز ضربى زني احسن وهو عمرا قبيح ولا محذوف كما
 بهم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسمة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوف
 (قوله ولا يجير بالياء) لم أر هذا الشرط في غير هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام
 شرحه ورأيت في بعض النسخ ولا يتعدا تاها نحو ضربت به ضربته وضربت بتيه وضربت
 وهى واذهجة وليس فيها ولا يجير بالياء (قوله وان يخالفه الخ) خرج به المصدر المؤكد
 نحو ضربت ضربا بالمين لانه نحو ضربت ضربا بالامير والمين لانه نحو ضربت
 ضربت بتيه لان أن أو ما مع الفاعل لا يعمل محلها بل يعمل محل الفاعل وحده والمصدر
 الذى هو بدل عن اللفظ يشعله فقييل يعمل وقيل لا (قوله اقبس) أى أجرى على
 القواعد الخوية واما الأكثر فانه أن يعرى على لسان العرب كثيرا فلما ساقه (قوله
 أو اطعم الخ) فاطعم مصدر وفاعله محذوف وبيها مفعوله والتقدير أو اطعمه
 يقيمها والمغربة الجماعة من سغب اذا باع وضمع الكوفيون اعمال المصدر المنون
 وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اشبهه فعل (قوله ومضافا) الحاصل أن
 اقسام المضاف أربعة لانه امام مضاف للفاعل وكرر المفعول أو حذف أو مضاف
 للمفعول وكرر الفاعل أو حذف ففي ثلاث صور وأكثر وهى ما اذا اضيف للفاعل
 ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما أتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما
 اذا اضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الا ان من دعاء الخير أى من
 دعائه الخير والسورة الرابعة وهى ما اذا اضيف للمفعول وكرر الفاعل ضعيفة كما
 يأتي بالكلام عليها فتقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا اضيف
 للمفعول وحذف الفاعل كما هو خذ من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه
 من التصريح به صرف (قوله رحله) مبتدأ واقبس خبر ومنه وتا حال (قوله ضعيف)
 وفي نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقة كما يأتي (قوله حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوف لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو
 متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعدي ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو
 رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو سبعمائة ومنه ما هو ثمانية
 وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق
 من المصدر وهو مذهب جمهور البصر بين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف
 مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما

وان يخافه فعل مع ان أو ما
 ومجمله متونا اقبس نحو أو
 اطعم في يوم ذى مسغبة
 يتيم او مضافا للفاعل أكثر
 نحو ولولا دفع الله الناس
 ومقرروا بال و مضافا للمفعول
 قليل الخ وأقول لما اعربت
 حكم الفعل بالنسبة الى
 الاعمال اردفته بما يعمل
 جعل الفاعل من الاعمال
 ويدأت منها بالمصدر لان الفعل
 مشتق منه على الصحيح

وزعم ابن طححة الى ان كلا من المصدر والفعل اصل برأيه ليس احدهما مشتقا
من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفسر ع أن يكون فيه
ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر هذه النامية اذا المصدر انما يدل
على مجرد الحدوث وكل منهما يدل على الحدوث والزيادة اهـ التام وفي قول ابن
طححة فهل الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طححة فيجوز
ان يوافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر ويجوز ان يكون ذلك تأملا
اهـ من تقرير بعض الاشباح (قوله واحتزرت بقولي الجاري على الفعل من
اسم المصدر الخ) وهو مني على ان اسم المصدر يدل على الحدوث بنفسه أو على ان
المراد بالدلالة ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على انقضاء المصدر وبواسطة
ذلك يدل على الحدوث اهـ ليس على التام كقسي (قوله الى مصدر التامى وغيره)
وهو مصدر الزيد عن التامى (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا
اريد الماضي أو الاستقبال قدران والفعل وقولهم ان من خواص المستقبل الخ محله
اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهو للماضي واذا اريد الحال قدر ما
والشعر لان ما صالحة لازمة الثلاثة وانما حدث بالحال مع اسم الصالحة الثلاثة لان
ان ام الحروف المصدرية بحيث يمكن جعلها لا يعدل الى غيرها وهي اذا كان
الزمان حالا غير ممكنة الحلول لافاقم له يعدل الى ملائمتها لا يتأقلم ولا غيره وبسبب
التأويل بما عجزت به من ذكرها من النحاة أفاد قسي على التام كقسي وزاد
في التام بل حلولة عمل ان الخلفية من الفعل نحو عملت ضربك زيدا والتقدير علمت ان
قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدر بقولان علم
متعدا لمفعولين ولو اقلته بان المصدرية لصار مفسر دافعة تكون متعدية للفعل واحد
وهذا المفسر ول لا يصدق مصدر المفعولين بخلاف ما اذا لم يدر بان والفعل فتكون
الجملة حدثت مصدر المفعولين اهـ من الأشعوفى وحواشيه (قوله لانك ترد بالمصدر
الحدوث) أى حتى يقدر بالفعل مع ان أوها وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله
واهدنا) أى ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله فلم يكن مما لا قدر وا الخ
(قوله لانه يشبه الخ) أى وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا الايقاف ان عمله
عمل الفعل لا المشابهة بل لكونه اصل الفعل وهذا ما وافق بقول قسي على التام كقسي
ان عمل المصدر ليس لثابته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اهـ وذكروا في موضع

على الحدوث اهـ
لا يجرى على الفعل وذلك
نحو قولك اعطيت عطاء
فان الذى يجرى على اعطيت
انما هو اعطاء لانه مستوف
لحسروته وكذا اغتسلت
غسلا يغتسل اغتسل
اغتسالا وسيأتى شرح اسم
المصدر بعد واشرت بتقريب
بضرب واكرام الى منالى
مصدر التامى وغيره ومثال
ما يخلفه فعل مع ان قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس
أى ولولا أن يدفع الله الناس
أو ان دفع الله الناس ومثال
ما يخلفه فعل مع ما قوله
تعالى تخافونهم كخيفتكم
أنفسكم أى كما تخافون
أنفسكم ومثال ما لا يخلفه
فعل مع أحد هذين الحرفين
قواهم مررت فأذله صوت
صوت حمار اذا ليس المعنى
على قولك فأذله ان صوت
أو ان يصوت أو ما يصوت
لانك لم ترد بالمصدر الحدوث
فيكون فى تأويل الفعل
وانما أردت انك مررت به
وهو فى حالة تصويت ولهذا

قدر والصوت الثاني ناصبا ولم يجعلا صوتا الا اول عاملا فيه وانما كان عمل المتون اقبس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة
وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدوث ان اوجده الظاهر من نسبتهم لمن اوقع عليه

آخر ما يحتاج ان ذلك وان عمله لا يشبهه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله
مطلقا الشبهه الفعل فالظاهر ان يقال لانا التاكيد انبى بمعنى الفعل الذى عمل
باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبنا من قراءة فى الحمام القرآن
أى من ان أقرأ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا ضرب اعنى الرفع بالمصدر
المنون والمستعمل كثيرا نصبه والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب
واذا اقتصر على احدهما الرفع اقوالا كثيرا الواقع ما ذكرناه وقال المصنف فى
حواشى الالفية اعمال المصدر المضاف فى التفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون واما
ذو ال فاعله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع فى
الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام ليس (قوله عمل المنون) اى انما هو تقديره كقوله
تعالى فانهم من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديره على قراءة من رفع القلوب (قوله
ولان الذى يظهر رحيش) اى حين اذا ضعف للفاعل ونصب المفعول (قوله
عمله فى الفضلة) اى وظهور العمل فى الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهر وا
عملها غالب الا فى منصوبها) اى تقوى وهما يظهر رحيشها فى المنصب (قوله وانما كان
اعمال المضاف للفعول الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير فى نفسه وقيل انه
قابل فى نفسه (قوله لان الذى يظهر رحيش) انما هو عمله فى العمدة) اى وهو عامل
ضعيف وعمله فى العمدة يدل على ضعفه (قوله غلابعضهم) اى جاوز الحد (قوله
افنى تلادى وما جعت من نسب الخ) قاله الاقشيري الاسدى واسمه المغيرة بن عبد الله
والاقشيري لقب فلب عليه لانه كان احمر اقسر والبلاد المسال القديم من تراث وغيره
والنسب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يدرك ان يرتجى بها قال الدماميني
التلادىة مفرقة مكسورة واسم القاعية هو وار والنسب بالثين المعجمة الممال
والعقار اه والقواقيز اثبات الياوتر كهارة قافين وزاى معجمة واحدها قافوزة
بزاى اقداح يشرب بها الخمر واثقوزة برائين معجمة تين فجمعها قرانين كقواير
بهملة تين جمع قارورة والابار بقى جمع ابر بقى فارسى معرب وهو اناه ذات عرى
وأما التى لا عرى لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر قد اذنت مائة
كلمه ماورثه وما كتبه وكفى عن الشرب بقرع الابار بقى والقواقيز لان ذلك يدل
عليه الاعراب افنى فعل ماضى تلادى مفعول مقدم وما موصولة بحمله نصب معطوف
على تلادى وجعت صلة ومن نسب متعلق بدفع فاعل مضاف للقواقيز من
اضافة المصدر لعوله وأقواه فاعل المصدر جمع فم واصله فوه فلذا ردت الواو فى
الجمع وهو محمل بالشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بانه روى بنصب الاقواه
فيمكن مما اضيف فيه المصدر فاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجعت بتشديد الميم

ولان الذى يظهر رحيش
انما هو عمله فى الفضلة
ونظيره ان لاتنا كانت
تدعيته عن العمل لم يظهر وا
عما واغاليا الا فى منصوبها
وانما كان اعمال المضاف
للمفعول الذى ذكر فاعله
ضعيفا لان الذى يظهر رحيش
انما هو عمله فى العمدة وقيل
غلابعضهم فزعم فى المضاف
للمفعول ثم يذكر فاعله بعد
لان انه يختص بالاشهر من اول
الشاعر
افنى تلادى وما جعت من
نسب
قرع القواقيز اقواه الابار بقى
فمن روى الاقواه بالرفع ويرى
على هذا التلادى هو روى
أبنا بالانصب بالاشهر ورة
فى البيت

واذا

واذ روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الاولى ضرورة
وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا التائل الخ وما رده المصنف مبنى على ان
الضرورة ما ليس للشاعر منه من دوحه لا على القول بان الضرورة ما وقعت في
الشعر كما افاده الحفيد (قوله وقول النبي) يرفع الخلف على فاعل يرد أى يرد قول هذا
القائل انه الخ ويرده قول النبي في رده شيان (قوله وقول النبي الخ) أى فى حديث
بنى الاسلام على خمس الى ان قال ونج البيت من استطاع اليه سبيلا فخرج مصدر
يجل محله ان والفعل وهو منساف الى مفعوله وهو البيت من موصولة فاعل أى وان
يجع البيت المستطيع ولما منع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى
فلا دليل فيه انه تصریح وهو سبيل الكلام أى حبان حيث اعترض على ابن مالك
فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النكوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد
رد عليه بأن الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية المعنى أشار الراوى الى ذلك
بقوله قل ما معناه كما لا يخفى على العارفين بمصطلح الحديث وفهم هذا الباب بتطرق
منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشرعية على الاحكام الشرعية وهو مخالف
للاجماع (قوله آية الحج) غير المحذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية
(قوله ايسر من ذلك) أى شمس أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل
الموسول الخ) أى ان قوله من استطاع يدل من الناس والرابط محذوف أى منهم
ويجوز الفصل بين البدل والبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه فى نية الطرح والمبغى
وجع البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يخفى زوال الوقف على البيت بخلافه
على الوجهين الآخرين (قوله أوفى) وضع رفع بالابتداء الخ) أى ان من موصولة مبتدأ
وامتطاع صلته وخبره محذوف متروك بالفاء تقديره فليحجج وانما قدره متروكا بالفاء
لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بانهاء فتسوله ضمننت معنى الشرط
أى ان الموصولة فى معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أى ويكون
استطاع فعل الشرط فى محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليحجج والمعنى على
الشرطية والموصولة ان الله على الناس أن يكون البيت محججاً أى كفاية قوله
على المستطيع أن يحجج بنفسه أى عينا ويبنى ان يقدر الخبر المحذوف أو الجواب
المحذوف هكذا فعليه أن يشره بنفسه كما افاده يس (قوله ويؤيد بالابتداء ومن كفر
الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لاجلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر
صالح للشرطية والموصولة وكأنه قال ويؤيد بالابتداء بدون الابدال ويحتمل ان
المراد بالابتداء حالة الموصولة فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولة لان
جمله فان الله لا يصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكافر (قوله

وقول النبي صلى الله عليه
وسلم وجع البيت من استطاع
اليه سبيلا فان قلت فهلا
استدللت عليه بالآية
السكرية آية الحج فقلت
الصواب انها ليست من
ذلك فى شيء بل الموسول
فى موضع جريد بعض من
الناس أوفى ووضع رفع
بالابتداء على ان من
موصولة ضمننت معنى
الشرط أو شرطية وحذف
الخبر أو الجواب أى من
استطاع فليحجج ويؤيد
الابتداء ومن كفر فان الله
غنى العالمين وأما الجملة على
الفاء

ففسد للمعنى اذا التقدير الخ قال التاج السبكي في بعض مجامعهم وهو منوع وارى
 مانع من ذلك ويكون في الخج شبان فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم
 فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كالمفروض عين على المستطيع وهذا الحسن
 ويشهد له قول اصحابنا ان من ترويض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
 وللا رافعي تحت ان الحج لا يعين وانه يعنى عنه العمرة وفي هذا التشرير رد عليه
 ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا ما باحتمة وهي انه اذا ثبت ان في الفرض فرضين فرض
 كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغيره
 فلو ارتكب غير المستطيع المشاق وحج استقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن
 الغير لان الحج لا يباية فيه عن المستطيع وبقى على المستطيع فرض العين واذا حج
 المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته
 من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم
 عليه ان يكون واجب على كل أحد حده ومما حج المستطيع لا يحرم حج البيت انه
 يس قال بعض الفسادمبني على ان ال في الناس لا لا يستغراق أما لو جعلت للعهود
 والعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس
 أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم انظافه فمؤخر معنى (قوله ان يحج
 المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع ان المعنى قوتنا الذي
 استطاع (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلاف فيه على اربعة اقوال
 فسيبويه عمله والكوفي لا يعمله كالا يعمل التور ويجوز ان يارسى على فتح واين
 ملحقة وان كانت فيه ال معاوية لا ضمير كافي البيت الآتي ومنع من الضرب زيد
 عمر او وافته ابو حيان ورد علمه ما قوله

ففسد للمعنى اذا التقدير
 اذ ذلك والله على الناس
 ان يحج المستطيع فعلى
 هذا اذا لم يحج المستطيع
 بانتم الناس كلهم ولو اضيف
 للامة قول ثم لم يذكر الفاعل
 لم يفتق ذلك في الكلام عند
 احدش ولا ينام الانسان
 من دعاء الخبير اى من دعائه
 الخبير ومثال اعمال ذى
 الالف واللام قول الشاعر
 يفت شعرا يصف الراى
 والحين
 ضعيف التكاية اعداءه *

عجبت من الرزق المسمى الهه * ولاترك بعض الصالحين قهرا
 أى عجبت من ان رزق المسمى الهه ومن ان ترك بعض الصالحين قهرا وعلمت ان
 الامور فيه خلاف وأما المضاف فهو متعلق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله
 والحين) بنتم الجيم شدا الشجاعة (قوله ضعيف التكاية الخ) فالتكاية مصدر
 مشروون بال وفاعله محذوف واعداءه مشعوله والمعنى ضعيف التكاية اعداءه يظن
 ان الفرار من الموت ياعد الاجل وفي التبريل قل ان الموت الذى تقررون منه فانه
 ملائكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والتكاية مضاف اليه ويحال مضارع بمعنى
 يظن والفرار فيه قول اول وجملة يراخى مفعوله التانى والاجل مفعول يراخى
 (قوله ما) أى عامل حتى اصير جنسا ولا ينبغي ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض
 فيها هو اعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والمجرور واسم

تعال الفرار يراخى الاجل
 ثم قات
 التكاية اسم
 التكاية وهو ما

الفعل (قوله اشترى) الاشتقاق رذرفرع لاصل مناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كفى الشارح أو المراد بال فعل هذا المصدر فان سيأويه يعنى المصدر فعلا وحدا وحادنا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك ولا تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلامه فى الشرح أول وهو هذا كله ليشتم على المذهب الصحيح والافقاؤه على ظاهره ذهب الكوفي (قوله من قام به) أى للدلالة على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد على من والمراد بالفعل الأول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثانى الحدوث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدوث فبقية استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومخرنجم ومقننس (قوله فان صغرا أو وصف) قال الأشموني من شروط اجمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون صغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فهم ما لانهم ما يختص بالاسم فبعدم ان الوصف عن الفعلية اه فبعدم ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما قبله وهو ظاهر أى نقول المصنف فان صغرا او وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من ال أو بال (قوله فان صغرا) فلا نقول جاني ضو يربز يدا أو اورد عليه قول بعضهم واطننى مرتحلا وسويرا فرحبا لان فرحبا طرف يكتبى رائحة النعنع وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كفى قوله * ترقى فى الايام كيت صغرها * حيث رفع صغرها بكيت وكيت صغركت وهو الذى خالط حمرته سواء كانت المكبر لم يسمع ورد بان كلامنا فى عمل التعجب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا نقول جاني الضارب العالم يريد ان لا يحذف الكسائى على اجمال الموصوف فى قوله اذا ما خطباء فرحين رجعت * ذكرت سلمى فى الخابط المزابيل ذفرخين نصيب بفعل مضمر يفسره فاقدوا التقدير فعدت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطبا أى وقعت فى الامر المهم فعدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التمهيل ورواقي مض أصحابنا الكسائى فى اجمال الموصوف قبل الصفة لانها مفعول يحصل بعدها لا قباهها ونقل غيره ان مذهب البصريين والقراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وافى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اه اشموني (قوله عمل مطلقا) مانسبا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمدا (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالحذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعول ففتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعلمت لاسمه مطلقا تجوز محمى ومغزى ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مفضل ومذهب فان كسرت ففتح فى المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب

اشترى من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغرا أو وصف لم يعمل والافان كان صلة لال عمل مطلقا والاهمل ان كان حالا أراسه تعبلا واعتمدولو تقدير اعلى نقي أو استفهام أو تخبير عنه أو موصوف به وأقول قولى ما شترى من فعل فيه تجوز وحقه ما اشترى من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه فانه انما اشترى لتعيين زمن الحدوث للدلالة على من قام به ولاسم المنعول فانه اشترى من فعل لم وقع عليه ولاسما الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانه اشترى لما وقع فيها لان قامت به وذلك تحت والمضرب بكسر الراء اجمال الزمان الضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج لصفة المشبهة ولاسم التفصيل كطرف وافضل فانه ما اشترى لمن قام به الفعل يمكن على معنى الثبوت

لا على معنى الحدوث
 وأشرت بتبديل بضارب
 ومكرم الى انه ان كان من
 فعل ثلاثي جاء على زنة
 فاهل وان كان من غيره جاء
 بإفظ المضارع بشرط تبديل
 حرف المضارعة بيم وضومته
 وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم
 ينقسم اسم الفاعل الى مفروق
 بال التوسلة ومجرد عنها
 فالفروق بها يعمل عمل فعله
 مطلقا على ما مضى كما كان
 أو حاضر أو مستقبلا تقول
 هذا الضارب زيد أو مس أو
 الآن أو غدا قل امرؤ القيس
 القاتل الملك الجلاح
 خبر مع حسب أو نال
 فأعمل القاتل مع كونه
 بمعنى الماضي لأنه يريد بالملك
 الجلاح آياه وفيه دليل
 أيضا على إعماله مجموها
 والمجرد عنها إنما يعمل
 بشرطين أحدهما أن يكون
 للعال أو الاستقبال
 لا الماضي خلافا للكسائي
 وهشام وابن مضاء استدلوا
 بقوله تعالى وكأهم باسط
 ذراعيه بالوص يدوتأولها
 غيرهم

وتكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت لامه وواؤه وواو نحو ورد وموقف وموئل
 اه اشعوى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى يفيد معنى هو الحدوث
 (قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كقطن
 وم استخراج أومة وحما كنعلم ومدحرج (قوله فالقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا)
 لان ال هذمه وموصولة وبضارب حال محل ضرب ان اريد الماضى أو يضرب ان اريد غيره
 والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما جعل محمله كفى التسهيل وليس نصب
 ما بعد المقرون بال بخصوص ما بال معنى خذ لا فاللرمانى ومن واقفه ولا على سبيل
 التثنية بالنعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقور الحاصل ان الاقوال
 أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتل الملك الجلاح) قاله امرؤ القيس
 ابن حجر الكندي من قديمه يد كرقها القبيلتين اللذين قبل آياه وقبل هذا البيت
 والله لا يذهب شئنى بالطلا * حتى ابر مالكا وكاهلا
 وحتى معنى الاستغناء أو الغاية أى لا اترك الاخذ بشار شئنى الى ان اقتل
 هذين الخبير وأبير الراء والرجال المهمتين معناه اهالك ومالك وكاهل قبيلتان من
 بنى أسد قتلوا ابامرئ القيس والجلاح حل السيد والجمع الجلاح حل بالفتح
 (الاعراب) القاتل مفعول لساك وكاهل ويجوز ان منصوب على الذم أى اذم
 القاتلين والملك مفعوله والجلاح نعت الملك وكذا خبر ومعد مضاف اليه
 وحسب ما تصور على نزع الحاضر ونال اعطف عليه (قوله لانه يريد الملك الجلاح
 آياه) أى الذى نزل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على إعماله
 مجموها) أى كما يعمل مثنى ومفردان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير
 والوصف بجميع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم
 تطرق الخلال الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحق علامتى التثنية والجمع وأما
 بين ذلك والوصف فلان الفعل التحق بصورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال
 الخمسة بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين
 السابقين وهما أن لا يصغر ولا يوصف كإعماله فجملة شرط أربعة اثنان عدميان
 واثنان وجوديان (قوله خلافا للكسائي) أى فى تجويز عمله بمعنى الماضى واستدلوا
 بقوله تعالى وكأهم باسط ذراعيه بالوص يدوجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى
 وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لاجحة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة
 حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصع ونوع المضارع موقفه بدليل ان الواو فى
 وكأهم واوالحال ويجوز ان يقال جائز يدوأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك
 ولذا قال وتعلمهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقتلناهم ومحل الخلاف

في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر
 فخائر اتفاقا أنه تصریح وحكي بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف التبع وهو
 بعيد لأنه لا يصح أن يكون مفعولا متعلقا ولا فاعلا له ولا ضمير ومعنى حكاية
 الحال ان تقرر ما كان حاملا لافها، فمضى حاملا الآن لانه امر عجيبا ولم هذا
 ظهر قول الشارح وتأوله غيرهم وتذوله وابن مناضا بفتح الميم والمد (قوله الثاني
 أن يكون معتمد الخ) بخلاف الكوفة والاندلس حيث أجازوا حملها بدون اعتماد
 كما في قوله

خبر بنو هب فلانك مغنيا * مقابلة هي اذا الظير مرث

وجوابه ان خبر خبر مقدم بنو هب مبتدأ مؤخر على حذف اللام كما بعد ذلك ظهر
 (قوله ماراع الخلان الخ) التثنية الخاف والتقص وما نافية وراعي اسم فاعل اعتمد على
 التي ولذا رفع الخلان فاعلا له وراعي مبتدأ مرفوع بضمه مفعولة على الياء المتكسرة
 لا لتقاء الساكنين مع من ظهورها التثنية والخلان فاعل سد مسد الخبر وضمه مفعول
 لا بدله بز حرف عطف من وصوله مبتدأ وفي فعل ماض وقام له مستتر فيه عائد على من
 الموصولة الخليل مفعول اول وخليلا مفعول ثان (قوله اناور جالك الخ) قاله حسا ابن
 ثابت رضي الله عنه * الهمزة للاستهفهام وتاواسم فاعل مبتدأ اور جالك فاعل اغناه
 عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن الهمزة متعلق باعتراض وذلك مفعول
 وفي ذلك حال من فاعل اعتراض والشاهد في ناوحيب اعتماد على الاستهفهام
 فرجع جالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتدوين بالغ وابطا فته لا مره لانه اذا
 استوفى الشروط تجوز اضافته فالشروط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وتولى
 ولوته ديرا اشارة الخ) أي فقوله ولوته ديرا اشارة الى ما رجع للموصوف ولللاستهفهام وارا
 بالموصوف ولومه عنى ايهم الحال في قوله شاربا فانه حال من ضمير رايته المحذوف
 والظاهر انه راجع للخبر عنه ايضا ولا يرجع للثني تأمل مثال الخبر عنه شاربا زيد
 عمرا جوابا لمن قال اضراب زيد عمرا اي هو ضارب زيد بعد كتمني ههنا ارب
 الخفيد قال ولا يتأني تدبرا التي في ههنا الباب الا انه يمكن ان يرشد وذلك قوله
 كناطع محزنة) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح
 العين المهملة أو كسرهما أو بضم الواو وكسر العين نيس الجليل ويقال له الأيل
 ومعنى يوهنها يرزها ويروي ليلتها أو يضرها من شارضا جمع شارضا ومعنى شارضا
 (الاعراب) ناطع اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وقام له مستتر وهو خبر
 المحذوف أي انت كوعل ويوما طرف الماطع واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب
 بان مضرة جوارا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والقامه طائفة ولم

الثاني ان يكون معتمدا
 على واحد من اربعة وهي
 التي كقول
 ماراع الخلان فاعلا كذا
 بل من وفي يهود الخليل خديلا
 الثاني الاستهفهام كقوله
 اناور جالك قتل امر *
 من العزفي حيث اعتراض ذلك
 الثالث اسم خبر عنه باسم
 الفاعل كقوله تعالى
 ان الله بالغ امره الرابع
 اسم موصوف باسم الفاعل
 كقوله ذلك مررت برجل شاربا
 زيدا وقولي ولوته ديرا
 اشارة الى مثل قوله
 كناطع محزنة يوما اي وهنها
 فلم يفسرها او وهنها قوله الوعل
 ولوته ديرا

يضرها جازمه ويجزوم وأوهى عطف على ما قبله وقرنه مفعول والوعل فاعل
والشاهد في ناطع حيث اعتد على موقوف مقدر ونصب محضرة والضمير في
قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أى فطنتى من
شعر إذا فطن أوها ومقسم اسم فاعل أقام خبرها قاله في الشواهد وقال غيره
خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقسم مبتدأ وتسمى فاعل سدس الخبر وهو
معتد على استنهام مقدر والعذر مفعول مقسم وفرمى فاعله ولى معتلن مقسم أم
حرف عطف وهم مبتدأ وفي الحب متعلق بهما ذلون ولى كذلك وعاذلون خبر
المبتدأ والشاهد في مقسم حيث اعتد على استنهام مقدر ترفع القوم ونصب العذر
جز قوله الثالث المثال وهو ما حول للباغية) المثال جزئى مخصوص لكنه صار
عاما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعتبر بمثله المبالغته وبعضهم يعتبر بالتحويل
الى فعال الخ (قوله ما) أى وصف المحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل
والمحول اليه الامثلة العينية (قوله حول) أى اعتبر بتحويله (قوله بكثرة) ظاهره ان
الثلاثة مستوية في الكثرة وليس كذلك كما ذكرنا فعال وفعل ثم مفعول ثم مفعول
ثم فعل فله ابن مالك في شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكثرة في التحويل
وعبارنا في الشرح تقتضى انها في العمل فيقول أى واحمال هذه الثلاثة بكثرة
وكذا يقال في قوله بقلة (قوله للباغية) عبر في الشرح بقوله للباغية والتكثير كما
عبر به ما في التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كال في الكيف
أو الكم فتشمل التكثير منهم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف في شرح اللمعة
على اقتضار اى حيان فهما على المبالغة كوقوعه في المتن فقال حقه ان يقول
للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد علم هذه المسئلة والثاني نحو زيد شجار الجزور
اسكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكاها
تقتضى تكرار الفعل فلا يقال شراب لمن شرب مرة واحدة وكذا الباقى فقوله
في الشرح والتكثير يقتضى المبالغة كما يفيد ما في القطر (قوله فعال) بفتح الفاء
وتشديد العين (قوله أما العسل فأن شراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من المحلات
التي يجوز تقديم مفعول ما بعد الفاء عليها (قوله أخطا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم
القاف وبالهاء المججمة من الطويل وارا دبال جلال ما ليس في الحرب من الدروع
والولاج مبالغة في الولوج وهو الدخول والخوائف بالخاء المججمة جمع
بخالفة وهي في الاصل على عماد البيت وارا د بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة
والذئاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال والخبرية لايس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب

شعري مقسم العذر قومي
نأم هم في الحبلى عاذلونا
وفولك شاربيا صرا جوايا
ان قال كيف رأيت زيدا
الأنزى ان هذه سمات
لا عما دها على مقدر اذ
الاسل كوعلى ناطع وليت
شعري مقسم ورأيت ضاربا
ثم قلت الثالث المثال
وهو ما حول للباغية من
فاعل الى فعال أو مفعول أو
فعل بكثرة أو فاعل أو فعل
بقلة وأقول الثالث من
الانماء العاملة عمل الفعل
أمثلة المبالغة وهي عبارة
عن الاوزان الخمسة
الذكورية محولة عن صيغة
فاعل قصد افادة المبالغة
والتكثير وحكمها حكم
اسم الفاعل فتقسم الى
ما يقع صلة لال فعمل مطلقا
والى مجردتها فعمل
بالشرطين المذكورين
ومثال افعال قواهم
أما العسل فأن شراب وقول
التاعر

في الحرب لباها جلالها *
وليس يولاج الخوائف أعقلا

وبينه وبينهما مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يبلغ البيت ولا يستتر فيه بل يظهر
 ويحارب اه تصریح (الاعراب) أخذ الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير
 في فاني فيما قبله وهو
 فان تلك تلك السماء فاني * بأرفع ما حولي من الارض أطولا
 وانما اتمه اق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص وانها ضمير
 ربولا ج خبرها أو الباعزة والخوالف مضاف اليه واعقلا خبرتان ليس والشاهد
 في لباسا فانه بمعنى الغيبة في لايس واعتمده على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله
 مفعول) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لخير بوائسكها) قال في التصريح وحكي
 بيوبه انه لخير بوائسكها فنصب بوائسكها جمع بوائسكوهي السميثة الحسنة من
 التوق لخير بالهاء الرحلة في الغنى تاجر لا عن صاده على محبة برعته وهو اسم ان
 (قوله فقول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو والد امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه من قصيدته من الطويل يرثي
 بها امية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان حخته فخرج تاجرا الى الشام فبات
 في طريقه ونزل السيف حديدته وقيل شترته وقد يسمى السيف كاه نصلا وسوق
 جميع ما في ومثله قوله تعالى فطوق حنكها بالسوق والسراد وصف من رثاه بالكرم
 وانه كان يعرف سوق عمان الابل فذبا في وقتها ثم هدم الزاد وشدة
 الزمان وكافوا اذا ارادوا نحو الناقة ضر بوا سابقا بالسيف فخرت ثم تحروها واراد
 عرا قيب سوق سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضروب لالته على
 الكثرة ونخص السمان لغزته على اهلها فلا يخر ونها ولا يعثر ونها وانما يخر ون
 الضامر وأما المدوح فلا يخر الا كرائم الله وسمانها (الاعراب) ضروب خبر
 مبتدأ محذوف أي انت ضروب وبتصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق
 مفعول ضروب سمانها مضاف اليه اذا طرف مستعمل عدم وافتعل وفاعل وزادا
 مفعول الفاء عاطفة انشان وانها او عاقر خبيرها والشاهد في البيت نصب سوق
 بضروب لاعتماده على مبتدأ محذوف (قوله جميع البصريين) وجميع السماع
 والحليل على اسم الفاعل لانها محمولة عنه تصد المبالغة انه حفيد واما الكوفيون
 فلا يجيزون افعال شئ من الخمسة لخالقها الاوزان المزارع واعناه وحملوا المنصوب
 بعدها على تقدير فعل ومنه وافتدعه علم او يرد عليهم قول العرب اما اعسل فانا
 شراب اه تصریح وهو ذاهني قول السارح واما الكوفيون الخ فهو ما قبل
 البصريين وقوله هذه يفيد انهم لا يجيزون التقديم كعلمت (قوله افعال فعيل)
 بفتح الفاء (قوله ان الله جميع دعاء الخ) فدعاء مفعول جميع واعتمده على الخبر عنه

ومثال افعال مفعول قولهم
 انه لخير بوائسكها اي
 سمانها ومثال افعال مفعول
 قول أبي طالب
 ضروب ينصل السيف سوق
 سمانها *
 اذا عده وان اذا فانك عاقر
 واهمال هذه الثلاثة كثير
 فلهذا اتفق عليه جميع
 البصريين ومثال افعال
 فعيل قولهم ان الله
 جميع دعاءه من دعاه

وهو اسم ان (قوله فعل) يشق الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخليل) الذي سماه
 النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخليل وكأنت له نخسة افراس مشهورة فاضيف اليها
 وهو من الوافر وتسماه * جحاش الكرامين اياها فزيد * وضرفون جمع مرق يفتح
 الميم وكسر الراء وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي
 عنه وجحاش جمع جحش بجمع ثم جاء ههنا آخره من ميم معجمة وهو الصغير من الحمر
 والكراملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل طي وفسد يد الفاء الصياح
 والتصويت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا المرشح الذي تصوت عنده
 (الاعراب) أتاني أتى فعل ض وانزلت اللفظة والى معقول المصدر المنبسط
 من انهم فاعل أتى وضرفون خبران وعرضى معقول مرفقون وجحاش خبر مبتدأ
 محذوف أى هم جحاش والكراملين مضاف اليه وجمله اياها فزيد من مبتدأ وخبر صفة
 لجحاش والشاهد في مرفقون حيث اعتمد على اسم ان ونسب عرضى (قوله فلهذا
 خالف سيبويه في ما قوم) أى وهم اكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقهم بهم)
 أى من البصريين آخرون (قوله ووافقهم بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز
 الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل ككلم وفهم وفطن اه فقول
 المصنف بعضهم هو الجرمي (تنبيه) لا أتى بفتح لمساغة من غير الثلاثي الا
 ما ركأخذ فعال وفعال وفعيل وفعول من اذعل نحو درال وسار من أدرك وأسار
 اذا أتى في الكس بفتح ووه طاء وهو ان من اعطى واهان وجمع وينذر من اجمع
 وينذر وزهوق من أزرق اه اشعوقى واتت اخذ من غير الثلاثي ونذوره لا يرد
 على المصنف في قوله ما حوا من فاعل فذى هو اسم فاعل الثلاثي * (قوله الرابع
 اسم المفعول) قال الفيتي أى الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف
 والايصال كان باقظ مفعول أم لا وابست الاتفاقة للبيان اه والظاهر ان اسم
 المفعول موضوع على حدث ومفعول به وايس المصدر اندل على المفعول به
 بل دل على اللفظ الموضوع على حدث ومفعول فتأمل فدلول اسم المفعول هو وضروب
 وما كور وهكذا وتلك الاشياء مدلولها اذات وقع عليها الحدث فتأمل وذ كر ان
 الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة في اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة
 فاعل وهي الغالبة فيه وكذا هنا في اسم المفعول (قوله من فعل) أى من مصدره
 أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أى
 لذات تامن حيث رتوع الفعل عامها فضر وب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب
 انتهى يس (تنبيه) لم يذ كر المصنف معنى الحدوث كما ذكره في اسم
 الفاعل لانه اعتمد كره في اسم الفاعل لاجراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

ومثال اعمال فعل قول
 زيد الخليل رضى الله عنه
 أتاني أناس مرفقون عرضى
 واهما الوما قليل فلهذا خالف
 سيبويه في ما قوم من
 البصريين ووافقهم منهم
 آخرون ووافقهم بعضهم في
 فعل لانه على وزن الفعل
 ونخاضه في ذليل لانه على وزن
 الصفة المشبهة كظريف
 وذلك لا ينحسب الفاعل وأما
 الكس فيون فلا يحسبون
 اعمال أى من التامة وهى
 وبداواتها فانها تدوع بعده
 منه وبأضمر والافعال
 وهى ونصف ثم قلت هو الرابع
 اسم المفعول وهو ما انتهى
 من فعل لمن وقع عليه

خزجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كما عرف
 واشهر واشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضر رب من قولنا
 يوم الجمعة مضر وبفيه والتأديب مضر وبلاجله الا ان يقال استعماله في ذلك
 خلاف الاسل بتزيل الطرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله
 كضروب وكرم) فتقول زيدم كرم مخر او مضر وبزيد الآن أو عدا (قوله المجاز)
 أي التجوز يحذف ضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر
 (قوله ولا يسمي الزمان والسكان) فانها ما للوقوع في لا للوقوع عليه (قوله ومثل الخ)
 ولا يرد عليه نحو المحبوب من احب والمضروب من اضعف عنى ضاعف والمخزون
 من اخزن لان شاذ انتهى حفيد (قوله ونظره ما ذلك) هو مفرد مضاف قيم
 الشرطين في الجرد وأنت خبير بان الشرطين انما هما في الجرد وأما المقرون بال
 فلا تقول شارحنا على التفضيل السابق في الواقع صلة لال الخ الاولى حذف الواقع
 لانه لا لانه لا لانه محمل الفعل ليس فيما شرطان واعلم ان عمل اسم المفعول
 كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه دينار او نحو مررت برجل
 معطى غلامه دينار الان أرعده (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل
 المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انهما تؤنث وتثني وتجمع تقول في حسن حسنة
 وحستان وحستان وحسبون وحسات كما تقول في ضارب ضاربة وشاربان
 وشاربان وشاربون وشاربات فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل
 واقصرت على واحد لانه أقل درجات التعدي وكان أصلها ان لا تعمل
 النصب لمباينتها للفعل بدلائلها على الثبوت وليكون ما أخذت من فعل قاصر
 وانكسرها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع
 لغرض تفضيل لافادة الحدث الى موسوفها دون افادة الحدث (قوله وهي كل صفة)
 ادخال كل منها غير صحيح لان كل الافراد والماسدقات والتعريف الحقيقية
 والمالية ولا عبرة بما أجيبه عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشى
 قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انما كل
 صفة فايراد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصح الايمان ان يقال انها صفة
 زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود مصادق على كل افراد الحد
 فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فحمل تعريف
 جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالتصريح عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام
 والقول بزيادة كل مبني على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن
 المصنف انه التحق وانتهى (قواصم) أي لغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا

كضروب وكرم وأقول
 الرابع من الاسماء العاملة
 عمل الفعل اسم المفعول
 وفي قولي في حده ما اشتق
 من فعل من المجاز ما تقدم
 شرحه في حد اسم الفاعل
 وقول ان وقع عليه مخرج
 للافعال الثلاثة ولاسم
 الفاعل ولا يسمي الزمان
 والسكان وقد بين شرح ذلك
 مما تقدم ومثلت بمضروب
 وكرم لانه على أن صفة
 من الثلاثي على زنة مفعول
 كضروب ويؤنث ويجمع
 وأما سور ومن غيره بلغة
 مضارع بشرط مضمومة
 ان حرف المضارعة
 كخرج ومخرج ثم قلت
 (وشروطها كاسم الفاعل)
 وأقول أي شرط اعمال
 المثال واعمال اسم المفعول
 كشرط اعمال اسم الفاعل
 على التفضيل المنتهية في
 الواقع صلة لال والمجرد منها
 وقد مضى ذلك ثم قلت
 الخامس الصفة المشبهة
 وهي كل صفة مع تحويل
 اسنادها

أو تميزاً أو تجزئة بالاضافة الا ان كانت بال وهو عارمها
وأقول الخامس من الاسماء العارمة عمل الفعل الصفة المشبهة وهي عبارة عما ذكرنا ومثال ذلك قولنا زيد حسن وجهه بالنسب أو بالجبر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل في المعنى اذ الحسن في الحقيقة انما هو للوجه وانكأرت أردت المسابقة لحوات الاسناد الى ضمير زيد فعلت زيد انما هو حسناً وأخرت الوجه فصلة ونصبته على التشبيه بالمفعول لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصل ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو المضمير فاشبهه المفعول في قولنا زيد شارب صمرا ان شاربا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فاصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل متعدية لواحد ومنصوب بما يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لما بعد ذلك أن تختص بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لانه من الرفع للاب لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه بالاضافة

يقال في زيد قائم أبوه زيد قائم الابن لا الوصفة من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول اذ اريد به الحادوث واما اذ اريد به الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صمير يعني على وجه الاستحسان لان القبح في حكم العدم تخرج ضارب أبوه فيمتنع الضمير لانه وهم ان الموصوف مفعول وتجزئته كاتب الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللمس لكنه لا يحسن لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة الكتابة واعلم ان العلم بجمعة تحوّل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر في معناها الا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفاً) من باب وصف الكل بوصف الجزء ويجاز لان الشيء اذا وصف جزؤه حقيقة صح ان يوصف بجمعه مجازاً (قوله وتختص بالحال) أي بالماسمي المنصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أي الحال الدائم لا الماسمي المنقطع ولا المستقبل كما قاله في التصريح واعلم ان أهل المعاني يرحوبانه لادلالة الجملة الاحتمالية على اكثر من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بان الاحتمالية تدل على مجرد الثبوت وعقلية على الاستقرار والمنفى في كلام أهل المعاني للدلالة اللفظية والثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استمراره (قوله أو بدلاً) أو تربية وهي مانعة خلوها كذا قوله أو تميزاً وقوله أو بدلاً أي والمبدل على نية تكرار العامل فلا يقال انما عملت في شيئين (قوله الا ان كانت بال وهو عارمها) هذا يشبه الحسن وجه الاب فاما بان والمعول حال منها مع انها جائزة فلذا قال في الشرح وهو عارم من ال والاضافة لما فيه ال الا ان يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد في ال في المضاف فلا يدخل في قوله وهو عارمها (قوله لا استيفاء فاعله) أي والشيء الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعني في مجتبه المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب الخ) وقابل الاصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفي اذا اختلف المانظ وهو الرابع عند العلماء وما ذكره الشارح يبي على منع اضافة الشيء الى نفسه وهو مذهب البصري (قوله لا يلزم اضافة الخ) قال في التوضيح وشرحه لا تصاف الصفة ارفعها حتى يقدر تحوّل الانسان عنه الى ضمير موصوفاً فيستتر في الصفة بدل المين أحدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعة في المعنى واللازم بالحال الملزم ومثله والدليل الثاني انهم أشوا الصفة بالتمام في نحو هذه حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مستندة الى ضمير هند لكانت كقوله كرمع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه

مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لانه من الرفع للاب لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه بالاضافة

بالإضافة فالحسن مستند الى ضمير زيد فيكون مستندا الى جاتته بعد ان كان مستندا
الى وجهه وفتح ان يقال وزيد كاتب أبوه كاتب الأب لان من كتب أبوه لا يحسن ان
تستند الكتابة اليه الا بخارج بعيد سري من المضاف وهو الهاء فهو من الاستناد الى
المضاف اليه واردة المضاف ووجه قريب الاقول ان الجزء به ضم الكل فيصعح الخلاق
كل منهم ما واردة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذا الصفة أبدا عين
مرفوعة عن كونه الاعضاء متاسبة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله
وتفارق الخ) الخالص منها تشارك اسم الفاعل في المدلالة على الحدث وفاعله
والتذكير والتأنيب والتنبيه والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتنفارقه
في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها التي لا تصاغ الا من اللزوم
دون المتعدي الذي لا يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من
اللزوم والمتعدي كضارب وقائم ومنها ان لا يراعى معمولها بالانطاف عليه ومنها انها
لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنب مع
قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تحلل كحسن الوجه
أو مع التحلل نحو منقلب الظاهر ومنها استحسان اضافتها الفاعلها من غير ضعف
ولا قوة في الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير
موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف
وعديه عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل اتفاقا ومنها انها لا تعرف بالاضافة
مطابقا بخلاف اسم الفاعل اذا كانت بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار ومنها ان
منصوبه امثله للمفعول لا مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف (قوله
ما عني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامع بين قول السيرافي
ان الماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا ولا يرد السيرافي بقوله
للماضي انها انقطعت وانما يريد انها ثابتة قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار
ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها وجدت قبيل الاخبار فلا فرق حينئذ بين
القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حسن أمر أو الآن
أوجد أو الحاصل تلك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حسن واذا
أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله واعني به ما هو)
أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معتزل لحسن وهو
سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا
(قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقدير الماعلى نيابة ال مناب الضمير وهو

اذ الصفة أبدا عين
مرفوعة او غير منصوبا
فأوجهه وتفارق هذه الصفة
اسم الفاعل من وجوه
أحدھا أنها لا تكون الا
للحال واعني به الماضي
المتعدي الزمن للحال باسم
الفاعل يكون للماضي وللحال
ولا يستقبل والتأني أن
معمولها الا يكون الاسديا
واعني بدها متصل بضمير
الموصوف لفظا أو تقدير
واسم الفاعل يكون معموله
سببيا وأخبارا تعول في الصفة
المشبه بزيد حسن وجهه وزيد
حسن الوجه أي الوجه
منه أو وجهه فهو ماعلى نيابة
ال مناب الضمير المضاف
اليه أو على حذف الضمير من
غير نيابة عنه ولا تقول زيد
حسن عمر كما تقول زيد
ضارب عمرا

اللامؤخر عنهما تقول زيد
 بحسن وجهه ولا تقول زيد
 وجهه حسن ومعمول اسم
 الفاعل يكون مؤخر عنه
 ومقدما عليه تقول زيد غلامه
 ضارب الرابع أنه يجوز
 في مرفوعها التثني والجر
 ولا يجوز في مرفوع اسم
 الفاعل الا الرفع ثم بينت ان
 الخفض له وجه واحد وهو
 الاضافة وان الرفع له وجهان
 أحدهما ان يكون فاعلا
 والثاني ان يكون بدلا من
 ضمير مستتر في الصفة وأن
 التثني فيه تفصيل وذلك
 ان المنصوب ان كان نكرة
 ففيه وجهان أحدهما ان
 يكون انتصاه على التشبيه
 بالمفعول به والثاني ان يكون
 تمييزا او اكان معرفة امتنع
 كونه تمييزا وتعين كونه مضافا
 بالمفعول به لان التمييز لا يكون
 الا نكرة ثم بينت ان جواز
 الرفع والنصب مطلق وان
 يجوز الخفض متى بدى ان
 لا تكون الصفة بأل والمعمول
 مجرما منها ومن الاضافة
 ثنائيا وتضمن ذلك امتناع
 الجرف في بدل الحين وجهه
 والحسن وجهه اي وجهه
 وجهه والحسن وجهه اي ثم
 قلت

رأى الكوفيين ويرده النصارى بالضمير مع ال في قول الشاعر * رحيب قطاب
 الجيب منار قبة * انتهى تصريح وقوله اما على نيابة ال راجع اقوله أو وجهه وقوله
 أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو واف وشرمشوش وقوله أرعى
 حذف الضمير وهو رأى اليه مريين (قوله الثالث ان معناه ولاها الخ) قال ابن الناطم ان
 جواز تجوز زيد بك فرج بتقديم المعمول وسوبك مع انه غير سبى على الصفة وهو
 فرج بطل لقوله سم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الاسم اولا لا يكون الا
 مؤخر او رد عليه بان الراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما علمه ما فيه يحق التثني باسم
 الفاعل وعمله في الظرف وهو بك بما فيها من معنى النون لان الظرف مما لا يكون في
 راحة الفاعل كما قاله التمامي وكذا عملها في الجمال تجوز زيد حسن وجهه طلعة
 وفي التمييز تجوز زيد حسن وجهها (قوله ان يكون بدلا) أي بدل بعض من كل
 قاله الفارسي ويرده حكاية الشراء سررت يا امرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت
 برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البديل ككلا ولا بهضا ولا اشتمالا اه
 تصريح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن
 لوجب تانيته لان المستدل اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ)
 هذا مذهب المصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح المحقق قال بعضهم في المسألة
 ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه
 بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فتشبه بالمفعول به أو نكرة فتشبه به وهو رأى
 البصر بين وجزم به ابن الحاجب وهو ارجح الاقوال اه كلام ذلك البعض
 وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون
 الا نكرة) هذا مذهب البصري واما الكوفي فيجوز وقوع معرفة مستتلا بقوله
 وطبت النفس والبصرى يجعل الزائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض
 الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل امان تكون
 الصفة معرفة أو نكرة فهي مستوفى كل امان يكون المعمول بال كالوجه أو مضافا
 لما فيه ال كوجه الاب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لضاف للضمير كوجه
 ابيه أو مجرور امان ال كوجهه أو مضافا للمجرد كوجهه اب فهذه ست وثلاثون
 والممتنع أربعة ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد امان ال ومن الاضافة لما فيه
 ال وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجهه ابيه أو وجهه أب والباقي جائز
 وينقسم الى قسمين حسن وضعيف فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال
 المجرد منها من الاضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أر بع وهو حسن وجه
 وحسن وجهه اب والحسن وجهه والحسن وجهه أب ووجه القبيح خلو الصفة من ضمير

وهو الالموصوف لفظا وعمل فبها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير
 تقدير او اما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى
 المعرف بها او الى ضمير الموصوف او المضاف اليه ضميره ووجه الضعف انه من اجراء
 وصف العناصر مجرى التعمدي وجزا الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف
 او الى المضاف اليه ضميره وذلك مستصواب وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب
 وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالنصب فممن وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالجر
 فيهما او هو عند سبب بونه ضرورية واجازة الكوفيين في اربعة وهو الصحيح مع جواز
 فهو ضعيف لانه يشبه الضمير التي الى نفسه وما بالحسن فهو رفع الصفة المجردة
 من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف
 اليه ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المجرد
 من ال والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع ال المعرف بال والمضاف
 الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب
 الصفة المعروفة المعرف بال او المضاف الى المعرف بال او الى ضمير الموصوف او الى
 المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد ووجه الصفة
 المعروفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي
 حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالرفع
 في الاربع وحسن وجهها وحسن وجه الاب بالنصب فيهما وحسن الوجه
 وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه اي به بالجر في الاربع
 والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه اي به بالرفع في
 الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه اي به
 والحسن وجهها والحسن وجهه الاب بالنصب في الست صور والحسن الوجه
 والحسن وجه الاب بالجر فيهما ما لم تصر بحج * (السادس اسم الفعل نحو
 وبه) اي وعليك به (قوله ولا يضاف) اي ولا يضاف اليه ايضا وسكت عنه
 المضاف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بتأثير العامل (قوله ولا يتأخر عن معموله)
 يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يوجب الشيء بالتأخر الا اذا زال
 عن مركزه وهذا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فبما رتبته في القطر
 اولي ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب
 وجودي والجزم عدمي والعدمي يكفي فيه ادنى رتبة واما الفاعل فينصب في
 جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوده انها ان الفعل اصل في الطلب
 ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالاته على الحدوث والزمان بلا واسطة ومنها ان

(السادس اسم الفعل نحو
 به فتبدأ بمعنى ده وعليك
 به بمعنى الزم والحق
 ودونك بمعنى خذ ووروده
 وتبده بمعنى امه له ربهان
 وثمان بمعنى بعد واقترن
 واه واف بمعنى اتوجع
 واتحجر ولا يضاف ولا يتأخر
 عن معموله ولا ينصب في
 جوابه

الفعل مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها ان كيد به باسمه وهو دم تو كيد باسمه
 على ان عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة ايضا وانما دخله ذلك حيث استعمل
 استعمال الحروف الدا على امر او نهي ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا
 المعنى واسم الفعل لازم طريقته واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصالية
 الغير المدالة على ما تقدم مع اشتهار التعويل في تفرق على خبر الواضع وان ابدت
 مناصبات مثل هذا اه فيشي (قوله وما تون الخ) اعلم ان اسم الفاعل ثلاثة اقسام
 واجب التذكير كويها وياها ما معنى أذهب وواجب التثنية وهو تزل بالنون
 والزاي وتزال بالتاء والراء وياها وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كدرالك
 وجازر التذكير نحو صومه وياه ويا فاسون فهو تذكير وهو مرفوعة اذا
 علمت ذلك فقول المصنف وما تون أي وجوباً أو جوازاً فتذكير وجوباً أو جوازاً
 ومفهوماً ان المالم تون منه وجوباً أو جوازاً فهو مرفوعة وجوباً أو جوازاً فاشتعل
 على الاقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قد سئناها وذهب بعضهم الى
 ان اسماء الافعال كهي اسماء مرفوعة ما تون منها ومالم تون وانما اعلام اجناس
 معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع معني على الصحيح وقال
 القاسمي وابن جنبي ان ما كان منها ظهراً فخر كتبه اعرابية وينبغي ان يقولوا به
 كان مصدران فحور ويدوبه اه تصریح (قوله اسم الفعل) اختلاف هل هي اسماء
 لا فان الافعال أو اسماها من الاحداث والأزمنة أو اسماء المصادر الثابتة عن
 الافعال اوهي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين والثاني صاحب البسيط
 ونسبه الى طاهر قول سيبويه والجماعون بالثالث جماعة من البصريين والرابع
 السكوتيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو اسماء لا فان الافعال لا موضع
 بها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء
 ايمانى الافعال موضعها رفع بالإبتداء ونظري مرفوعة من الخبر وهو ذهب
 بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر الثابتة عن الافعال موضعها
 نصب بانها الثابتة عن الوقوع الموقوع ما هو في موضع نصب وهو قول السارني
 وطائفة والصحيح ان كلامها اسم افعال وانها لا موضع له من الاعراب اه تصریح
 (قوله هو الغالب) أي التذكير كما مرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح
 وترجمه المنقول من المصدر فسمان قسم استعمل فعله وهو ورديدوس يأتى الكلام
 عليه ونسب المهمل لعله وهو قواهم بله زيداً فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك
 الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه
 وهو الترك يقال بله زيداً بالاضافة للفعول كما يقال تزل زيداً بالاضافة للفعول ثم قال

وما تون منه فتذكروهم
 واقول السادس من الاقسام
 المعاملة عمل الفعل باسم
 الفعل وهو على ثلاثة أنواع
 ما هي بالامر وهو الغالب
 فانها بدأت به ومثله خمسة
 أمثلة وهي بله معنى مع أقوال
 التاء في صفة الحروف

بعد تشبهه وتسمية فعله به بله زيد انصب المفعول وبناؤه على الفتح وفاعله ضمير
 مستتر وجوباً لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل يدل على بناءه والدليل على
 بناءه عدم تنوينه لانه نائب عن فعل الامر وبله المرادفة لكيف تشاكر كوا في البناء وعدم
 التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم له ثلاثة ارجح
 مصدر واسم فعل واسم مرادف لكمث وقد روى بالثلاثة البيت الذي ذكره
 شارحنا امرت صريح (قوله تذر الجماعم الخ) قاله كعب بن مالك الشاعر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهد اعدا وجرحها بامضة عشر جرحا والجماعم جمع ججمية وهي
 القبيلة التي تجتمع البيهون او عظام الرأس المشتمل على الدماغ وشاحيا بارذا
 ظاهرا وهاماتها جمع هامة وهي الرأس (الاعراب) تذر فعل مضارع وفاعله مستتر
 يعود على السيف والجماعم مفعول وشاحيا حال من الجماعم وهاماتها فاعل
 شاحيا بله اسم فعل لا يحصل له من الاعراب والا كف ذكر الشرح اعوججه وكانها
 لم تتخلى كأن واهيا ولم تتخلى خبرها والشاهد في بسطه الا كف (قوله وذلك في
 رواية من نصب الا كف) قال الامام عيسى بن علي بن ابي عمير في رواية من نصب الا كف
 انها تترك الجماعم على تلك الحالة مع الا كف فاسرها ايسر واسهل والمعنى على
 رواية الجرائم تترك الجماعم تترك الا كف منفصلة عن محانها كأنه المبتدأ
 متصلة وما صوقها او المعنى على رواية الرفع ان تلك السيف تترك قبائل العرب
 الكريمة بارزة الرؤس للاصبار كأنه المبتدأ في محالها من تلك الاجسام او تترك
 العظام المستوردة كشوة ظاهرة فكيف حال الايدي التي يوصلها اليها بسمة
 اه (قوله وعليكم) قال في التوضيح وشيها اسم الفعل مرئجل كشتان رصه
 ومفعول من ظرف نحو ورائك بمعنى تأخر وامالك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى
 انبت ومفعول من مصدر نحو بله ويدون مقبول من جار ومجرور نحو عليكم زيد
 اه واعلم ان المفعول من ظرف او جار ومجرور لا يستعمل الا بضمير الخطاب قال
 في الكافية وهذا النوع هما عى ونقل عن الكسائي انه قياسي مطاقتا ونقل عنه
 أيضا انه قياسي فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اه حفيد (قوله
 عليكم أنفسكم) فاعلىكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وانفسكم مفعول به على
 حذف مضاف أى الزموا شأن أنفسكم * تنبيه * اختلف في الكف المتصلة بعليك
 واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجاهور ضمير الخطاب ثم اختلفوا
 في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية ونقل التراجم على
 الفاعلية وقال البصريون جرف قيل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء
 على انها اسماء ملامة قال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

تذر الجماعم شاحيا هاماتها
 بله الا كف كأنه المبتدأ
 أى على الا كف
 فى رواية من نصب الا كف
 امان من تخلفها قبله مصدر
 بمنزلة قولك ترك الا كف
 وامان من رفعها وهو شاذ
 فهى اسم استفهام بمنزلة
 كيف وما بعدها مبتدأ وهى
 خبر ومليكك بمعنى الزم
 وقوله تعالى عليكم أنفسكم
 أى الزموا شأن أنفسكم

الموضع في الحواشي فقال ان على مثل اسم للزوم تقول عليك يعني الزامك قال كلف
في موضع خفض ورفع اه كلام التصريح وافاد ما قاله ان اسم الفاعل هو الجار
قط والجور خارج منه وذلك خلاف المصريح به هنا (قوله عليك به) كقول
الخطل

فعلك بالحاج لا تعدل به * احدا اذا زات عليك امور

(قوله قبيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فعني عليك به ارمه (قوله اسم)
لاصق) أي فهو متعدي بالباء (قوله كقول صبية) أي بنت صغيرة من العرب (قوله
درنكها) أي خذيها الاطيةها والضمير المؤنث في وتكها والطينها عائد على مؤنث
انظر مرجعه ماذا (قوله ورويه) هو متعدي من مصدره يستعمل فعله لانهم قالوا
اروده اررادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغر الارواد الذي هو مصدر ار ود تصغير
الترخيم فذوقوا الله عزه والاف الزائدتين وارفعوا التصغير على أصوله فقالوا
رويدا وهي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وقاموه
مقام فعله الدال على الامر واستعملوا مرة مضافا الى قوله فقالوا رويدا ويزيد
ونارة منونا صيغا للفعول به فقالوا رويدا ويزيدان فافهما بمعنى ارود وفاعله
مستتر فيه وجوب الانه نائب عن فعل امر ويزيدان مفعول به مجرور في الاول
متعدي في الثاني ونارة مفعول ثان للفعول فقالوا رويدا ويزيدان وقد لا
يجهون مقام فعله فيستعملونه مفعول بيا على الحال عند سيبويه نحو سار ورويدا
أي صرودين أو حال كون السار رويدا او تعنا المصدر مذكور او مقدر فالاول
نحو سار ورويدا ورويدا ويزيدان ثم نقلوه من المصدر بديهة وهو
به فعله فقالوا رويدا ويزيدان بفتح ال رويدا وانصب يزيدا والدليل على ان رويدا هم
فعل بناؤه ودليل بناؤه عدم تنوينه لانه لو كان مصدر الكان معربا ولو كان معربا
لكان متونا والدليل على انه متعدي مفعول اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل
على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كقوله البصري مجيئه متعديا ولو كان تصغير رويدا
بمعنى المهل والوقف من قولهم عشي على رويد اي على مهل كما قال الفراء كان قاسرا
اه تصريح (قوله هيات) سكي الصاغاني فهياستار ثلاثين لغة هيات وايهات
وهيات وايهات وهيات وايهات فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء
اوه مزنة في ثلاث وهى كون الاخر هاء اوتاء أو توات في كل من الست امام صوم
الاخر أو مفعول او مكسورة فهذه ثمانية عشر وفي كل امام اثنين او دونه
فهذه ست وثلاثون وحكي غيره هيات وايهات وايهات وايهات وهيات وهيات اه
أشعوى وتصريح (قوله رشتان) بفتح الثون وفي صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها

وقال أيضا عليك به قبيل
الباء زائدة وقيل اسم لاصق
دون الزم ودونك به غير اخذه
قوله مبنية لاتها
دونها باسم لاطيةها
ورويده وتبده بمعنى امهله
ومعنى به الماشى وهو اكثر
مما معنى بالاضارع فاذا
قدم عليه ومثله على ان
تات بمعنى به رشتان

(قوله)

(قوله بمعنى اقترق) كذا الطائر الجهم وروقيده الزمخشري يكون الاقتراق في المعاني
والاحوال قال ابن سمرتون كالعلم والجهل والصححة والسقم قال ولا تستعمل في غير
ذلك لا تقول شتان الخصبان عن مجلس الحكم ولا شتان التبايعان عن مجلس
العدو بمعنى اقترافه اه تصریح (قوله ههيات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل
والعقيق موضع معروف بالجواز ويخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ويحاوله
من حاولت التي اذا ردت (الاعراب) ههيات اسم فاعل لا يخله من الاعراب
وههيات التاني تاء كيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق
وبه متملق مخذوف له أي لم تقربه وههيات عطف على ههيات الاول واخل فاعل
وبالعقيق محله رفع صفة نخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الهاء في تواسله
وجله تواسله صفة نخل والشاهد في ههيات (قوله شتان هذا العناق الخ) اسم
الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الفسراق والعناق بكسر العين معانسة
الحبيب واما بالفتح فهو انثى الخدي اي انثى المعز والدم شجر المقل به حتى بين هذه
المشقة وبين ما كان من الرحمة بمعانسة الحبيبة والنوم مع شرب الماء البارد في
ظل الدم تفاوت كثير (الاعراب) شتان اسم فعل بمعنى اقترق وهذا فاعله والعناق
عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد مفعول في ظل في محل نصب على الحال
من الشرب والدم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما نومي الخ) قاله
الاعشى والذكور حمل الجمل والمعنى ان اراكب على ناقة قريظة انزل التعب عن
نفسى بر كوسها وان كنت تفاوت كثير بين نومي الذي في البادية وبين النوم الذي كان
عند حيان الذي هو اخوجاير فاذا في البادية اجدهم الجوع والعطش واليوم
الذي كنت فيه عند حيان اجدهم تذايب انواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على
القما كهي والمعنى اقترق نومي على كورا لابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى
كلام صاحب الشواهد في يوم باليهاء الملائمة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى
كلام يس نوم بالنون في الموضعين (الاعراب) شتان اسم فعل وما يحتمل انما زائدة
ويحتمل انما موصولة بمعنى الذي وهو مبتدأ ونومي خبر به مبتدأ مخذوف أي هو
نومي وعلى كورها حال من المبتدأ المخذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان
مضاف اليه واخي نعمة وجار مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصحى الخ) لان بين
انما تضاف لتعدد الاقترق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمه ورعى
خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لان فرق بين احد من رسله اه فيشى
وقال يس على القما كهي واعلم ان شمة الاصحى ان شتان سمع فيه الكسر فهو تننية
شنتي لا اسم فعل بمعنى اقترق لانه لو كان بمعنىا لجاز ان يجيء الفاعل اكثر من

بمعنى اقترق قال
فههيات ههيات العقيق ومن به
وههيات نخل بالعقيق تواسله
وقال
شتان هذا العناق والنوم
والشرب البارد في ظل الدم
ولان زيادة ما قبل فاعل شتان
كقوله
شتان ما نومي على كورها
ونوم حيان اخي جاري
ولا يجوز عند الاصحى شتان
ما بين زيد وعمر ويجوز غيره

اثني اعطاف اودونه ولم يجز وبتدلو جاز شتان ما بين زيد وهو لزيم الاخبار بالثني
 من المفرد لان ما زائدة وبير مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان الافة الاله افصح النون
 قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الا ما قاله الاصمعي للمساكلة بل لان ما زائدة فين فاعل
 وفاعل شتان لا بد ان تعدد و بين ايست كذلك واما ان تكون . وسولة وهي الفاعل
 فليس هنالك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشتق قلت قلت يلزم ان يقال اتفرق
 اللذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرطه ان تقع بين متساويين في
 النسبة كمن يقال بيني وبين زيد قرابة والعرف من قوله * لستان ما بين اليزيد
 في انشدا * ان اليزيد اقترافا في صفتين احدهما مائة ف بالجنل والاخر بالكرم
 فلا يصح دخول بير الا ان يكون شتان بمعنى بعد و لكانت تقول ليس المعنى ذلك بل
 ان احدهما في غاية الكرم والاخر في اقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم
 فتأمل (قوله محض الخ) قال الفسوي احتج به باعتباره بده وهو قوله * يزيد بن
 مرو والاعز بن حاتم * اه (قوله لستان الخ) قاله ريغة بن ثابت الاسدي وكان
 من خيرة انه فعلا يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقصد لقبه يزيد بن اسيد السلمي فقصر
 في حقه فذبح المعطي وهجا المقصر (الاعراب) اللام موطئة لتقسم وشتان اسم فعل
 لا محمل له من الاعراب وما زائدة و بير فاعله وى التدا ينفع النون بمعنى الكرم
 حال من اليزيد المضاف اليه و يزيد بدل وسانم مضاف اليه وى نعتة الفسوي
 ابن مرو والاعز عطف على يزيد و ابن مائة و حاتم مضاف اليه والشاهد في وقوع
 بين بعد شتان فهو يرد على الاصمعي الذي يمنع ذلك (قوله واما قول بعض المحدثين الخ)
 جواب عما يشال هل قول بعض المولدين صحح ام لا وحاصل الجواب انه غير
 صحح ان نظرا ظاهره لانه لم تستعمله اعرب و صحح ان خرج على تقدير ما سواه
 جملة زائدة او وسولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الاصمعي هذا والناسب
 في فهم العبارة وحينئذ فتدبره وقد يخرج الخ اي فيكون صحح ما وافق الاستعمال
 اعرب من الجمع بين ما و بير و يحتمل ان يكون جريا عما يقال هل كلام بعض
 المحدثين يرد على الاصمعي لانه قد وقع بين فاعلا شتان وحاصل الجواب انه لا يصلح
 للرد عليه لانه لم يستعمله العرب (قوله جاز يقونى) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء
 منسوخة وبالوصل متعاقبة قطعية حال من فاعل جاز يقونى وشتان اسم فعل
 بمعنى بعد لا محمل له و بير فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه والشاهد
 في الميت في اتيان شتان . قتره بين وهو لم يستعمل اعرب فلا يصلح للرد على
 الاصمعي وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه مرد
 على الاصمعي ان كان أنت خبير بأنه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة او وسولة فلا

مختصا بقوله
 * لستان ما بين اليزيد
 في التدا * واما قول بعض
 المحدثين
 جاز يقونى بالوصل قطعية
 شتان بين صديقكم وصديقي
 فلم تستعمله العرب وقد يخرج

وجه التصور على الموصولة وان مفاد هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد
 شتان الامقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان منع الاصحى لوقوع بين بعد شتان من
 غير نظر لوجود ما وعدما (قوله موصولة بين) أى ما اسم موصول فاعل وبين
 صلته وهذا على أحد الوجهين فى ما الراضية قبل بين فاعل (قوله على قول
 الكوفيين) لا يختص بهم قال فى الهمع فى حذف الموصول الاصحى غير ال ثلاثة
 اقوال الجواز مطلقا وعليه الانقش والهمع وفيمون والبغداديون وان مالك
 والجواز ان عطف على مثله والانتع والجواز فى الضرورة والمنع فى الاختيار
 وعليه البصر بوزن سوى الاختص قال الرضى يجوز شتان ما بينهما على ان
 ما كناية عن البون والمسافة أى بعد ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز ان
 تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شتان ولم يرقه استسكانا ابر الاخر اجماع من ان نصب
 المستقر له فى اغلب احواله اه حفيد (قوله وافي) ذكر فى الارشاد فى اربعين
 لغة فمما او جاسا ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مشددة فان
 كانت مضمومة فالثان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انما انما مجردة عن الواحق
 أو مطقة بزيادة والمجرد اما ان يكون آخر ساكنا أو متحركا أو متحركة الأخر اما
 مشددة أو مخففة وكل منهما ما ثبات الأخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنا عشر فى
 المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة والواحق لها من
 الزوائد اما ما الساكنة أو المدان كان ما الساكنة فالثان عشرة مشددة فبذلك تسبع
 عشرة وان كانت مدقة فهى اما واو اياء او الف والفاء فهى من مشددة والالف اما بالجمعة
 او بالماله المخففة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع التسبع عشرة وان كانت مكسورة
 فأحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها
 بالشد فم مع التسبع عشرة وعدمه فهذه اربع والحادية عشرة أى بالماله وان
 كانت مفتوحة فالثان عشرة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والظامة افت
 بالسكون والسادسة أى بالماله والسابعة أرقام الساكنة فهذه بكلمة للاربعين
 اه تصریح (قوله وبعدهم اسقط هذا القوم) وهو اسم فعل المضارع مع وردا مثله
 الى الماضى (قوله كان معناه وهو الفعل) قضيت انه على القول بان معناه المصدر
 يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المنصلة بعائلك وشخوه ويحتمل
 التزام انه لا يضاف اه بس على الفاكهسى (قوله وخالف الكسانى فى ذلك) أى
 فى ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه الجاء فالفرع
 باله واما الاحتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله
 عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف عليكم متعاقبه أو

على افعال ما موصولة بين
 وذلك على قول الكوفيين
 ان الموصول يجوز حذفه
 وما معنى به المضارع نحو قوله
 معنى أوقع وافي بمعنى
 هذا القسم وفسر هذين
 بتوجهت وانه محذرت ومن
 أحكام اسم الفعل انه
 لا يضاف كان معناه وهو
 الفعل كذلك ومن ثم قالوا
 اذا قلت له زيد ورويد
 بالانضن كالا مصدرين
 والفتحة فهما فتحة اعراب
 واذا قلت له زيد او رويد
 زيدا كالأصلى فعلان وهو معلوم
 انما الفتحة فهما حيد فتحة
 بناء عدم التنوين ومنها ان
 معناه لا يتقدم عليها
 لا تقول زيد اعطيك وخالف
 فى ذلك الكسانى تسكنا
 بظاهر قوله تعالى كتاب الله
 عليكم

وقول الراجز * يا أيها الماشح دلوى دنسكا * انى وجدت الناس يتعمدون سكا * (٢٣٤) ومنها ان المضارع لا يصب

في جواب الطلبي منه لا تقول
صه فاحذفك بالتصبي خلافا
للكسائي أيضا نعم يجوز في
جوابه كقوله
مكانك تخمدى أو تسترعى
* ومنها ان ما تون منها سكرة
ومالم يتون معرفة فاذا قلت
صه فغناه اسكت سكوتانا
واذا قلت صه فعلا اسكت
السكرت المعين ثم قلت
* السابغ والسام
انظرف والمجرور العمدان
ومها ما عمل استترعى
وأقول اذا عمد الظرف
والمجرور على ما ذكر في
باب اسم الفاعل وهو تقي
والاستفهام والاسم المخبئة
والاسم الموصوف والاسم
الموسول عمله عمل فعل
الاستقرار فرعا الفاعل
المضمر أو الظاهر تقول
ما عندك مال وما في الدار
زيد والاصل ما استقر عندك
مال وما استقر في الدار زيد
لحذف الفعل وأنيب الظرف
والمجرور عنه وسار العمل
لها عند المحققين وقيل انما
العمل للمحذوف واخبره
ابن مالك ويجوز ان
تجعلها ما خبرا مقدما
وما بعدها ما تقدم مؤخرا
والوجه الاول اولي لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهو كذا العمل في بقية ما يعتمد عليه

بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر
الى فاعله على حد صنعة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أموالكم
لان التريم يستلزم الكساية قاله الموضح في شرح النظر اه تصریح (قوله
وقول الراجز) أى الشخص الراجز وهى جارية من بنى مازن اه تصریح (قوله
ايها الماشح دلوى دنسكا) فظاهره ان دلوى مفعول لدونك أى تحذ دلوى يا أيها
الماشح هكذا تمسك الكسائي بظاهر هذا البيت ويعيب ان دلوى مبتدأ
وذلك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن اللوا كونه
دونه ويجوز ان مالكا ان يكون دلوى منصوبا بدونك محذوفا لا علمها بالمأولة
مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانت قلت عليك زيد ارفعا قاله نظر لان اسم
الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن النظر وامامنا استند اليه من كلام
سيبويه قيل على تفسير المعنى لا الاعراب ويجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا
بفعل محذوف دل عليه السياق أى تاول دلوى وسكت عن دونك والماشح
من ماح بالحاء المهملة الذى ينزل البئر فيأخذ الماء اذا نزل ماؤها انتهى تصریح *
وعرابه أيم ما نادى حذف منه حرف التثنية والهاء للتثنية والماشح نعت أى ان حرف
توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويجوز ان يكون فعل وفاعل
ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى أثبتى وتعمدى مجزوم في جوابه
(قوله انظرف) سادق بظرف المكان والزمان وأما لم يتم في المكان فقط وحرر (قوله
والمجرور وفيه مسامحة) بل الحكم انما هو للمجرور (قوله العمدان) هذا
شرط في صحة العمل لاقى ر حوسه (قوله عن استتر) أى مثل عمل استقر وهو رفع
الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) ما مال لانق (قوله وصار العمل لهما عند
المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجع ان العمل لهما امتناع تميم الحال في نحو
ان يدق الدار جاسا ولو كان العامل الفعل لم يستع وتقول الشاعر
فان يك جثمانى بأرض سواكم * فان تبادى عندك الدهر أجمع
حيث رفع أجمع ادى هو توكيد للغمير استقر في الظرف ووجه الدلالة من ان
الضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع استقر لان
التوكيد والحذف متبايان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان
طاب المحر قد زال لوجود النامح انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير)
أى غير مكتة وأما التقديم والتأخير لانه كذا اهتمام أو فائدة الحصر والتخصيص
فلا يتخاشى عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الاصل لا المعطى عليه فاضافة مجاز
لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أى يجوز الوجهان

فيه فضل فان قلت في أي
مسئلة يعتمد الوصف على
الموصول حتى يحال عليه
الظرف والجزور قلت
اذا وقع بعد آل فانها موصولة
والوصف صلة راجع احسن
عطف الفعل عليه في قوله
تعالى ان المصنعتين
والصنعتان واقرنوا الله ثم
قلت التاسع اسم المصدر
والمراد اسم الجنس المتقول
عن موضوعه الى افادة
الحدث كالكلام والثواب
وانما يعتمد الكوفي
والبغدادي واما نحو ان
مصائب الكافر حسن فجاز
اجماعا لانه مصدر وعكس
نحو جاز وحماد وكذا
التاسع اسم المصدر وهو يطار
على ثلاثة أمور أحدها
ما يعمل اتفاقا وهو ما يدعى
بمعجم زائدة في المفاعلة
كالضرب والقتل وذلك لانه
مصدر في الحقيقة ويسمى
المصدر المسمى وانما سموة
أحيانا اسم مصدر نحو زنا
ومن أعمال قول الشاعر
أظلمون ان مصابكم رجلا
اهدى السلام تحبب ظلم
الهمزة للتداء وظلم اسم
امرأة منادى وهو مصابكم اسم

والاول أولى اسلامته الخ (قوله أي الله شئ) مثال للاستفهام وحتى لنا بمض
الشايع ان عالما كان له أب جاهل فقال له انه اذا سألتك أحد عن مسئلة فقل فيها
قولان فكان كما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يزيد كفره فقال
له أي الله شئ فقال قولان بأجاب عنه لانه بين المعنى في التمراره قولان وقوله أي الله
شئ أي في وجوده شئ وهو استفهام انكاري (قوله زيد عندك أبوه) مثال للمخبر
عنه وقوله جاء الكوفي الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل من آل للوصوف (قوله فان
قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أنت تخبير بان المصنف قال اذا
اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو الثاني أو الاستفهام
أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فإفاد ان اسم الفاعل يعتمد
على الاسم الموصول والظرف والمجرور كذلك في السؤال المذكور وقوله الوجدت
أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه تحفظا لكونه لم يسبق
للاشارة ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملة الموصول لان الاعتماد
انما ذكره في المجرور صرح بالعبور السؤال والجواب * (قوله التاسع اسم المصدر
والمراد به الخ) انما فسر به بذلك لان اسم المصدر يعرف به الحدث التالي عن حروف
فعله انظرا أو تقدير او هذا تعرف بـ لا اسم المصدر مطاقا وما ذكره المصنف يعرف
للذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به التسمية لا المصطلح عليه عند
الاصوليين هكذا قيل وانظروا ان يقول الاسم المتقول الخ (قوله عن موضوعه)
أي عن المعنى الذي وضع لمرادته وقوله وانما يعتمد الخ) أي الشروط السابقة
في المصدر قال الشاطبي وقضية كلام الحاجة أن تجرى فيه الاقسام الثلاثة وهي
اعماله ونواوهم ونائبال سكن ما رأيتهم اعمواه الاضافا (قوله والبغدادى) أي
غير الكوفي (قوله وعكس) أي لا يعمل اجماعا لخالفة المصدر في عدم قبوله ال
والاشارة وعدم وقوع الفعل وعدم قصد الشاع انهم في شيخ الاسلام (قوله
جميع زائدة) احتراز عن الاصلية كميم مكر فلا يسمى ما يدعى ماصدا ميميا (قوله
غير المفاعلة) حال من ما احتزبه محمدي يسمى زائدة للمفاعلة كتحاسن ومقاتلة
ومضاربة ومشتقة فلا يسمى مصدر ميميا (قوله تجوزا) أي سميا (قوله
قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومي من قصيدة من الكامل ونسبه
في المعنى للعرجي نسبة كلامه بكون الراء محل في طريقهم كقوله وهو عبد الله
ابن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المعنى وقوله اهدى
في نسخة رد قال العينى ونسبه للعرجي ليست بصحيحة (قوله وظلم اسم امرأة)
وهي أم عمران المذكورة في أول القصيدة (قوله ورجلا مفعولا بالمصدر) قال

ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول

في الغنى حكى عن الزبيدي انه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاصراب
 بقصد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة انتهى قال الله ما ينزل بل له معنى
 صحيح بان يجعل المصائب اسم مفعول لامصدر وهو اسم ان ويرفع رجل على انه
 خبر ما راها هدى السلام تخية صفة رجل وقوله ظلم خبر لمخدر ف أي هذا ظلم والمعنى
 ان الذي اصيبت به عاقل لم يظلم هو رجل اهدى سلامته اليكم تخية وتودد الخفة اذن ان
 لا يكون مصابا لان من حيا تخية لا يصاب وهذا الذي فعلتموه من ظلم ويمكن جعل
 ظلم صفة اخرى لرجل مباغلة كالدرهم ضرب الامير نعم دعوى الزبيدي ان هذا هو
 الصواب ايست به هيته اذ لا مانع من ان يكون المصائب مصدرا ورجلا منصوبا به
 وظلم خبر ان انتهى (قوله واهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائد على
 الربا والاسلام مفعوله (قوله وتخييه مصدر) اعربه في الغنى صالا (قوله من باب
 فعدت بلوسا) فن اشترط موافقة لفظه لفظ عامه فقدر له عاملا أي وحيات تخية
 ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا باهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في
 المعنى وله حكاية مشهورة بين أهل الادب ورواها عن أبي عثمان المازني ان بعض أهل
 الهمداني له مائة دينار على ان يقره كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من
 شدة احتياجه فلما علمه تلميذه المبرد فاجاب ان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا
 آية من كتاب الله فلا ينبغي تمكن ذمي من قرأتها ثم اتفق أن غنيت جار به بحضور
 الواثق وهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية
 على النصب وزعمت انها قرأتها على أبي عثمان كذلك فامس الواثق بانحطاطه من
 البصرة فلما حضر أوجب النصب وشربها بان مصابا بكم بمعنى اصابتكم ورجل
 مفعوله وظلم خبره واهذا الاية المعنى يدونه قال فأخذ الزبيدي في معارضة فقالت له
 هو كقولك انضرب بلزيد الظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بأنفس دينار ورده مكرما
 فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعرضنا الله الف انتهى بحرفه وقوله الزبيدي
 ليس المراد به الامام أبو محمد الذي كان يؤدب المؤمن للرشيد فانه مات قبل الواثق
 بـ١٠٠ سنة وانما المراد بالزبيدي أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن
 السكيت انتهى حفيد وقول الغنى كذا كذا آية أي من المعلوم ان كذا كذا
 كناية عن عددهم كتب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله بانحطاطه أي باحضار
 أبي عثمان الذي هو المازني وقوله مكرما من اكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوبا
 بحب الساعو وصف له ان اكل الاسد فيه تقوية لسكن مات من ذلك لان لحم الاسد
 يضرا انتهى تقرير شيخنا ادردي على المعنى (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خاله
 أي الفجور (قوله والمجدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خاله بمعنى

بالصدر واهدى السلام
 جملة في موضع نصب على انها
 صفة لرجل لا تخية مصدر
 لاهدى السلام من باب فعدت
 بلوسا وظلم خبر ان ولهذا
 البيت حكاية مشهورة بين
 أهل الادب والثاني ما لا يعمل
 اتفاقا وهو ما كان بين أسماء
 الاحداث على كسبان
 على التسميع وبخار وحماد
 عليين للفجرة والمجدة
 خواناالت ما اختلف في اعماله
 وهو وما كان اسمها غير الحديث
 فاستعمل له كالكلام فانه
 في الاصل اسم للمائة ووط به
 من الكلامات ثم نقل الى معنى
 التكليم والتواب فانه في الاصل
 اسم لثوابه

الحمد (قوله العمال) جميع عامل كفتح ج جمع فاجر (قوله اكفر ابعرد الخ) قاله
 اعطى بفتح القاف و اسم ضمير و اتب المقطاعى لقوله
 يصكون جانباً جانباً * صك المقطاعى القطار القواريا
 والبيت من قه سيدة من الوافر سدح بن سار فر بن الحارث الكلابى وكانوا أسروه
 ليقتلوه فانه ذفر فرورد عليه ماله و اعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه
 وأشار اليه بقره و بعد عطائك المائة الرنا عا بكسر الراء هو الابل التى ترشح
 والهجرة للاستفهام و كثر ما تصوب بمخذوف و بعد متعلق بكثرة الكونه مصدر
 ورد مضاف والموت مضاف اليه و معنى متعلق برود و بعد عطف على بعد الاولى
 و عطائك مضاف اليه و هو اسم مصدر بمعنى الاعطاء و الكاف فاعله والمائة
 مفعوله الثانى و حذف المفعول الاول أى اعطائك المائة على تحديق قوله
 الجزية أى يعطوكم الجزية و الرنا عا بفتح القاف (قوله لان ثواب الله الخ) لرفع على
 قائله و الثردوس اسم الجنة قال ابن حجر فى شرح البخارى الثردوس هو البستان
 الذى يجمع صك كل شئ و قيل هو الذى فيه العنب و قيل هو بالرومية و قيل هو
 بالقطبية و قيل بالسريانية و به جزم الزجاج (الاعراب) لان ثواب الله ان و اسمها
 و جثمان خبرها و كل واحد مفعول له و ثواب هو محل الشاهد و قال فى الشواهد نال
 فعل ماض من الالف و هو العطاء و فاعله مستتر فيه عائد على ما قبله و ثواب مفعوله
 و هو اسم مصدر بمعنى الاتية و اسم الجلالة مضاف اليه و كل مفعول له و هو مضاف
 اليه و جنانا مفعول ثواب و من الثردوس متعلق بمخذوف صفة جثمان و فيها مخد
 مبتدأ و خبر و الجملة صفة جثمان أيضا و الشاهد فى ثواب بمعنى الاتية (قوله
 قالوا كلامك هذا الخ) قد تقدم مستوفى و قوله يشفيك بفتح الياء على المشهور قال
 تعالى و يشف صدور قوم مؤمنين (قوله و منع ذلك البصريون الخ) و اورد على
 تصديرهم العامل فى كلامك هذا فكلامك أو كالمات أو تكلم ان المصدر لا يعمل
 مخذوفا و انه ليس المراد انه كالمها فيما مضى أو يكلم فى المستقبل و يجاب بان
 هذا تقديره معنى لا تصدرا عراب (قوله العاشرا اسم التفضيل) * قال المصنف فى
 حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بفاعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه متخو
 اجعل و اجعل أى فان الجهل و الاجل يدلان على الادم لاعلى التفضل و يمكن ان يجاب
 بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسماء الاعلى الزيادة مره يس أى ان قولهم
 اسم التفضيل معناه اسم الزيادة و لو من غير التفضل قال القشبرى اسم التفضيل من
 اضافة الدال للدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المفاضلة لان التفضيل
 وصف الفاعل و المفاضلة وصف المفعول و لا يدل على وصف الفاعل بل على

العمال ثم نقل الى معنى
 الاتية وهذا النوع ذهب
 الكوفيون و البعد ادبون الى
 ان الاعمال فى كالمها وورد
 من نحو قوله
 اكفر ابعرد الخ
 و بعد عطائك المائة الرنا
 و قوله
 لان ثواب الله كل واحد
 جنان من الثردوس و فيها مخد
 و قوله
 قالوا كلامك هذا و هو مصدق
 يشفيك قلت صحح ذلك لوكنا
 و منع ذلك البصريون
 فانه هو و هذه التصويبات
 افعال تعمل فيها ثم قلت
 العاشرا اسم التفضيل
 كفضل و اعلم و يعمل فى تمييز
 و كلف و حال

ما فوطه في الاصح الا في مسألة
 المكمل كقولنا وأقول اننا آخرت
 هذه را نظرف والمجروور
 وان كان مأخوذا من لفظ
 انشئ لان عمله في المرفوع
 الظاهر ليس مطردا بل انما
 الآن وأشرت بالتعويل
 بأفضل وأعلم الى ان يبنى من
 انما صروا تهدي ومثال
 به الى في التمييز انما أكثر من
 مالا وأعز نفرا هم أحسن
 أن ناور ثيابا ومثال اعماله في
 انما زيد أحسن الناس
 فتيه عمار وهذا اسرا الطبيب
 من مرطبا ومثال اعماله في
 الطرف قول الشاعر
 يا تاجونا اعرض أحوج
 ساعة *

الم العيون من رباطان مسهم
 وشان اعماله في الفاعل
 المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل
 في مصدر لا تقول زيد
 أحسن الناس حسنا ولا
 فاعول به لا تقول زيد
 أشرب الناس عسلا وانما
 تعديه اليه باللام فتقول
 أشرب الناس لعسل ولا في
 فاعل مشوطة لا تقول
 مررت برجل أحسن منه
 أبوه الا في لغة معينة حكما

وصف المفعول بهي المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الاصل فيدخل
 خبر وشراه (قوله وقاعل مستتر) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفعول قوله
 ما فوطه اه فيشي (قوله بطاقا) أي سواء سبق بنفي ام لا وقال بعض أي في جميع
 الصور سواء عمل في تبيين أو طرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول
 يطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو آدابا وقوله أو معه
 فلا تقول انما أسير الناس والنبي وترك الشارح هذين المثالين (قوله فوطه) مراده
 باللفوظية ما قابل المستتر فيشمل التفسير المنفصل (قوله في الاعرف) كذا في بعض
 النسخ والاشارة له قاله الفيشي وقيل يقال أراد به اللغة المشهورة (قوله يبنى من
 القاصر وانتهى) راجع لافضل واعلم على طريق اللاب والتشريف لقوله هم
 احسن الناس أي متاوطا ومولالا ولبا اورثيا أي منظرا (قوله وهذا اسرا الطبيب
 من مرطبا) اسرا حال من ضمير الطبيب ورطبا حال من ضمير منه (قوله فانما وجدنا الخ)
 ذله أو ليس بن مجرور اعرض بكسر العين جانب الرجل الذي منه ممدوح ويذم
 والرباط الملاءة وهي النطعة تومهم مخططة فيه وقال بعض رباط جمع رباطة وهي
 الغلائع من علائق اليمن فيها خطوط كالسهام والذراع طامة رانان واحده رأس له
 انما وجدنا اعرض تعز ويقاعل ومفعول راجع باسم التفضيل وساعة منصوب على
 الظرفية والناس له افعال التفضيل الى الصيغة في احوج من رباط محله جرمصة
 العيون من رباط ساعة رباط ومسمومة ثمانية والشاهد في البيت في قوله أحوج فان
 عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) تحذف أحسن الفتحة على أنه
 منه لرجل ويرفع الاب على أنه فاعل أحسن على معنى فاقه في الحسن أبوه وأكثر
 العرب يوجبون مع أحسن على أنه خير مقدم وأبوه من أواخر وقاعل أحسن
 ضميره مستتر فيه يعود على المتبادر والمجمل من المتبادر أو الخبر في موضع خفض نعت لرجل
 ورابطها ضمير المجرور بمن ومقابل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن
 منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجري فيه ما تقدم فأاده التصريح (قوله
 -- وق بنفي) قال في شرح التسهيل لم يرده هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر
 بأهل الابور نفي ولا يابس باستعماله به نهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب
 اليه الخ يرميه اليه * وهل في الناس رجل أحق به الحمد من محسن لا عين اه
 اشعوني وقال في التصريح ولم يرده السماع فالأولى لاقتصاره على ما قالته العرب اه
 (قوله والفاعل) أي الاجنبي مفضل على نفسه باعتبار من أي باعتبار وقوعه في
 محلين أي باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك أنه المفضل والمفضل عليه هو الكل

وهو

سببو به وانما عقت العرب على جواز ذلك في مسألة السكن وضابطها أن يكون أفعال صفة لا اسم
 حدس مسبق بنفي والفاعل مفضلا على نفسه باعتبار من وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أي فالكحل في عين زيد أفضل من
 نفسه في عين غيره انتهى تقرير شيخنا دبر على الأشموني (قوله ما من أيام أحب إلى
 الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فاحب أهمل تفضيل وهو خبر عن أيام
 ان كانت ما تنميته وحبها ان كانت حجارة وهر فروع أحب وهو الصوم اجنبي من
 الموصوف وهو الايام أي لم يتصل بضمير هو الصوم مفضل على نفسه باعتبار محالين
 فباعتبار كونه في عشر ذي الحجة فاضل وباعتبار كونه في غيرها مفضل ففضل الصوم
 على نفسه باعتبار محالين عشر ذي الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ
 لئلا يلزم الفصل بوقوعه في الاجنبي وهو الصوم (قوله فيما) حال من الصوم
 والضمير ما تدعى الايام لقوله منه طرف لغومته في باحب وانضمير للصوم وقوله في
 عشر حال من الضمير في منه اه فيشي (قوله ما رأيت رجلاً) فاحسن احسن
 تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوقة بنفي وهو قوله الكحل وهو
 اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار
 حذار محالين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضل
 والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال وهذا هو
 المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالباواه (قوله ما رأيت امرأ أحب اليه الخ)
 البذل العطاء وابن سنان هو هر هز من سنان الحوادث المعروف وما نافية ورأيت فعل
 وفاعل وامرأ مفعول واحب صفة امرأ واليه متعلق به والبدل نائب فاعل ولأنه
 متعلق باحب ويا ابن سنان مشاوي مضاف والمعنى ان العطاء النسبة اليك أشد
 محبوبة من نفسه بالنسبة الي غيرك فمحبوبة البذل فاضلة باعتبارها بها اربك
 ومفضولة باعتبارها بها غيرك (قوله ولم يشع هذا التركيب) أي مسألة الكحل (قوله
 بالعكس) أي ما تبس بالعكس (قوله واعلم أن مرفوع احب في الحديث والبيت
 نائب عن الفاعل لانه مبني من فعل المفعول) اعترض عليه بما سبأني له من أن أفعل
 التفضيل وسبغتي التمجيد لا تصاغ من فعل مبني للمفعول فاعل هذا عمله العاذ كما
 يأتي والحكمة في أخذها من المعنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل احب وكذا
 البذل وقال بعض محل اشتراط أخذها من المعنى للفاعل ما لم يؤمى الاسم في أخذها
 من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أي بالخالف أي انه في المثال فاعل فهو مخالف
 لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أي للفاعل (قوله
 من فعل المفعول) أي احب المبني للمفعول (قوله طبق الخ) قل أبو سعيد في
 كفاية المستوفى ما لم يخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشراف
 والاطرف لم يقل فمهما الاشارف والاطرف والاشرف والظرفي كما قيل ذلك في

ما من أيام أحب إلى
 الله فيما الصوم منه في
 عشر ذي الحجة وقول العرب
 ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
 بالكحل منه في عين زيد وهذا
 الال لثبت المسئلة مسألة
 الكحل وقوله
 ما رأيت امرأ أحب اليه الخ
 ل منب اليك يا ابن سنان
 ولم يقع هذا التركيب في
 التثنية واعلم أن مرفوع
 احب في الحديث والبيت
 نائب الفاعل لانه مبني من
 فعل المفعول لامن فعل الفاعل
 ومرفوع احسن في المثال
 بالعكس لان بناءه على العكس
 ثم قلت واذا كان
 طابق أو مجرداً أو متصفاً
 انكسرة أو ردوداً أو معرفة
 فالوجه ان

واقول استطرذت في احكام
اسم التفضيل فذ كرت انه
على ثلاثة اقسام أحدها ما
يجب فيه ان يكون طبق من
هوله وهو ما كن بالالف
واللام تقول زيد افضل
وهذا افضل والزيدان
الافضلان والهندان
الافضلان والزيدون
الافضلون والهندات
الافضلات أو افضل الثاني
موجب فيه ان لا يطابق بل
يكون مفردا مذ كرا على
كل حال وهو نوعان أحدهما
المجرد من ال والاشارة تقول
زيدا وهذا افضل من عمرو
والزيدان أو الهندان
افضل من عمرو والزيدون
أو الهندات افضل من عمرو
والثاني المضاف الى التكررة
تقول زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال وهذا
افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نسوة وتجب المطابقة
في تلك التكررة كما مثلنا واما
قوله تعالى ولا تكونوا أول
كافرينه فالتقدير أول فر يق
كافرو لولا ذلك لتفصيل أول
كافرين أو التقدير ولا يكن
كل منكم أول كافر مثل

الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فمما لا ما جدد والا كرم ولم يسمع
الكرمي والجدى اه تصریح (قوله استطرذت في ذكر الخ) فمما منى شرعت
فمما منى والاشطر اذ كرا النبي في غير محله مناسبة وهما كذلك لان المحل للهل
وهذا الاحكام مناسبة لافعال التثنية (قوله والزيدون الافضلون) أرا الافضل
(قوله أو الفضل) يضم انقاء وفتح الضاد المنقطة كالسكر (قوله بل يكون مفردا
مذ كرا على كل حال) أي سواء كان وصوفه منى أو مجع مؤنث أو مذكور وقول
أبي نواس بعف الخمرة

كانت سعري وكبرى من فواتها * حسبها در الى أرض من الذهب
لحن حيث أنت سعري وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير
وأجيب عنه بأن لم يقصد حقيقة المقابلة فهو كقول العر وشين فاصلة سعري
وفاصلة كبرى والفوات يفتح الفاء والواو بعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين
مهملة التثنية التي تعالجها الخمرة وسبب تأقيبه بأبي نواس بنون مضمومة
بعدها واو لانه زنة انه كان له ذواتان تسمى ان على عاتقه اه تصریح (قوله
افضل من عمرو) قال في التوضيح وشريحه ويؤتى عن جارة للفضول وهي عند المبرد
وسبب بدلائل التثنية الارتناع في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه
واعترضه ابن مالك بأنه لا يقع بعدها ال واختار انهما اللجما وزنة معنى زيد افضل
من عمرو وجاز زيد يهرا في الفصل واعترضه في المعنى بأن لو كانت للمجاززة تصح
في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع ومنها منع
مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد
تختلف مع مجرورها العلم به ما شئ والآخره خير وابقى أي من الحياة الدنيا وقد
جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى انا أكثر منكم مالا وأعز نفرا أي منكم وأكثر
حذفة عما اذا كان أفعل خيرا كافي الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دوت وقد خلتنا كالبراجل * فظل فؤادي في هواله مضالا
أي دوت أجس من البدر وقوله خلتنا لمتسله اه (قوله وتجب المطابقة في تلك
التكررة) أي تجب مطابقة التكررة لموسوف أفعل التفضيل في التثنية والجمع
والاذراد والتذكير والتثنية (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين الخ)
جواب عما يريد على قوله وتجب المطابقة في تلك التكررة فان التكررة في الآية وهي
كافر مفردة فلم تطابق ضمير الجمع وهو الواو في تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف
الموصوف والتقدير أول فر يق كافر بدوقل الغراء انما وحده لانه في معنى الفعل
أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي

في كتاب البديع التكررة المضاف اليه اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وانما أفضل رجل وانتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو الغياص لان التكررة تميزه وقد خفضت بالاضافة فاشبه ما تعرجل وقد أجازوا قياسا ان تشي وان تجمع نحو انما أفضل رجلين وانتم أفضل رجال اه
والشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة لان كره اه تصریح
واجازوا في الله في التكررة المشتقة الافراد مع جميع ما في المضاف فلا ترد الآية وانما
جازوا الوجهان مع الاثنين لانه قد يرد من واحد على واحد برأول من كثر به ومن
المعنى به جميع يعجز في ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضا ثم
رددناه أمثل ساقطين وأجيب بأن الانسان عام زال فيه للجنس فعاد الضم يرد
رددناه باعتبار افظه وجمع ساقطين باعتبار معناه اه يسى على انما كهي قوله
فاجادوهم الخ) أي اجادوا كل واحد من الثقلين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بان بقية
شهداءه ومثل ما قبله في ان المقصود كل واحد على انفراد وليس المراد ان الذين
يرمون بتأهمهم يجادون ثمانين (قوله ما يعجز زفيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أي
اذ قصدت المقابلة على ما أضيف اليه قال لم تقدم مقابلة أصلا أو قدمت مقابلة
مطابقة وجبت المطابقة للوصف كقوله انما هو الاصح اعدلا بنى سروران فيجعل
ان يؤرول بمالا تفضل فيه أي عادلاهم لانهم الم يشاركونه ما أحد من بنى سروران في
العدل ويجعل ان يريده زيادة مطابقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك
ابن سروران لقب بذلك لانه نقص أر زاق الجند والاشع الثين المعجمه هو المليم وهو
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه يجيئه أثره من دانه ضربته اه
تصریح (قوله وترك المطابقة أولى) في التوضیح شرحه وترك المطابقة هو الغالب
في الاستعمال وابن السراج يوجب ويجعل فيه فعل كالجردو يلتزم فيه الافراد
والقد كبر ويرده أكبر مجرم (قوله وأجحدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول بأن
لجحد ولو طابن أقمال أحرصى بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلين الانس
والجن سميا بذلك لانهما بالاكليف أو بالذوب أول زانه رأيم بالعتل والاكليف
والجسد العنق والساقفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل الساقفة سفيفة
العنق فسميت خصلة الشعر ساقفة لانه لا تصالها بالصفحة العنق ما قدال من مؤخر
الرأس ومية مبتدأ واحسن خبر والثقلين مضاف اليه وحب دامت صوب على
نزع الحافض أو تميز وساقفة عطف على جيد او احسنهم فطقت على احسن
وقد الاتميز (قوله ولم يقبل حسنى) يضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء
الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أرادل جمع أرذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة

فاجادوهم ثمانين جلدة
الثالث ما يعجز زفيه الوجهان
وهو المضاف لمعرفة تقول
الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم
وهذا أفضل النساء والهنديان
والهنديات أفضل النساء وان
ثبت قلت الزيدان أفضلا
القوم وان يدون أفضلوا القوم
وهذا أفضل النساء والهنديان
فضليا الفساء والهنديات
فضليات النساء وترك
المطابقة أولى قال الله تعالى
وانجدنهم أحرص الناس
على حياة ولم يقبل أحرص
الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيدا
وساقفة وأحسنهم قد لا
ولم يقبل حسنى الثقلين ولا
حسناهم وعن ابن السراج
اجيب بترك المطابقة ورد
بقوله سبحانه وتعالى الا
الذين هم أرادوا

الايم نام والثاني الترام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول
 ثالث موافق له قول سيبويه والجسم هو ز وذهب الفراء وابن درسة تو به الى أن
 ما استههامة وذهله في شرح النسيب عن السكوفيين وهو موافق لقوله سم باسمية
 افعل فان الاستههامة المشوب بالمتحجب لا يلية الا الاسماء نحو ما أصحاب الفسيف
 والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحها به لأن قصور المتحجب الاعلام بأن المتحجب منه
 ذو مزية ادراجه اجلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجسم له المعبر بها
 عن ذلك أن تنضم بشكوة نضرت حتمه ليحصل بذلك اسم تام ولو بانها ام ولا شأن أن
 الافهام حاصل باقاع افعل على المتحجب منه اذ لا يكون الاختصاص افعل عن كون الباقي
 وه ومادة تفضيا للايم نام وأما افعل فتع العين فقال البصريون والكناني وهشام
 فعل ماض للزوم مع المتكلم نون الوقاية نحو ما اقرني اليه حتمه قاله فتفتح آخر
 بناء كالفتح في ضرب الاسم المنصوب بعده مقول به وقال السكوفيون غير ذلك
 وهشام افعل اسم لقوله سم ما احبته وما أميله بالمتصغير ولم يصغر واغيره سما
 والتصغير من خواص الاسماء فتفتح آخره اعراب كالفتح في زيد عندك وذلك
 لان مخالفة الخبر للترا مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدأ
 في المعنى كاللعرين أو مشابهاه نحو وأزواجه أمهاتهم فإنه يرتفع ارتفاعه والناسب
 عندهم معزى وهو معنى مخالفة ولا يحتاج الى شيء يوافق به الخبر واحسن انما هو
 في المعنى وصف لا لا ضمير ما قلنا فان نصب زيد عندهم مشابها بالرفع قول به لان نصبه
 وصف فامر فأشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأنجب بأن التمتع غير في
 افعل شاذ ووجه تصغيره انه أشبه الإسماء نحو ما لمجوده اه تصرح (قوله وافعل به)
 يكسر العين نحو أحسن بزيدة وفعل بالاجتماع ثم اختلة وافي حقيقة فقال البصريون
 أي جهورهم لفظ الامر ومعناه الخبر فلوله ومدلول أحسن فيما احسن زيدا
 واحد وهو في الاصل فعل ماض على شيغة افعل وهم زنه للصيرورة بمعنى صار ذا كذا
 فأصل احسن بزيد احسن زيد أي صار ذا احسن كأفهد البهري أي صار ذا غدة
 ثم غيرت الصيغة الماضية الى صيغة الامورية صار احسن زيد بالرفع فتح اسناد
 لفظ صيغة الباء في الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
 الباء في الظاهر صير على صورة المفعول به المحرور بالباء كما مر زيد ولذا كان العج
 انتمت زيادنا فوناللفظ عن الاستقبال بخلاف زيادة الباء في فاعل ككفي
 في نحو كفي باليهيد اوقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف
 افعل بكسر في التمجيد لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستمر فرع
 على الفاعلية والباء لتعدية داخله على المفعول بلازادة ثم اختلوا في مرجع

وافعل

الضمير المستتر في افعال فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للمعين المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بن زيد أي دمه والزعم ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طحانة وقال ضمير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والرخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعال للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأييد أحسن وفي التنبيه أحسننا وفي الجمع أحسنوا واحسن وانما اتزم افراده وبذلك واستتار له لأن افعال المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وتنفك منه بجهت وجه البصر بين الثلاثة أو جهة أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو محال بعهد والجهود عكسه والتأني استعمال افعال بمعنى سار وهو قليل والثالث زيادة البناء في القتل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها ان لو كان أمرا لم يكن انشاقه متعجبا كالأمر بالخلق ونحوه ما لا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مستندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع ان لو كان أمرا الوجوب له من الاعمال ما وجب للامر ويجوز حذف البناء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله هو وأحب اليها أن تكون المشددا أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها عدم السماع فهذا الحكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى أن يسوم فاق الموضع في الطواشي اه تصریح (قوله واهل) قال في التصريح وزاد بعضهم في التعجب سبعة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعال بدون ما فأجازوا تحويل التلاشي الى سبعة أفعال فنقول أحسن رجل أو أكرم رجل بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل فمسك كما يقول سيبويه أن افعال وما افعله وأقل به بمعنى واحد اه تصریح (قوله الامن فعل ثلاثي الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقيده برائش شرطين كما يستضع وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيها على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبش والتأني أن يستغنى عن ماضيهما كيدرو يدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك فلا يتيان من نعم وبش ويدرو يدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبأس به وشذما أعساه وأعس به الشرط الثاني أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقبله استغناء بقولهم ما أكثر فالتبذير كره سيبويه ونحو سكر وتهدو وحاس ضدى قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعدوه واجاسه استغناء بقولهم

وفعل الامن فعل ثلاثي
مجرد لفظا وتشديرا تام

ما أشد سكره وأكثف عوده وجاوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عمه غور قام
وغضب ونام وفي عتاقم منها نظرفة - دحكي سيبويه ما أقومه قالت العرب هو أنوم من
فهد اه تصریح (قوله متفاوت ملاءني) أي قابل للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت للشخص واحد في حال كالهلم والجهل
أو شخصي كالحسن والتبع فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أعلمه يوم الاربعاء وما
أحسنته وما أقميت به بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يثبتان من نحو قتي ومات لانه
لا مزيد فيه لبعض فأعلمه هلي بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفي ولا
من فعل منفي مواء كان ملازماً للتفي نحو ما عايج زيد بالكسرة أي ما انتفع به ومضارعه
يعج ملازم لان في قاله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله
ولم أرشياً بأبعه دليلي ألدن ولا مشرباً أروى به فأعج

أي انتفع به وأما عايج يعج بمعنى مال يبذل فان العرب استعملته مشتقاً ومشتقياً وكان
غير ملازم للتفي كما قام زيد وما عايج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لانه لا يلبس
المتفي بالثبوت اه تصریح وقال القيسبي غير منفي أي لزوماً أو جوازاً خلافاً لابن مالك
في نحو يزه صوته مما كان منقلاً الزوماً (قوله ولا مبني للفعل) أي لزوماً أو جوازاً
بخلافه فالابن مالك في نحو يزه وخسه مما كان مبنياً للفعل نحو بلا أو تأصب لانه لا
يثبتان من ضرب زيد يضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أشرب زيد أو أنت
تريد التحجب من الشرب الذي وقع على زيد لانه لا يلبس التحجب منه بالتحجب من
فعل الفاعل وشدهما أحصره من وجهين الزيادة على الثلاث والزيادة للفعل
وبعضهم يستثنى من الفعل المبني للفعل ما كان ملازماً لصيغة فعل يضم أوله وكسر
ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيحوز التحجب منه لعدم اللبس
فتقول ما أعدها بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على
أن علة المنع خوف الاتيان بأفعالها يطلق بجماع أن كلامهمه الا كسب للفعل
فيسه فيبغى أن لا يستثنى شيء وبقول ما ورد من ذلك على أن التحجب فيه من فعل
مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصریح (قوله جاف) بكسر الجيم
وسكون اللام وهو في الاصل اللان الفارغ وفي القاموس الجاف بالكسر الرخيل
الجافي وقد جاف ككفر جلتا و جلافة اه فأثبت له فعلاً فيبغى من فعله اه
تصریح (قوله وحمار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصریح (قوله
وقولهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب اسكان
مخوف ولا يقاس عليه وليس خطأ نظير ما يأتي في قوله هو الأص من فلان فانه جعل
مخوفاً ولا خطأ (قوله ما أحلفه) أي ما أحضاه وقد تقدم من القاموس ما يفيد

متفاوت المبنى غير منفي ولا
مبني للفعل كج وأقول
لا يبي اهل التفضيل ولا
ما فعله وان فعل به وفعل في
التعجب من نحو جاف وكاب
وغيره لا غير افعال وقوله م
ما أحلفه

وأحمره وأكابه خطأ ولا
 من نحو حرج لانه رباعي
 ولا من نحو انطلق واستخرج
 لانه وان كان ثلاثيا لكنه
 مزيد فيه ولا من نحو هيف
 وغيد وحول وسود وعور
 وحمر وعمى وعرج لانها
 وان كانت ثلاثية مجردة في
 المانظا كمن اغريده في التقدير
 اذا صل حول حول وعور
 فهو ورغيد اغيد والدليل على
 ذلك أن عيناتها لم تناب
 الفاصحة فتحركوها وانفتح
 ما قبلها فلو لا انه ما قبل
 عيناتها ما كان في التقدير
 لوجب فيها التقلب المذكور
 ولا من نحو كان وظل وبات
 وسار لانها غير تامه ولا من
 نحو شرب لانه مبني للمفعول
 ولا من نحو ما قام وما عاج
 بالدواء لانه مشتق وما مع
 مخالفا للشيء مما ذكرنا لم يتس
 عليه فن ذلك قولهم هو أخص
 من فلان وأقن منه فبنوه
 من غير فعل بل من قولهم
 هو أخص وقن بكذا وقولهم
 ما أقناه من اتق وما أخصر
 هذا الكلام من اختصر
 وهما ما دواز باده والثاني
 مبني للمفعول

صحته ذلك (قوله وأحمره) أي أبداه (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أي
 ما أخف يدها في العزل بنوه من قولهم ام امرأة ذراع بشق أوله كصاحب أي
 خفيفة اليدين لغزل ويكسر واقصر في الضمياء على الفتح فقال ابن القطاع في
 الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم
 ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو حرج الخ) لان البناء من ذلك بقوت الدلالة
 على المعنى المتعجب منه أما ما أوله أربعة فلا يؤول إلى حذف بعض الأصول
 ولا خفاء في إخلاله بالدلالة وأما المزبذ فلا يؤول إلى حذف الزيادة الدالة على
 معنى مقصود الأثرى الثالث بنيت الفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت
 ما أضربه وأطامته وأخرجه انشأت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب
 (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ظهور البطن والظاهرة والاعيد
 الوسمان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع أن أصلها أكثر من
 ثلاثة أحرف كما يشبهه المصنف في الشرح قال في التصريح واختلاف في المنع فقبل
 لان حق صيغة التعجب ان ينبت من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الألوان والخلق
 انما تنبت على أقل نحو أخضر فلم يبين في الغالب مما كان ثم ثلاثيا اجراء لاقبل
 مجرى الاكثر وقيل لان الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثلاثة التي
 لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان
 بناء الوصف في هذا النوع على الفعل لم يبين منه فعمل التفضيل لثلاثيته من أحدهما
 بالآخر لانه مع موع فعل التفضيل منه امتنع صيغة التعجب لمراتبها مجرى
 واحد في أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان وشل الخ) لان نواقص فلا يتسأل
 ما كون زيد اذما تصب الخبر ولا تجره باللام بتغيير المعنى هذا مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون الى جواز ما ~~ك~~كون زيد الاخيل دون ما كون زيد القمام
 وحكي ابن السراج والزجاج عنهم ما كون زيد اذما تصب وهو مبني على أصواتهم من
 من أ- المنصوب به كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصريح
 (قوله هو أخص من فلان الخ) قال في التوضيح وشرحه وشبهه بناء اسم التفضيل
 من اسم عين نحو امتك البعير بنوه من الخليل وهو اسم عين والمعنى آكلها ما
 أي أشدها أكلار من وصف لا فعل له كهو أقن به أي احق به بنوه من قولهم هو
 فن أي حقيق وهو أخص من شظاظ بنوه من قولهم هو اخص بكسر اللام أي سارق
 يشظاظ بكسر الشين وبظا ثين معجمات اسم لص مشهور معروف من بني ضبيعة
 ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ
 اه تصريح (قوله من اتق) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ)

أيضا بين جازم وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته
 في فعله في التعجب مع جوده ما سواه كانا باللفظ الماضي أو باللفظ الامر فالاول نحو
 ما أحسن واجل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول
 في ضميره المحرور ولا تحذفه لانه قال وهو لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف
 على القول بان المحرور في محذوف نصب عن المفعولية عند الفراء والجمهور على
 المنع فسرار من الفصل بينهما وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول
 اطل التنازع اذ من شرطه جواز افعال كل منهما ما اه نه ربح (قوله أو شبهه)
 يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم المفعول اه قيشي (قوله عاملان) أي
 افظان تصدقان بالاعمال أي بالصلاحية للعمل لاعمالان بالتحليل لانه لا يؤثر عاملان
 في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه قيشي قاله
 في التمهيد ولا يقع التنازع في نحو قول جرير

أوشبهه عاملان فأكثر
 ما أخون معمول

فهيات هيات العقيق ومن به * وهيات نخل بالعقيق وأصله

بخلاف القاربي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيات الاول
 واما هيات الثاني فلم يؤثر به للاسناد الى العقيق بل مجرد التقوية والتأكيد
 لهيات الاول فلا فاعل له اسلا ولا فاعل الشاعر * انما انك لا لا حقون احبس
 احبس * فاللاحون فاعل انك الاول وانك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه
 ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال انك اتوك على اعمال الاول واتوك انك
 على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضم مفردا في المهمل منه ما رتبته كما حكى
 سيد ويضم نبي وضربت قولك بالنصب ويجعل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين
 لان ما بالانط واحد ومعنى واحد فسكانهم اعامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أحسنها اولها
 (قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من معمول)
 بيان ما وقضية المطلقه كان المعمول منه عولابه أو غيره قال أبو حيان ولم يعملوا
 التنازع في حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب ان
 المراد بقوله من معمول أي صالح لان يكون مفعولا لا سلك منه ما على الوجه الآتي
 من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأق فيها الاضمار
 وكلام أبي حيان يشكك على اعراب المصنف تسبحون الخ واعلم به لم في الحال والتمييز
 دون المصدر اه قيشي وفي النهاية لابن الجبار لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
 ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول فت وسرت وزيدا ان عملت الثاني ويشترط
 في المعمول ان لا يقع بعد الاعلى الصحيح فلا تنازع في قوله

ما صاب قلبي واضناه وتيمه * الاكواعب من ذهل بع شيانا

والمناع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الماتى من الالتياب
 ولزم في نحو ما قام ووقع الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى وجملة في
 التسهيل على الحذف على تأويل ما نزل احد ووقع الا انا الحذف احدى لفظا وا كذا في
 بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا سامة كوران انه لا تنازع بين
 محذوفين ولا بين محذوف ومذكور ايه تصریح (قوله فالبعري الخ) تصریح على
 محذوف كانه نظر واختلاف في الاول بالاشمال فالبعري الخ (قوله يختار الخ) عبارة
 محذوفة لان الخلاف في المختار لا في الجواز ايه فيشى (قوله فيضمير) ريد على
 الفراء انه سائل بخلافه الا لزم الاضمار قبل الذكرا ايه فيشى قال في التصريح
 وانقرع يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف باواو كافي المعنى
 والعمل اهم الانهما لما كانه مطلوبهما او احدا كانا كالعامل الواحد نحو قام ووقع
 الخوالف اخوانك مرفوع عنده فسام ووقع فيكون الاسم الواحد فاعلا يتبعان
 مختلفين انظروا منى وهو يشك كل فان الخورين يجعلون العوامل كما في الترات الحقيقية
 واجتماع مؤثرين على اثر واحد فهو مع عند اهل الاصول فانه الرضى ثم قال وجاز عند
 الفراء وجه آخر وهو ان اتي بفاعل الاول ضمير ايه منه لا بعد التنازع فيه ايه حذر
 المتصل بالزوم الاضمار قبل الذكرا كما في التنازع الصحيح من التنازع ايه وان اختلف
 العاملان في طلب المفعول فان كان اواها يطلب مرفوعا ايه مرتبة مؤخر او جوبا
 كضميرى وضمير بتزديده ايه فعلى ما قاله الفراء فهو فاعل ضميرين وانما اخطر
 عن الظاهر هو وان الاضمار قبل الذكرا ولم يحدف بهر يامن حدف في الفاعل
 هذا كما اذا احتاج الاول لمرفوع مع اشمال الثاني ايه تصریح (قوله في غيره) رد
 به على الفراء سائل القائل بانه يضمير مؤخر ايه فيشى (قوله ويحدف منصوبين
 فيه قصورا اى ويحدف غيره منصوبا كان او مجرورا (قوله ان استغنى عنه)
 بان لا يقع حدف في ليس وان لا يكون عابله تاممنا لکن ان كان من باب كان فواضع
 وان كان من باب ظن في شرط ان يكون الحدف امتصارا ايه فيشى قال في التصريح
 وشرحه فان اوقع حدف المنصوب في ليس فلهذا اولم يقع في ليس وكان فيعامل من
 باب كان او باب ظن وجب انضمام المفعول وخرا عن التنازع فبعد في المسائل
 الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على زيد فالاول يطلب زيد المجرور بالباء
 والثاني بطلبه فاعلاه لانه استوفى المجرور وعلى فاعلهما الثاني واسمه زمانه مزيد
 مجرور بالباء مؤخر او فاعله والثانية كمت وكان زيد مديما اياه فمكثت وكان تنازعا
 اديتا الى الخبرية ليعا فاعلهما الثاني فيه وأعمالنا الاول في ضميره مؤخر او الثالثة
 وطننى وطننت زيدا فاعلهما اياه فظنى بطلب زيد فاعلهما الاول مفعولا ثانيا وطننت

فالبصري يتخير افعال
 الجوارى فيضمير في غير مرفوعه
 ويحدف وتصوبه ان استغنى
 عنه والآخر

يطلم ما مفعولان فأهلنا الثاني ونصبتنا يدا فاقتما وبقى الأول يحتاج الى عامل
 ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدم مستترا واضمرنا المفعول الثاني مؤخر او قلنا
 اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية ولاة الثالثة لانه صمد في الاصل لانه خبر
 مبتدأ وقيل في باب ظن بضمه مقدم لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنتني اياه وظنت
 زيدا فاقتما وقيل يظهر فيقال ظنتني قائما وظنت زيدا فاقتما وقيل يحذف وهو الصحيح
 لانه حذف لدليل فان الفسر يدل عليه ولاداعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل
 بين العامل والمفعول والحذف اختصارا في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازها
 تصریح (قوله والكوفي السابق) أي والكوفي بخلافه بحال الاسمي فقيده العطف
 على مفعولي عاملين مختلفين وفي جوارزه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على
 البصري والعامل الإبتدائي والسابق عطف على الاول والعامل المضاف وهو
 اسمي (قوله وباب الاعمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى
 تصریح (قوله بحكمها في التنازع) عن طرفية الجملة في المفصل (قوله من جنس
 الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لان الأدلة لها اهل الحديث حتى تطاب
 الممولات وأجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا
 قتال تنازع ان ولم في تفعلوا وورد بان ان تطاب مثبتا ولم تطاب منقيا وشرط التنازع
 الاتحاد في المعنى وكذا أجاز في قوله
 حتى تراها وكان وكان أعناقها مثل دانات بشرن
 انتهى تصریح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع
 بين حرفين أجاز به بين الحروف وغيره كما فعل ابن عمر ومن بعضهم انه يجوز تنازع فعل
 وعسى نحو فعل وعسى زيدان يخرج على اسم الثاني ولعل وعسى زيدان خارج على
 اسم الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تصریح (قوله وجوز ذلك)
 أي التنازع بينهما فمهما أي في المفعول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد أجاز
 بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالثمنين رؤف رحيم ولا
 يحسنه لان الثاني لم يثنى حتى استوفى الاول ومفعول الثاني محذوف لدلالة مفعول
 الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قوله الرضى وعبارته قد يتنازع العام لان في
 قوله ما اذا كان منصوبا نحو زيداً ضربت وقتلت وقتلت وتعدت وتعدت اليد
 الدماميني بانه يلزم عليه عند اسم الثاني تقدم ماني حيز حرف العطف عليه وهو
 مجتمع ثم يترضى على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو فلم يسبروا فجعلوا
 الهمزة في الاصل واقعة بعد العطف ولكنها قدمت علم الفظا وأجاب بان هذا
 الحكم ليس بتعمد الى غير الهمزة قبل هو مقصور عليها عند انتهى وان القار

والكوفي في السابق فيضهر
 في غيره ما يحتاجه في اول
 لما فرغت من ذكر العوامل
 أردتها بحكمها في التنازع
 ويسمى هذا الباب باب
 التنازع وباب الاعمال
 بالحاصل انه يتناقض تنازع
 عاملين وأكثر في مفعول
 واحد وأكثر وان ذلك بشرطين
 أحدهما أن يكون العامل
 من جنس الفعل أو شبهه من
 الاسماء فلا تنازع بين الحروف
 ولا بين الحرف وغيره والثاني
 أن لا يكون المفعول متقدما
 ولا متوسطا بل متأخرا فلا
 تنازع في نحو زيداً ضربت
 وأكرمت تقدمه ولا في نحو
 ضربت زيدا وأكرمت
 متوسطه وتزدك بعضهم
 فهم امثال تنازع العاملين
 وهو لا

فقد أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى نصب انقاص من يارق تشم *
ومفعول نصب ضمير محذوف عائد على يارق ومال المرادى في شرح التمهيد الى
التنازع في المتوسط والتقدم اه صريح (قوله آتوني افرغ الخ) فآتوني يطلب
قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلب على انه مفعول وايس له مفعول سواء
وأهمل الثاني وهو افرغ في قطرا وأهمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل
آتوني ولو أهمل الاول قبل افرغه وهذه الآية تشهد بالبصرى في اختيار افعال
الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أى يجاء به ذابا افرغ عليه قطرا اه مضاري
(قوله ارجو وأخشى وادعوا الله ميتغيا الخ) الالف الالوان المصارعة تنازعت
لنقط الجلالة وهو محل الشاهد وميتغيا حال من فاعل ادعوا وعفوا رعاية مفعول
لميتغيا وفي الريح صفة اعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لنقط الجلالة
ميتغيا ترجيح الامر جمع في ثبوت البيت من قبيل تنازع اكثر من عامل فوا اكثر من
مفعول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع في نقط الجلالة فقط
هو الصواب (قوله فقدر طرف ونالنا مفعول مطلق) أى ليايته عن المصدر وأهمل
الاولين في ضميرهم سما وحذفها لانهم افضلان والاصل يسبحون الله فيه اياه
ويحمدون الله فيه ايا وما ذكره من جواب افعال الاول والثاني والثالث مجمع
عليه قال ابن خروف استقرت كلام العرب فوجدت افعال الثالث والباء
ماعداه واعترض بالله جمع من كلامهم افعال الاول من الثلاثة في قول أى الاسود
كالث ولم تستكبه فاستكرت له * أخ لك بطنك الجزل وناسر
قال المرادى قد دل على ان استقرا ناقص ولا يحفظ من كلامهم افعال الثاني
اه تصریح (قوله وقول الشاعر وعزة الخ) قاله كثير عزفه وهو من بحر الطويل
ومعنى اسم مفعول من التعنية وهو بالاسر ومطول من المثل وهو التسوية
والشاهدان عزه مبتدأ ومعنى ومطول خبران اهما غريبها تنازعه معنى ومطول
فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القوافي) والقول الآخر يقول لان تنازع
أصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغريبها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره ومطول ومعنى
خبران لغريبها خبر بعد خبر او مطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز
اوصافه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف بحال من ضميره
المستتر فيه المرفوع على التباينة عن الفاعل العائد الى غريبها وخبرها وخبر خبر
عزة وقال ابن الضمير المضاف الى غريبها علم ان الشاطبي منع التنازع في السببي
طلقا أعنى منصوبا أو مرفوعا وعلة أى الشاطبي بانك لو علمت الاول أو الثاني
فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن

قوله تعالى آتوني افرغ
عليه قطرا فآتوني وافرغ
عام لان طالبان اقطرا ومثال
تنازع العاملين أكثر من
مفعول ضربت وأهنتز بدأ
يوم الخميس ومثال تنازع
أكثر من عاملين معهما ولا
واحد اقول الشاعر
أرجو وأخشى وادعوا الله
ميتغيا
عفوا رعاية في الروح والجد
ومثال تنازع أكثر من
عاملين أكثر من مفعول
واحد قوله صلى الله عليه
وسلم تسبحون وتحمدون
وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فقدر طرف ونالنا
مفعول مطلق وهما مطاويان
لكل من العوامل الثلاثة
ومثال تنازع الفعلين ما مثانا
ومثال تنازع الاسمين قول
الشاعر
قضى كل ذي دين فوقي غريبه
وعزة مطول معنى غريبها
في أحد القوافي ومثال
تنازع الفعل وال

خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف وضاف اليه هذا مما لا سبيل اليه
 فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا وبعضهم منع التنازع في السببي المرفوع فقط
 ومشي عليه في التوضيح لانه لو حصل تنازع في السببي المرفوع لا سند أحدهما الى
 السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالابتداء لانه لم يرفع ضميره
 ولا ما اتبس بضميره قال المرادى وفيه نظر لان هذا يتأتى لو كان السببي منصوبا بشعور
 زيد ضربت واكرمته أخاه لان أحدهما عاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في
 ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالابتداء انتهى تصريح وقال الأشعري
 اكثر التنازع على جواز التنازع في البيت اذا علمت ذلك فتكون الأقوال الثلاثة الجواز
 مطلقا والمانع مطلقا والجواز ان كان السببي منصوبا والتنازع ان كان مرفوعا فلا يتم
 قول شارحنا في أحد الأقوال والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا
 على ان البيت لا تنازع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون
 القول الثاني الجواز مطلقا أو ان الشاطبي القائل بالمانع مطلقا متأخرا عن المصنف
 وحينئذ فالوجود للثلاثة قد عا المانع في المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد
 القولين (قوله هاؤم اقروا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى اتخذوا الميم للجمع واقرأوا فعل
 امر وقد تنازع كتابيه فاعمل الثاني لقربه وهو منصوب بفتحته مقدرة على ما قبله
 المتكلم منع من ظهورها شغال الخلل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من
 الاول ضمير المفعول والاصل هاؤم وهو أصل هاؤم ها كم ابدل من المكاف الواو
 ثم أبدلت الواو همزة وقال الحرفي ان هاؤم في تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ
 فهو قاصر ولا تنازع في الآية وحينئذ يخرج من الاستدلال به اه تصريح
 باختصار ويقال هاؤم ياريدوه هاؤم ياريدان وهاؤم ياريدان وهاؤم ياريدان
 وهاؤم ياريدان (قوله فاخترنا الكوفيين الخ) وقيل هما سببان لان لكل منهما
 مبرها حكاية من العجم في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى
 الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن التوسط فهو ملحق بالاول بالنسبة على
 الثالث أو الثالث لقربه من العمول بالنسبة الى الاول أو يتولى الأمران لم أر
 في ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان أعماله خلاف الاولى (قوله وهو
 الصواب في القياس) أي لان الأصل انه لا يفصل بين العامل ومفعوله بأجنبي (قوله
 وهذا اجماع من البصريين) أي اجماع المرفوع اجماع الخ قال في التوضيح وشرحه
 فالبصريون يشهرون المرفوع ولا يحددونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لم
 يشهرا الاضمار قبل الذكر فقيه عود الضمير على متأخر في المانظور الرتبة لان الاضمار
 قبل الذكر قد جاء مصرح به في باب رب ونعم تحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب

هاؤم اقروا كتابيه واتفق
 اقر بان على جواز افعال
 اى العاملين شئت ثم
 اختاروا في المختار فاخترنا
 الكوفيين افعال الاول
 لتقدمه والبصريون افعال
 المتأخرين لجواز تعدد المفعول
 وهو الصواب في القياس
 والاكثر في السماع فاذا
 اجعل الثاني نظرتان
 احتاج الاول لمرفوع ضمير
 على وفق الظاهر المتنازع
 في نحو قاتلنا وقتلنا اخوانك
 قاتلوا وقتلنا اخوانك
 وقتلنا اخوانك وهذا اجماع
 من البصريين وان احتاج
 التصويب فلا يخجلوا ما ان يصح
 الاستغناء عنه أولا فان صح
 الاستغناء عنه وجب حذفه
 نحو ضربت وضربني زيد

أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قوماً بالنصب حكاه سيبويه فاحترز
بقوله اجماع من البصريين من قول المكسائي وحشام والنميري من المكرفين
بوجوب الحذف لاضمه الرفع على القاء عليه هربا من الاضمار قبل التذكير
وتسكوا بقوله

نعنى بالارطى اهاواراهما * رجال فيسدت ثيابهم وكثيب

لم يقل وتغفة واعلى اعماله الا قول ويمكن الجواب بأنه لم يقل وتغفة قرأه ضمير الجمع
لانه يجوز ان يوصى بضمير واحد اعلى مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور
وتعنى بفتح العين المهمله وتشديد الفاء وبالالف أى استر والارطى ضمير وبت
أى غلبت وهو بتشديد الال الحجة وتبليهم بمعنى مهامهم فاعل بت وكثيب بفتح
المكاف وكسر اللام جمع كاب كعبيد جمع عباد اه فمخرج (قوله ولا يجوز ان
تضمه الخ) هذا مذهب الجمهور وروى في جواز ضميره قبل المذكور كافي قول الشاعر
اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت
الخ) وبعده

وانغ أحاديث الوشاة قلما * يجاول واش غير هجران ذي ردة

روى افساد بدل هجران وعهد بي بدل رده وما من بجر الطويل وجهار اعيانا
والود يضم الواو والخبة والوشاة جمع واش كفضاة جمع قاض من وشى وشاية
اذا ضم عليه معنى بذلك لانه يزخر في أقواله بأنواع من المكذب موفى فعل ماض
دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قبل محاولته الوشاة في فساد ذي عهد يقال
ماوات الشيء اذا أردته وأراد بذى العهد ما عليه المتحايان من المحبة والقيام
بوجباتها (الاعراب) اذا طرفت وكنت كان واسمها ووجهه ترضيه خبر كان ويرضيك
مبنى لافعال والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهه ترضيه منصوب على ترغ الخياض
وكن جواب اذا أو أحفظ خبر كان وفي الغيب حال من صاحب راع أمر من الالغناء
وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه قبلها جواب انه مرفوع فعل ماض وما كافة
له عن طلب الفاعل ويجاول مضارع وواش فاعله وتوئبه عوض عن الياء
المحذوفة وغيره مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من إضافة المصدر للمفعول
تأمل فان في كلام صاحب الشواهد هذا خللا والشاهد في توجيهه حيث أضمر فيه
انصوب وكان القياس حذفه وذكروه ضرورة عند الجمهور (قوله رغب الخ)
معناه ان الزيد رغباني وأنا رغب عنهما أى انهما رغباني وأنا لا أحبهما التلو
حذف عنهما التمسد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا
كان منصوبا الخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيراني أجاز حذف غير

ولا يجوز ان تضمه فتقول
ضربه وضميرى زيدا لا في
ضرورة الشعر قال الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك
صاحب *
بهارا فكن في الغيب احقنا
لاؤد
وان لم يصح وجب تأخيرها
تعود رغبنا ورضيت في
الزيدان هما واذا عمل
الاول انصرف في الساني
ما يحتاجه من مرفوع
ومنصوب ومجرور فتقول
قام وقعدنا أخوالك قام
وغيرهما أخوالك قام
ومررت بهما أخوالك ولا
يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا باتفاق ولا اذا كان
منصوبا الا في ضرورة
الشعر كقول الشاعر

المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من التمهيل كقول
 الشخص المسمى بعائكة بنت عبد المطلب بكات الخ فاعلمت الاول وهو يغشى
 بدليل انهما رفعت شعاعه ولو اعلمت الثاني لكانت شاعه واعلمت لحواف ضميره
 وحذفته والتقدير لحوه وقال الجمه هو ولا يجوز الحذف لان فيه تهيمه العامل وهو
 لحو والعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه يعشى وهما البيت ضرورة عند الجمه هو ر
 اه تصريح (قوله بكات الخ) من مجزؤ السكابل وفيه الاضمار والترغيل وعكاط
 يضم العين المهملة وتخفيف الكاف والفاء المثال الموضح بقوله كان يسوقاني
 الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل
 بالمجتمعة من العشيان وهو الخاطلة وشاعه بالسين المعجمة ضرورة والضمير المضاف
 يعود للسلاح فيما قبله (الاعراب) بكات متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع
 وشاعه فاعله والتاثير من مشعوله واذا التناجاة وهم مبتدأ وحوافير والشاهد في
 حذف الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورة عند الجمه هو ر (قوله ومن ثم قلنا)
 أي من أجل ان حذف متعوب العامل الثاني ضرورة قلنا في غير هذا الكتاب في
 قوله الخ وبقولنا في غير هذا الكتاب اندفع ما قال ان لم يكن ذلك في هذا الكتاب في
 هذا الباب (قوله في بنية آي التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابه

* بكات يغشى الناظرين
 اذا هم لحو شعاعه *
 ومن ثم قلنا في قوله تعالى
 كانوا افرغ عليه قطرا انه
 اعلم الثاني لانه لو عمل
 الاول لوجب ان يقال آتوني
 افرغه عليه قطرا وكذا في
 بقية آي التنزيل الواردة
 من هذا الباب ثم قلت
 في باب * اذا أشغل فعلا او
 وسفانتم براسم سابق او
 ملاين ضميره

(باب الاشتغال)

(قوله واذا أشغل) وفي بعض النسخ واذا أشغل في النسخ هذا اختلاف (قوله فعلا)
 أي متصرفا (قوله او وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط في الوصف
 أن يكون صالحا له مل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم
 تفضيل والمستوفى لاشر وط اسم الفاعل نحو زيد انما شره واسم المفعول نحو
 الدرهم أنت معطاء وامثلة المبالغة نحو العسل انما شره والنعم أنت منبحارها
 والعبد أنت ضرره أرضه يدو والمدرا أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم
 السابق فممن منضروب بمحذوف أي انما شره زيد او أنت معطى الدرهم وأنت
 شراب العسل وأنت منبحار والنعم وأنت ضررب أو ضرب العبد وأنت حذرا المقدر
 بخلاف زيد اعليك وزيد اضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فمما لان المصدر واسم
 الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يشمران عاملا والسكافي الذي يجوز تقديم
 مع مفعول اسم الفاعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم مفعول المصدر
 الذي لا يعمل بحرف مصدرى كضرب النائب عن فعله الطائي أجاز
 الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون

الاشتهال في اكثر من اسم وجوز الرضي ذلك فالتنوين في اسم لاوحدة على قول
 البعض وللجنس على كلام الرضي كما لو تقدم مفاعيل فتنبت أو علمت أو علمت عليها
 (قوله عن نصبه) يؤخذ منه من العامل موجه للاسم السابق فخرج الجاء كفعل
 التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالعامة المشبهة باسم الفاعل والمجلى بلل (قوله
 وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيد الآتي وهو قوله ان تلاح (قوله
 بفعل محذوف) أي وجوبه او كان المناسب أن نص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى
 أو معنى فقط فالله تعالى نحو زيد بالضم بتم والثاني نحو زيد امررت به أي جاوزت زيدا
 وفي نحو زيد اضربت غلامه أي اهنت زيدا لان من ضرب غلامه لم يقدأه شاملا ولو
 قدرت ضربت مراداه لازم معناه وهو الاهانة لم يتنع فيما يظهر قال الفيثي
 المماثلة الواقعة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب المتأريدي وهو المراد هنا
 ومذهب الأشاعرة ان المماثلة الواقعة من جميع الوجوه وجه الدفيع اعتراض
 بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول مراداه بدل قوله مماثل لان المماثلة الواقعة في
 جميع الوجوه لان اعتراضه مبني على مذهب الأشعري لا التريدي الذي هو الصحيح
 (قوله وان تلاح مختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشئ مما يختص
 به وطاهر قوله بالافعال سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضي وقال
 لا يكون مضارعا الا في شرو وزد الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيد انميته
 ذاك كرمه بخلاف غير الشرطية كالتأنيب والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات
 التحسيس (قوله ومتى) شرطية أو استهامية نحو متى زيد اتقاه فأكرمه ونحو متى
 زيد اتقاه وبقية أدوات الاستهامة كذلك إلا الهزة فلا يجيب النصب بل يترجى
 كما يأتي (قوله ان تلاح بالفعل الم) أي تلاح أداة الفعل أولى بها أي وقوع الفعل
 بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بها العاطف الواو وتم والقائه
 وأوقاله الشاطبي وحتى وليكن ويلي كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيد اضربت
 ومارأيت زيد الكن عمه وأرأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أم كرمته وإنما
 قلنا كالعاطف لان المطوف هذه الالامة يشترط كرمته فردا وهو هنا جملة فملة
 هذه الاحرف منزلة العاطف اه تصریح (قوله غير مفصول باما) اما ان فصل بها
 نحو ضربت زيدا واما ثم رافاهنته فالتحتمار الرفع لا بد لا يحتاج الى تقدير وحكم
 الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان
 اما قطع ما به رها عما قبلها لسكونها من الحروف التي بدأ بها الكلام (قوله
 طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الله تعالى لفظا لم يبرح زيدا اخر به
 اللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أي اضرب زيدا واحم عبدك وارحم زيدا

عن نصبه وجب نصبه
 جه زوف مماثل لان كوران
 تلاح مختص بالفعل كان
 الشرطية وهلا ومتى وترجى
 ان تلاح بالفعل به أولى
 كالمزق وما التافيد أو عاطفا
 على فعالية غير مفصول باما
 نحو اشرا منا واحدا تتبعه
 والانعام خاتمة الحكم أو كان
 المشغول للماضي وجب رفعه
 بالابتداء ان تلاح مختص به
 كذا الشجاعة أو تلاح ماله
 المصدر كزيدا بل رأيت

في يد ضربته واستوياني نحو
 زيد قام وعمر الكرمية
 وأقول هذا الباب المسمى
 باب الأشغال فقال وثيقته
 أن يقدم اسمها وتأخرته
 عامل هو فعل أو وصف وكل
 من الفعل والوصف
 المذكورين مثل فعل هن
 نصبه له نصبه لتعريفه لفظا
 كزيدا ضربته أو محلا
 كزيدا ضربته أو الأيسر
 ضميره نحو زيد ضربت
 فلانة أو ضربت فلانة
 والاسم في هذه الأمثلة ونحوها
 اسمه أن يجوز فيه وجهان
 أحدهما أن يرفع على الابتداء
 فالجملة بعده في محل رفع على
 الخبرية والثاني أن نصب
 بفعل محذوف ويرى بفسره
 الفعل المذكور والامتنع
 للجملة بعده لأنفسه فسره
 وفهم من قولي فعل أو وصف
 أن العامل ان لم يكن أحدهما
 لم تكن المسئلة من باب
 الاشتغال وذلك نحو زيد
 الضامن وعمر وكأنه أسد
 وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما
 قبله وكذلك نحو زيد راكبا

غفر الله فاعامل في الثالث ووافق في المعنى لأن غفر يتعدى بحرف الجر وإنما
 ترجح النصب في ذلك لأن الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولأن
 في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال الصدق مما يرجح فيه النصب أيضا
 أن يكون الفعل المشغول مقبوراً وبالللام أو بالانطلمية من نحو عمر الياضرب يدكر
 وخالفه الاثنية أو ثالثة بمعنى الطلب نحو زيد الأيديه الله لأنه بمعنى الطلب فزيدا
 متصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيداً لأن عدم التعذيب رحمة أن قلت ان
 اللام ولا انطلمية لا يهمل ما بعدهما فبقا قبلهما قيا ما علمت أجاب ابن عصفور بانهم
 اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا التمسى بالماجى مجرى التمسى
 تصریح (قوله وهذا خارج عن الباب) لأن من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل
 بحيث لو فرغ من الضمير نصب الاسم السابق وذلك ممنوع مع اذا الضميرية ومطامعها
 انه تصریح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أي مثله في وجوب الرفع وإنما فصله لأن
 ما قبله لا ما يخص بالابتداء وتقتضي الخ ليس كذلك بل ممنوع من النصب مانع وهو ان
 الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تصرح بما لا قال في التصريح ولا يصح نصب كل شيء
 لأن تقديره تسلط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى البراد وليس المعنى هنا
 انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شيء
 مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية
 والفعل المتأخر صفة أو لشيء وفي الزبر خبر كل انه تصریح (قوله لفظاً) المراد به
 ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمثل ما يصل اليه العامل بواسطة تحرف الجر وال
 فالضمير على كل حال لا ينصب لفظاً بل محله (قوله بفعل محذوف وجرباً) أي لأنه
 لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر
 رأيتهم لي ساجدين فتوأكيد لا فالان اجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلاموضع
 للجملة بعده لانها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المعنى
 ان جملة الأشغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان
 حصل بها تفسير انه تصریح ومقابل الاصح ما قاله المشلوطين انما أتبعه لما قبله ما في
 زيد اضربته لا محل لها وفي زيد الخبر بأ كما في محل رفع اه حقتي على الأشهر في
 وأنت خبير بأن المفسر هو الفعل لا الجملة ففي عبارة شارحنا تسمع (قوله كأنه
 أسد) بتشديد النون من كان (قوله ومن ثم) أي أجل قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملاً

وعمر وعليه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على (قوله)
 الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزم وقول زيد ما حسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب
 تمامه فهو شبه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التجب عليه المصدر وكذلك زيداً الضار به لأن آل
 ورسوله فلا يتقدم عليها عملها ولما لم يتم الاسم الذي تقدم ويعد فعل أو وصف وكل منهما انما نصب الضمير أو اسميته
 يتقدم خمسة أقسام أحدها ما يرجع نصبه وذلك في ثلاث مسائل أحداها

(قوله ان يكون الفعل المشغول طالبا) وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان
 الضمير المحرور بالياء في محل رفع على الناعلية عند سدو به و زيدت الياء
 لاصلاح اللفظ فليس من الامتناع في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب
 لان فعل التمجيد لا جامدا لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا انتهى
 نصح (قوله اشرا من او احدا انهم) ابرجج نصب بشر افعال محذوف بفسره
 المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على
 الافعال كباقي احوالها لان الهمزة في باب وهم وهمون في أمهات الابواب بالم
 يتوسعوا في غير هذا ان فعلت الهمزة من الاسم المشغول عنه فالجواز الرفع نحو
 أنت زيد انضربه لان الاشتغال حينئذ يدخل على الاسم لاهل الفعل هذا انه
 جعلت أنت مبتدأ كاهو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا لا يفعل محذوف بقدر
 وانما في بعضه حذفه كاهو رأى الاخضر فالجواز النصب لان الهمزة ما دخل في
 التقدير على الفعل فان فعل فلطرف نحو كل يوم زيد انضربه فترجى النصب لان
 النصب بالظرف وهو كل يوم كلا فصل انتهى نصح (قوله والاداء ما حلتها اليكم)
 انما ترجع نصب المشغول عنه لان المتكلم يعطف جملة فعلية على فعلية وتسا كل
 الجملة من أولى من تحالفاهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية
 ولا تسأكل بينهما كذا في قوله من فرخ النكافية (قوله سورة أزلناها) فتميلهم
 به الآية يدل على ان لا شرط في الاسم المشغول عنه ان يكون بحال الالاء ابتداء
 واشترط به عنهم (قوله كذا الفعالية) فام اخذت بالابتداء هي الاصح وفي المسئلة
 اقوال ثلاثة أصحها هذا وهو ان جعلت بالابتداء مطلقا والساني دخولها على
 الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين التمجيد الفعل بقدر فيوزد حوالها عليه وان لم
 يقرن فيمتنع حكاه في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا ان يضر به
 عمر و يجوز النصب على الثاني ويجمع على الثالث لغيره ان قد انتهى نصح اذا
 علمت ذلك فتول المصنف هنا واجازة أكثر نحو بين النصب بعدها وهو لا يناسب
 التوسيع بالهوع كونه قولاً بل المناسب ان يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول
 في المسئلة لا يقال امرتك به انه سهل مشى على قول من جوح (قوله أرحال بين الاسم
 الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب
 بان المراد ماله الصدر ولورة فعلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه او يقال ان لها الصدارة
 على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبنية على مبتدأ)

دخولها على الفعل نحو
 أشرا منا واحدا تبعه
 الثالثة أن يقتصر الاسم
 بعاطف مسبق بجملة فعلية
 لم تبين على مبتدأ كقوله
 تعالى خالق الانسان
 من اطفة فاذا هو خصيم مبين
 والانعام خلقها لكم الثاني
 ما ترجح رفعه بالابتداء
 وذلك فيقال تقدم عليه
 ما يطلب الفعل وجوباً أو
 رجحاناً نحو زيد ضربته وذلك
 لان النصب يخرج الى
 التقدير ولا طالب له والرفع
 غنى عنه فكان أولى لان
 التقدير بخلاف الاصل ومن
 ثم منعه بعض الضمير
 ويرده انه قرى جنات عدن
 يدخلونها سورة أزلناها
 بنصب جنات وسورة الثالثة
 ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم
 عليه ما يطلب الفعل على
 سبيل الوجوب نحو ان زيداً
 رأيتك فأكرمه والرابع
 ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم
 عليه ما يختص بالعمل
 الاسمية كذا الفعالية نحو
 خرجت فاذا ان يضر به

٣٢ عباده في عمر و واجازة أكثر نحو بين النصب بعدها وأرحال بين الاسم والفعل
 شيء من أدوات التصدير نحو زيداً رأيتك وعمر وما قبلته والخامس ما يستوي فيه الامر ان وذلك اذا وقع الاسم بعد
 عاطف مسبق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمر اكرمه وذلك لان الجملة السابقة أهمية الصدر

أي مخبر بها عن مبتدأ قال في التوضيح وشرحه ويستويان فيما إذا بنى الفعل
السابق على اسم غير ما التعميمية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميرها وكانت
معطوفة بقائما فتحوز زيدا وعمرا كرمته لأجله فهو عمروا كرمته فيحوز في عمرو
الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها أو يحوز انصب وكنت عطفت فعالية
على فعالية محملا ورفع على الخبرية والرابطة بين الجملة المعطوفة الضمير في لأجله
العائد على مبتدأ الجملة الأولى أو الفاء فالتاسعة على كلاً التقديرين فاستوى
الوجهان وما قبل من أن الأرجح النصب لأن الخبر على الصغرى أقرب وهم يرادون
الجوار ما لم يكن نحو هذا محرض بخر فيه ارض بان الرفع يرجع به دم الاضمار فلكل
منهما مرجع فاستوى باختلاف ما إذا بنى على ما التعميمية نحو ما حسن زيد وعمرا
ا كرمته عنده فلا اثر لعطف على الجملة الفعلية لأن فعل التمجيد جرى
مجرى الاسماء في جوده ولذا صغر مكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم
فيترجع الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول أو لم يعطف
بالفعل فلا تخفى والسبب في بقاء النصب بناء على العطف على الصغرى وهو
الختار لأن المعطوف على الخبر خبر ولا يندفعه من رابط وهو مفعول وفارفع عندهما
واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيد انتم تسمه ابتداء او يكون من عطف
جملة فعلية على اسمية وهو جائز بالاختلاف فانه المرادى والفارسي وجماعة
يخبرون النصب وقال هشام الواو كانه في حصول الر بطلان الواو فيها معنى
الجمعة كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا ان زيد وعمرو ورد بان الواو
انما تكون للجمع مع في المثنوات وهذا لا يجوز هذا بقوم وبقعد وقال ابن خروف
تبع الطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصرف اذا علمت
ذلك تعلم ان ما مشى عليه ما رخصنا ما بنى على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر
في مثال الربط (قوله فالجملة ثمان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ايض ففهما
عطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجملة الثلاث التي هي اخبار مترادفة للرحمن
عن العاطف ليجيشا على نهج التعدد واجاب الفيشي بان قوله معطوفتان أي تحذف
العاطف فاستقامت عبارة وانت خبر بانها اذا كان محل الشاهد في قوله والسماه
الح فلا داعي لجهل الجملة بمرعطوفتين تحذف العاطف فالنصب ما قاله البيضاوي
وايضا حذف العاطف قيل انه ضرورية فلا يخرج عليه التبريل وان كان الصحيح
انه غير مختص بالضرورية (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماه مفعول محذوف وهي
عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفاً على الرحمن علم الح فالنصب
في الآية اقمار على أحد الوجهين السابقين

فعالية العجز فان راعيت
شذرها وان راعيت
عجزها نصبت فالنصب
محملة على كلاً التقديرين
فلذلك ما زال الوجهان على
السواء وقد جاء التبريل
بالنصب قال الله تعالى
الرحمن علم القرآن الآيات
الرحمن مبتدأ وعلم القرآن
جملة فعلية خبر والمجموع
جملة اسمية ذات وجهين
والسماهان بعد ذلك
معطوفتان على الخبر وجملتا
الشمس والقمر بحسبان
والنجم والتجرب بحسبان
معترضان والسماهان معها
عطف على الخبر ايضاً وهي
محل الاستشهاد ثم قلت

(باب التوابع)

(قوله في الاعراب) أي ان كان له اعراب والافعال الحروف واسماء الافعال بوكدان
 ولا اعراب ابهما والمراد الا اعراب لفظا أو تقيدا او محلا (قوله أخذها التوكيد)
 فيه لغتان ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعز توكيدها والثانية الهجزة بدل الواو
 والثالثة قلب الهجزة الفاء وكان ينبغي للمصنف ان يثبت التبع لانه مبين لحقيقة
 المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع تقدم التبع اه فيشي قال بعض انما قدم
 التوكيد على التبع لاي التوكيد يدل على المؤكد من غير تبيين آخر والعنت يدل على
 المنعوت وعلى سببه فمن صفاته فكانت غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة أحكام الشيء
 (قوله تابع) جنس وقوله بشر الخ فصل يخرج به في التوابع ما عد التوكيد
 وهذا تعريف للتوكيد المعزوي لا النقطي (قوله يقرر) أي المنكلم به أو ان هذا
 حقيقة عرفية أي انهم تعارفوا أنه يقرر وان كان الذي يقرر غيره (قوله امر) أراد به
 الحال والشأن أي حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) اللذان ان يأتي بين بدل في
 وعلى ثوبها فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكافؤ وجواب لانه من ظرفية
 الجمل في المنفصل ويراد بالامر النسبة والشمول واو في قول او الشمول للتبوع فلا
 يراد في على أخذها أي التعريف (قوله تجوزا زيد والزيدان الخ) اكتفي بالقرن
 المذكور مشتق عن المصدر المؤنث ومبتدأ واتي بالجمع في الموضعين للتلايق شرع
 المؤنث بالمرأة (قوله ولا تؤكدا ذكره مطبقا) أي توكيدا ما ويا ويعني مطابقتا المقالات
 أم لا (قوله تتحدود كذا) راجع لتوكيد اللفظ وهو مبني على قول والذي معني عليه
 المصنف في غير هذا الكتاب واختاره في الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا
 لانه اريد بالثاني غير ما اريد بالاول أي كذا بعد ذلك (قوله فجاء سبلا) جمع فجع
 وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كاهن التوكيد بالمراد في
 (قوله شبهه بمتصل) ايما المتفضل في عباد دون ما اتصل به من اتصال المتصل فحوي
 جعلت جعلت واكرمك واكرمك وعجبت منك من ان احادته مجردا عما اتصل به
 يخرج من الاتصال الى الانفصال وانفصاله متصل (قوله ولا حرف غير
 جوابي الخ) قال في التوضيح وشرحه وان كان المؤكدا حرفا غير جوابي وجب ان
 يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكدا في السكونه كالحزبه
 منه نحو قوله تعالى انكم اذا منتم وكنتم تراءوا عظاما انكم يخرجون فان المنفوحة
 الثانية مؤنثة لان المنفوحة الاولى الواقعة فعولا ثانيا بعد وصال بينهما
 بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف
 والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكدا ونهيه ان كان

باب يتبع
 في الاعراب خمسة احدها
 التوكيد وهو يتبع بقر
 امر المتبوع في النسبة أو
 التمول فالاول فهو جاني
 زينة نفسه والزيدان والهندان
 أمه ما والزيدان أنفسهم
 والهندان أنفسهم وان
 كذا في النسبة وتجووا
 الزيدان كذا هو والهندان
 كذا هما وان تربت العبد
 كاهن والعبد كاهن والامة
 كاهن والامة كاهن
 ولا تؤكدا ذكره مطبقا
 وتو كذا باعادة اللفظ
 أمر اذا تتحدود كذا كواو جاجا
 سبلا ولا يعادته غير متصل
 ولا حرف

ما اتصل بالحرف المثار كما في ما ظاهرا نحو ان زيد ان زيد فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بالاول وهو لفظ زيد وان زيد انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيدت الضمير معها وهو اولى من اعادة الظاهر وهو ما جاء في القرآن قال تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون وشذاتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم علم * يرين من أجازة أضما

فان كان الاولى من الثانية فبين غير فصل بينهما أو اجازة الرفع نحو اري اختيارا اه تصرح (قوله غير جوازي) اما الجوازي وشذذ الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كانه وان قام زيدو بلو بلو ونعم نعم وتقول الشاعر

لا لا ابرح بعبثها * اخذت عن مواساة وهدا

فكرت بحرف الجواب وهو لامرئين وثبتت اسم محبوبته اه تصرح (قوله والتواضع) جميع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقة الحاصل والتجديد غير خبر يخرج الخبر فانه مهرب باعراب سابقة الحاصل دون التجديد دخول التابع وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه مهرب باعراب سابقة الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلص عامل الرفع أو الجرا اه ازمه به (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أو لا الاول محطب النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أو لا الاول السدل والثاني اما ان يكون انطاط مخصوصة أو لا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون بالنسق أو لا الاول انعت والثاني عطف البيان واذا اجتمعت بيد بالاعت ثم البيان ثم التوكيد ثم السدل ثم النسق فله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزينة واختلف في عامل التابع فاما الالفت والتوكيد والبيان فتصل الجمه ور العامل فيها هو العامل في التبرع ونسب الى سبويه وقيل العامل فيها تبعيتها وهو قول الخليل والاختلاف واما السدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمه ور وقيل عامله المذكور واما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه تصرح (قوله جاء زيد نفسه) أي أو عينه أو دما معا لكون تقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل فلا تقول جاء زيد كما لان الجسمي لا يتماق بالعوض بخلاف اشتريت العبد كانه ويتوزجر النفس والعين بيضاء زائدة (قوله لجوز السامع كون الجاني الخ) فان توكيد رفع الجاز محذوف مضاف وقيل لرفع الجاز العقلي في النسبة وهذا ظاهرا اذا

غير جوازي الاسع ما اتصل به يجمع وأقول اذا استوفت العوامل مع ولا تم فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتواضع خمسة نعمت ونق كيد وعطف يار ويل وعطف نسق وقيل أربعة قادر ج هذا القائل عطف البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال خمسة جعل التأكيد اللغوي بابا وحده والتأكيد المعنوي كذلك ومثال التبرع في النسبة جاء زيد نفسه فانه لو لا قوله لنفسه لجوز السامع كون الجاني خبره أو كانه بدل قوله يسأل وجاء بك أي أمسه

كان المبتدأ معلوما ومعناه ما لو كان غير ذلك فلا يتأتى الحجاز العتلى إلا أن يقال القائل
 بذلك لا يشترط كون المبتدأ معلوما في معنى أو وقتين للجواز لغوى وهو ظاهر إذا لم
 يكن التوكيد على (قوله المقرر لا مراه في التعمول) أى ليدفع احتمال تعدد يربعض
 مضاف للتبوع فتقول جاء الزيدان كالأهمل والارأنا كاتناهما الجواز أن يكون الأصل
 جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 أى من أحدهما وهو البحر الملح والزرنيخ كيار اللؤلؤ والمرجان معناه وامتنع أن
 يقال اختصم الزيدان كالأهمل وإنما زدان كاتناهما لاستنناع تعدد المضاف لأن
 الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين كالأحجوز بين ملكة بالاجتماع لعدم النائدة
 وذهب الجمهور إلى جواز اختصم الزيدان كالأهمل لأن العرب تاتي بالتوكيد
 حيث لا ضمير نحو جاء القوم كأنهم أجمعون (قوله ويجب في التوكيد) فتح الكاف
 كونه معرفة وأما التكررة فالله لم يشهد توكيدها ليعجز لأن الغرض من التوكيد
 إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لا بين ما لا شك بعض الكوفيين أجازوا توكيد التكررة
 مطلقا وإن أجازوا عند الاختصاص والكوفيين وهو الصحيح لو ورد اللفظ به
 ومنعه جمهور البصر بين مطلقا وتخصيصا التائد ما كان يكون التكرار كذا
 محمد ودأوه وما كان مرشودا على أنها التبداء وانتهاء كبيره واسبوع وشهرو حول
 ويكون التوكيد من ألقاط الألقاطة والتعمول كقولهم * قد صمت الكبريتي ما أجمعا *
 وكاعتكفت أسبوعا كأنه وقوله * ناليت عدة حول كاه رجب * ولا يجوز
 صمت زمتا كأنه الذكر غير محدودة ولا صمت شهرا لأنه لأن التوكيد ليس
 من ألقاط الألقاطة اه تصریح بقوله شارحنا وشذخ مبنى على مذممت البصر بين
 وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله ياليت عدة الخ) بديره * لكنه شاقه أن قيل ذا
 رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس إلى الشيء وقيل من ضرب التلب
 إلى المحبوب (قوله وانشده الخ) أى بان التاطم وانه انشده شهر مكان حول
 وهو تعريف أى تغيير لان المعنى يفيد عليه لان الشاعر تمني أن يكون الحول من
 أوله إلى آخره رجب لما رأى فيه من الحسرات ولا يصح أن يمني أن عبدة شهر كأنه
 رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يمتنى أن يكون
 كله رجب اه تصریح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر رجب الشهر المتحقق في اثني
 عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعهدل عن الوجب كما قاله الشنواني
 (قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد يدعى الانساقفة إلى مثل الظاهر عن التعمير كما
 في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالامر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافا
 الخ) أى سواء كان بالنفس أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم

وشمل التفسير لاصره في
 التعمول قوله عز وجل
 سبحانه لا شك كأنهم أجمعون
 إذ لولا التأكيدي لجوز السامع
 كون الساجدا ككثرتهم
 ويجب في التوكيد كونه
 معرفة وتشد قول عائشة
 رضى الله عنها بما ساء رسول
 الله صلى الله عليه وسلم شهرا
 كما لا ريب في قول الشاعر
 ياليت عدة حول كاه رجب
 وانشده ابن مالك وغيره
 ياليت عدة شهر وهو
 تعريف ويجب في التأكيدي
 كونه مضافا إلى شهر عائد
 على التوكيد بقوله كأنه

والامة كلها اجمعاً والعبد
كلهم اجمعين والامة كاهن
جمع ويوجب في النفس
والعين اذا اكدهما ان
يكونا مفردين مع المفرد فتعبر
جانبا بنفسه عينه وجمعت
هتدتها وجمعها اجمعين
مع اجمعين فتعبر الزيدان
انفسهم اجمعين والهندات
انفسهن اجمعين واما اذا
اكدهما المثنى فمما ثلاث
بغات اجمع اجمع فتقول
بهاء الزيدان افسسوما
اجمعين وما ودونه الافراد
ودون الافراد التثنية وهي
الاوجه الجارية في قولك
قطعت رؤس الكباشين
فقطعت رؤس الكباشين
قوله تعالى فاحذروا
كادهم اجمعون فانه ذكر
كل ربيع وهم من ربيعهم
الساجد البعض وقائدة
ذكر اجمعون ربيعهم من
يتوهم انهم لم يجدوا في
وقت واحد بل وجدوا في
وقتين مختلفين ولا قول صحيح
والثاني باطل بدليل قوله
تعالى لا غور بينهم اجمعين
لان اغواء الشيطان لهم
يس في وقت واحد فدل

ما في الارض جميعا لعدم الضمير بخلافه لابن عتيق حيث قال جميعا تو كيدنا
الموصولة الواو اعمه مشعر لا تخلق لانه لو كان كذلك اقبل جميعه بل جميع حال من ما
الموصولة وليس من التوكيد انا كذا فم ابل كل بديل من اسم ان او حال من الضمير
المستتر في قوله فيها انتهى تصحيح (قوله ويستثنى من ذلك اجمع) قيل ان اجمع
واخوانه معرفة بانية الاضافة وقيل بالعلية واما تسمية أدوات التوكيد فهي معرفة
بالاشارة فالضمير انظرا **فائدة** لا يجوز قطع اناط التوكيد الى الرفع او النصب
ان اهر في (قوله اجمع ومما) فمما (وهو جمع) وجمع اجمع وجمع وجمع وجمع وجمع
تثنية اجمع وجمع وكلا وكما كما استغنوا بتثنية عن تثنية سواء فقالوا بان ولم
يقولوا سواء الا نادرا واما الاخرى والكوفية بتثنية اجمع وجمع فتقول جاء
الزيدان اجمعان وجاءني الهندان جمعا وان وهذا الخلاف جار في ما رازهما نحو
اكتع واكتعاه اجمع تصحيح (قوله تقول اشتريت العبد كله اجمع) مثل المصنف لما
اذا كان التوكيد باجمع واخوانه تابع لكل واخوانه وأشار به الى انه اذا اكد
بهما يندم كل أو أحد واخوانه على اجمع واخوانه او يجوز التوكيد باجمع واخوانه
بدون كل واخوانه فتقول جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعا وانتم اجمعون
والنساء جمع قل تعالى لا غور بينهم اجمعين ان اجمعين اجمعين اجمعين (قوله
بجمعين) أي على وزن اهل يضم العيز ولا يجر ووزنهم ولا يعيونهم ولا اهلانهم
في التوكيد (قوله اجمعها اجمع) أي جمع قلة على افعال يضم العيز واما كان الجمع
افصح لانه التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية الثلاثية الى تثنية ان واهذا كان
لافراد اجمع من التثنية وانما قال اجمعها ولم يقل فجمعها لان افعال التفضيل اذا
اضيفت معرفة جاز فيه وحوان الطائفة وتند بها (قوله ودونها) أي اللغة الفصحى ولو
قل ودونها أي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكباشين) فيجوز ان تقول
قطعت رؤس الكباشين ورأس الكباشين ورؤس الكباشين ففيمه الاوجه الثلاث
والافصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل نظائر ما تضمنه وكان المتضمن
بكم مراد مني فان الكباشين منضمين لرأسه وكانا قبائل الشخصين ومنه قوله
تعالى فقد سغت قلوبكم (قوله والثاني باطل الخ) لا يتبطلانه الا اذا اراد الفراء كذا
صرح به ليس ان جميع لا تتعاد الوقت في كل موضع اما لو اراد ان تتعاد الوقت اذا
جمعت مع كل فلا يكون باطلاه فيشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول
الجمهور ما قاله الفراء ان اجمعين تفيده اتحاد الوقت كما ذكره الاثموني ثم يحتمل
ان قول شارحنا قال بعض العلماء في قوله الخ اراد به الفراء ويحتمل انه اراد به بعض

على ان اجمعين لا تعرض فيه اتحاد الوقت وانما معناه كعني كل سواء وقول جمهور الفرسين
التعويين وانما ذكر في الاية انا كيدنا على تا كيد كما قاله في

المفسرين والاطهر الاوّل ثم رأيت الشيخ يصرح بأنه الفراء (قوله أمهاتهم) تو كيد
 اهـ سل ورويدا يعني امه الا فهو تو كيد ثان كما أفاده الفيشي * (قوله الثاني التعت)
 وبراءة الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ندمه والتعت
 لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا تدرى الله وقال المصنف في شرح
 اللمعة التعت والصفة واحد وقيل التعت يكون بالجملة كالطويل والقصير والصفة
 بالفعل كضارب وعليه فيقال للواحد موصوف لا مفعول اهـ يس على الفاعل كهي
 (قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر لئلا يعلب معنى منسوب الى المصدر
 والمراد منه ما عني من المطلق الاسم على الخاص وهو ما دل على حدث
 وساحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثله المسافة كضارب
 وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو موقول به) كاسم الاشارة غير المكانية
 وذو عيني صاحب وفروعها واسماء الريب تقول مررت بزيد هذا أي الظاهر
 ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشق يفتح الميم أي منسوب الى دمشق وفي
 معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وفي معنى ذي الصاحبية ذو الطائفة
 وفروعها وفي معنى المسوق تامر وتساو وتعرف المنسوب لآدم وأما الاشارة المكانية
 نحو مررت برجل هذا أو هناك أو ثمرة فلقد تجرد وفي صفة لانها طرف وانبت
 صفات انتهى تصریح (قوله يتشبه في تخصيص منبوعه) قال التفتازاني في مطبولة
 وعند الخطباء التخصيص عبارة عن تقبل الاشتراك الحاصل في التكرار نحو برجل
 عالم فانه كان بحسب النوع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
 الاشتراك وخصصته بقدر من الافراد المتشعبة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
 الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا
 الاشتراك المعنوي لان التقليل اعلايته ورفيه بالاعتمال كافي برجل عالم فلا تكون
 جارية في قولنا عین جارية سنة شجرة موقورة فيجعل فيجعل الاشتراك على ما هو
 اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قلت الاشتراك اللفظي
 وعينت معنى واحدا ولم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
 المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
 والعامين اولادهم - بل نحو مررت برجلين عربي وعجمي اولادهم نحو تصديق
 صدقة كثيرة أو قليلة في كلام المصنف تصور وقال السيد في حواشي المطول وقد
 يكون الوصف جملة ويشترط فيه تشكيرا الموصوف لان الجملة التي اها محل يجب صحة
 وفروع المفرد موقعا والمفرد الذي يسبب من الجملة تذكروا الا فالتمريف والتكبر
 من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كاصلة لان الصفة

قوله الكافورين أمهاتهم
 رويدا ثم قلت في الثاني التعت
 وهو ما جرح مشتق أو موقول به
 فيريد تخصيصه منبوعه أو
 تخصيصه أو بوجه أو بوجه أو
 كيد أو الترخيم عليه

يجب ان يعترف المتكلم ان مخاطب عالم بانصاف الموصوف بعضهم اقبل ذكرها
وانما يعي عن التعرف لمخاطب الموصوف من غيره ولما كان من انصافه بعضهم
المشبهة فحسب كونها جملة متضمنة للعلم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والاشارة ليست كذلك فترجمها بانه اوصافه انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا
بذوق هل رأيت الذئب قط * (قوله وبقية في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في
الاعراب لان ذلك يجعل بالتبعيتولا تخالفهما في التعرف والتشكي لان التعرف
يقضي كون ذلك المفعول مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتشكي يقتضي كون ذلك المعنى
غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله
النحوي الرازي (قوله وامر الخ) الخاسل ان مراد قوله في اثنين من خمسة عام
لانعت الخسبي والسبي ويختص الخسبي بالواقعة في اثنين من الخمسة والبيان
فيكمراه أربعة من عشرة وأما السبي فلا يشترط ان تكمل له أربعة من عشرة قال
في التعريف وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف
شمير الموصوف المستمر واقسه فها هو اجري على من هو له كجاءتني امرأة كريمة
ورجلان كريمان ورجال كرام أو جري على غيره من هو له ان يعزل الاسناد عن
الظاهر الى شمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة ابا ورجلان
كريمين الاب أو كريمين ابوا ورجل كرام الاباء أو كرام ابا فالوصف في ذلك
كرفع لغيره مستمر ويستثنى من ذلك اسم التثنية اذا استعمل بمن أو تصيغ
التكثرة التي لم لا فردا والتذكير والتثنية والجمع نحو مررت
برجل افضل من زيد وبذات افضل من زيد وكذا مررت برجل افضل من شخصين
افضل من شخصين ويستثنى ايضا من استوى المذكر والمؤنث من الاوصاف الالوية
على وزن فعول بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول اذا كانا جاريا على مؤنث نحو
رجل مسير وامرأة مسيرة ورجل قبيل وامرأة قبيلية وان رفع الوصف اسم الظاهر
أو ضمير بارز اعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت
برجل قائم أمه وبنها قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين
قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة كما تقول البراعيت نحو مررت برجلين
قائمين أبواهما ومررت برجل قائمين أبواهما كما تقول قام أبواهم ومن قال قاموا
أبواهم قال قائمين أبواهم بجمع الالامة هنا اذا رفع اسم الظاهر او تقول في الرفع
لذا زر جاعني غلام امرأة ضار بته هي وامرأة رجل ضار بها هو كما تقول ضربت هي
وضربها هو وجاء غلام رجلين ضار بهما كما تقول ضربه هدا ومن قال ضرباهما
قال ضار بهما او تقول جاعني غلام رجلين ضار بهما كما تقول ضربه هدا ومن قال

و يتبع في واحد من أوجه
الاعراب ومن التعرف
والتشكي ولا يكون أخص
منه فتعريف الرجل صاحب
بدل ونحو بال رجل القاضل
وزيد التانيث نعمت وامره
في الاضداد والتذكير
واتدادهما كأن فعل وان كان
يترجم نحو جاءني رجل فورد
علمانه على قاعد وألقاعدون
فضعيف

شربوه هم قال شاربوه هم اه تصریح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان
قول الفيشي وأمره الخ مراده الإذنت السببي لا الخسبي غير صحيح كما اتضح لك (قوله
ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم تذكر الذمت وكان المنعوت معلوما بدون الذمت
حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن مجرد التوكيد نحو نطفة واحدة أو ملتزم
الذكر نحو الجماء الغضيرا وجازيا على ما اراد اليه نحو من هذا الرجل فلا يجوز القطع
في شيء منها واذا تكررت المنعوت لوجهين أو أكثر من غير ما اجاز اتباعها كلها
وقطعها كلها أو اتباع البعض وقطع البعض بشرط أن تدغم المتبوع على المقطوع وان
لم يتبين من معناه الاتباع وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه
الكتاب اذا كان يشارك في اسمه ثلاثة وكل واحد نصف نصفه من الثلاثة فقط
وان تعين ببعضها اجاز اتباعها الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في
الاول من تعويده الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسميا بدونها
أم لا اه تصریح (قوله أسد) أي شجاع بناء على ان الشجاعة ليست بخاتمة
بالعلاء أما لو قلنا انها خاصة فيسر الاسد بغيري تأمل (قوله من الشيطان) من شاط
اذا احترق أو شطن اذا بدد والرجيم بمعنى المرجوم قال بس يجوز الوصف في ذلك
تخصيصا يندفع سؤال مشهور وهو ان ابن عرفة قال برده على لفظ الاستعاذة سؤال
وهو ان الاستعاذة استجار وهي ابعد وهو من باب التثنية وقد تعاقبت بالانحصار
لان الشيطان الرجيم أحص من مطلق الشيطان وتوفي الانحصار لا يستلزم توفى الاصح
ولا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان
الخاص واجاب بان الذمت قهرا ان تعبت تخصيصا ونعت لجرد اللفظ اه وقال أيضا
وكون الوصف للذم بناء على ان الرجيم بمعنى مرجوم بالشبه أما لو أريد مرجوم
بالعفة والمقت وعدم الرحمة فالذمت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا
يندفع السؤال واعلم ان كون الذمت لغير الاضاح والتخصيص مجاز اه بس على
القفا كهى (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين) وهم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل اعلم ان بعضهم منع البيان في التكررات
وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم اجاز في التكررات بشرط كونه
أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بياناً لانه ليس أجلى من الهين ويجوز بعضهم
اتبان عطف البيان للتوكيد كما في بس على القفا كهى وعليه فيصح كون اثنين
عطف بيان على الهين للتوكيد والصحیح جواز في التكررات ولا يشترط أن يكون
اوضح لاحتمال أن يحصل الاضاح باجتماعها او قد يكون عطف البيان باسم غير
مختص بالبين كافي المؤمن العائدات الطبرقان الطبر عطف بيان وليس مختصا

ويجوز قطعه ان غلب
متبوعه بدونه بالرفع أو
بالنصب والشئ
الاشئق مررت برجل
ضارب أو مضروب أو حسن
الوجه أو خبير من عمر
ومثال التوكيد به مررت برجل
أسد أي شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع
قوله تعالى فتكسر برؤفة
مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه
الحمد لله رب العالمين ومثال
ما يفيد ذمه أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد اترحم عليه اللهم انا
سيدنا المسكين ومثال ما يفيد
التوكيد نطفة واحدة
وعشرة كاملة ولا تتخذوا
الهين اثنين وزعم قوم من
أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى
بسط طويل

في العدد من وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من اوجه الاهراب الثلاثة التي هي الرفع والتصير بالجر وواحد من التعريف والتسكير فلا تعت تسكير معروفة ولا العكس لا تقول مرتت برجل الشاهل ولا يزيد فاضل كانه لا يتبع المرفوع منصوب ولا تجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جاهل نحوين كون الموصوف متأخرين من المشقة او مساويا لهما فلا يجوز ان يكون دونها فلا قول كقولك مرتت يزيد الفاضل وان العلم اعرف من العرف باللام والثاني نحو مرتت بالرجل الفاضل قائم ما يعرف باللام والثالث نحو مرتت بالرجل صاحب لسان احب من اهل بيتهم لا تعت لان المصاب للضمير في رتبة الضمير او رتبة العلم وكلاهما اعرف من الموصوف باللام او بالافراد وشداوهما التثنية والجمع

بالعائدات وعليه فاثنتين عطف بيان على اليقين ولم يختص به وسبق في باب عطف البيان في بانصره نصر اخر خلاف هل هو من التوكيد الاقضى او من باب عطف البيان فن قال انه توكيد اقضى يقول لا يصح انه يكون سببا لان الشيء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يعبرح بان عطف بيان للتاكيد فتأمل واهل هذا هو الذي اشار له المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ فانه قد اطال في المعنى في الفرق بين البديل وعطف البيان (قوله ليجز المعربون) هو من باب تعجب اولع به اه صحاح وقال بعض الاشباح أي أكبر والكلام بديل (قوله والتحقق ان الامر على النصف من العديدين) أي العشرة والاربعة أي ان اللازم اثنان من خمسة واما الاثنان من الخمسة الاخرى فمارة في جسدان كما في الرابع للضمير المستتر وتارة لا يوجد ان كما في الرابع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان التعت الخ بقى له اثنان من خمسة فقط وبهم فاعلم ان الكلام المعرب بين قاصر على الرابع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يورسهم العموم فاقبل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تعت تسكير معروفة) ولا يرد عليه قوله تعالى وبال لكل حمزة فلهذا الذي الخ لانه وصف التسكير وهي كل حمزة بالعرففة وهي الذي وذلك لان الذي يبدل لا تعت واما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاعلم انه محضه اه يس (قوله ولا العكس) يرجو زه بعضهم في قوله * وفي افعالهم تاع * فجعل تاع منقلا من وخرج منه غيره على البديل (قوله ويجب عند جاهل نحوين الخ) وصحح ابن مالك جواز التعت بالانصر و يؤيد قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل تسكير بكل تسكير وقال وما ذهب اليه الجمهور ردعوى بلا دليل اه يس (قوله وفي رتبة العلم) اول حكاية الخلاف ومذهب المصنف انه في رتبة العلم (قوله الا ان العرب اجروا جمع التعت على الخ) الحاصل ان سيور به والمبرد والاصموي قالوا ان جميع التسكير في الوصف افصح من الافراد وقال الابدعي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تسكيره وفصل آخرون فقالوا ان كان التعت تابع للجمع نحو مرتت برجال قيام او هم فالتسكير افصح وان كان تابع المفرد او مثنى كمرتت برجل قائم غلامه ورجلين قائم غلاماهما فالافراد افصح واتفق

والتذكير وضده وهو التانيث فان التعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الجميع الكلام فتقول مرتت بامرأة حسن ابوها بالتد كبر كما تقول حسن ابوها وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ورجل حسنة أمه بالتانيث كما تقول حسنت أمه وتقول رجل حسن ابواه ورجل حسن اباه ولا تقول حسنين ولا حسنين الاعلى افعمن قال اكاوي البراغيث وعلى ذلك نقس الا ان العرب اجروا جمع التسكير ببحريرة الواحد فأجازوا فصحا مرتت برجل فعود غلامه كما تقول قائم غلاماه

وقوم بجهوه على الافراد
 واليه اذهب واما جمع
 التمتع فانما يقوله من يقول
 كانوا البراغيث واذا كان
 المذموم معلوما بدون النعت
 نحو مررت باسرى القيس
 الشاعر جازلك فيه ثلاثة
 اوجه الاتباع فيحذف
 والقطع بالرفع باضماره
 وبالتنصب باضمار فعل
 ويجب ان يكون ذلك
 القبول اخص او اعنى في صفة
 التوضيح وادرج في صفة
 المدح واذم في صفة الذم
 فالاقول كالمثال المذكور
 والاشارة على قول بعض
 العرب بالخبر لله اهل
 الحمد والتنصب والثبات كما
 في قوله تعالى وامرأته
 حاله الحطب يقرأ في
 السبع حاله الحطب
 بالتنصب باضمار اذم وبالرفع
 الماء على اتباع او باضمار
 هي ثم قلت هو الثالث عطف
 البيان وهو تابع غير صفة
 يوضع متبوعه او يخصصه
 نحو * اقم بالله ابو حفص
 عمر وهو نحو او كدارة طعام
 مساكنه يتبعه في أربعة
 من عشرة ويجوز اعرابه
 بدل كل ان لم يجب ذكره
 كونه قدام يداخوها

الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة اه تصریح (قوله اجروا) اى
 نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) اى من الصحابة الذين مقابلا لما قبله ومقابله
 اعلمت من الاقوال في المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت لا يقطع عن ان كان
 لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ويجب حذف المبتدأ أو الفاعل وان كان لغيا بالمدح أو الذم
 أو الترحم جازد كرا العامل وهو المبتدأ أو الفاعل تقول مررت بزید التاجر بالوجه
 الثلاثة وتقول هو التاجر وعنى التاجر على تقدير سؤال سائل بقول من هو ومن تعنى
 قال الشاطبي وجملة النعت لا يقطع عن متبوعه لان العطف مع المدرجة مستقلة لا
 موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل في الذم والمدح والترحم انهم لما
 تصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا المبتدأ العامل اشارة على ذلك كما فعلوا
 في البداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا اذم وعبد الله تطوف معنى الاشارة وتوهم كونه
 خبرا مستأنفا اه تصریح (قوله ويجب الخ) وجوز به ضمهم تقدير ابنى في الجميع
 (قوله في صفة التوضيح) وعنه التخصيص (قوله وامرأته حاله الحطب) امرأته
 مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصریح * (قوله الثالث عطف
 البيان) العطف في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا عطفته وعطف الفارس على
 قرنه اذا عطف اليه والمراد به العطف اذ هو حقيقة في العطف اه يس
 على الفا كهي (قوله يوضع متبوعه) اى بانفاق العرب بين واسكوفين (قوله او
 يخصصه) نفاذ جمهور البصريين منهم القارى وابن جنى وجوزوا ان يكون من
 عطف البيان المتكررة نحو او كدارة طعام مساكنه فيمن فون كدارة طعام مساكنه
 عطف بيان على كدارة ونحوه من ما سديد فسد يد عطف بيان على ماء والاقول
 من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالعارف محققين
 بان البيان كاسم والتكررة مجهولة والجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض التكررات
 قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصریح وطاهر قول
 المصنف بوضعه او يخصصه انه لا يأتى لسبب اوله ولا لغرضه بل ان التخصيص
 قد اعراب البيت الحرام عطف بيان اى في المدح في قوله تعالى جعل الله الكعبة
 البيت الحرام فيجعل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه في أربعة من عشرة)
 اى المملوثة من باب النعت ولم يقل في الاربعة من عشرة تقرب الاعداد بالذم (قوله
 ويجوز اعرابه الخ) اى ككل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضع
 او مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه الله ود بالحكم لانه يجر
 اعرابه بدل كل من الجهة التي اعرابها ايدان فان هذا لا يمكن لان البيان موضع
 المتبوعه او مخصص له فهو مخصص ود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم

أى الذى انحصر المقصد فيه **(مؤادة)** يقترب البيان من البدل بوجوده منها أن
 البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً للضمير ومنها أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك
 ومنها أنه لا يقع جهة ولا تابعاً للجملة ولا فعلاً ولا تابعاً للفاعل ومنها أن البدل هو المتصور
 ومقابل له وسيلة ومنها أنه ليس في نية إحلاله محل الاقوال بخلاف البدل في الجميع
 اه تصریح (قوله أولم يمتنع) كذا في بعض النسخ فاوتوا بنية ولم يمتنع عطف على
 محب وفي بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع إحلاله محل
 الاقوال عبارته أحسن من عبارة ابن مالك في أفضله لأن ابن مالك إنما ذكره ورتين
 والمصنف أتى بقاعدة كناية تشمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ماوجب
 كونه عطف بيان جارا عرابه بدله كل ان مع إحلال الثاني محل الاول ولم يجب
 ذكره (قوله نحو يازيد الحارث) مثال لما يمتنع إحلاله محل الاول لان الحارث
 لو اعرب بدلا من زيد لزم دخوله على الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار
 العامل فتعين اعرابه بياناً واوعى تعرض بأن العلة المانعة من جعله بدلاً تأتي في جعله
 بياناً لان فلانان العامل في التابع هو العامل في المتبوع فيما عاين في الحارث على
 كل تقدير فمتنع اعرابه بياناً أيضاً وكذا ان فلانان العامل في التابع هو العامل في
 المتبوع الا في البدل لا فرق وان فلانان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلاً
 كالم يمتنع كونه بياناً فبالفرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه
 فيشى الا ان يقال يغتفر في التابع (قوله و يمتنع في نحو مقام ابراهيم) أى و يمتنع
 كونه بياناً في نحو الخ لان مقام معرفة لا تساقته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على
 آيات في قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لتكثرة وقد مر
 وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات
 مخالفة لاجتماع البصر بين الكوفيين على ان التكررة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث
 لا يبين بالفراد المذكور ولا يجوز ان يكون بدلاً لانهم فهو اعلى ان البدل منه ان كان
 متعدداً او كان البدل غير واف بالعندة عين الشاطع وانما التفسير مقام ابراهيم
 او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ اه تصریح وذكر بعض انه
 بدل بعض على تقدير الرابطة أى مقام ابراهيم منها أو ان البدل كل يجعله المقام
 العظيمة كأنه عين الآيات فتأمل اه من عيسى الفاكهى (قوله وقرأ قالون
 عيسى) يمتنع البيان لان قالون أوضع من عيسى قال في التصريح وقول الزمخشرى
 وأخرجاني يشترط في عطف البيان كونه أوضع وأخص من متبوعه مخالفة لقول
 سيبويه في ياهذا إذا الجملة ان إذا الجملة عطف بيان على هذا مع ان الإشارة أوضع
 وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذى

ولم يمتنع إحلاله محل الاقوال
 نحو يازيد الحارث وهو ان ابن
 التمارك البكرى يشبه
 و يابصر نهر ابراهيم في نحو
 في نحو مقام ابراهيم في نحو
 باسمه كرزوفراً قالون
 عيسى وقول قولى تابع
 حسن سهل التوابع كما
 وقولى غير صفة

وتخصيصه ان كان متكررة
فلا بد من اخراجها والا
دخلت في حد البيان وقولي
بوضع متبوعه او يخصه
تخرج الساعد عطف البيان
ومثال اوضح قوله
اقسم بالله ابو حنيفة
ما هاهنا من ثقب ولادير
والمراد به ابن الخطاب
رضي الله عنه ومثال العطف
التخصص قوله تعالى او كفارة
بمقام مساكين فيمن تون
الكفارة ورفع الطعام
وحكم العطوف انه يتبع
العطوف عليه في اربعين
عشرة وهي واحد من الرفع
والنصب والجر وواحد من
التعريف والتكبير وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
وواحد من التذكير
والتأنيث وكل شئ جمل
اعرابه عطف بيان جاز
اعرابه بدلا اعنى بدلا كل
من كل الا اذا كان ذكره
واجبا كانه قد قام زيد اخوها
الآتري أن الجملة الفعلية
خبر عن هند والجملة الواقعة
خبر لا بد لها من رابط

الاداة ومخالف للقياس أيضا لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق
ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله
الشرح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون أجنبي من المعطوف عليه لمكان
ذهاب الان الجلي بين الخفي اه تصريح (قوله مخرج للصفة) اراد بها النعت سواء
كان مشتقا او مؤولا به وليس المراد به المشتق كما توهم الفحشي بل اراد بالصفة
المرادفة للنعت لان النعت والصفة والتوصيف معنى واحد (قوله اقسام بالله الخ) قال
ابن يعيش قاله روية قال العيني وهذا خطأ لان وفاء روية متبوعه خمس واربعين ولم يدركه
عمر ولا غيره أحد من التابعين واتما قاله اعرابي جاءه عمر بن الخطاب وقال له
ارأهلي يمدواني على ناقة دبراء عجماء فقبا ما واسمها فظنمه كذا فافلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره وسار في البطحاء

اقسم بالله ابو حنيفة
ما هاهنا من ثقب ولادير
فاغفر له اللهم ان كان خبر
أي حدث في بيته وعمره فبيل من اعلى الوادي فجعل اذا
قال فاغفر الخ يقول صدق صدق حتى التثنية فاخذ به سده فقال ضع عن راحتك
موضع فاذا هي ثقب عجماء فحمله على بعيره وكساه اه شتواني فحمله عطف بيان على
أبي حنيفة ذكر لا يضاحه لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالكنية اه
حامي والثقب رقة خف البعير قال ثقب ثقب كعلم يعلم والدير مرض في ستامة
(قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطي والاكثر على ان العامل في
البدل بقدر بل فقط الاول فهو من جملة ثانية لان من الاولى اظهورة في بعض المواضع
كقوله تعالى للذين استضعفوا لئن آمن منهم ومن النخل من طلعها من المشركين
من الذين فرقوا دينهم ان يكفر بالرحم في ابيوتهم وقبل هو عامل الاول وعليه المبرد
وابن مالك (قوله فسكان من جملة) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها فمكانه من جملة
أخرى والمراد بكون التحقيق لان من جملة أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتحلوا الجملة
المخبر بها عن رابط) ولا يعمل هنا قواهم بغير في التوافق بل لا يتغير في الاوائل (قوله
لان الضرر) هنا انما جاء من الاول والرابط في مثاله المضمير المضاف اليه أخ الذي
هو تابع لزيد (قوله امثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا آخر بنا عبد شمس وتوفلا فعبد
شمس وتوفلا يتبعين كونهم مامعطوفين عطف بيان على اخوي بنا وتنتفع فهم ما البدلية
لانها على تقدير البدلية بخلاف محل أخوي بنا فيكون التقدير يا عبد شمس وتوفلا

يرطها بالخبر عنه والرابط هنا المضمير في قوله اخوها الذي هو تابع لزيد فلو اسقط المصحح الكلام فوجب أن يعرب بيان
لابد لان البدل على نية تكرر ارا عامل فكانه من جملة أخرى فتحلوا الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله
محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يازيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية
الاحلال محل البدل فيه اذ لو قيل بالحارث لم يجوز ان يؤول لا يجتمع ان هنا ودمها قول الشاعر

بالانصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال واجب ان يعطى
 ما يستحقه لو كان متنادى وتوفيل لو كان متنادى لقبيل فينه ياتوقل بالضم لا ياتوقلا
 بالاصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع به ضمير نحو زيد افضل
 الناس الرجال والنساء لا ياتوقل احلال الرجال محل الناس لئلا ياتوقل احلال ما عطف
 عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير يدا افضل النساء وذلك لا يجوز لان
 اسم التفضيل اذا عطفه الزيادة على ما اشبه له يشترط فيه ان يكون مفعول ومن
 ثم خطي من قال انا شر الناس والجن ومهما ان تتبع مع متعاقب يضاف نحو يا ايها
 الرجل غلام زيد ينيصب الغلام لان الغلام لو تولى احلاله محل الرجل لرفع لان
 الرجل في هذا التركيب واخباره الرفع لانه مفعول اي ومنها ان يتبع بحرف و رأى
 بضم ن نحو يا اي الرجلين زيد وعمر ومررت لانه لو تولى احلال زيد مع ما عطف
 عليه وهو عمر ومحل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها
 الا اذا كان بينهما جمع مذكر نحو يا اي زيد احسن او عطف على اي منها
 * نحو يا اي رايت فارس الاحزاب * ومنها ان يتبع بحرف وركلا بضم ن نحو كذا
 اخو يلهي زيد وعمر وعندى لانه لو تولى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل
 اخو يلهي لزم اضافة كذا الى مفرد وهي انما تضاف الى منسني غير مفرد وشذ
 * كذا اخي وخيلي * قل الوضع في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على
 ان البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يعترفون في
 النواني ما لا يتشرون في الاوائل وقد يجوز اني انك انت كون انت و كبردا
 وكونه بدلا مع ان لا يجوز ان انت وقال اوسه يد على ابن مسعود اول ما يقال في نعم
 الرجل زيد ان زيد يبدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا
 الاستثناء مبني على ان البدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيويه
 ان البدل منه ليس مودرا بالكتابة لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد
 رايت غلاما سر جلا سنا الحافى ذهبت تدير الاول لم يصح كلامك اه تصریح (قوله
 انا بن التارك الخ) فانه المراد الاسدي وهو من الوافر بشر هو بشر من عمر ورو كان
 دجرح ولم يعلم جارحه والمعنى انا بن الذي ترك بشر بحيث تنتظر الطير وان تقع
 عليه اذا مات وذلك لانها لا تتناول مادام به روح (الاعراب) انا بن تدأ بن خبر
 تارك مضاف اليه والبكري مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكري وليس
 بدال لانه في حكم تسمية البدل منه فيكون التارك داخل على بشر ولا يجوز التارك
 بشر وهو محل الشاهد والطير بدأ وترقبه خبيرة والجملة حال من البكري
 وعليه يتعلق بوقوع التصويب على التعليل اي برقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله

اذا بن التارك البكري بشر
 عليه الطير ترقبه ووقعا
 فبشر عطف بيان على البكري
 وليس بدلا لانتفاع انا بن
 التارك بشر اذا لا يضاف ما
 فيه الا نفس واللام الى المختار
 منها الا ان كان انضاف
 سعة مشتاة او مجمة وتجمع
 ان كوا السالم نحو الضاربا
 فزيد وانصار بوزيد ولا يجوز
 الضار بزيد

خلافاً للمراء) فانه جواز البدالة لا جازية اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع
المعارف واديس مذهبه مجرسي (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرهما قطعة حبل
بالية (قوله اني واسطار الخ) قال الامام العيني عزاه سيبويه الى رؤيته وقال الصاغاني
ليس له ومع ذلك معكف والرواية بانصر نضربا تضاد المعجمة نصر اقصرا الاول هو
نصر بن يسار رئيس خراسان والناسي بالاضاد المعجمة وهو ما يجب نصر والثالث
مصدر وهو واسطار جمع سطر يشق الطاء وهو الخط مثل سبب واسباب واصل
السطر الصعب من الشيء (الاعراب) اني ان واحه اياه المتكلم محله النصب
واسطار الوالوا لقسيم اى وعق واسطار اورب اسطار واسطار يجر وربهم واسطرن
فعل وفاعل وسطر امة مولد مطلق وفي بعض النسخ رفع اسطار على انه مبتدأ خبره
سطرن وقاتل خبران ويا حرف ابتداء ونصر نادى مبنى على الضم وثقة الاعراب
في الشرح (قوله لان التثني لا يبين نفسه) قال في المعنى وفيه نظرون وجوه احدى
انه يقتضى ان البدل ليس مبنيا للبدل منه وليس كذلك ولما منع سيبويه من ذلك
وبان المكين لان المعرف بال اذني من الضمير فلا يكون في معيان للضمير فلا يصح
ان يكون بدلا لان البدل مبنى والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل
بالاول اتجه كونه يانا الاول الما فيه من زيادة الفاتحة نحو ايزيد يدايعمالات
والثالث ان البيان يتصور مع كونه المذكر ويجردا وذلك في مثل قولك ايزيد يد
اذا قلته ويحضر لك اثنتان اسم كل منهما ايزيد فانه لما تذكرا الاول يتوهم كل منهما
انه الفصو واذن كررت تكرار خطاك لاحدهما او افعالك عليه فظهور انراد
اه بتصرف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه تكلمه (قوله عن التوكيد اللفظي)
ويكون الاول منه ما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركية الالف الحروف
والمراد اى باب التداء اشبهت حركة الاعراب والثاني على المحل (قوله من باب
التوكيد اللفظي) قال في المعنى التوكيد اللفظي فيهما اوفى الاول فقط والثاني اما
مصدر دعائي نحو سقيا لك اوهن اول به بتقدير عليه على ان المراد انصر بن
يسار يحتاج له نصر على ما قبل ابو عبيدة وقيل لو قلنا احدثه التوكيد الضم
غير تدين كالمؤكد اه معنى (قوله الحمد ان) اى محمدا طم الانبياء ومحمد ابيه وهى
يدرا لدين كما مر حنه في المعنى وفي بعض النسخ الحمد ان ابن مالك ومعطى (قوله
فان قلت) بان لما يجب فيه كونه بدلا لاني اعاكس ما قبله (قوله بضم كرز) اى بدون
التثنية ولو كان يانا لتون وكان معر يانا للمحل فينصب او اللفظ فيرفع (قوله
البدل) هذه التسمية لا يصر بين واختلاف في تسميته عند السكوتين فعلى الاختصاف

انما اهل انصر انصر انصر
لان نصر التثني مرفوع
والثالث منصوب فلا يجوز
فيم ان يكونا يدايعمالات
يجوز انصر بالرفع ولا انصر
بالنصب قالوا وانما نصر
الاول عطفاً على اللفظ
والثاني عطفاً على
المحل واستكمل ذلك ابن
الطراوان التثني لا يبين
نفسه قال وانما هذا من باب
التوكيد اللفظي وتابعه على
ذلك المحمدا ان افعالك
ومعطى فان قلت يا سعيد
كرز بضم كرز وجب كونه
بدلا وما منع كونه يانا لان
البدل في اب التداء حكمه
حكم المنادى المستقل وكرز
اذ اودى ضم من غير تثنية
واما البيان المقرر انما يجب
فيجوز رفعه ونصبه وينفع
ضمه من غير تثنية ومنه في
ذلك التثنية والتوكيد نحو
يارب الفاضل وانما سئل
ويأتيهم اجهون واجهين
وكذلك يمنع البيان في تحريك
قرأ قالون عيسى ونحوهما
الاول فيه اوضح من الثاني
وانما قال العلماء في قوله
تعالى آه ثايرب العالمين رب
موسى وهارون انه بيان لان

فروعون كان قد ادعى الربوبية فلواقه صروا على قولهم رب العالمين لم يكن ذلك مر ببحاق الايمان يارب الحق سبحانه
وتعالى ثم قات الربيع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو ما يدل كل نحو صراط الذين
او بهض نحو من استطاع اليه سبيلا اراشمال نحو كمال فيه او اضرب نحو ما كتب له نصفها نالها ربهها

أرتبان أو غلط كجاءني
 زيد عمرو وهذا زيد حمار
 والاحسن عطف هذه
 الثلاثة بميل ووافق متبوعه
 وبخالفه في الاظهار والتعريف
 وضديهما لكن لا يدل ظاهر
 من ضمير حاضر الا يدل بعض
 أو اشتغال مطلقاً أو يدل كل
 ان أفاد الاحاطة به وأقول
 البديل في اللغة العوض وفي
 التنزيل هي سببنا أن يدلنا
 خبراً منها وفي الاصطلاح
 الذكر والتابع جنس
 يشمل التوابيع والمقصود
 بالحكم فصل مخرج النعت
 والبيان والنأ كيدقانهن
 مآلات للمقصود بالحكم
 لا المقصود بالحكم ولتخرج
 بكاء القوم لازيدان زيداً
 مني عنه الحكم فلا يصح
 ان يقال انه المقصود بالحكم
 والتعريف في جاز زيد وعمرو
 أو عمرو أو ثم عمرو أو القوم
 مني عمرو فانه مقصود بالحكم
 مع الاقول فلا يصدق عليه أنه
 المقصود بالحكم وبلا واسطة
 مخرج للعطف عطف النسق
 في نحو جاز زيد وعمرو فانه
 وان كان المقصود بالحكم
 لكنه انما يتبع بواسطة
 حرف العطف وأما مآلة

بمعونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان اسمه ونه النسكير (قوله والاحسن الخ) انما
 كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما اذا قلت رأيت رجلاً حماراً فانه
 يتحمل البديل ويحتمل أنه صفة بان يريد جازاً أنه جاهل فاذا عطف بميل زال ذلك
 اه تصریح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجود باي ثلاثة من ثمانية واحدمن أوجه
 الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده من واحد من الافراد والثنائية والجمع
 في غير بديل البعض (قوله وبخالفه) أي جوازاً في الاظهار والتعريف وضديهما
 وهما الاضمار والتكبير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج النعت والبيان
 والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصوداً بالحكم
 أصلاً وهو المعطوف بلا بعد ايجاب أمهسي وميل ولكن بعد النفي والنهي كما في زيد
 لا عمرو وما جاز بديل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بلا فلان الحكم السابق
 وهو اثبات المحيي عز يد مني عنه بلا وأما المعطوف بميل ولكن بعد النفي فالحكم
 السابق هو نفي المحيي والمقصود به انما هو الأول دون الثاني النوع الثاني ما هو
 مقصوداً بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصوداً بالحكم لأنه هو المقصود به
 وحده وهو المعطوف بالفاء ثم وار وحتى وام والمعطوف بالواو اثباتاً أو نفياً نحو جاز
 زيد وعمرو وما جاز زيد ولا عمرو والنوع الثاني مخرج نفي واتساو وحده والاقول خارج
 بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون
 ما قبله وهو المعطوف بميل ولكن بعد الاثبات نحو جاز زيد وعمرو ولكن عمرو وهذا
 النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف والاقول لا يكون بين
 البديل والمبدل منه واسطة نحو تكون لنا عهد الاثبات وأخرنا اه تصریح مع زيادة
 فوات والمراد بالواسطة الخ قول المؤلف ونحو جاز القوم لازيد وهو المعطوف بلا بعد
 ايجاب ومنه المعطوف بميل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق
 في نحو جاز زيد وعمرو ومثله جاز زيد وعمرو فانه في نحو زيد في قوله للمعطوف
 (قوله وأما مآلة) وزاد بعضهم قه سابعاً وهو بديل الكل من البعض نحو
 جئتك غداً يوم الجمعة فيوم الجمعة بديل من غداً بديل كل من بعض واستدل له
 بقوله **رحم الله اعظم ادقونها** بمسحرات طلمحة الطلمحات
 وطمحة الطلمحات هو رجل من بني خزاعة وزوج مائة رجل من عشرين مائة بكر
 من أهله ونحوه من مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاماً فسميته طلمحة فلما
 كثرت عددهم قالوا طلمحة الطلمحات منسوب الى هذه المائة فطمحة الطلمحات بديل من
 اعظم ابدل كل من بعض وردبانه أطلق الاعظم على الكل من باب المطلق
 البعض على الكل مجازاً فهو بديل كل من كل واستدل أيضاً بقوله

لماء في شفتها حقة لعمس * وفي اللغات وفي انباها شفت

والعمس السواد ورد هذا البيت بانه مسنونع ولا يعرف قائله قال يس قال العمس
 يدل غلط لان الحوة السواد بعينه والعمس سواد مشرب بحمسة ورد بانه من باب
 التقديم والتأخير والتقدير في شفتها حقة وفي اللغات لعمس وفي انباها شفت
 اه واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن يدل من الجنة بدل كل من
 بعض لان الجنات جمع جنبة وفيه مفرد ورد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو
 الاستغراق فهو يدل كل من كل (قريبه) هذه الأقسام الستة تجرى في الفعل
 كقوله تعالى ومن يفعل فلان ياق انما ايضا عيب فيضعاف بدل من يلقى بدل كل قال
 الخليل لان مضاعفة العذاب هي اقي الآقام وبدل البعض نحو ان اتصل سبحانه
 يرحمك تسجد بدل من اتصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله ان يتايبا * تؤخذ كرها او تعجبى طائعا

لان الاخذ كرها والمجئى طائعا من صفات المباينة وبدل الاضراب والغلط نحو
 ان تطعم زيد اذ تكسها كرمك اه كلام الشاطبي وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل
 كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو اولى لان من أقسامه أن يكون في الله
 نحو صراط العزيز الحكيم فائدة بدل في قراءة الجرو والله مستزود عن الونسف
 بالكافية والجزئية اه تصریح بتصريف (قوله وبدل اشتمال) وتحتاج هو وبدل
 البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير واعلم انه اختلف في المشتمل
 في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلاه الجرو لى بأن
 الثاني امامة لا اول كما عجبني الجار في حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد
 ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه ماله كالكاورد بانه يلزم عليه جواز ضربت
 زيد اعلى الاشتمال وهم منه واذن وقال القاسمي المشتمل هو الثاني بدليل مرق
 زيد ثوبه ورد بسرقة زيد فرعه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وإنما المشتمل
 المنذر الى الاول على معنى أن الامتناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وإنما
 استند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى تخمسا بغير الاول وهذا الاول
 أصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
 لا كتفء المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضع
 فقال بدل شيء من شيء يشتمل عامه على معناه اشتمالاً بطريق الاجمال أى يكون
 دالاعياه اجمالاً ومقاضيها له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة
 الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أو لا فتواهم كاشتمال

بدل كل مسجى كل وبدل
 بعض من كل وبدل اشتمال
 وبدل اشتمال

فالاصراط الثاني هو نفس
 الاصراط الاول و بدل
 البعض نحو والله على الناس
 نعيم البيت من استطاع اليه
 سبيلا فن في موضع خنفس
 عمل انها بدل من الناس
 و المستطيع بعض الناس
 لا كما هم و بدل الاشتمال نحو
 و يسألونك عن الشهر الحرام
 قتال فيه فقتال بدل من
 الشهر و ليس القتال نفس
 الشهر و لا بعضه و استكراه
 ملابس له لوقوعه فيه و بدل
 الاضراب كقوله عليه الصلاة
 و السلام ان الرجل يصلي
 الصلاة ما كتب له نصفها
 ثلثا ربهما الى العشر و ضابطه
 ان يكون البسول و المبدل
 منه مقصودين فصادحجا
 و ليس بينهما ما توافق كافي
 يدل الكل لا كناية و جزئية

الظرف على الظرف في بدل الادخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة
 (قوله و بدل نسيان و بدل غلط) فالمتعاق باللسان غلط و بالقلب نسيان و الاضراب
 محله القلب و اللسان مع الاصل الاول و الثاني معهما و ان قصد اصحهما مستمرا (قوله
 ما كتب له نصفها ثلثا ربهما الى العشر) فثابتها او ما بعده بدل انتقال لا اضرب ابطل الى
 من نصفها و بهذا معنى بدل البداء لان المشكك يتغير بشئ ثم يبدل منه ان يتغير بشئ آخر
 من غير ابطال الاول (قوله او المبدل و المبدل منه مقصودين) ان قلت قصدت معهما معا
 يساقى ما تقدم من ان المقصود المبدل و المبدل واحد و الجواب ان المراد انهم يتبين فساد الاول
 و المراد دفع الايراد اه دردير (قوله و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو و اذا كنت
 الخ) المناسب ان يقول اذا كنت قصدت زيد انتم ظهر فساد فقلت عمرو (قوله على
 معنى الخ) فالبديل ليس نفسه غلط بل من غير الغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله و ذلك
 على وجهين) اى المختلفان على وجهين الاول ان يكون المبدل منه مضمرا و المبدل
 ظاهرا و الثاني بالعكس (قوله فايدال الظاهر الخ) فوضوح الاقسام الاربعة و قوله
 نحو جاني خمير عن قوله فايدال (قوله و اوجب ابن مالك الثاني الخ) الحاصل
 ان قلت أنت و رأيتك أنت و مررت بك أنت تو كيد بالاتفاق من البصري و الكوفي
 و رأيتك اياك تو كيد عند الكوفي و ابن مالك لا يبدل خلافا لاصريين قال ابن مالك
 في شرح التسهيل و قول الكوفي عن عدي أصح لان نسبة المنسوب المتصل من
 المنسوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو قلت أنت
 و المرفوع عتور كيد بالاجتماع فليكن المنسوب تو كيد اما الفرق بينهما انك حكمت قال
 الشاطبي و الظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد
 أنت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت و رأيتك أنت و مررت بك أنت و اذا ارادوا

كافي بدل البعض و لا ملاسنة كافي بدل الاشتمال و بدل النسيان كقولك جاني زيد عمرو و اذا
 كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد مقصدك فذكرت عمرو و بدل الغلط كقولك هذا زيدا جار و الاصل
 انك أردت ان تقول هذا امر فسبقك اسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك جار و سماه النحويون بدل الغلط
 على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى ان الحمار بدل من زيد و ان زيدا انما ذكره غلط او يصح ان يمثل
 لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاني زيد عمرو و لان الاول و الثاني ان كانا مقصودين قصد اصحهما فبدل اضراب وان
 كان المقصود انما هو الثاني فيبدل غلط وان كان الاول مقصودا أولا ثم تبين فساد مقصدك فبدل نسيان * ثم اعلم ان
 البديل و المبدل منه يتصهران بصحب الاظهار و الاضمار اربعة اقسام وذلك لانها يكونان ظاهرين و مضمرا
 و مختلفين وذلك على وجهين فايدال الظاهر من المظهر نحو جاني زيد اخوك و ابدال المضمرا من المضمرا نحو ضربت
 اياه فايدال او تو كيد و اوجب ابن مالك الثاني و استقط هذا القسم من اقسام البديل

البدلية وافقت بين التابع والمبوع فكانت جئت أنت ورايتك اياك ومتررت به
 به فيجوز لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل من سيبويه
 وناقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما يلقون فهم مشافهوا العرب وعرفوا
 مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر
 مقالة ابن مالك السابقة اه تصحيح (قوله ولو قلت ضربتته هو الخ) لانه لا يدل
 ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدمت من ضمير ما يتوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد
 فان ضمير الرفع المنفصل يؤكده كل ضمير متصل تامل. (قوله وابدال المضمير من
 الظاهر الخ) هذه اقسام الاربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمير الخ)
 هذا اقسام الاربعة وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبره المناسب حذف الواو
 الا ان يقال في العبارة حذف أي رمتها ببدال الخ (قوله جازمه مطلقا) أي في جميع
 انواع البدل سواء كان كالا أو به ضمنا أو اشتمالا أو اضرايا بأقسامه الثلاثة
 وترك الشارح مثال البعض نحو زيد قلته عينه ومثال الاضرايا ضربتته بضمير
 والقهر زيد (قوله ان اذ كره) في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله وترثه
 ما يقول) في تأويل مصدر بدل من الواو (قوله على حالة الخ) من
 بحر الطويل وقوله القرزوق وعلى حالة متعلق بجاد في بيت قبله وان مفتوحة
 على الفاعلية أي لو ثبت ان في القوم حالتسا وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق
 بضم وكذا بالياء وحاطم بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محتمل للشاهد لان
 الفاعلية بحر ورفق بالبدل يمكن فعديل اليه ولو رفع على انه فاعل أضن جازم ويكون
 في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروي اه (قوله
 الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقوله لشاعر عطف على ما قبله وهو قوله تقوله
 تعالى الخ فيتموه ان البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرج عليه بقوله
 الا ان هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمنكلم ومثله
 للمخاطب بمنزلة بدل البعض وبدل الاشتمال ومثله للمتكلم بمنزلة بدل
 فحالة الامثلة اربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتني
 وجهك) يقع البناء للمخاطب أو بكسرهما للمخاطبة ووجهه بدل من التابع
 بعض وكذا يقال في قوله اعجبتني علمك الا ان علمك بدل اشتمال (قوله أو وعدني
 بالسجين الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع ادهم وهو القيد وشئته بالشيء المعجمة
 ثم ناء شئته ساكنة وتون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم يقع المجهول كسر السين
 وهو خوف البعير فاستعير للانسان (الاعراب) أو عد فعل ماض والتون اللوقاية والباء
 مفعول وبالسجين متعلق بأو وعد والاداهم معطوف عليه ورجلي بدل من الباء

ولوقالت ضربتته هو كان
 بالاشتمال في توكيد البدل
 وابدال المضمير من الظاهر
 نحو ضربت زيدا اياه وأسط
 ابن مالك هذا التسم أيضا
 من باب البدل وزعم انه ليس
 بمسوع قال ولو سمع لا عرب
 توكيد الابدال وقميا ذكره
 نظرا لانه لا يؤكدا القوي
 بالاضيف وقد قالت العرب
 زيدا هو الفاضل وجوز
 المحويون في هو ان يكون
 جلا وان يكون مبتدأ وان
 يكون فضلا وابدال الظاهر
 من المضمير فيه تفصيل وذلك
 ان الظاهر ان كل بدلا من
 ضمير غيبة جازم مطلقا كقوله
 تعالى وما أنسانيه الا الشيطان
 ان اذ كره فان اذ كره بدل
 من الهاء في أنسانيه بدل
 اشتمال ومثله وترثه ما يقول
 وقول الشاعر
 على حالة وان في القوم جازم
 على جوده لضم بالاعجام
 الا ان هذا بدل كل من كل
 وان كان ضمير حاضر فان
 كان البدل به ضمنا أو اشتمالا
 جاز نحو اعجبتني وجهك واعجبتني
 علمك وقوله
 او وعدني بالسجين والاداهم
 رجلي فرجلى شئته المناسم
 فرجلى بدل بعض من باء
 او وعدني وقوله

ذريتي ان امرئك لن يطاعا
وما الفيتي حلي ضاعا
فلمى بدل استعمال من ياء
الفيتي وان كان بدل كل فاما
ان يدل على الاحاطة اولان
دل عليها جازة نحو تكون لنا
عبد الاقوانا واخرنا وان
كان غير ذلك امتنع نحو كنت
زيدو رأيتك زيدو جوز
ذلك الانفخس والكوفيون
تمسك بقوله

بكم قر يش كفتينا كل معضلة
وام نبع الهدي من كان ضليلا
وكذلك يفتهمان بحسب
التعريف والتذكير الى
معرفة تين نحو اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين
ونكرتين نحو ان للفتنين
دفازا حدائق ومتخافين
فاما ان يكون البديل معرفة
والبديل منه منكرة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
أو يكونا بعكس نحو لست بها
بالناسية ناسية كاذبة وقول
الشاعر

يهان مع اليوم أخاه غدوا *
ثم قلت في الخامس عطف
النسق وهو بالواو

في أوعدني وهو محل الشاهد فرجلى متداً بثنية الناسم خبره (قوله ذريتي
الح) من قصيدة من الوافر اي اتركبني والخطاب للسراة والفتيتي أي وجدته
وذريتي فعل أمر والياء مفعول وان حرف تنوين كيدرنصب وأمرئك اسمها ومضاف
اليه وان يطاعا نائب ومنصوب رافعه للاطلاق وما الفيتي فعل وفاعل ومنعول
وحلي بدل استعمال من اياء ومضاف مفعول الفيتي (قوله تكون لنا عبدا
لاقوانا الح) فأقوانا واخرنا بديل كل من الضمير الجار وباللام ولذا لا عهد باللام
مع البديل وناسم للدول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أي البديل لم يدل على
الاحاطة (قوله بكم قر يش الح) أول قر يش من فهو وهو قر يش وهو قر يش
وقر يش تصغير قر يش والقر يش حوت بأكل حبان البحر لا يمر بشئ من الغث
والسمين الا أكله فهسي تا كل ولا تاكل ولا تعلق ولا يعلى عليها وقبل قر يش اولاد
النضر دون اخوته من ابناء كنانة وهي ولدا النضر قر يش لان النضر كان يقرش
عن خله الناس وحاجتهم أي ينشس عنها وكان ينوه به فتشون عن حاجه أهل الموسم
فيروونهم بما يبلغهم وكفى أي وقتيا وكل معضلة من اعطى الامر أي زادوا واشتد
وهي بكسر الصاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفتينا والنهج الطريق
والضليل بكسر الصاد والشد باللام بمعنى كثير الضلال (الإعراب) بكم جار ومجرور
متعلق بكفتينا وقر يش بديل من الكف في بكم وكفتينا كل معضلة فعل وفاعل
ومنعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونهج مفعول والهدى مضاف اليه ومن
موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وخلة كان
واسمها وخبرها صلة من والشاهد في البيت ان قر يشا بديل من ضمير الحاضر وهو
الكاف في بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهي البستان وهو
بديل من مفازا (قوله صراط الله) بديل من صرا (قوله ناسية) بديل من الناسية (قوله
ان مع اليوم الح) انشده المنزلي واوله * لا تلواها وأدلوها ادلوها وغدوا بديل
من اخاه والضمير في أخاه عائد على اليوم وهذا بديل كز فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان
مع اليوم غدا وفي هذا عادة لام غدوا وعربا يدعونها والافهي قد حذفوا افعالها
غير هذا وعربا على الحال فتقول غدا قال في الشراهد ان غدوا بديل من اليوم ولا
حكمة له لان غدوا موصوب واليوم مجرور فلو قال ان بديل من قوله مع اليوم كان صحيحا
اه (قوله الخامس عطف النسق) ويرجمه سيبويه باب الشركة والعطف في اللغة
الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدره وبالساكون يقال نسقت الكلام أنسقه
أي عطفت بعضه على بعض قاله الفسحكي وقال الفيتي يحتمل ان عطف بمعنى
معطوف لان الكلام في التوابع فالواو المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على
حذف مضاف أي ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار في الاصطلاح

فلماعلى العطف اه فشي واذا اول عطف به طوف والنسق بالنسوق كانت
 الاضافة البيان وكذا اذا قدر ذوعطف لان صاحب العطف هو المنسوق
 واما الوجه المضاف والمضاف اليه عام اما الامر ظاهر تأمل وعطف المنسوق في
 الاصطلاح تابع بتوسطيته وبينه وبينه وعاد احد الاحرف الآتي ذكرها الفرج بما بعد
 أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضبة فرأيت أسد فأتبعنا بجمع الغضبة بتوسط
 حرف التفسيرية وهو أي وايس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما
 به عطف بيان بالاجلي على الاخرى وايس لنا عطف بيان بتوسطه حرف الاهداء
 ذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (قوله لطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب
 بالجمع المطلق للتأنيدهم تقييدا للجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد
 لانه ليس المراد هنا تقييدا للجمع بقيد في مقابلة اطلاق وانما شاهدان توهم فرقا
 بين العبارتين فغابرة الفقه ايسر الماء المطلق ومطلق طيما وما ذكره من انها
 بجمع سواء صحح خلافه فقرأوه شام وثواب عن الكوفيين وقطرب بين انصر بين
 زعمهم انها تقييد الترتيب ومجيبها المصاحبة أكثر ولا ترتيب كغيره واعكس الترتيب
 قابل فتمكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للعبارة بارحجية ولاننا خير بجان
 ولان تقدمه بوجوهية هذا امر اذ التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله
 والترتيب) وهو معنوي وذكري فالله تعالى أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله
 تعالى خلقت فسواك والذكري أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه
 بحسب الذكري لفظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك
 في عطف مفصل على مجمل نحو قدس أولوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارحمهم جبهة
 واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهدا كما هداهم ابا اسنا فان الاهلاك
 متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله
 الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلا كما هداهم ابا اسنا فجيء بالبأس مترتب على
 الارادة وانما نزل بالترتيب هو الجمهور ومطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي
 لا تقييد الترتيب في البقاع ولا في الامصار يتكامل بين السجول نحو مل وتولاهم مطونا
 بكذا فكذلك اذا كان موضع المطرفه ما في وقت واحد اه تصريح وأجاب بعض
 عن الآية بأن فيها انقلاب المعنى في تعاقب الاهلاك بهم حتى كأنهم اهل كوا قبل
 مجيء البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقفا عقب ما قبلها من
 غير هله وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء
 أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي بايسا أسودا وتجبب بأن
 الفاء ثابت عن ثم كجاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وما قبل من ان

انما في الجمع وبالفاء الجمع

جملة فعله غناء عطف على جملة محذوفة وان انشيدت مدة فعمله غناء فهو
 معترض بان مضي المدح لا يوجب اخراج المفعول في الاشكال في الفاء الداخلة على
 قوله مضت وان مع الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فعله غناء فتأمل وأجاب
 يس بأنه يكفي ان أول اجزاء المفعول في اخراج وان لم يحصل تمامه الا في زمن
 طويل اه قال العلماء والتعقيب في كل شيء من متخود ذات البصرة في بغداد
 اذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتا بعد ثلاثة ايام قاله يس
 وهذا يصلح جوابا عن قوله فعله غناء واستعماله في انه تعقيب في كل شيء بحسبه
 معنى حقيق كما يؤخذ من المعنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه
 عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس واما قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل
 من السماء ماء فتصبغ الارض بخضرة فيعمل ان الفاء على حقيقته فافيه تكون
 الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس
 الاقصى نزول المطر فاصبحت تلك الارض الرملة التي نستفها الرياح قد
 اخضرت نبات ضعيف (قوله والترتيب والمهولة) يفتح الميم بمعنى التراخي واما ضم
 الميم في عكار الزيت وفي حواشي السعدان المهولة يفتح الميم التراخي واما ضمها
 فاشترك بين التراخي ووردى الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تقيد الترتيب ثم كما
 يشوه تعالى خلقتكم من نفس واحدة ثم جعل منها ازوجها في سورة الزمر وأجيب
 بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقتكم من نفس واحدة وجعل منها ازوجها
 بالواو في الاراف والاصمة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تغلب عن التراخي
 بدليل قولك آتتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في الترتيب
 الاخبارى ولاتراخي بين الاخبارين وقد توسع موضع الفاء كقوله * كهز الرديني
 تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب * اذا الهزمتي جرى في الانابيب الرمح
 يدقه الاضطراب ولم يترسخ عنه قال في المعنى وقال بعض النظار ان الاضطراب
 والجرى في زمن واحد الا ان يقال ان الترتيب يحصل في لحظات اطية والرديني
 منسوب الى امرأة تسمى رديية كانت تقوم الفتاة بخط هجر والعجاج يفتح العين
 الغبار والانابيب جميع انبوبه وهي ما بين كل عقدتين من القصب اه تعريج (قوله
 وبحثي) والعطف بها قليل عند البصري وانكره السكوني بالكيفية ويجعل نحو
 جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أبك ومررت بالقوم حتى أيتك على ان
 حتى فيه ابتداءية ان ما بعدها على ضمها عامل ويشترط في العطف بحثي أربعة
 أمور الاول كون المهطوف اسملا فعلا لا مفعولا من حتى الجارة وهي لا تدخل
 على الافعال فلا يجوز على العطف اكروم زيد اكل ما أقدر عليه حتى أذت

والترتيب والتعقيب و
 الجمع والترتيب والمهولة
 وبحثي للجمع والفتاة

نفسى خادماه وبخل على زيد بكل شئ حتى منعتني ذاتا وأجازة ابن السيد والناس
كونه ظاهر الاضمر كما انه شرط مجرور بها فلا يجوز نام الناس حتى انا ولا ضربت
القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي وقال في المعنى
ولم آت عليه لغيره والثالث كونه مضمنا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون
جزا من كل نحووا كالتسوية حتى رأسها أو فردا من جمع نحو عدم الخجاج حتى
الشاة أو نوعا من جنس نحووا عجبني التمر حتى البرقي وما يابعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصيغة كي بجملة خبره * والراد حتى نعله ألقاها

في رواية من نصب نعله فان قوله ألقى الصيغة في قوله ألقى كل ما يثقله ونعله بعض
ما يثقله فيكون معطوفا على الصيغة ويجعل له مفعول لمخروف يفسره القاهها أو ما
من رفع نعله فهي ابتداء وأقاها خبره ومن جرنعله فهي جارة أو شبهها بالابيض
في شدة الاتصال كقولك أجبني الجارية حتى كلامها أو يمنع حتى ولدها انتهى
تصريح والرابع كونه غائبا قبلها كما سأتى الكلام عليه في الشرح (قوله وأم
المتصلة الخ) فهي مضمرة في نوعين وهي في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في افادة الاستفهام بمثابة كانهما واحدة لانهما جميعا معنى أى يرجع هذا على الاول
بان اعتبار هذا المعنى راجع اليهما فمعها الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان
الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واللاحق والاتصال عليها انما هو
باعتبار متعاطفها المتصلين بها فهو لا يخرجى وعرض بان لوجه الثاني انما
يتأتى في المسبوق همزة الاستفهام لا همزة التسوية فيترشح الاول لسقوله للنوعين
وعليه اقتصر في المعنى وتسمى أيضا في النوعين معادلة المعادلة الهمزة في افادة
التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويترق النوعان من أربعة
أوجه أوها وثانها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها
ليس على الاستفهام وان المكالم معها قابل للتشديد والتكذيب لانه خبر وثانها
ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تتبع الا بين جملتين وان الجملة التي لا يكونان
معها الامن تأويل المفردين كما هو وليست تلك كذلك انما تصريح (قوله بل) يعطف
بها شرطين افراد معطوفا وان تسبق بايجاب أو أمر أو نفي أو نهي وهي بعد
الايجاب والامر لسبب الحكم مما قبلها حتى كأنه من كوت معه ولم يحكم عليه
بشئ وجهه لما بعدها ومعناها بعد الاخبارين وهما النهي والنفي تقرير حكم
ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجهه لما بعدها وهذا معنى قول المصنف
لتقرر يمتلوا أى حكم متلوا واثبات نفيه أى المتلواى حكمه لما بعدها وقوله

ويام المتصلة وهي المسبوقه
بهمزة التسوية أو همزة
يطالبها ريبا من التعيين وهي
في غير ذلك مختلفة بالجملة
ومرادة بل ويعنى بل وقد
تضمن مع ذلك معنى الهمزة
وبعد الطاب للتخيير أو
الاجتهاد بعد الخبر لكان
أو التثنية أو التثنية
وبعد النفي أو النهي
لتقرر يمتلوا واثبات نفيه
لها

ولا يعطف قال اعل في ضمير
 رفع متصل ولا يؤكده بالتعريف
 أو بالعين الا بعد تو كيد
 بمشعل أو بعد فاسل ما ولا
 هي ضمير خفض الا باعادة
 الخاضع و أقول معني
 كون الواو لطلب الجمع أنها
 لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه
 ولا معية بل هي سالحة بوضعها
 لذلك كما يقال استعمالها
 في مقام الترتيب قوله تعالى
 وأوحينا إلى إبراهيم
 وإسماعيل وإصحاق ويعقوب
 والاسباط ومثال استعمالها
 في عكس الترتيب نحو وعيسى
 وأيوب كذلك يوحى اليك
 وإلى الذين من قبلك أعبدوا
 ربكم الذي خلقكم والذين
 من قبلكم انتم لربكم
 وأجسادى واركني ومثال
 استعمالها في المصاحبة
 فأتيجئناهم ومن معه في الفلث
 ونحو فاعرفنا وجنوده ونحو
 وادبر فاعرفنا الفواعل من
 البيت وإسماعيل ومثال
 أفادة الفاء للترتيب والتعقيب
 ونحو للترتيب والمهمل قوله
 تعالى أماته فأقبره ثم إذا شاء

وبعد الاثبات أى ويل بعد الاثبات والامر الخ (قوله كاسكن الخ) الحاصل انها
 عاطفة خلافا لليونس وانما تعطف بشرط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي
 أو من عند البصريين وان لا تفتقرن بلوا وعند القاريين والاكثرين فان واها
 جملة فهي حرف ابتداء حتى يجر الاستدراك وليست عاطفة كقوله
 ان ابن ورقاء لا تخشى بوا دره * اسكن وقائعه في الحرب تنتظر
 فوقائعه مبتدأ وانما نظر خبره وليكن حرف ابتداء والواو ادر جمع باذرة وهي الخدة
 أو ثلث اسكن واوقهى حرف ابتداء أيضا نحو وليكن رسول الله أى وليكن كان
 رسول الله وإس المنصوب يعطف بالواو على أيا أسكن عطف المفردات خلافا
 لليونس حيث جعل اسكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطف الواو
 المفردين لا يتخالفان بالانجذاب والسلب أو سبقت بالانجذاب نحو قام زيد اسكن
 عمرو ولم يتعم ولا يجوز اسكن عمرو ولا افراد على انه معطوف على زيد اشوات شرطه وهو
 النفي أو انتهى خلافا لاسكوفين في اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع
 ما بعده فهو قيد في الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من انه قيد في الاولى وزك شرح
 المسئلة الثانية التي هي قوله ولا يؤكده أى ضمير الرفع المتصل بالنس أو العين
 الا بعد تو كيد بمشعل الخ نحو اكرمه نفسي أي بمعنى لا فصل بالذم والثناء
 أنت نفسك فائسالة الفصل بالانفصال ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده
 شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) نحو تترز به عن الظاهر وعن الضمير
 المنفصل من نوعا كان أو منصرفا أو الضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط
 كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت قائمان وأياك والاسد وجمعنا كم والاولين
 وسياق الضمير المخفوض نفي مفهوم رفع تفصيل أفاده الفيثي وانما صرح وقوله ضمير
 رفع متصل سواء كان مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان أيوب قبل عيسى
 (قوله ثم أرسلنا نوحا وإبراهيم) فبينة نظر بل إبراهيم متأخر عن نوح فهي للترتيب
 لا لعكسه (قوله وإلى الذين من قبلك) فالذين يعطف على الكاف من اليك باعادة
 الخافض لانه يعطف على الضمير المخفوض (قوله وإسجدى واركني) فان الركوع
 قبل السجود (قوله ومن معه) فان من يعطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله
 وجنوده) يعطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله وإسماعيل عطف على إبراهيم)
 وهي للمصاحبة (قوله حتى الالف) فان الالف فاية للاعداد في الزيادة الحسية

أشبهه فعطف الأفعال على الأفعال والأشياء على الأفعال لان الأفعال يعقب الأمانة
 والأشياء يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشيء نهايته والمراد أن المعطوف ما هو غاية في الزيادة أو التسلسل
 والزيادة ما في المقادير الحسية كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالف الكثيرة أو في المقادير المعنوية
 كقولك مات الناس

كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك انقله (٢٨٩) تكون نارة في المنذر الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى

اه تصریح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس في الزيادة المعنوية وهي
 الا تصاف بالنبوة اه تصریح (قوله من انقل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشيء
 والذرة النملة الصغيرة والانشافة للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية
 في النقص الحسي (قوله حتى الحسامون) فانهم في غاية النقص المعنوي وهو
 الا تصاف بالحمامة قال في المطول المعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من
 الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لئلا يكون ملازمة
 الفعل لما بعدها قبل ملازمة الاجزاء الاخرى ومات كل ابي حتى آدم وفي اثنائها
 نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو ما جاء في اقوم حتى زيد اذا جاؤك
 معا وزيد اشرفهم (قوله على سبعين) وقد ترد زائدة كقوله افلا تبصرون أم أنا
 خير أي أنا خير فهي زائدة (قوله التعيين) أي لا حد للشئين بحكم معلوم الثبوت
 ففي قوله أزيد في الدار أم عمرو يتسال في الجواب زيد أو يتسال عمرو ولا يتسال لا
 ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهي السبوقه همزة التسوية) وهي الداخلة على جملة
 في محل المصدر براء كانت هي والجسمة المعطوفة فعليتين كمثل المؤلف أم
 اسميتين نحو قوله

ولست أباي بسيد فتدري ما لك يا أموق في ناه أم هو الآن واقع
 قال الدماميني والذي يظهر لي أن الجملة بعد أباي في محل نصب والفعل معاق قال
 الجوهري وقراهم لا أباية أي لا أكثر منه اه فهو فعل متعدية بنفسه ويشربها من
 معنى الفعل الثاني لأن معنى لا أكثر منه لا أفكر فيه ازدرابه واستعمله المصنف
 في المعنى متعدد بالباء حيث قال ربه أباي بقيامك وعدمه وهو صحيح من مجموع خلافه
 لمن أنكره (قوله وسبقت متصلة الخ) تستخدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله
 ما عد ذلك) أي ما عد الذكور في المنصولة لا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة
 يطالبهم أو بأم التعيين يوسميت منقطة لتو نوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد
 تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول
 العرب إنهم لا بل أم شاء فاهمزة الداخلة على جملة أي بل هي شاء لأن بل المنقطعة
 لا تدخل على المفرد لأنها معني بل الابتدائية وحرق الابتداء لا يدخل إلا على جملة
 أو الاستفهام الانكاري كمثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أي وهمزة
 الوصل حذف (قوله وهو محمال) أي الاتخاذ محمال وأما ثبات الاتخاذ فقد
 وقع لا انه محمال (قوله والثاني) أي عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري

يخصى الاشياء حتى مثاقيل الذر
 ونارة في المنذر المعنوي
 كقولك زارني الناس حتى
 الحسامون وأم على سبعين
 منقلة ومنقطعة وتسمى أيضا
 منقولة فالمتصلة هي السبوقه
 اما همزة التسوية وهي
 الداخلة على جملة يصح حلول
 المصدر محلها نحو سواء علم
 أأبذرتهم أم لم تذرهم إلا
 ترى انه يصح أن يقال سواء
 علمهم إلا تذرهم أو همزة
 يطلبهم أو بأم التعيين نحو
 أزيد في الدار أم عمرو وسبقت
 أم في التوعين متصلة لأن
 ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
 بأحدهما عن الآخر
 والمنقطعة ما عد ذلك وهي
 بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك
 معنى الهمزة وقد لا تتضمنه
 فالأولى نحو أم اتخذها
 يخلق ثبات أي بل أو بأم همزة
 مفتوحة منقطوعة للاستفهام
 الانكاري ولا يصح أن تكون
 في التقدير مجردة من معنى
 الاستفهام المذكور واللام
 اثبات الاتخاذ المذكور وهو
 محمال والثاني كقوله تعالى

٣٦ عباده في هل يستوي الاصحى والبصير أم هل يستوي الظلمات والنور
 أي بل هل يستوي وذلك لأن أم قد اقترنت بل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة

واولها اربعة معان احدها
 التخيير نحو وكفارته الطعام
 شاردة مساكين من اوسط
 فاطعمون اهل بيوتكم او كوتهم
 او تخير رزقة الثاني الاباحة
 كقوله تعالى ولا على أنفسكم
 أن تأكلوا من بيوتكم أو
 بيوت آبائكم أو بيوت
 أمهاتكم وهذا المعنى ان
 لها اذا وقعت بعد الطلب
 والثالث الثالث نحو ايتنا يوما
 أو بعض يوم والرابع التشكيك
 وهو الذي يعبر عنه بالابهام
 نحو وانما أوتيناكم لعل هي
 أو في ضلال مبين وهذا
 المعنى ان لها اذا وقعت بعد
 الخبر وانما ايتنا فاعطف بها بعد
 التثنية أو التثنية ومعناها
 حينئذ تقرير ما قبله بحال
 واثبات تقييدها بالبعد نحو
 لما جاءني زيد بل عمرو ولا يقم زيد
 بل عمرو وبعد الاثبات أو
 الامر ومعناها حينئذ نقل
 الحكم الذي قبله الاسم الذي
 بعدها وجعل الاول كالكوت
 منسدة واما المكن فلا يعطف
 بها الا بعد التثنية أو التثنية
 ومعناها ككوتني بل ومن
 الكوفيين جواز اعطف بها
 بعد الاثبات قياسا على بل
 وأباه غيرهم لانه لم يسمع واما
 لانها التثنية الحكم الثابت
 لما قبلها معانها

اما ان يكون ادخاله على استنواها ولا يدخل استفهام على مثله كافي مثال المصنف
 واما ان يكون المعنى لا يصح على الاستفهام كافي قول الشاعر
 قلت سئمتي في التام ضجيتي * هنالك أم في جنسة أم جهنم
 أي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن السجري
 عن جميع البصر بين ان أم أبدأ بمعنى بل والهمز متجمعا وان الكوفيين خالفوهم في
 ذلك اه والآن المذكور في المصنف وهذا البيت يشهد ان للكوفيين وقد تأتي
 أم بجر الاستفهام كقوله
 كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيال
 قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله اربعة معان) تركها ساسا وهو التقسيم
 وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكامة اسم أو فعل أو حرف (قوله
 التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المنهاطين في التخيير وجواره
 في الاباحة (قوله فتكثرت الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على انه كفارة
 كما قاله بعض الآية في قول بالطلب والتقدير كفروا بالا طعام أو الكسوة أو تخير
 رزقة (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قرة الطلب أي كوا من بيوتكم الخ
 (قوله ايتنا يوما الخ) فليكن كلام خبري واولا الثابتين (قوله أو التشكيك)
 أي تشكيك المسكالم المخاطب (قوله نحو انما أوتيناكم الخ) فاما أو ايتناكم لعل
 هدى كلام خبري أو في ضلال مبين لانها ما شاهد في الثانية وقال في المعنى الشاهد
 في الأولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين
 كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في سورة الاحقاف مع العلم
 بأن من وحده الله وعبيده فهو على هدى وان من عبده غيره من جهاد أو غيره فهو في
 ضلال مبين اه مما سبق ونهى ولا يخفى أن جعل الشاهد في الأولى أو فهم ما
 معترض بأن الأولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز
 المفرد كونه انا قوله بمعنى التثنية والتثنية مما بعددها فيجوز على قوله ما زيد قائم بل
 قائم او استعمال العرب على خلافه وهو مذهب الجمهور أن الفعل بعد الخبر والامر
 فقط (قوله ما جاءني زيد بل عمرو) أي فليكن ثابت لعمر ومتى عن زيد (قوله
 ولا يقم زيد بل عمرو) فانها من التثنية ثابت لعمر ومتى عن زيد (قوله بعد
 الاثبات) نحو جاءني زيد بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيد بل عمرا (قوله
 ومعناها ككوتني بل) أي فليكن تثنية ما قبلها من نفي أو نفي وتجعل ضده
 لما بعده نحو لا يقم زيد بل كمن عمرو وما جاءني زيد بل كمن عمرو (قوله وأما لا الخ)
 ويعطف بها شروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق باليجاب أو امر انما قائم

المرفوع المنصل بعد التوكيد
 لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالتا
 مبين ومثاله بعد المنصل
 يدخلونهم او من صلح فن عطف
 على الواو من يدخلونهم او جاز
 ذلك لان المنصل بينهما ضمير
 المنهول ومثال العطف من
 غير توكيد ولا فصل قول النبي
 صلى الله عليه وسلم كنت وأبو
 بكر وعمر فقلت وأبو بكر
 وعمر وقول بعضهم هم سررت
 برجل سواء والعدم فسواء
 صفة لرجل وهو بمعنى مستقر
 وفيه ضمير متروك على
 رجل وانعدم معطوف على
 ذلك الضمير ولا يقاس على
 هذا خلافا لالكوفيين ومثال
 العطف على الضمير المنفوض
 بعد اعادة الخافض فقال لها
 وللارض قل الله يخفيكم منها
 ومن كل كرب وعلم ما على
 الثلج فعدلون ولا يجب ذلك
 خلافا لكثر البصريين بدليل
 قراءة حمزة رحمه الله واتقوا
 الله الذي تساءلون به والارحام
 ينخفض الارحام وحكاية
 قطرب ما فهم غيره وترسه
 ثم قلت الفصل واذا أتبع
 المتنادى ببديل أو نسق بجمرة
 من آل فهو كالمتنادى المستقل
 مطلقا

هذا زيد لا يحمر واضمير زيد لا يحمر او زاد سيويده أو ينداه خلافا لابن سعدان في
 منه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ينحني وأبى لا يصدق
 أحدهما عطفها على الآخر نص عليه السهيلي فلا يجوز جاني رجل لا زيد لان الرجل
 يصدق على زيد بخلاف جاني رجل لا امرأه لان الرجل لا يصدق على المرأة قال
 الله ما ينبي وما ذكره السهيلي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقررت في الاسول انه
 غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بقائه
 مثل قام رجل وزيد في صحة التوكيد فانك منع قام رجل وزيد في غاية البعد لا ذلك
 ان أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف التوكيد على نفسه فلا مانع منه اذا قصد
 الاطبا وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على
 هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التوكيد وان كان معناه مامتا كسبب
 ولصحت فيه مجال اه كلام الله ما ينبي (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي
 للأجل انها في الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على اتقاء
 في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي
 يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري والنظم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ال اني لو اوقف في قوم فعدوا الله من بين الخطاب وقد وضع على سريره أن ارجل
 من خلفي سرقة على منسكفي يقول رحمتك الله اني كنت لأرجو ان يجعلك الله مع
 صاحبك لاني كثيرا مما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت
 وأبو بكر وعمر وناطقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لأرجو ان يجعلك الله معهما
 فالتفت فاذا هو على بن ابي طالب أه بحر وفسه (قوله فقال لها وللارض) فالارض
 عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله تعبدوا لله واله واله آياتك فآياتك
 عطف على السكاف من الهك وأعيد المضاف وهو اله اه تصریح (قوله ولا يجب
 ذلك) أي بل كثير ولد اقبله قول المن قال اراجع للثلاث مسائل ومن غير التعالاب
 ما أشار به بقوله بدليل قراءة الخواص كثيرا عاده الخافض لان الضمير المنفوض
 التووين في شدة الازوم قاله الخولي وكلا يعطف على التووين لشدة لزومه لا يعطف
 على ما تشبهه (قوله خلافا لكثر البصريين) أي ووافقا للبصرين ولا يخفى
 والسكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري
 (قوله ينخفض الارحام) عطف على الهاء المنفوضة بالياء (قوله وترسه) بالجر عطف
 على الهاء المنفوضة بإضافة غير اه تصریح
 فصل في تابع المتنادى اعلم ان المتنادى امام مرتب أو مبني والتابع اما بديل
 أو نسق مجرد من ال أو نسق بال أو يسان أو توكيد أو زعت فاذا كان التابع بدلا

أونستما مجردا فهو كلنادى المستقل سواء كان نادى معسرا بأو مبنيا فهذه
أربع صور وفي كل إما أن يكون التابع معر بأو مبنيا فهذه ثمان صور في نصب
ذلك التابع إن كان فسيرو مفرد ويبنى على الضم إن كان مفردا وقد مثل المصنف
للتابع المبنى بصوره الإربع وزرك أمثلة التابع المعرب وهي ياز يذرين
العابدين وياعبد الله زين العابدين ويأيدوزين العابدين وياعبد الله وزين العابدين
فتمت الثمانية المشارها بقول المصنف فهو كلنادى المتقل مطلقا أي سواء كان
النادى معر بأو مبنيا وإذا كان التابع غير يذرين وغير نسق مجردا فإما أن يكون مبنيا
أوتوكيدا أونستما بال منسافة أو غير منسافة فهذه ستة أوزعت بال مضافا وغير
مضاف أوزعت منساق يذرون أل فهذه سبع صور وفي كل منها إما أن يكون النادى
مبنيا غير رأى أومعربا فهذه ثمان مشرورة وتابع أي تحتها صورتان نعت وبيان
على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم ثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد
تقدم بيان ثمانية وأشبار بقوله وتابع النادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب إلى ست
صور وهو ما إذا كان النادى مبنيا والتابع نعت أوتوكيدا أو بيان أونستما مقرون
بال إذا كانت الأربعة غير منسافة أو أوزعت بال مضاف أي النسق بال مضاف فيجوز
الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للعجز وقد مثل الشارح ثلثة أمثلة
وزرك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أقرني معه والظير
قرني يرفع الظير ونصبه وزرك أيضا نعت المضاف المقرون بال نحو ياز يد الحسن
الوجه والنسق المضاف المقرون بال نحو ياز يد الحسن الوجه فالوجهان في صور
ست كافي يس على القا كهسى وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فهم ما
أن يكونا مضافين مقرونين بال كافي يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز
رفعه ونصبه على الحال لأن غير لا تعرف بال إضافة (قوله الاتابع أي) وفي أعرابه
ثلاثة أنوال قبل بدل وقيل عطف بيان وقيل نعت والأي اختاره ابن الناظم أنه إن
كان مشتقا كان نعتا والأكار بدلا أو ييا أو سبق الكلام على نعت أي وقوله غير رفع
أي لفظا أو محذوران جورتانها باسم الإشارة أو بالاسم الموصول كيا أي هذا
وبأيها الذى نعل كذا والجمهور على أن نعت أي لا يكون إلا بال (قوله والاتابع
المضاف المجرد من ال) سواء كان نعتا أوتوكيدا أو بياناه شيخ الإسلام ولا يدخل
النسق المجرد لأنه قد تقدم ولا يدخل في ذلك ما إذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا
بال نحو ياز يد الحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو
ياز يد الحسن الوجه فالتعت المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان في الوجهين
فما بقى أقوله الاتابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف

وتابع النادى المبنى غيرهما
يرفع أو ينصب الاتابع أي
غير رفع والاتابع المضاف
المجرد من ال في نصب

لثلاثة في الشرح (قوله كتاب العرب) أي كتاب التادى العرب المضاف
أوشم سواء كان التابع نعمنا أو تو كيدا أو عطف بيان أو نسقا قر ونا بال فهذه
أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للثمة والتوكيد والبيان مضافة
ومثاله غرض مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرز أو مثال
النسق مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغيره مضاف يا عبد الله والحارث نعمت
الصور الثمانية وبق سورة تاسعة وهي النعت المضاف المقرون بال نحو يا عبد الله
الحسن الوجه فحصل أي البيان والتوكيد والنعت والنسق بال إذا كانت مضافة
نصبته سواء كان التادى مبنيا أو معر يا عبد الله بال المضاف التابع المبنى
وماعدا النعت المضاف المقرون بال ففهما وجهان وإن كانت الأربعة مضافة
فبحوز الوجهان أن تبعته مبنيا غير ال وبنصب ان تبعته معر يا وترفع ان تبعته
أيا (قوله فهو من الشذوذ يمكن) أي فهو يمكن من الشذوذ أي متمكن من الشذوذ
كما قرر به من الأشياخ (قوله وياتيم كاهم أو كلهم) قال في التمهيد راجع وان كان
مع التادى ضم مبرحى به هذا على الغيبة باعتبار الأصل نحو ياتيم كاهم وعلى
رباعه اعتبار الحال نحو ياتيم كلكم ومنع الانقش مراعاة الحال وقيل قوله
كلكم فان رفعه فهو مستبد أو وجه به محذوف أي كلكم مدعو وان نصبه
في مثل محذوف أي كلكم دعوت اهـ (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ)
ومثله في جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بال والنسق المضاف المقرون بال
أو غير مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه يا زيد والحسن الوجه (قوله واذ واجب الخ)
في قوة العلة لانصب في الامثلة الثلاثة المشار إليها قوله وان كان التادى معر ياتيم
الخ (قوله يدو به) هو لفظ فارسي معنا راحة التفاح والاضافة في لغة العجم متلوية
قيل كانت أمه ترفقه به في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشتمه راحة التفاح وقيل
كان يعتاد شتم التفاح وقيل سمي بذلك لاطاقته لان التفاح من ألطف الفواكه وقيل
لانه كان أبيض مشريا بحمرة كأن خدوده التفاح لونا قاله في التصحيح (قوله قال
الله تعالى) مثال للتابع المبنى وانما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولا جمل
أن يذ كر خلاف سيبويه

كتاب العرب وا قول لتوابع (٢٨٥)
كان بدلا أو نسقا مجردا من
أل فانه يستحق بحيث
ما يستحقه لو كان من تادى
تقول في البدل يا زيد كرز
بالضم كما تقول يا كرز
وكذلك يا عبد الله كرز
وفي النسق يا زيد وخالد بالضم
كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد
الله وخالد لافرق في البيان
الذكورين بين كون التادى
معر يا أو مبنيا وان كان
التابع غير بدل ونسق مجرد
من أل فان كان التادى
مبنيا للتابع له ثلاثة أقسام
ما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يجوز فيه الوجهان فالواجب
رفع نعت أي نحو يا أيها
الانسان يا أيها الناس وعن
المازني اجازة نصيبه وان
قرئ قل يا أيها الكافرين
وهذا ان ثبت فهو من المشذوذ
ممكن والواجب نصبه
التابع المضاف مثاله في
النعت نحو يا زيد صاحب
عمرو ومثاله في التوكيد
ياتيم كاهم أو كلهم ومثاله

في البيان يا زيد يا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم اجمعين ويا عبد الله كرز وكرز قال ذوالرمة * لقائل يا نصر نصر نصر له وان كان التادى معر ياتيم نصب التابع نحو
يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم كاهم ويا عبد الله يا زيد واذ واجب نصب التابع المبنى فنصبه تايها
له رب احق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض فاعلم ان لا اله الا انت سبحانك انى دعاك فان
مدد منه حرف التداء لان التادى الملازم للتداء لا يجوز هذه أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء ثم قلت

باب مواضع صرف الاسم

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم امكن اى زائدا فى التمكّن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله اى لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغي للمصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكره وانعم لان الحكم على الشئ فرع عن تصور وجهه باره لان مانع الشئ وسببه يتوقف اعتقادهما على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) اى يتضمن تلك المواضع اجمالا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) اى قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد فى بعض نسخ الشرح فيما باقى وقيل هذا البيت

مواضع الصرف تسع ان أردت بها * عونا تبلغ فى اعراك الاملا

الجمع النخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بجمع الصرف ويخرج منها بعض التانيث وهو ما كان بالالف فالباقي سبعة وبعض التانيث فاجدها ثمانية اخرج منها العلمية والوصف فالباقي ستة وهى الوزن والعدل والتانيث والتركيب والعجمة والزيادة فلهذا العلمية مع الست وخذ الوصف مع الثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فستزيدك عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزيادة تنوع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتانيث خاصة بالعلمية (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يخرج مطلقا لان جميع تجميع اوتوكس يربطه كرا واولوش وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهي الذى لا نظيره فى الاحاد العربية (قوله وزن) سياتى ان الوزن قسمان قسم يتنوع مع العلمية ولا يشترط فيه ان يكون على افعال وقسم مانع مع الوصفية وشروطه ان يكون على افعال وشروط الوزن اختصاصه بافعال او بكونه اولى كما باقى ايضا من شراح الانبيئية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله انت) التانيث على قسمين منوى وانطى والافظى بالالف والتاء وشروط المنوى الزيادة على الثلاث او تحريك الوسط او العجمة او النقل من المذكور الى المؤنث كما باقى (قوله معرفة) طاهره اى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتتنوع مع ستة كما تقدم وتتخصص عن الوصف بثلاثة وتشتترك مع الوصف فى ثلاثة (قوله تركيب) طاهره اى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يتختم بويد (قوله رزد) طاهره اى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الاف والتنون خاصة وتتبع مع العلمية ومع الوصفية لكن على إعلان

باب مواضع الصرف تسعة
جمعها قوله
الجمع وزن عادلا انت معرفة
ركب رزد عجمة ف قد
بلا

خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله مجمل) بشرطها كون علميتها في لغة العجم والزيادة
على الثلاث (قوله فالوصف) بشرطه اصالة وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا تزيد
على المصنف لان قوله يجمعها أي اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) طاهره
ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهره عبارة من غير باب التأنيث ان المانع ان
التأنيث لا يأتي بها (قوله والجمع) طاهره ان المانع الجمع وظاهره عبارة من قال
صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة لا الجمع (قوله المعامل) أي في الصيغة
لا في الوزن فالعبرة بما قبله صيغة في لغة العجم فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول
والحركات والسكان التي لا تعتبر في مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة
الحرف الاصل بالحرف الاصل ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون
فيدخل في مقابلة فواعل وأفعال وفي مقابلة فاعيل وفاعيل ومعامل
تجوز ما جدد وحواجر وأما جدد وسفار ج مومع ما ج وأقاول وتماثيل وتماثيل
وتماثيل (قوله والوقاي) جمع باق بمعنى مانع ايق أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله
المرجي) خرج الانشائي والاسنادي والتقديرى والتوصيفى والعددى وماركب
من الاحوال والظروف وهو واضح فان الباب باب اعراب وقد تمها المصنف في
البيئات (قوله والعجمة) المراد بها ما قبل لسان العرب فيج العربى والعبرانية
(قوله وهو العدل) أي مطابق العدل والافعال مع العملية التقديرى والثاني
التحقيقى (قوله وآخر) جمع اخرى بمعنى مغايرة أي آخر بمعنى مغايرة اغناء
هذا النطو بل قوله مقابل آخرى فان المراد بالمقابل هنا مقابلة التماثيل وآخر
لا يكون مقابلا لآخرى بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف
بآخر مؤنث وموصوف آخرى مذكرا كرمي مؤنث يضاد المذكور وهذا القيد اعنى
قوله مقابل آخرى خلا عنه الانثوية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أي وزن
الفعل (قوله بشرط تأثير الصفة) أي بشرط كون الصفة مؤنثة في منع الصرف (قوله
وارمل) هكذا في بعض النسخ وهي محمولة على ما اذا كان وصفا للرجل وهو بمعنى
يتدبر لان قوله -م عام ارملة لان مؤنثة ملامه والعبام الارملة والسنة الرملة
لا لا الخصب وفي بعض النسخ ارب بدل ارملة (قوله ويعمل) بفتح الميم كذا في
الفهري وفي نسخ الاشعري ضبط بضم الميم ومؤنثة بعملة وهو وصف لما يطبع على
العمل فهو بمعنى القوى على العمل من قولهم ناقة يعمله أي قوية على العمل فيعمل
من العمل (قوله في العجمية) أي في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء)
اراد بالاصل الواجب الذي لا يعدل عنه الا للذليل (قوله منصرفة) اختلاف في
اشتقاقه قيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبيهه الفعل

فالتأنيث بالالف كهمي
وصحراء والجمع المعامل
ما جدد وما ج مومع كل منهما
يستعمل بالفتح والوقاي منها
ملا مع الامع العليبه وهو
التأنيث كقوله طاهره
وزن يرب ويحوز في نحو
هذو جهان بخلاف نحو سفر
ويطخ وزيد لامرأة والتركيب
المرجي كعدى كرب والعجمة
كبراهيم وما مع تارة مع
العليبه وأخرى مع الصفة
وهو العدل كعدى وزفر
وكفى وثلاث واخر مقابل
آخرى والوزن كأحمد
وأحمر والزيادة كعثمان
وغضبان وبشرط تأثير الصفة
انها لا أو عدم قبولها التاء
فأرب وصفة وان بمعنى دليل
وقاس وبعمل وثمان من
المناسبة منصرفة وبشرط
العجمة ككون علميتها في
العجمية والزيادة على الثلاثة
فروح منصرف وبشرط الوزن
اختصاصه بالفعل كعمر
وضرب علمين أو افتناحه
زيادة هي بالشعل اولى
كأحمر وكافة كل علماء
وان اول الاصل في الاسماء ان
تكون منصرفة اعنى متونة
تنوين النمكن

والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الحرف وهو الثنوين صوت في الآخر
وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضمير بان ضرب اقبل على شبه الفعل
فخرج مما يتبع منه وضرب انصرف منه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل
من انصرف الذي هو القاب اقول خمسة اه تعرب يح (قوله وانما تخرج عن
الاصح الخ) اعلم ان الاسم ان شبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بنى
وهي غير ممكنة اعدم تمسكها في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وانما يشبه
الحرف اعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرف ربي امكن لتدقة تمسكها في باب
الاسمية وان شبه الفعل في اثنين فرعيين من على تسع احدها سائر جميع لفظ
والاخرى للمعنى اولى واحدة تقوم مقامها وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في
اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركيب مدلوله عند الكوفي وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاستدلال المحتاج فرغ المحتاج اليه فقول
الشارح وانما تخرج عن الاسم اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاسم
شبه الحرف قائل (قوله يجمع العليل) اعترض تعبيره هنا بالعال وتعبيره في المنى
بوانواع بان اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من النسبة بحسب انما سخره منجز
علة لان المانع والعلة اثنان من تسع او واحدة تقوم مقام اثنين لكن الاعتراض
على التعبير بالمانع اقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز ان يراد هنا الناقصة
والمانع لا يكون تاما وناقصا والجراب ان المواضع والعلل صارت علم جنس على هذه
التسعة في الاصطلاح لا يحتاج فيها وبه سدا تعلم ما في عبارة الفيشي من الخلال فانه
كتب على قول المصنفه وانواع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في
الشرح بذلك مع انه عبر كثيرا وقال ايضا للاعتراض على التعبير بالعلل اقوى
وهو انه ما قلنا قائل (قولها ما بصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والجملة والوصف
غير الصريح ستة وهي اجمع وزن عادل ائت وزكبر زد هذا هو الصواب وما في
الفيشي فيه خلل (قوله التائيت بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة اقسام الف
التائيت وهي تمنع طلاقة الف التمسك بكيفية اخرى ومن ادخلها الف الحلقى
فقد سهبا اذ ليس في اصول الاسم سداسي فتخلق به والقبض على الجميل العظيم قال
الاشموني نقله عن بعضهم ان الف التمسك كالف الحلقى الممدودة تمنع من
انصرف مع العلية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لا تمنع طلاقة الف الحلقى
وهي تمنع ان كانت تصورة كعاقب اسم نبت فانه بنية مسكري وحكم على ملحق
بالحلقى دون مسكري لان مسكري لا يمد كمدل على تائيتة بخلاف عاقب لا يمد كمدل
يدل على تائيتة فجعل ملحقا بـ مسكري واسمه عاقب فزيدت الالف ليعطى حكم

وانما تخرج عن هذا
الاسم اذا وجد فيهما اعلان
من على تسع او واحدة منها
تقوم مقامها والبيت
الذي يقوم لبعض الثنوين وهو
يجمع العليل المذكورة
امان يجمع اسمها او بالاشتقاق
والذي يقوم مقام عليل
تبان التائيت بالالف
مفطورة كانت

سكري من منع الصرف ولا تنفتح ألف اللحاق ان كانت معدودة كعلاء فانها
 ملحقة بقرطاس والنهامة نقلية عن ياب بخلاف همزة التانيث فذوقية عن ألف فما
 كان منقلباً عن مانع منع وما لا فلا وقرباء فاذا سميت بخصاصة بعلاء أو قرباء مسرقة
 والالحاق جعل مثال على ووزن مثل آخر افعال معاماتة (قوله كهمي)
 اسم ثابت يكون سا حـل البحر المبالغ وصحراء اسم ثابتية واعلم ان ألف التانيث
 فمما فرعية اعطية من جهة التانيث وبعوينة من جهة لزومه علامة فاللزم
 كأنه على وليس من الفعل التاسع (قوله والجمع الذي الخ) وضابطه ما كان
 بعد ألف تكبيره حرفين أو ثلاثة أو وسطها ساكن فيشتمل دواب فان أصله
 دواب فكان هذا الجمع فيه فرعية الاقظ به ووجه من صيغ الأحاد وفرعية
 المعنى بالدلالة على الجملة فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالذ
 وأصله عند سيبويه حمراء بالفتح يوزن بسكري فلما قد ذوا المزداد وقبل ألفها
 ألفاً أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما ما ناقض الغرض المطلوب
 باسم لو حذفوا الألف الأولى فالتالي ولو حذفوا التانيث فإثبات الدلالة على
 بيت وقلب الأولى أيضاً محال بالمطلوب فلم يبق الا قاب التانيث همزة
 وذهب بعض الى ان الألف الأولى للتانيث والتانيث همزة فلهذا سرق بسوق مؤنث
 أفعال ومؤنث فعلان وشعب أنه يقضى الى وقوع علامة التانيث حشوا
 وذهب بعض الى أن الانثيين من التانيث ورد بعدم الظهور اذ ليس لنا علامة تانيث
 على حرفين (قوله كانوا هم بعض) وهو ابو على كما سبأ في له آخر القافية (قوله
 الا انضمام على أخرى) أي فلا يدس عنين احدهما المرجع للمعنى وهي العلية
 أو الوصف والآخرى ترجع للفظ وهي الستة السابقة فوزن الفعل فرع وزن
 الاسم لان وزن كل منهما ما شخا فلو وزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل في الاسم كان
 فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتانيث فرع الماتذ كبير والتعريف فرع
 التنكير والتركيب فرع الاقتراد ووزن يادف الألف والون فرع المزيد عليه
 والمجتمعة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه
 من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله منجحة) اسم لما يوزن به ويقال لها
 منجحة بالسين وصحجة بفتح الصاد او كسرهما (قوله وكذلك أذر بيجان) تشبيهه في
 اجتماع العلل واذر بيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المجتمعة وسكون
 الراء وسكون الراء الموحدة بهدا بفتحها كذا فيهم منجحة آخره نون
 وضبطه في المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقل من
 بلاد الجسم ومنهم من يقول أذر بيجان بعد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه
 مصباح وبعبارة أذر بيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المجتمعة وسكون الراء

كهمي أو معدودة كهمزة
 والجمع الذي لا نظيره في
 الأما داي لا مفرد على وزنه
 وهو مضاعف كما جسد
 ونهض على كصاحب وديانير
 وانما مئات للتصوير كهمي
 دون حمراء الألبتوهم ان
 المانع الضميمة وألف
 التانيث كانوا هم بعضهم
 وما عداها اثنين العالين لا يؤثر
 الا انضمام على أخرى له
 ولما كان يشترط في التانيث

صرفت صيغة وقائمة وان
 وحدت معاملة أخرى مع
 التانيث وهي الجمعة في صحة
 والصفة في قائمة وما ذلك الا
 لان التانيث والجمعة لا يتبعان
 الا مع العلمية وكذلك
 اذ ربيجان اسم المصدرة
 فيهما العلمية والجمعة
 والتركيب والزيادة قيل
 وهلة خامسة وهي التانيث
 لان البلدة مؤنثة وليس شئ
 الا لان العلم هل ملحوظ وفيه التبعية
 أو المسكان ولو قدر دخولهم
 من العلمية وجب صرفه لان
 التانيث والتركيب والجمعة
 شرط اعتبار كل منهن العلمية
 كما ذكرنا والالف والتون اذا
 لم تسكن في صفة كسكران
 فلا تتبع الا مع العلمية كسلمان
 ولا وصفية في اذ ربيجان
 فتعينت العلمية ولا علم اذا
 نكرة فوجب صرفه
 ومثل للتانيث بفاطمة

وكسر الموحدة بعدها الحية ساكنة ثم جيم مخففة آخره تون اه كذا ضبطه
 القسطلاني في اطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في الشرح الضبط الاول
 لانه قال اسم البلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في الاول
 فلجاء اليه في ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذا ذكر كلمة ويحسان كلمة وليه نظر معني
 هاتين السكائين قبل التركيب (قوله وليس شئ الخ) أي فلما لم يتحقق ما ملحوظه فلا
 يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله
 بان البلدة مؤنثة أي على الاحتمال لا قطعاً تأمل (قوله جيم) اسم لسيدنا عمر بن
 الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفي وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمع) الظاهر
 انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المحجمة كافي في نسخة صحيحة
 ورأيت في التصريح بالامهولة وحرر (قوله أحادير من الخ) اقتصروا على ذلك
 لانه المتفق عليه قال في التصريح وهي من الواحد الى الاربعه باننا في وفي الباقي
 الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها ما علموا ما بينهما قايماً
 عند الكوفيين وقيل يتناس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح السماع
 في الالف العشرة كالحكا الشيباني ولا يارض بقول أبي عبيدة والنخاري
 في صحته ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما مع ما لم يسماها تصرح
 وقوله أحادير من العزرة وكذا انظاره وهو خذ يفتح اليم والحاء وكذا انقال في نظاره
 (قوله لانها صفة لاجنحة) قال في التصريح ولا يستعمل هذه الالف الا نعتاً نحو
 أولى اجنحة الآية أو أحوالاً نحو فانسكروا ما طلب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبار نحو وصلاة المبل منى مثنى (قوله وهي
 معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف لشكره فلا يكون معدولة
 عن معرفة واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث أخر بالفتح بمعنى ما غير وأخر
 من باب اسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من ال والانساق مفرداً

وللمحة وزينب لا بين انه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي معنوي
 لالفظي وأما بقية المل فانه تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال المدل مع العلمية
 فانها معدولة عن عامر وزافر وزحل وجامع ودالت وطريق معرفة ذلك ان يتلقى من أفواههم ممنوع
 الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكاف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحادير
 مؤنثة معدولة عن مثنى وثلاث ورباع ومثاله مع الصفة أحادير مؤنثة معدولة عن مثنى
 وثلاث ومثبات ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة
 أربعة قال الله تعالى أولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة
 وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرناه هذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى
 لانه مقصور وظهر في ثلاث ورباع لانها اسمان صحها الآخر ومن ذلك أخرى نحو قوله تعالى
 فعدة من أيام أخر فعدة لا أيام وهي معدولة عن آخر بفتح
 الهمزة والخاء ينفذ ألف

مذكرا

مذ كراولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو يوسف وأخوه أحب إلى
 أبنائنا ونحو قول ان كان آياؤه كم وآية أو كم إلى قوله أحب إليكم من الله ورسوله
 ونحو هذا أحب إلى من غيره وفيه كان القياس ان يقال مررت بكذا آخر ورجل
 آخر ورجلين آخرين مرة محمد ورفيقه ولو كنتم سم قالوا في المؤنثه أخرى وفي جمعها
 المكسر آخر وفي جمع المذكورة خرون وفي المثنى آخران قال تعالى فتذكر
 احداهما الاخرى فغيره من أيام آخر وأخرون اعترفوا في آخران قومان
 وانما خص النساء بغير ضم الله مرة بالذ كرون ما عداه لان في أخرى ألف
 التأنيت وهي أوضع من العدل في منع الصرف وأما آخرون وآخران فغير بان
 بالحروف فلا يدخل الزيادة في باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات وأما آخر فلا
 عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما يمنع آخر
 من الصرف للصرف والوزن هكذا أفاده الموضع قال في التصريح في جعل آخر
 من باب التفضيل شيء لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ولذا قال المؤلف
 في الحواشي الدواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاثة احداهما الوصف
 والتشابه في الزيادة والتماثل لانه لا يتقوم معناه الا باثنين معاير ومعاير كما كان أفضل انما
 يتقوم معناه باثنين مفضل ويقتضيه تشابهه فالشابه في تلك الجهات استحق أحكامه في
 جميع تصاريفه وعلى هذا ان كان ينبغي أن لا يستعمل تصاريفه مع التذكير بل مع
 ال والانساق المعرفة فانه انما وافهم عن ذلك كان ذلك عدلا عمليا مقتضى
 المشابهة انه تصريح اذا علمته فيمكن جعل شارب جنا على باقي الحواشي ويكون قوله
 بعدد وانه عن آخرى الذي هو مشابه لافضل لانه من افراد اسم التفضيل فتأمل
 قوله لانما جمع الخ) علة لتولية عدولة عن آخرى انما كانت آخر معدولة
 لانها جمع أخرى وهو مؤنث افعال التفضيل وقياس مؤنث افعال التفضيل
 أن لا يستعمل الا مع ال أو مضافا لما فيه ال وأخر جمع أخرى حال عن ذلك
 فثبت انما معدولة وقوله وقياس فعل التفضيل أي وقياس مؤنث افعال التفضيل
 الخ وقوله فاما آخر الخ متبادل الخروف والتقدير فافضل في الامثلة فغير معدولة وأما
 آخر فهو معدول (قوله فان كانت آخر جمع أخرى اني آخر بكسر الخاء) وهي
 المقابلة لاولى فجوزت آخرهم لاولاهم وقالت اولاهم لان آخرهم والمذكرو هو
 آخره مقابل لاولى فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفسوق بين أخرى مؤنث
 آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا يتبدل على انتهاء
 كما لا يدل عليها ذكرها ولذا ايدت علمها وما قبلها من جنس واحد نحو عندي
 رجل وأخروا آخر وعندي امرأة أخرى وأخرى وان اني المكسور يتبدل على انتهاء

لانها جمع أخرى وأخرى
 اني آخر بالفتح وقياس
 فعل افعال ان لا يستعمل
 الا مضافة الى معدولة أو
 مقرونه بل اسم التعريف
 فانما لا انساقه فيه ولا لام
 في يسه افعال كافضل
 تقول هذا افضل والهندات
 افضل ولا تقول فضلي
 ولا افضل فاما آخر فصفة
 معدولة فلهذا خفت
 بالتحصين فان كانت آخر
 جمع أخرى اني آخر بكسر
 الخاء

ولا يعطف علمها من جنس واحد كما كان مذكروها كذلك اه تصریح (قوله
 فهو مصروفة) أي آخر وقوله فأول وآخر يضم الهمزة في أول وآخر وفتح الثاني
 منهم ما وتون اللام من أول والراء من آخر تأتل (قوله ومثال الوزن مع العلية الخ)
 قد قدم الشارح الكلام على العلية مع الثلاثة المختصة بها وهي التركيب
 والجمعة والتأنيث في أول البسوادة ثم ذكر العدل المشترك وهما تتكلم على الوزن
 والزيادة وهي مشتركة بين الوصف والعلية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه
 السلام واقب بنوح لكثرة تباينه على قومه (قوله سليمان وعمران) هذه
 الثلاثة أعلام الذكور من العقلاء الأول مقتوح والثاني كسور والثالث مفهوم
 وسليمان من السلام وعمران من العبر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله وأسمان
 علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الياء علم بلاهة وسبب ذلك لأن أول من
 نزلها اسمها بن فلوح بن بطي بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لأن الالف
 والنون زيدتا ما قبلها فلو احتمل الزيادة والاصالة لجاز الصرف وعدم فتحها وحسان
 ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت اسمها من الروم والحسن والدهق والشب
 لم تصرفها وان اعتقدت اسمها من الرمي والحسن بالثون والدهق فتصرفوا الشيطان
 صرفتها واذا تخضت بابية الامالة صرفتها كما اذا سميت ببلهان وسمان وبنان من
 الطعن والدين والتين اه تصریح وذكر بعض ان اسمها من كسر الهمزة
 وفتحها وبالباء والفاء ففيها أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة تسكران وغضبان)
 فان مؤنثها تسكري وغضبي وهذا متفق على منع صرفها وأما ما نقل عن بني أسد أنهم
 يقولون تسكرياتو بصرفون تسكران فهو من كسر لا يؤخذ به اما ان كسر لا مؤنث له
 أصلا كلعبان لكثير مع العلية ففيه خلاف اه تصریح (قوله لاني فعلان) يفتح
 الفاء وسكون العين اه تصریح (قوله صنوان بمعنى قاس) وهو في الأصل الحجر
 الابلس (قوله ارب) بمعنى ذليل وهو في الأصل اسم للحيوان العلوم (قوله والثاني
 عدم قبواها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فتقول أما
 لما صفة ذات الزيادة فشرطها ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه على فعلى كسكري أولا
 مؤنثه كلعبان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو مسار لائم وسفبان لا يطربل
 المشوق الغضار البطن وألبان لكبير الاليسه من ذكور الغنم ويدمان من المناداة
 وهي المكافاة من الندم على ما فات مؤنثاتها فعلاية فلذلك صرفت وأما الصفة
 ذات الوزن فيشرط ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحر وحرأ أو فعلى
 يضم التاء كفضل وفضلى أو لكونه لا مؤنث له أصلا كما كرام عظيم الكمرة وهي
 الخلة وآدرا عظيم الاتيين فهذا الثلاثة ممنوعة من الصرف لا وصف ووزن الفعل

فهو مصروفة تشبه
 صرت بأول وآخر بالصرف
 اذا عدل منها ومثال الوزن
 مع العلية أحدهم ويشكر
 ومع الصفة أحمر وأفضل
 ولا يكون الوزن المانع مع
 الصفة الا في فعل بخلاف
 الوزن المانع مع العلية ومثال
 الزيادة مع العلية سليمان
 وعمران وعثمان واسمان
 ومثالها مع الصفة تسكران
 وغضبان ولا تكون الزيادة
 المانعة مع الصفة الا في
 فعلاية بخلاف الزيادة المانعة
 مع العلية ويشترط لتأنيث
 الصفة أمران أحدهما
 كونها أصلية فيجب الصرف
 في نحو قولك هذا قلب
 سنوان بمعنى قاس وهذا
 رجل أرب بمعنى ذليل أي
 تعف والثاني عدم قبواها

فانه وزن به أولى لان أوله يدل على معنى في الفعل دون الاسم اه تصریح (قوله
 وأرملة) هو الفعير ومصرفه ضغض شبيهه بلفظ المضارع لان زاء التانيث لا تلحق
 المضارع اه تصریح وقال بعض الارامل الذي لازوجته (قوله واهذا انصرف)
 أي ولاجل الشرط الثاني انصرف الخ فقد ذلك الشرط منه (قوله كقولهم بدمانة
 وأرملة) هكذا في نسخ واطا هران الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما
 هذا كم أي لاجل هدايته اياكم والمطفي ولهذا انصرف نحو بدمانة الخ لاجل بدمانة
 وأرملة أي لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأنيده وقد جمع ابن مالك ما جاء
 على وزن فعلان وهو قوله تعالى في أوله من بحر الهزج * أجزع على افعلا تا إذا
 استنبت حبلا تا * ودخنا تا * وحننا تا * وصفا تا * وحنيا تا * ووصوا تا * واولا تا * وقشوا تا
 ومصا تا * وموتانا تا * وندما تا * وانهم من نصر ايا تا * وزاد المرادى لفظين فقال * وزد فيهن
 خصا تا * على لغة وأيا تا * الحيلان كبير البطن والدخنا اليوم المظلم والحنان
 اليوم الحسار والسفيان الرجل الطويل والعريان اليوم الذي لا غم فيه والصفوان
 البعير اليابس الظاهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحفير والشوان
 الرقيق الساقين والحصان الثيم والمران البارد والندمان المذام والنصران واحد
 النصارى اه أموني (قوله وندمان يزيد الخ) الندمان هنا القديم على اشراب
 والكاس من موز مؤنث قال تعالى بكاس من معين أيضا وقال ابن الاعراب لا يسمي
 الكاس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت الخمر بالغير غربت (الاعراب) وندمان
 مخفوض يواو رب ويزيد مضارع وقاعله مستتر والكاس مفعول أول وطيبا
 مفعول ثان وسقيت فعمل وقاعله قال الدماميني يجوز ان يكون اذا بمعنى الماسي
 أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل جها اذا واتقيد اذا تغورت الخمر وسقيت
 والشاهد في البيت في صرف ندمان لانه من المتأددة وأما اذا كان من الديمة فمفعول
 لان مؤنثه يندمي (قوله جاهم) اسم للجديدة المعلومة وكذا فبز وزاسم قطعة من
 الارض وقيل اسم لما يقرن الاشياء أي يمزجها ومباراه بالواحد من العناية
 فاذا استعمل في اغتنانكرتي أو على مدك بر صرفا وان استعمل في اغتناعلم
 مؤنث من عامن الصرف للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولو ط) هي
 بذلك لان جبه لا ط بقاب سيدنا ابراهيم واسم أبي لوط مهيران وهو أخو سيدنا
 ابراهيم (قوله وجها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابله ما يأتي من جواز الوجهين
 فليست العجمة مؤثرة في الثلاثي بخلاف التانيث (قوله وليس هو ما نحن فيه لانه
 عربي) وتعرف عجمة الاسم بوجه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوران
 الأسماء العربية كإبراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خصا أي أو

التا واهذا انصرف نحو
 ندمان وأرملة أمولهم بدمانة
 وأرملة قال الشاعر
 وندمان يزيد الكاس طيبا
 سقيت اذا تغورت الخمر
 ويشترط لتأنيث العجمة
 أمران أحدهما كون
 علمية في اللغة العجمة
 فتكون الحام وفيه وز علمية
 لذكورين مصرف والتاني
 الزيادة على الثلاثة فخرج
 ولو ط وهو ونحوه
 مضمون وجها واحدا هذا
 هو الصحيح قال الله تعالى
 كذبت قوم نوح الزنا سائين
 وقال تعالى وتوم لوط
 وأصحابه دين وقال تعالى
 ألا بعد العاد قوم هو وليس
 ما نحن فيه لانه عربي

راعي كشكاه ومزجاة وسطا من وحروف الذاقة ستة يجتمعها من قبل والرابع
 أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجم والقاف بغير فاصل نحو فتح
 وحق والصاد والجم نحو الصولجان وهو الكوز التي يلبس بها الصبيان والكاف
 والجم نحو اسكرجه وتبعه الراء الذين أول الكلمة نحو نرجس أو الزاي بعد الدال
 نحو مهدزاه تصریح (قوله وايس في أسماء الانبياء عربي الخ) خاصة ان أسماء
 الانبياء كلها عجمية الا أربعة هو وصالح وهيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه
 الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نون بلوط وشان فحمله المصروف من
 الانبياء سبعة يجتمعها من ثمة الصاد الصالح والنون نوح والثين تهيب وشيت
 والهم لمحمد واللام لاوط والهاء هودر وأسماء الملائكة كلها منوعة من الصرف
 الا الأربعة متكرر ويكرر ورسوان وماله (قوله عيسى بن محمد) أي النقي البصري
 شيخ الخليل وسيديويه وما في بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من
 التصريح (قوله ان في نوح ونحوه) أي مما كان ثلاثيا كما في الوسط (قوله اما
 مختصا بالفعل) وهو اربعة أنواع الأول الماضي المبدوء بالتاء التي للطاوعة كقول
 أو يهززة رسا كة تطلق أو كان على وزن فعل النوع الثاني المضارع غير فاعل وانفعل
 رتفعل ويثعل وذلك الغير نحو اطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز
 بثولنا غير فعل الخ لان الاربعة من قبيل الأولى بالفعل لا المختص النوع الثالث
 الفعل المبني للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع
 فعل الاسير المأخوذ من فاعل من الثلاثي نحو اطلقى رد حرج فاذا سمي بواحد من
 الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير امرت اعراب ما لا ينصرف بالحرركات
 الظاهرة واحترز بانقرت انما ضيا سالما من الغير من رد وقيل ويصح ان أصلها
 فعل يضم التاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت غير فاعل وقيل
 ويصح غير فاعل ذلك واحترز بانقرت انما ضيا سالما من الغير من رد وقيل ويصح ان أصلها
 كضارب من ضيار بفتح كس في الإساءة وبقولنا من الثلاثي من المصوغ من
 الثلاثي كضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص
 ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر او علم أو عجمي واحترز بالنادر من نحو ذن لدوية
 ويطلب اسم نظرية وتبشر طائر وبالعلم من خصم لرجل ونهر علم اقرص
 والاعجمي من يتم اسم ضبيع فلا يتبع وجدان هذه اختصاص اوزانها بالفعل لان
 الاعجمي لا كلام لاقية وانادر لاحكم له والعلم منقول من الفعل فلا اختصاص
 باق انه اشعوى بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الأول ان
 يكون أولى بالفعل اكثر منه فيه كما في كسر الهززة والهم وسكون المثلثة بينهما وبالذال

وليت في أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام عربي
 غيره وعبر صالح وشعب
 ومحمد صلى الله عليه وسلم
 وزعم عيسى بن عمير وان
 تبية والجرحاني والشمسري
 ن في نوح ونحوه وحين وهو
 مردود لانه لم يرد مع الصرف
 مع مشهوز ولا شاذ شرط
 الوزن كونه اما مختصا
 بالفعل أو كونه بالفعل أولى
 منه بالاسم

أوعلموا وأفعل علماء والأفعل
 اسم للارعدة فان هذا الوزن
 وان كان وجد في الاسماء
 والافعال كثيرا ولكنه في
 الافعال أولى منه في الاسماء
 لانه في الافعال يدل على
 التكلم كذهب وانطلق وفي
 الاسماء لا يدل على معنى
 والدال أصل الغسر الدال
 واعلم ان المؤنث ان كان
 تأنيته بالالف كهمي
 وشعره اسم صرف ولم يجمع
 له آلة أخرى وذم في ذلك
 وقول أبي علي ان حراء امتنع
 من شئ من الفاء التانيث
 من شئ من صرف حراء
 وان كان بالفاء امتنع صرفه
 مع العلمية تسوا كان اذا كره
 كطلمية وحجرة أو مؤنث
 كطلمية وعائشة وقول
 الجوهري ان هاوية من قوله
 تعالى فأمة هاوية اسم من
 أسماء النار معرفة بنفسه
 الا ان اللام خطأ لان ذلك
 يوجب منع صرفه وان كان
 غير التاء امتنع صرفه وجوبا
 ان كان زائدا على ثلاثة كعاد
 وزيد أو ثلاثيا محركة
 الوسط كسقر ونظي قال
 الله تعالى ملأناكم في سقر

المحركة حجر الكحل وأما ضموم الهمزة والميم فاسم موشع وكاسميع وابلم وهو سعت
 المغل فان موازيتها تنقل في الاسم لتكثر في الفعل كاسم الثلاثي نحو وضرب
 واكتب واسمع والنوع الثاني ان يكون أولى بالفعل اكرمه في قوله زيادة تدل على
 معنى في الفعل دون الاسم نحو افعل واكتب جمع كاسم فان الهمزة فيها لا تدل
 على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو اذهب واكتب فالهمزة فيها اداة
 على التكلم لا تصريح وانما يعرف بالتأنيث اشتراط في التصريح وغيره ان يكون
 الوزن لازما ولم يغير الى وزن مختص بالاسم وقد ذكره المصنف هنا فخرج باللازم
 امرؤ عالما فانه في الرفع نداء ككتب أو في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب
 فلم يكن وزنا لازما في الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخرج
 بقوله ولم يغير الخ نحو قيل وسبع وردوه ذلك يمكن اخراجه بقوله وضرب ان براد
 به المبنى للجهول من فعل صحيح فماتل (قوله شعر وضرب علمين) أي فهذان
 الوزنان لا ينعان الصرف الامع العلمية تلامع الصفة وتندم ان شعره انشيس وأمر
 بقوله يد الميم على صبغة المعلوم وضرب على صبغة المجهول (قوله وجدى) قاله
 جميل بن عبد الله بن عمار السدري وجدى مبتدأ أو إبحاج منادى وفارس خبر
 وشعره مضاف اليه والشاهد في شعره بفتح الميم المشددة علم انشيس وهو شئ من
 الصرف العلمية ووزن الفعل فهو حجر رز بالتحفة نيابة عن السكره (قوله وافعل)
 بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح المكاف (قوله لارعدة) بكسر الراء وسكون العين
 (قوله من شئ من صرف حراء) فان حراء ليس فيه صفة فالسابع انما هو الالف
 وقد علم ان حراء اسم للبرية ليس ومعنا (قوله وان كان التاء) الحاصل ان
 العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على
 الثلاثة أو لا أعجميا أم لا وأما المؤنث العنوي فيجب منع صرفه بزيادة على الثلاثة
 أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكور وان العجمة لما انضمت للتانيث
 والعلمية فتحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف التانيث لانها تالم تؤنث
 منع الصرف بل شتمه وينزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع وانقل من المؤنث
 أو جيب ثلثا في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أي المنقول من المذكور كما
 صرح به في التصريح (قوله معرفة غير الف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لان
 ذلك يوجب منع صرفه) أي ان هاوية لو كان علم المنع من الصرف العلمية والتانيث مع
 ان هاوية مصر وفهسي صفة (قوله سقر) هي والظي اسمان لطبقتين من طبقات
 النار (قوله للشوى) جمع شواء وهي جلدة الرأس (قوله وجوز) بضم الجيم وبلغ

كلامها الظي نزاع للشوى أو ساكن الوسط أعجميا كحماة وجوز وحص وبلغ أسماء بلاد أعرسها ولكنه منقول من
 المذكور الى المؤنث نحو زيد وكر وعر وأسماء نسوة هذا قول سيدي وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان

يسكون اللام وبالطاء الموحدة توحص بكم الحياء وسكون الميم (قوله وان لم يكن
منقولا الخ) أي لم يكن منقولا كما أنه ليس زائجا على الثلاث وليس بحرك الوسط
وليس اعجميا (قوله كونه دودا وجمل) اثلاث اعلام نسوة (قوله ومنع الصرف
أولى) أي نظر الوجود الشين في الجملة وهما العلية والتأنيث وأما صرفه
فباعتبار خفة اللفظ التامة لأحد الشين فكأنه زال سبب وبقى سبب واحد
(قوله لم تنافع الخ) هذا البيت لجر يروون بحسب المنسرح ووزنه مستعمل
مفعولات مستعملان وقد دخله الطم وهو حذف الرابع ونصف البيت أثرها
ولم يضر له في الشواهد والعلية قل في التواضع يجمع عليه وهو اناء يصنع من
جلود الأبله وقيل أقداح خشب والمعنى ان دعاءه نشأت في الرأهية والتعفة
وانما شرب في الماء من النصة والذهب ولم تذكر عن البدويات الا وان يتلفن
بأنه زرو بشر بن التميمي في العلية (الاعراب) لم تنافع جازم ومجزوم بفضل
متعلق به ومتررها مضاف اليه ودعاه فاعل ولم تنسرح جازم ومجزوم وفاعل
وفي العلب متعلق بتسقى والشاهد في دعاه فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف
ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والافالوزن يستقيم بفتح صرف دعاه في الوضوح
هذا ما ظهر في المقام

باب العدد

بالإنشافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكر ن ا خ (قوله وما وازن فاعلا) مفردا
كقائمه ومركبا كما كنا اث عشر ورابع عشر وثالث عشرين (قوله والعشرة)
عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكر ن مع المذكر) فتقول
الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون يؤثن مع المؤنث فتقول المقالة
الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف
عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أي يذكر ن مع المؤنث يؤثن مع
المذكر وقوله مطلقا أي ركبت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وثنية وثنية المائة
(قوله الالمائة) مستثنى من تمييز مادون العشرة نحو الالمائة وتسع مائة فمائة تمييز
لمادون العشرة وهو مفردة مخفوض ولا يؤنثون العشرة الى المائة فلا يقولون
عشر مائة استغناء بالالف وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وان أهل
هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة وما
دونها ا هـ شيخ الإسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا بقية من كم
على العشرة في جمع التمييز وقياس كم على المائة في أفراد التمييز وقد اعترض
المعتمد على ابن مالك في ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه في الجمع والأفراد

وان لم يكن منقولا من المذكر
الى المؤنث فالوجه ان يكون
ودعاه وجعل ومنع الصرف
أولى وأوجه الزجاج وقد
اجتمع الوجهان في قوله
لم تنافع قيل متررها
دعاه ولم تنسرح دعاه في العلب
ثم قاتلها باب العدد الواحد
والإثنان وما وازن فاعلا
كالث والعشرة من كسبية وتكون
مع المذكر مؤنثين مع المؤنث
والثلاثة والتسعة وما بينهما
مطلقا والعشرة مفردة
بالعكس وتبني المائة وما
فوقها مفرد مخفوض
والعشرة مفردة وما دونها
مجموع مخفوض الالمائة
تفرد وكم الخبرية كالعشرة
والمائة والاستغناء مائة
المجروزة كالعشرة

وليس قصد القياس وانما شبه كم بذلك لان كم كناية عن العدد فسميت بالصرح
 (قوله الخبرية كالعشرة) أي في أن تميز كل يكون مجع وعاشق فوضا وحتعمل
 وتبميز كم الخبرية كتميز العشرة في كونه محقة وشا مجع وعاشق يكون في
 المصنف حذف مضاف والا قول أحسن وان شئني شيخ الاسلام على الثاني
 كالعشرة أي مفردة لا مركبة وقوله والمائة أي في كونه مفردا مخفوضا
 هذا يقال في قوله والاستهامة الجبرورة كالأحد عشر من احتمال الوجهين
 والمعنى وكم الاستهامة الجبرورة كالأحد عشر في أن تميز كل مفرد
 منصوب أو تميز كم الاستهامة كتميز أحد عشر في أنه مفرد متعرب وقوله
 والمائة عطف على الأحد عشر أي وكم الاستهامة الجبرورة كالمائة في أن التميز
 مفرد مخفوض تأمل واحذر في الجبرورة من غير الجبرورة فية عين نصب التميز
 نحوكم عيدا ما كت ولما كانت كم الخبرية والاستهامة كناية عن العدد إذ
 معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستهامة أي عدد كثر تميزهما في باب العدد
 (قوله ولا غير الواحد والاثان) فلا يقال واحد رجل ولا اثان رجلين لان قولك
 رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك اثان رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة
 الى الجمع بينهما وفي معنى الاثنان الاثنان والاثان اه شيخ الاسلام
 والتصريح لكن بحث فيه بأن التميز أي للتأكيد ومخرج ابن مالك نحو اضافة
 أحد المؤكدين الى الآخر فانظاه هذا الجواز (قوله العدد بثنتين في أصل اللغة
 الخ) وفي اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع ما شئته اسريتين أو
 البعدتين على السواء كالأثنين فان حاشيته السفلى واحد والعلية لانه فالجملة
 أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه
 لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العلية والأربعة اذا أخذت حاشيتها العلية وهوسنة
 والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفا أربعة يعرف ان الحاسب العدد بقوله
 ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد اصطلاح النخلة از الواحد عدد دسور
 المناسب لقول المصنف الواحد والاثان الخ (قوله كالتقيض الخ) الثلاثة
 بالخبر بل في قوله بمعنى التقويض الخ الخاف ونثر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين
 معدود لا عدد فانه اضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا الالفاظ) أي
 لا المعنى اللغوي ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المصنف أي باب
 الالفاظ التي يهتيم بالاشياء وفي العبارة حذف مضاف أي باب حكم الالفاظ من
 تكبير وتأنيث وتميز (قوله والكلام علم في موضعين) أي والكلام على حكمها
 محصور في أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتميزها (قوله أحدهما في حكمها

ولا غير الواحد والاثان
 ونشأ حذف من قوله
 وأقول العدد في أصل اللغة
 أي الشيء المعدود كالتقيض
 والتقيض والتقيض بمعنى
 التقويض والتقيض والخبر
 بدليل كم ايتهم في الارض
 عدد سنين والمراد به هنا
 الالفاظ التي يهتيم بالاشياء
 والكلام علم في موضعين
 أحدهما في حكمها

اقسام القسم الاول
 فاذا كرم مع المذ كرو يؤنث
 مع المؤنث دائما كما هو القياس
 وذلك الواحد والاثنتان
 تقول في المذ كرو واحد
 واثنان وفي المؤنث واحدة
 واثنان قال الله تعالى والهمكم
 الله الواحد هو الذي خلقكم
 من نفس واحدة حسن
 الوصية اثنان ريسا امتنا
 اثنين واحيتنا اثنين وكذلك
 ما كان من العدد على صيغة
 اسم الفاعل نحو ثالث
 ورابع وثالث ورابعة اتي
 عاشر في المذ كرو عاشر في
 المؤنث قال الله تعالى سيعولون
 ثلاثة رابعهم كاهنهم اى هم
 ثلاثة اربعة اى ثلاثة والخامسة
 ان غضب الله عليها اى
 والشهادة الخامسة القسم
 الثاني ما يؤنث مع المذ كرو
 ويذ كرو مع المؤنث دائما وهو
 الثلاثة والتسعة وما بينهما
 سواء كانت مركبة مع
 العشرة اولا تقول في غير
 المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى
 تسعة رجال قال الله تعالى
 تلك الاقسام التماس ثلاثة

في التذكير الخ) من ظرفية الحمل في المفصل وانما حكم للتذكير والتانيث للبيان
 (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية سابق (قوله فاما الاول فانه الخ) اى
 فاما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انها مائة على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث
 مع المذ كرو يذ كرو مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي ليس فيها
 الرجال بواقع النساء وليس فيها النساء مع الرجال ولذا قال بعض ائمة تلبس
 الذكور ان بواقع النساء وتبرز ربان الخيال بعد اتم الرجال فان المذ كرو اخذ علامة
 المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة قد يعنى الجماعة والجماعة مؤنث
 فاحتاج الى علامة والمذ كرو سابق الى المؤنث فاخذ العلامة فلو اتوا بها مع المؤنث
 لزم اللبس فاجتنبوه واشبهوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما)
 اتم ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة احوال الاول ان
 يفسد بها العدد بالطلاق والثاني ان يفسد بها العدد ولا يذ كرو الثالث ان يفسد بها
 معدود ويذ كرو في القسم الاول كما هو بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها
 اعلام مؤنثة وفي الثاني التامع ان يكون بالتاء لاذ كرو ويحذف المؤنث كما لو ذكرو
 العدد وتقول صحت خمسة تريد ايا ما وصفت به سائر يد اياي ويجوز حذف التاء في
 المذ كرو كالحديث ثم اتبعه ستان شوال وفي القسم الثالث يذ كرو مع المؤنث
 ويؤنث مع المذ كرو وهو الذي ذكره المصنف هنا وذلك انما اذا فسد بها معدود
 واذ كرو ثلاثة نداء العدة والجنس الامن العدد والمعدود يجاء بذلك لان قولك ثلاثة
 فسد العدة ذرين الجنس وقولك ثريال يفسد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة
 والجنس جئت بجمع بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث امة بالتاء مع المذ كرو
 وبعدمها مع المؤنث اذ تصریح (قوله بالتاء في ثلاثة) واما عشرة فهو يحذف التاء
 واعلم ان عشرة المركبة في حال التانيث يجوز فتح شديها وكسرها وسكونها والتسكين
 لفتحها في الحجاز والكسرة لغة تميم وينحون ايضا كقبي اربعة عشر (قوله اى
 مليكا او حازنا) بالتمييز محذوف (قوله والله قسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة
 اسم لجماعة كزفره وائمة وفرقة فالاسم ان يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق
 نظائرها فاستجبت الاسم مع المذ كرو لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان
 المذ كرو خفيف فحذفه التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا في غير التركيب
 كما تقدم واما في التركيب ف عشرة تطابق فلانها (قوله فان كانت غير مركبة
 فهي كالتسعة) واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف يضاف

ايام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيات الاتسك التماس ثلاث لبيان وتقول في المركبة ثلاثة عشر اى
 رجلان بالتاء في ثلاثة نساء عشر امة يحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر اى امة كاهن اى
 القسم الثالث مائة تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما ما يذ كرو مع المؤنث

أي عشر حركات أمثالها أو الحسب فيه المضاف من المقام اليه التانيث اه شيخ
الاسلام (قوله والثاني وهو التانيث) أي والحكم التانيث وهو حكم التمييز فيقال فيه
انما فيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه تتناجح) أي قول جندل بن المتني وصدوره
كان خصيه من التبدل * ظروف يجوز فيه الخ والخصبة ضم الخاء كما قال به قوب
وعن أبي زيد السكسر وهو ما البيضاء والتبدل نحو لث الشيء التعاق واضطرابه
والبيت يعتمد المدح لان البطل يوصف بطول الخصى ويحتمل الدم وهو الظاهر
وقوله ظرف يجوز الظرف جراب لثاق شبه جادة الاثنيين عند ظلتين في جراب
وخصر العجوز لانها لا تتحمل الطيب حتى يكون في طرفها اثنيين يولد كنها
تدخل الحصى وتغويه في الادوية واعرابه كان كحرف تشبيه وخصيه اسمها ومن
التبدل حال منهما وظرف خبران ويجوز مضاف اليه وفيه تناسخ عند ا
وخبر ومضاف اليه هو التمييز وفي البيت ضرورة من جهتين من جهة تمييز الاثنيين
ومن جهة عدم مطابقتها اذ لو طابق لقال تناسخ عند ظلتين كما ذلح الشيخ الاسلام
والتصريح (قوله والثاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما
تضاف للعدد وحق ما تضاف اليه ان يكون جهة ما كسر الطابق العدد للعدد
لفظا ومن الفية القلة ليطايفه معنى نحو ثلاثة اقلس وأربعة اقلس وسبعة اقلس
وهي عشرة اربعة وقد تختلف هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة
فتضاف للعدد اذا كان اسم جمع نحو اربعة اقلس ودود اذا كان مائة نحو
ثلاث مائة وتسع مائة لان المائة وان اوردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر
عشرات وتضاف لجمع التصحيح في اربع مسائل احدها ان يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس سموات وسبع قمرات فان سلاوة بقسرة وسما لم يسمع
ايها جمع تكسيرة فاضيفت الى جمع تصحيح وهو جمع قلة والثانية ان يجاورها اهل
تكسيرة نحو سبع مذلات فانه كسرهم على سنابل لجوارية قمرات المهمل تكسيرة
والثالثة ان يكون تكسيرا الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعاديات فان جمع سعاد
على سعادته خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان قائل انما يطرد
في المؤنث بالسلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عاثر يحفظ ولا يقاس عليه
والرابعة ان يكون تكسيرا الكلمة قبل الاستعمال نحو تسع آيات قال المؤلف كذا
ظهر لي فان تكسيرا على آية جازل لكثرة ايس بالفتاوى وجعله ابن مالك مما
اهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة في مسألتي احدهما ان يهمل بناء القلة نحو
ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل ايها
جمع قلة وأما رجل فجمع رجل والثانية ان يكون بناء القلة شاذ اقياسا أو سماحا

واؤنث مع الذكور وان
كانت من كسبت عن علي
القياس قد كرت مع الذكر
وانت مع المؤنث قال الله
تعالى اني رأيت احد عشر
كوكبا انفجرت منه اقسا
عشرة من اقول عندي
احدى عشرة امرأه واحد
عشر رجلا * واما الثاني
وهو التمييز ما انفجرت على اقسام
نحو سبعة اقلس وهو الواحد
تمييزا لا وهو الواحد
والانسان لا تقول واحد
رجل ولا اثنا رجلين وأما
قوله فيه تناسخ عند
الثاني ما يحتاج الى تمييز
مجموع مخفوض وهو
الثلاثة والعشرة وما بينهما
تقول عندي لا تفرجال
وهي نسوة كذا ما بينهما

فيقول منزلة العدد يوم نحو ثلاثة قروم فان جمع قروم بالفتح على افراسا ذوق ثلاث
شروع فان اشسا اما قبل لان مفرده شع أحسن سيور والفتح على اشسا فليس
الا ستمهالي فهو شاذ شامحا و بهذا تعلم ان قوله بجمع مع مخفوض أي جمع
تكسير على ابيته اقله هذا هو الاصل واعداه خلاف الاصل اه تصير مجوز كق
فيه ان التمييز اذا كان اسم جنس أو اسم جميع خفف عن بقول ثلاثة من الشجر
غرسها وخسة من القرا كقها وعشرة من القوم أقيمت وتسعة من الزهط صحتهم
قال تعالى فخذ أربعة من الطير واما في ضيافة العدد اليه ففيه ثلاثة أقوال
أحدها الحواز على قلة وهو وطاهر كلام الموهج والبيان الاختصاص على ما مع
والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقبيل فله نحو بقر
ورجال جاز فان كان مما يستعمل للقبيل والكثرة والقوم ونسوة لم يجز اه (قوله
و به يثنى من ذلك) أي من تمييز مادون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف
(قوله ولان ثلاث مثنى الا في الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مثنى للولم وفيها * رذاي وجدت عن وجوه الاهاتم

ووجه كونه شادا ان المائة اذا جمعت وكان أقل مئة مائة ثلاث مائة وهي ما
يفيد الكثرة فلا يناسب اشفاقة الثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة وما دونها حقها ان
تضاف الى جمع قلة مكسر (قوله فليس اسباطا تميزا) قاله الساجورين وابن أبي
الربيع وغيرهما فلو كان اسباطا تميزا عن اثني عشرة لقبيل اثني عشر بقدر كبيرهما
وتجزئتهما من دلالة المؤنث لان السبط مفرد اسباط مذكور زعم ابن مالك
في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تميز وان اثنان جمع تأنيت اسباطا لكونه
وصف يجمع اثنان والقول بأنه تمييز يشكك على قولهم ان تمييز العدد للمركب
مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لفرقة ثم حذف
الله صوف وأقيمت الصفقة شامها وأما في الاسباط وأنت العدد وهو واقع على
الاسباط لانه يعين فرقة وأمة كقولك ثلاثة أناس يعني رجالا اه فان مركب
الوجه بالعلم ذو الكثير خلافة وذهب القراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر
الآية يشهد له اه تصير مع (قوله بل بدل من اثني عشرة) وهو مشكل لقولهم الم بدل
منه في قية الطرح غالبا ووجهه على غير الغالب لا يحسن فخرج القرآن عليه اه
تصير مع (قوله الرابع ما يحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة وألفا تميزهما مفرد
فبقول مائة رجل وألف رجل ومائة رجل وألف رجل وثلاث مائة رجل وثلاث ألف
رجل وذلك ان مائة اجمع فاما اثنان في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد
لانها شذوذا علمها فأخذت من العشرة الخاض ومن العشرين الافراد والالف

ويستثنى من ذلك ان يكون
التمييز كلمة المائة فانما يجب
افرادها تقول عندي
ثلاث مائة ولا يجوز ثلاث مائة
ولا ثلاث مائة الا في ضرورة
والا لا يحتاج الى تمييز
مفرد منصوب وهو الواحد
عشر والتسعة والتسعون
وما بينهما نحو اثنان وثلاث
أحد عشر كقرا وبعثنا منهم
اثنى عشر تسبوا واعدنا
وهي ثلاثين ليلة وأقامت ما
بعشر فتم مائة ربه ربه
اسئلة ان هذا الخ لانه تسع
وتسعون نهمه وأما قوله
تعالى وقطعنا سهم اثنى
عشر فاسباطا فليس اسباطا
تمييزا بل بدل من اثنى عشرة
والتمييز محذوف أي اثنى
عشرة فرقة الرابع ما يحتاج
الى تمييز مفرد مخفوض
وهو والمائة والالف تقول
سنة رجل وألف

موض

وحمل ويلحق بالعدد
 المنتصب تمييزاً تميزكم
 الاستفهامية وهي بمعنى
 أي عدد ولا يكون تمييزاً
 المفرداً تقول كم غلاماً
 هنالك ولا يجوز كم غلاماً
 خلافاً للكوفيين ويلحق
 بالعدد المفروض تمييزاً
 تميزكم الخبرية وهي اسم
 دال على عدد مجهول الجنس
 والتعداد يستعمل للتكثير
 ولهذا انما يستعمل غالباً
 في مقام الاختيار والتعظيم
 ويقتصر الى تمييز بين جنس
 المراديه ولكن لا يكون الا
 مفروضاً كذا كرنا ثم تارة
 يكون مجموعاً كتمييز
 الثلاثة والعشرة واخواتها
 وتارة يكون مفرداً كتمييز
 المائة والالف وبنافقهما
 والحامس ما يحتاج الى
 تمييز مفرد منسوب أو مفروض
 وهو كم الاستفهامية
 المحرورة نحو كم درهم
 اشترت قال نصب على
 الاصل والجر من مضمرة
 لا بالاضافة خلافاً للزجاج
 وانما لم اذ كرفي المقدمة
 ان تميزكم الاستفهامية
 وتبزيلاً احد عشر والتسعة
 والتعدين وما بينهما منسوب
 لانهم قد ذكرناه في باب التميز

عوض عن عشر مائة وهو عجز مفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوض
 عنه وقد نضاف المائة الى جرج كقراءة حمزة والسكسائي ثلاث مائة ستين باضافة
 مائة الى ستين وقد عجز المائة بمفرد منسوب كقول الربيع بن ضبيح الفزاري
 اذا عاش الفتي مائتين عامين فقد ذهب المرء والفتاة
 فعامة منسوب بمائة مائة مائة ونحوها ان كان نحو الالف درهمها
 والمائة دينار انصب التمييز اه تصريح (قوله ويلحق بالعدد المنتصب تمييزاً
 تميزكم الاستفهامية) وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تمييزاً المفرداً على كم
 غير المحرورة وهما واذا كرفي المقدمة وكرفي باب التمييز كما سيأتي بيانه على
 ذلك في قوله ولم اذ كرفي المقدمة ان تميزكم الاستفهامية الخ واما ما يأتي في قوله
 الحامس ما يحتاج الخ فهو كتمييزكم الاستفهامية المحرورة فافهم (قوله
 ولا يجوز كم غلاماً) خلافاً للكوفيين فانهم يجوزون جميع تمييز الاستفهامية مخفوض
 كم شهود الله والعصع مذهب اليعربين وما أوههم الجمع يعمل على الحال
 ويجعل التمييز مخدوماً وذهب الاخفش الى جواز جمعها ان كان السؤال عن
 الجماعات نحو كم غلاماً لك اذا اردت اسئداً من الغلمان (قوله تميزكم
 الخبرية الخ) انما لم يجعل قسماً اسماً باعتبار انه مفرد أو مجموع على كونه محروراً
 على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المحرورة فانه تارة محرور ومنسوب
 فجعله على قسمين تأمل (قوله تميزكم الخبرية) وهو محرور وبناشأته اليه حلاً
 لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال القراء على انهم من لانهم كثر دخولها
 على تمييزكم الخبرية فحان نهارها للدلالة الحال عليها اه تصريح (قوله
 والاختيار) أي اختيار المتكلم وتوفه والتعظيم أي واثر التعظيم أي العظمة (قوله
 ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أي جمعاً وقوله كتمييز المائة أي مفرداً
 وهو الاكثر في الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد من
 الاضافة ان كان الزجاج يقول بان يضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد
 المضاف ان كان يقول ان جراً مضاف اليه بالمضاف (قوله خلافاً للزجاج) قال في
 التصريح وذهب الزجاج الى ان جراً تمييزاً باضافة كم اليه ويرد بان كم بمنزلة عدد
 مركب وهو ولا يغفل الجرفي حمزة فكذا ما كان بمنزلة قوله ابن خروف اه تصريح
 (قوله وان ما لم اذ كرفي المقدمة) أي تميزكم الاستفهامية أي اذا كانت غير
 محرورة كما قدمنا وقوله والاحد عشر أي ان المصنف لم يصرح بتمييز الاستفهامية
 واخواته او غاية ما وقع من المصنف انه احوال تمييزكم الاستفهامية المحرورة

على الاحد عشر قائل (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يحتمل
 ان المراد فانما تركت اعادته ويحتمل ان اعادته معمول المحذوف أي تارك اعادته
 أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي البارة حرف مضاف أي باعادته أي بسبب
 ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله جمع على هذا المحل والحمد لله وحده *
 والله لا قوة الا بالله وعلى آله وصحبه وسلم

بقول المتوسل بالشي الا بجد محمد البايسى بن محمد

الحمد لله الذي به تم الصالحات والصلوة والسلام على من جاء بالآيات
 البينات وعلى آله وصحبه الذين رفعوا منار الاسلام ونهبوا أنفسهم لتوسيع
 دائرة نفع الانام وتختصروا آيات الجوارم الا الله الساطع وعوامل التحقيق
 الامعة (ام بعد) فاذ من أجل كتاب اشهرين أصحاب الادب شرح العلامة ابن
 هشام الانصاري الموسوم بشذور الذهب في معرفة كلام العرب المتوفى سنة
 اثنتين وستين وسبعمائة وقد اعنى بخدمته من ارباب الجواهر جمع الفاضل ذور
 دراهم كاعلامه حسن بن أبي بكر بن أحمد الحلبي ز الفهامة الجلال
 السيوطي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وكأل الذين محمد الجوزي والشيخ
 زكريا الزيني المصري والعلامة النيشي والديا كالا مير وغيرهم وقد تصدى
 له مؤلف هذه الحاشية التي هي الماشرق في تلك التأليفات جامعة حاوية عمدة
 المتأخرين الشيخ محمد عباده باعنه الله الحسني وزياده فجمع تلك الشوارد
 ونظم افي ذلك انفراد لسكهم المتركة في زوايا الاهمال بعيدة المنال
 لم تتداولها ايدي الطلاب ولا انتشر فضلها العجب العجاب فقيض الله طبعها
 وانتشاره بها كلام من الفاضل الاجل الشيخ أحمد الحلبي والمكرم المكمل
 الشيخ طايه عبد الوهاب بلغهما الله آمناهما وخرتا بالاحكام اعمالهما وجمال
 الدهن الثمر في تصحيح ما حرفه انا مع القامر وساعده العمل على تحصيل هذا
 الا- بعدما كان ومثل فبرزت رافلة في أحسن الحال مشيرة لطلابها بالاقبال
 على عمل قير ان تقيه بقدرها فتريد في مهرها وكان ذلك بالطبيعة الوهية الهية
 أوائل جمادى الثانية من عام ١٢٩٢ اثنى وتسعين بعنة الالف والمائتين
 من هجرة سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشرف وكرم
 آمين

فأذاك اختصرت اعادته
 في هذا الموضع من المقدمة
 والحمد لله على احسانه وقد
 آتيت على ما أردت ابراده
 في شرح هذه المقدمة والله
 سبحانه وتعالى الخور والمثمة
 ذاباه أسأل أن يعمل ذلك لوجهه
 المكرم خالصا مصر وفا
 وعلى النفع به وقروفا وأن
 يعفوني عن خطيئتي يوم الدين
 وأن يدعاني برحمته في عباده
 الصالحين عنه وكرمه آمين
 والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه
 آمين والحمد لله رب
 العالمين

To: www.al-mostafa.com